فى علم الدلالة

دراسة تطبيقية فى شرح الأنبارى للمفضليات

دكتور
عبد الكريم محمد حسن جبل
مدرس العلوم اللغوية
كلية الآداب - جامعة طنطا

١٩٩٧

دار المعرفة الجامعية
٤٠ ش سوتير - الأزاريطة - ت ٤٨٣٠١٦٣
٣٨٧ ش قنال السويس - الشاطبى - ت ٥٩٧٣١٤٦



بسم الله الرحمن الرحيم

إلى أبى وشَيْخى .... – نَفْساً مُخبتَة زَاكيةً،
وقَدَماً فى العلمِ راسخَةً – .... أُهدى جنًى من
جنَى غَرْسه الطيّب

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا ومولانا مُحَمَّد، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد.

فقد دفعني شغفي بالشعر الجاهليّ إلى مطالعة بعض دواوينه ومختاراته، وكانت «المُفضَّليَّات» و «المعلَّقات» من تلك المختارات التى شُغلت بدراستها رَدَحاً من الزمن، وقد لفت نظرى وفرةُ المادة اللغوية فى شروح هذه المختارات، وكأنَّ اللغويين قد اتخذوا من هذه الشروح سبيلاً لإخراج خبراتهم اللغوية، ولرصد الكثير من الظواهر اللغوية التى تشير إليها نصوصُ تلك المختارات.

فلما كانت بصدد البحث عن موضوع يكون أُطروحتى للماجستير، قرَّ عزمى على أنْ أقوم بدراسة المادة اللغوية فى أحد هذه الشروح، فاخترت شرحاً من أقدمها وأغزرها مادة لغوية، وهو شرح أبى محمد القاسم الأنبارى للمفضليات، وذلك لأنه يمثِّل وثيقةً لغوية تعكس دراستها الجهدَ اللغوىَّ لعلماء العرب فى القرن الثالث الهجرى، كما أنه يمتاز – كغيره من الشروح – بأنه يدرس ألفاظ اللغة من خلال «نصوص» وليس يدرُسها ألفاظًا «مفردة»، هذا فَضْلاً عن أنَّ الشرح مُترعٌ بالنماذج التطبيقية على مختلف الظواهر اللغوية، ولاشك فى أنَّ رصد هذه النماذج مما يجعل القول بتناول علماء العرب لظاهرة لغوية ما، أو وقوفهم منها موقفاً ما، أمراً مقبولاً يتكئ على ما يعضده.

وقد اخترتُ دراسة الجانب الدلالىِّ فى هذا الشرح، وذلك لأهمية الدراسة الدلالية من ناحية، ولأنَّ هذا الجانب هو أوفر جوانب المادة اللغوية فى الشرح من ناحية أخرى.

وقد اقتضت طبيعة البحث أنْ أقسِّمه، بعد المقدمة، إلى تمهيد وأربعة أبواب وخاتمة.

فأما التمهيد: فقد درست فيه مبحثين هما:

المبحث الأول: «التعريف بالمفضليات والشرح» وفيه عرّفت بالمفضليات وقيمتها وشروحها تعريفًا يسيرًا، ثم عرفت بشرح الأنبارى، وقدمت تراجم موجزةً للعلماء الذين ذكرهم فى مقدمة الشرح.

المبحث الثانى: «علم الدلالة: تعريفه وبحوثه» وقد تناولت فيه علم الدلالة بالتعريف وحدّدت أهمَّ بحوثه وهى:

(١) وسائل دراسة المعنى أو مناهجها. (٢) الاشتقاق (اللغوى).

(٣) العموم والخصوص.

(٤) قضايا تعدد اللفظ للمعنى (الترادف) وتعدد المعنى للفظ (المشترك والأضداد) ثم عرّفت بكلٍّ من هذه البحوث تعريفًا موجزًا.

وأما الباب الأول: فجاء بعنوان: «مناهج الشراح فى شرح دلالات الألفاظ» و قد قسمته إلى فصلين هما:

- **الفصل الأول**: «منهج تفسير المعنى» ويعنى هذا المنهج قيام الشراح بتفسير دلالات الألفاظ تفسيرًا يسيرًا بذكر مرادفاتها أو نظائرها أو مضاداتها، كما تناولت فى هذا الفصل دور السياق فى تحديد دلالات الألفاظ وموقف الشراح منه، كما تعرضت كذلك لتفسير الشراح لدلالات بعض التعبيرات الاصطلاحية.

- **الفصل الثانى**: «منهج تحرير المعنى»، ويعنى هذا المنهج قيام الشراح بشرح دلالات بعض الألفاظ شرحًا وافيًا يخلّصها من اللَّبْس والغموض، ويظهرها واضحةً جَليةً، وقد اتخذ هذا المنهج سبيلين متميزين هما: **سبيل التفصيل والاستقصاء**، وفيه كان الشراح يقومون باستقصاء الملامح الدلالية للفظ، **وسبيل المقابلة والفروق**، وفيه كان الشراح ينصون على دلالة اللفظ، ثم يذكرون الألفاظ القريبة منه ناصّين على الفروق بينها تارة، ومجتزئين بإيرادها متجاورةً تارةً أخرى، وقد ربطت بين هذين السبيلين ونظرية التحليل التكوينى للمعنى ونظرية الحقول الدلالية.

وأما الباب الثانى: فجاء بعنوان: «الاشتقاق» وقد قسمته إلى فصلين كذلك

هما:

- **الفصل الأول**: «الربط الاشتقاقى»، وأعنى به قيام الشراح أحياناً بتفسير دلالة اللفظ، ثم الربط بينها وبين دلالة لفظ آخر ينتمى إلى نفس الجذر اللغوى.

- **الفصل الثانى**: «التأصيل»، وأعنى به قيام الشراح أحياناً أخرى بالنص على الدلالة المحورية للفظ المفسَّر، ثم محاولة إرجاع دلالات بعض فروعه المختلفة إلى هذه الدلالة المحورية (الأصلية).

وأما الباب الثالث: فجاء بعنوان: «العموم والخصوص والتغير الدلالى»، وقد قسمته إلى فصلين كذلك هما:

- **الفصل الأول**: «العموم والخصوص»، وفيه قمت بجمع الألفاظ العامة والخاصة فى الشرح، ثم حاولت دراستها فى ضوء ما عرفه المحدثون بالمصاحبة اللغوية والوقوع المشترك وعلاقة الاشتمال.

- **الفصل الثانى**: «التغير الدلالىّ»، وفيه قمت بدراسة الألفاظ التى ذكر الشراح نصّاً أو ضمناً أنها تعرّضتْ للتغير الدلالى: بالتوسيع أو التخصيص أو الانتقال الدلالى، بطريق المجاز المرسل أو الاستعارة.

وأما الباب الرابع: والأخير، فجاء بعنوان: «قضايا تعدُّد المعنى للفظ وتعدُّد اللفظ للمعنى» وقد قسمته إلى ثلاثة فصول هى:

- **الفصل الأول**: «الترادف» وفيه قمت بجمع الألفاظ التى نصَّ الشراح على ترادفها، وحاولتُ الوقوف على أسباب الترادف فيها، مبيِّناً موقف هذه الألفاظ المترادفة من الشروط التى وضعها المحدثون لوقوع الترادف.

- **الفصل الثانى**: «المشترك اللفظىّ»، وفيه قمت بجمع الألفاظ التى ذكر لها الشراح أكثر من معنى، ثم قمت بتحديد أسباب وقوع الاشتراك فيها، وتحديد موقف كلٍّ منها كذلك مما يعرفه المحدثون بالهومونيمى Homonymy والبوليزيمى Polysemy.

- **الفصل الثالث**: «الأضداد» وفيه قمت بجمع الألفاظ التى نصَّ الشراح

على وقوع التضاد فيها، ثم بينّت أسباب وقوع هذا التضاد محاولاً بيان مدى أصالته في هذه الألفاظ.

ثم كانت **الخاتمة**، وفيها عرضت لأهم نتائج البحث.

وقد التزمتُ في كل فصلٍ من فصول هذا الكتاب بالتقديم له تقديماً نظريًا يتناول حجم الظاهرة اللغوية، ومحاولة تحديد موقف الشراح منها، والوقوف على مصطلحاتهم التي يستعملونها فيها، ثم أشفع ذلك بعرضٍ ملاحظ هذه الظواهر اللغوية الواردة في الشرح ودراستها دراسةً وافية قَدر الامكان، ثم أُقَفِّي ذلك – أحيانًا – بعرض أهم النتائج التي يمكن الوقوف عليها من خلال دراستهم لهذه الظاهرة. وقد التزمت كذلك بعرض كلام الشراح علي كلام غيرهم من علماء اللغة: سابقين ومعاصرين ولاحقين، كما حاولت قَدْر الطاقة، أنْ أمزج في دراستي بين هذه الدراسة القديمة والدَّرْس اللغوى الحديث، مستعيناً في كل ذلك بكل ما استطعت الوقوف عليه من مصادر تفيد البحث.

وليس يسعني في ختام هذه المقدمة إلا أنْ أتقدَّم بموفور الشكر، وعظيم الامتنان، إلى مشرفي على هذا البحث، شَيْخ العربية، ونَجْم أعلام الدراسات اللغوية المعاصرة، **الأستاذ الدكتور/ عبده الراجحي** أستاذ العلوم اللغوية بكلية الآداب جامعة الإسكندرية، الذى تَعَهَّدني بمعينِ علْمه الذى لايَغيض، والذى ضاعف فضلَه بإعارتي كثيراً من المصادر التي أُفدتُ منها كلَّ الإفادة، فجزاه اللَّه عنِّي وعن تلاميذه الذين تحتشد بهم جامعاتُ مصرَ والعالمِ العربيِّ خيرَ الجزاء وأكرمه.

كما لايسعني إلا أنْ أقدِّم عميقَ شُكْرى، وعظيم تقديرى، إلى **الأستاذة الدكتورة / سعيدة رمضان** أستاذ الأدب العربيِّ بكلية الآداب جامعة طنطا، التى شرَّفتْني بالموافقة على المشاركة في الإشراف على هذا البحث، والتى كان لتوجيهاتها السَّديدة، وتشجيعها الدائم، الأثر الكبير في إتمام هذا البحث.

وبعد .... فهذا جُهْد متواضع، أدعو الله – جَلَّ وعَزَّ – أنْ يتقبَّله وأنْ يتجاوز عما به من زَلَلَ، وأنْ ينفع به، وأنْ يجعله في ميزان حسناتي. «ربَّنا آتِنا مِنْ لَدُنْك رَحْمَةً وهَيِّىءْ لَنَا مِنْ أَمْرِنا رَشَداً» (الكهف ١٨/ ١٠).

التمهيد

١ - التعريف بالمفضليات والشرح

المفضليات مجموعة من القصائد اختارها المفضل الضبىّ حين تقدم إليه الخليفة العباسى أبو جعفر المنصور فى اختيار قصائد لابنه المهدىّ، فلذلك نسبت هذه القصائد إلى المفضَّل، وسميت بالمفضليات.

وقد حظيتْ المفضليات بقَبولٍ كبيرٍ من قبل علماء اللغة، وذلك لإجماع كثير منهم على صِدْق المفضل وصحة روايته، هذا فضلاً عن روعة القصائد التى اختارها، وقد كان من نتيجة ذلك أن تعاور عليها بالشرح كثيرٌ من علماء اللغة كالأنبارىّ والمرزوقىّ والتِّبريزىّ وغيرهم[١].

وشرح الأنبارى للمفضليات هو أقدم هذه الشروح، وقد قام بتحقيقه المستشرق الإنجليزى «ليال»، وطُبع فى المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين ببيروت سنة ١٩٢٠م فى ثلاثة مجلَّدات، احتوى المجلد الأول على النصّ العربىّ، واحتوى المجلد الثانى على ترجمة كاملة له باللغة الانجليزية، واحتوى المجلد الثالث على الفهارس التى صنعها المستشرق الإنجليزى «بيڤان» للشرح، ثم أعادتْ مكتبة المُثَنَّى ببغداد تصوير المجلد الأول (النص العربى) ونشره دون أى تغيير، وهذه هى النسخة التى اعتمدتُ عليها فى دراستى، ويبلغ عدد صفحاتها نحو تسعمائة صفحة، ثم قام الأستاذ عبد السلام هارون والشيخ أحمد شاكر - رحمهما الله - بإعادة تحقيق نصوص قصائد المفضليات تحقيقاً علمياً وافراً، مع شرح يسير للأبيات ملخَّص عن شرح الأنبارى لها[٢].

---

(١) انظر فى تفصيل القول فى شروح المفضليات: د. الطاهر مكى: دراسة فى مصادر الأدب، دار المعارف بمصر ١٩٨٦م ص ١٠٧ - ١٠٨، ؛ود. فخر الدين قباوة: منهج التبريزى فى شروحه والقيمة التاريخية للمفضليات، المكتبة العربية بحلب (د. ت) ص ٤٤١ - ٤٤٢، وفؤاد سزكين: تاريخ التراث العربى، .ترجمة د. محمود فهمى حجازى، حامعة الإمام محمد بن سعود بالمملكة العربية السعودية ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣م، مج ٢ جـ١ ص ٨٧.

(٢) انظر: المفضليات، تحقيق عبد السلام هارون وأحمد شاكر، دار المعارف بالقاهرة، الطبعة الرابعة، ص ٦ - ٧.

وقد كشف الأنباريّ عن منهجه فى الشرح، وعن أسماء العلماء الذين أخذ عنهم روايةَ الأبيات وشرحها، وذلك فى مقدمة الشرح التى جاء فيها: «قال أبو محمد القاسم بن محمد بن بَشّار الأنباريّ: أَملى علينا أبو عكْرمة الضبىّ هذه القصائد المختارة المنسوبة إلى المُفضَّل بن محمد الضبىّ إملاءً مجلسًا من أولها إلى آخرها، وذكر أنه أخذها عن أبى عبد الله محمد بن زياد الأعرابىّ، وذكر أنه أخذها عن المفضل الضبىّ. قال أبو محمد: وكنت أسأل أبا عمرو بندار الكَرْخىّ، وأبا بكر العبْدىّ، وأبا عبد الله محمد بن رُسْتُم، والطُّوسىّ، وغيرهم عن الشئ بعد الشئ منها فيزيدوننى على رواية أبى عكرمة البيت والتفسير، وأنا أذكر ذلك فى موْضعه إن شاء الله. فلما فرغنا منها صرتُ إلى أبى جَعْفر أحمد بن عُبَيْد بن ناصح فقرأتها عليه من أولها إلى آخرها شعرها وغريبها، فأنكر على أبى عكرمة أشياء أنا مبيِّنها فى مواضعها، ومُسندٌ إلى أبى جعفر مافسَّر وروى فى موضعه إنْ شاء الله، والمُعين الله جلَّ وعزَّ، والحَوْل له، والقوة به، وعمود الكتاب ونَسَقه على نسق أبى عكرمة وروايته»[1].

وقد التزم الأنبارىّ بهذا المنهج الذى وصفه فى المقدمة، فكان يورد رواية أبى عكرمة للأبيات وتفسيره لها أولاً، ثم يورد آراء غيره من العلماء الذين ذكرهم، ثم يشفع ذلك بإيراد تفسير أبى جعفر أحمد بن عبيد للأبيات وروايته لها، إنْ كانت تخالف رواية أبى عكرمة.

ونستطيع القول بأن الجهد الأعظم لأبى محمد القاسم الأنبارى كان موجَّهاً إلى جمع الروايات والشروح من هؤلاء العلماء الذين ذكرهم، فلم يتدخل الأنبارىّ فى شرح الأبيات إلا نادراً[2].

وقد كان الأنبارىّ فى أمانته العلمية أنموذَجًا يُتمثَّل، فقد حَرِصَ على أنْ

---

(١) الشرح، ص ١.

(٢) انظر مثلا: ص ٢٠ س ٢١، و ص ٢٢ س ٢٢، وص ١٥٠ س ١٢، و ص١٥٣ س ١٧، وص ٨٠٠ س ١٠.

يعزو كل قول إلى قائله، وحرص على أنْ ينص على اختلاف الروايات بين من أخذ عنهم الشرح حتى في الكلام المنثور[1]، كما حرص الأنباريّ كذلك على النصّ على ما لم يروه أبو عكرمة[2]. وأرى من المناسب هاهنا أنْ أقدّم تراجمَ موجزةً لصاحب الشرح، ولابنه الذى رواه عنه ولهؤلاء الأعلام الذين ذكرهم الأنبارى فى مقدمته.

الأنباريّ[3] هو أبو محمد القاسم بن محمد بن بشار الأنباريّ، قال عنه ياقوت الحَمَوىّ: «كان محدِّثًا أخباريًا، ثقةً صاحبَ عربية، أخذ عن سلَمة بن عاصم وأبى عكرمة الضبىّ»[4]. وقد تلمذ له ابنه أبو بكر وروى عنه هذا الشرح، ومن مصنَّفاته: كتاب خلْق الإنسان، وكتاب خلْق الفرس، وكتاب الأمثال، وغيرها[5] وكانت وفاته سنة ٣٠٤ هـ وقيل ٣٠٥ هـ[6].

---

(١) انظر مثلا ص ٤٥٩، وص ٧٠٤ – ٧٠٥.

(٢) انظر مثلا: ص ١٧٩ ب ٥٩، ص ٢٠٠ ب٥، وص ٢٥٨ ب ١٢ و ١٣، وص ٣٣٧ ب ٤، وص ٥٨٠ ب ١٤، و ص ٧٢٢ ب ١٨، وص ٨٣٣ ب١٣.

(٣) من المصادر التى ترجمت له: أبو الطيب اللغوى: مراتب النحويين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر (د. ت) ص ٩٧، والزُّبيدى: طبقات النحويين واللغويين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف بالقاهرة ١٩٨٤م، ص ٢٠٨، وابن النديم: الفهرست، تحقيق د. ناهد عباس عثمان، دار قطرى ابن الفجاءة بقطر ١٩٨٥م ص ١٤٧ – ١٤٨، والقفطى: إنباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربى بالقاهرة ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦م ٣/ ٢٨، وياقوت الحموى: معجم الأدباء، دار الفكر ببيروت ١٤٠٠ هـ – ١٩٨٠م ١٦ / ٣١٦ – ٣١٩، والسيوطى: بغية الوعاة فى طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر ببيروت ١٩٧٩م ٢/ ٢٦١ – ٢٦٢ والزركلى: الأعلام، دار العلم للملايين ببيروت ١٩٧٩م ٥/ ١٨١.

(٤) معجم الأدباء ١٦/ ٣١٦ – ٣١٧.

(٥) انظر: الفهرست، ص ١٤٧ – ١٤٨.

(٦) انظر: ابن خلِّكان: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد، مكتبة النهضة المصرية ١٣٦٧ هـ – ١٩٤٨م ٣ / ٤٦٥.

– **ابن الأنبارى**[1] : هو أبو بكر محمد بن القاسم بن محمد بن بشار الأنبارى، كان أحد علماء الكوفة الأثبات. قال عنه ياقوت الحموى: «كان من أعلم الناس بنحو الكوفيين وأكثرهم حفظاً للغة، وكان صَدُوقًا زاهداً متواضعًا فاضلاً، أديباً ثقة، خيِّراً من أهل السنة حسن الطريقة، أخذ عن أبى العباس ثعلب وخلْق»[2] وقد تلمذ له بعض النابهين كأبى القاسم الزجَّاجى وابن خَالويْه وأبى جعفر النحاس[3] ومن مصنفاته: كتاب الزاهر فى معانى كلمات الناس، وكتاب شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، وكتاب الأضداد وغيرها[4]، وكانت وفاته سنة ٣٢٧ هـ وقيل ٣٢٨ هـ[5].

– **المفضل الضبى**[6] : هو المفضل بن محمد بن يَعْلَى الضبى، صاحب المفضليات، كان أحد علماء الكوفة المبرزين فى القرن الثانى الهجرى، وأجمع كثير من علماء اللغة على أنه كان ثَبْتًا موَثقًا فى روايته. قال أبو الطَّيِّب اللغوى: «وكان للكوفيين بإزاء من ذكرنا من علماء البصرة المفضل بن محمد الضبى،

---

(١) من المصادر التى ترجمت له: الفهرست ص ١٤٨ – ١٤٩، والمفضل التنوخى: تاريخ العلماء النحويين، تحقيق د. عبد الفتاح الحلو، جامعة الإمام محمد بن سعود بالمملكة العربية السعودية ١٤٠١ هـ – ١٩٨١م ص ١٧٨ – ١٨٠، وأبو البركات كمال الدين ابن الأنبارى: نزهة الألباء فى طبقات الأدباء، تحقيق د. إبراهيم السامرائى، مكتبة المنار بالأردن ١٤٠٥ – ١٩٨٥م ص ١٩٧ – ٢٠٤، وإنباه الرواة ٣/ ٢٠١ – ٢٠٨، ومعجم الأدباء ١٨ / ٣٠٦ – ٣١٣، ووفيات الأعيان ٣/ ٤٦٣ – ٤٦٥، وبغية الوعاة ١/ ٢١٢ – ٢١٤.

(٢) معجم الأدباء، ١٨ / ٣٠٦ – ٣٠٧.

(٣) انظر مقدمة تحقيق د. طارق عبد عون الجنابى لكتاب المذكر والمؤنث لابن الأنبارى وزارة الأوقاف بالعراق ١٩٧٨م ص ١٨ – ١٩.

(٤) انظر: الفهرست ص ١٤٨ – ١٤٩.

(٥) انظر: وفيات الأعيان ٣/ ٤٦٤.

(٦) من المصادر التى ترجمت له: مراتب النحويين ص ٧١، وطبقات النحويين واللغويين ص ١٩٣، والفهرست ص ١٣٦، وتاريخ العلماء النحويين ص ٢١٤، ونزهة الألباء ٥١ – ٥٣، وإنباه الرواة ٣/ ٢٩٨ – ٣٠٥، ومعجم الأدباء ١٩ / ١٦٤ – ١٦٧، وبغية الوعاة ٢/ ٢٩٧.

وكان عالمًا بالشعر، وهو أوثق من روى الشعر من الكوفيين»[1]. ومن تلاميذه النابهين الذين رووا عنه: الفرّاء وابن الأعرابي وغيرهما[2]. وله عدة مصنّفات منها كتاب الأمثال وكتاب الألفاظ[3]، وكانت وفاته سنة ١٧٨هـ على ما رجّح الأستاذ عبد السلام هارون والشيخ أحمد شاكر[4].

- ابن الأعرابي[5]: هو أبو عبد الله محمد بن زِيَاد، أحد كبار علماء اللغة والنحو والرواية الكوفيين. قال عنه الزُّبيدي: «وكان نَاسِبًا نحويًا كثير السماع، راويةً لأشعار القبائل، كثير الحفظ، لم يكن في الكوفيين أشبه برواية البصريين منه»[6] وقد أخذ بعض علمه عن الكسائيّ والمفضل الضبي[7]، وتلمذ له كثير من النابهين كابن السِّكِّيت وثعلب[8]، وله من التصانيف: كتاب الخيل وكتاب الأنواء وكتاب البئر وغيرها[9]. وقد ذهب ابن النديم إلى أنّ رواية ابن الأعرابي عن المفضل الضبي هي أصح روايات المفضليات[10]، وكانت وفاة ابن الأعرابي سنة ٢٣١ هـ[11].

(١) مراتب النحويين، ص ٧١.

(٢) انظر: إنباه الرواة ٣/ ٢٩٨.

(٣) انظر: الفهرست، ص ١٣٦.

(٤) انظر: المفضليات، ص ٢٦.

(٥) من المصادر التي ترجمت له: مراتب النحويين ص ٩٢ - ٩٣، وطبقات النحويين واللغويين ص ١٩٥ - ١٩٧، والفهرست، ص ١٣٦ - ١٣٧، وتاريخ العلماء النحويين ص ٢٠٥ - ٢٠٦، ونزهة الألباء ١١٩ - ١٢٢، وإنباه الرواة ٣ / ٣٩٨ - ٣٠٥، ومعجم الأدباء ١٨/ ١٨٩ - ١٩٦، وقد عقد له د. رمضان عبد التواب ترجمة مفصلة في مقدمة تحقيقه لكتابه: البئر، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ١٩٧٠م، ص ٧ - ٢٧.

(٦) طبقات النحويين واللغويين، ص ١٩٥ - ١٩٦.

(٧) انظر: معجم الأدباء، ١٨ / ٩٠.

(٨) انظر: نزهة الألباء، ص ١٢٠.

(٩) انظر: الفهرست، ص ١٣٧.

(١٠) انظر: المصدر السابق، ص ١٣٦.

(١١) انظر: وفيات الأعيان، ٣/ ٤٣٥.

- **أبو عكرمة الضبي**[1]: هو عامر بن عمران بن زياد قال عنه ياقوت الحموي: «كان نَحْوِيًا لغويًا أخباريًا، أخذ عن ابن الأعرابي، وعنه القاسم بن محمد بن بشار الأنباري، وكان أعلم الناس بأشعار العرب وأرواهم لها»[2]. ومن مصنَّفاته: كتاب الخيل، وكتاب الإبل والغنم. وكانت وفاته سنة ٢٥٠هـ[3].

- **الطوسي**[4]: هو أبو الحسن عَلِيّ بن عبد الله بن سنان، ذكره الزُّبيدي في الطبقة الرابعة من علماء الكوفة مع ثابت بن أبي ثابت وغيرهما، وقال عنه: «وكان من أعلم أصحاب أبي عُبَيْد»[5] وقال عنه ابن النديم: «عالم راوية للقبائل وأشعار الفحول، ولقي مشايخ الكوفيين والبصريين، وكان أكثر مجالسته وأخذه عن ابن الأعرابي»[6] وقد ذكر ابن النديم أيضًا أنه لم يُخلِّف مصنفًا، بَيْدَ أنَّ له شرحًا على ديوان لَبِيد بين رَبِيعة، وقد حققه د. إحسان عباس[7]. ولم ينص أحدٌ ممن طالعت ترجماتهم للطوسي على تاريخ ولادته أو وفاته، ولكنَّ ابن النديم نصَّ على أنَّ الطوسي كان «عدوًّا لابن السكيت لأنهما أخذا عن نَصْران الخُراساني واختلفا في كتبه بعد موته»[8] كما أنَّ ياقوتًا ذكر أنَّ أحمد بن أبي طاهر، ذلك

---

(١) من المصادر التي ترجمت له: معجم الأدباء ١٢/ ٣٩، وبغية الوعاة ٢/ ٢٤، وعقد له د. رمضان عبد التواب ترجمة مفصلة في مقدمة تحقيقه لكتابه: الأمثال، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق (د. ت).

(٢) معجم الأدباء، ١٢/ ٣٩.

(٣) انظر: المصدر السابق، الصفحة نفسها.

(٤) من المصادر التي ترجمت له: طبقات النحويين واللغويين ص ٢٠٥، والفهرست ص ١٤٠، ونزهة الألباء ص ١٤٠، وإنباه الرواة ٢/ ١١٩ - ١٢١، ومعجم الأدباء ١٣/ ٢٦٨ - ٢٧١، وبغية الوعاة ٢/ ١٧٢.

(٥) طبقات النحويين واللغويين، ص ٢٠٥.

(٦) الفهرست، ص ١٤٠.

(٧) نشر ضمن سلسلة التراث العربي التي تصدرها وزارة الإعلام بالكويت ١٩٧٤م.

(٨) الفهرست، ص ١٤٠ ولم يزد من ترجموا لنصران على أنه كان أستاذاً لابن السكيت وأنه قرأ شعر الكميت على عمر بن بكير. انظر: الفهرست، ص ١٤٢، وإنباه الرواة ٣/ ٣٤٣، وبغية الوعاة ٢/ ٣١٦.

الشاعر المعروف، قد رثى الطوسيَّ بقصيدة رائية أورد منها ياقوت بعض الأبيات[١].

وعلى ذلك فإنه إذا كان ابن السكيت، معاصر الطوسى، قد توفى سنة ٢٤٤هـ[٢]، وكان راثيه أحمد ابن أبى طاهر قد توفى سنة ٢٨٠ هـ[٣] فإنَّ هذا وذاك يجعلاننا نستطيع القول بأنَّ الطوسى كان من علماء القرن الثالث للهجرة، وأنَّ وفاته لم تكن بعد سنة ٢٨٠ هـ.

- **بُنْدَار الكَرْخِيّ**[٤]: هو أبو عمرو بُندار بن عبد الحميد، ويعرف بابن لرَّة[٥]، وينسب إلى الكَرْخ[٦] لأنه استوطنها فترة من حياته[٧]، وينسب بندار أيضًا إلى أصبهان[٨]، وذلك لأنه كان من علماء الجَبَل، كما ذكر ابن النديم[٩]، والجَبَل اسم يطلق على ما بين «أصبهان إلى زنجان وقَزْوين وهَمَذان والدِّينور وقرميسين والرىّ، وما بين ذلك من البلاد الجليلة والكور العظيمة»[١٠] فنسب بندار إلى أصبهان كذلك، وظنَّ القِفْطى أنَّ بنداراً الأصبهانى غير بندار بن عبد الحميد فعقد لهما ترجمتين مستقلتين[١١]. وقد ذكر الزُّبيدى بنداراً فى الطبقة الرابعة من علماء الكوفة[١٢] بينما ذكره ابن النديم فيمن خلطوا بين

(١) انظر: معجم الأدباء ١٣/ ٢٧٠ - ٢٧١.

(٢) انظر: وفيات الأعيان ٥ / ٤٣٨.

(٣) انظر: معجم الأدباء ٣/ ٨٧.

(٤) من المصادر التى ترجمت له: طبقات النحويين واللغويين ص ٢٠٨ والفهرست ص ١٦٤، وإنباه الرواة ٢/ ٢٩٢، ومعجم الأدباء ٧/ ١٢٨ - ١٣٤، وبغية الوعاة ١/ ٤٧٦ - ٤٧٧.

(٥) انظر: معجم الأدباء ٧ / ١٢٨.

(٦) الكَرْخ: سوق شهيرة قريبة من بغداد انظر: صفى الدين البغدادى: مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع، تحقيق على محمد البجاوى، دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤م ٣ / ١١٥٦.

(٧) انظر: معجم الأدباء ٧ / ١٢٩.

(٨) انظر: المرجع السابق ٧/ ١٢٨.

(٩) انظر: الفهرست، ص ١٦٤.

(١٠) انظر: مراصد الأطلاع ١/ ٣٠٩.

(١١) انظر: إنباه الرواة ١/ ٢٩١ و٣٩٢.

(١٢) انظر: طبقات النحويين واللغويين، ص ٢٠٨.

المذهبين[1]. وقد أشاد المبرد بعلم بندار فقال: «وكان واحد زمانه في رواية دواوين شعر العرب، حتى كان لايَشذّ عن حفظه من شعر شعراء الجاهلية والإسلام إلا القليل، وأصحّ الناس معرفة باللّغة»[2]. وكان الطوسيّ يوصى تلاميذه بالأخذ عنه، «ويقول: هو أعلم منى ومن غيرى فخذوا عنه»[3]. ومن مصنفاته التى ذكرها ابن النديم: كتاب معانى الشعر وكتاب الوحوش وغيرهما[4]. وقد ذكر سزكين أن وفاته كانت نحو سنة ٢٨٠ هـ[5].

- أبو بكر العَبْدى: هو محمد بن آدم كما صرح الأنبارىّ فى موضع آخر من الشرح[6]. ولم أعثر له على ترجمة مستقلة فيما طالعت من كتب التراجم، ولكن رواية الأنبارى المتوفَّى ٣٠٤ هـ عنه، تجعلنا نستطيع القول بأنه كان أحد علماء القرن الثالث الهجرى.

ابن رُسْتُم[7]: هو أبو محمد عبد الله بن محمد بن رُسْتم، كما ذكر الأنبارى فى أكثر من موضع فى الشرح[8]، وأما قول الأنبارى فى المقدمة: «أبو عبد الله محمد بن رستم» فلعلّه جاء سَهْواً من الناسخ. وقد ذكره الزُّبيدى ضمن الطبقة الرابعة من علماء الكوفة[9] وقال عنه القفطى: «عبد الله بن محمد بن رستم أبو محمد اللغوى مُسْتَمْلِى يَعْقُوب ابن السكّيت، كان مذكوراً بالعلم

(١) انظر: الفهرست، ص ١٥٢ و ١٦٤.

(٢) معجم الأدباء ٧/ ١٣٠.

(٣) المصدر السابق ٧/ ١٢٩.

(٤) انظر: الفهرست، ص ١٦٤.

(٥) تاريخ التراث العربى ترجمة د. عرفه مصطفى، جامعة الإمام محمد بن سعود بالمملكة العربية السعودية ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م مج ٨ جـ١، ص ٣٠٠

(٦) انظر الشرح، ص ٩١ س ٣.

(٧) من المصادر التى ترجمت له: طبقات النحويين واللغويين ص ٢٠٨، وإنباه الرواة ٢/ ١٢٠ و ١٣٠، وبغية الوعاة ٢/ ٤٢.

(٨) انظر الشرح، ص ٩٢ س ٣، و ٤١٣ س ١٠، وص ٧٦٢ س ١٠.

(٩) انظر: طبقات النحويين واللغويين، ص ٢٠٥ و ٢٠٨.

والفضل، وروى عن يعقوب، حدَّث عنه قاسم بن محمد الأنبارى، وكان ثقة»[1]. وقد روى عبد الله عن ابن السكيت كثيراً فى الشرح، وكان الأنبارى يعبر عنه بالرستمى[2]. ولم ينص أحد ممن طالعت ترجماتهم للرستمى على أنه خلَّف مصنفات، كما لم ينص أحد على تاريخ ولادته أو وفاته، ولكننا نستطيع أن نقرر أنه كان من علماء القرن الثالث الهجرى؛ وذلك لأنه كان مستملى ابن السكيت المتوفَّى سنة ٢٤٤ هـ، هذا فضلاً عن رواية الأنبارى المتوفى سنة ٣٠٤ هـ عنه.

– **ابن عُبَيْد**[3]: هو أبو جعفر أحمد بن عُبَيْد بن ناصح، ويكنى أيضًا بأبى عَصيدة، وهو دَيْلَمى الأصل[4]، وقد ذكره الزُّبيدى ضمن الطبقة الثالثة من علماء الكوفة مع أبى عُبَيْد وابن السكِّيت وغيرهما[5]، وأخذ أبو جعفر بعض علمه عن الأصمعى، وتلمذ له القاسم الأنبارىّ وروى عنه[6]. وقد روى أبو جعفر بعض الأحاديث النبوية، ولكنّ كثيراً من أهل الحديث يضعّفون روايته[7]، ولابن عبيد بعض المصنفات ذكر منها ابن النديم كتاب المقصور والممدود وكتاب المذكر والمؤنث وغيرهما[8]، وكانت وفاته سنة ٢٧٣ هـ كما ذكر ياقوت الحموى[9].

---

(١) إنباء الرواة ٢/ ١٣٠.

(٢) انظر مثلاً: ص ٧٧٠ س ١، وص ٧٧١ س ١٧، ص ٧٧٣ س ٥، ص ٧٧٤ س ١١، وص ٧٧٥ س ٦ و س ١٣، وص ٧٨٤ س ٥ و س ١١، وغير ذلك كثير.

(٣) من المصادر التى ترجمت له: طبقات النحويين واللغويين ص ٢٠٤، والفهرست ص ١٤٤، ونزهة الألباء ص ١٥٨ – ١٥٩، وإنباء الرواة ١/ ١١٩ – ١٢١ ومعجم الأدباء ٣/ ٢٢٨ – ٢٣٢، وابن حجر العسقلانى: تهذيب التهذيب، دائرة المعارف النظامية بحيدر آباد الدكن – الهند ١٣٢٥ هـ ١/ ٦٠، وبغية الوعاة ١/ ٣٣٣.

(٤) انظر: طبقات النحويين واللغويين، ص ٢٠٤.

(٥) انظر: إنباء الرواة ١/ ١١٩.

(٦) انظر: طبقات النحويين واللغويين، ص ١٩٩ – ٢٠٤.

(٧) انظر: تهذيب التهذيب ١/ ٦٠.

(٨) انظر: الفهرست، ص ١٤٤.

(٩) انظر: معجم الأدباء ٣/ ٢٢٨.

٢- علم الدلالة - تعريفه وبحوثه

لمّا كانت بحوثُ هذه الدراسة تنصبّ على دراسة الجانب الدلالى فى شرح الأنبارىّ للمفضليات، فلقد رأيتُ أنه قد يكون مناسباً أنْ أعرض بالتعريف الموجز لعلم الدلالة Semantics، وللبحـوث الداخلة فى إطاره؛ وذلك نظراً لأنَّه علْم حديث النشأة نسبياً[1]، إذا ما قيس بفروع علم اللغة Linguistics الأخرى، كما أنَّ هذا التعريف سوف يشكّل الإطارَ النظرىَّ الذى سأدرس جهدَ الشراح الدلالى فى ضوئه.

فأما تعريفه، فهو: «العلْم الذى يدرس المعنى»[2]، وأما بحوثه، فتبعًا للتعريف السابق، فإنها تشمل كلَّ ما يتصل بدراسة الدلالة، سواء أكانت هذه الدلالةُ خاصةً باللفظ المفرد، أم كانت خاصة بالجملة العبارة[3]، وسـوف يكون جُلّ تركيزى على البحوث الخاصة بدراسة اللفظة المفردة، لأنها البحوثُ التى سأدرسها فى الشرح.

ويمكننا، بعد دراسة بعض الكتب التى عُنيت بدراسة الدلالة قديماً وحديثًا، أنْ نقول إنَّ أهم بحوث علم الدلالة تشمل ما يلى:

- وسائل دراسة المعنى أو نظرياتها.
- الاشتقاق (اللغوىّ).

---

(١) انظر فى تفصيل القول فى نشأة علم الدلالة: د. محمود السعران: علم اللغة - مقدمة للقارئ العربى، دار النهضة العربية ببيروت (د. ت) ص ٢٩١ - ٣٠٠، ود. أحمد مختار عمر: علم الدلالة، عالم الكتب بالقاهرة ١٩٨٨م ص ١٧ - ٣٠، ود. عبد الكريم مجاهد: الدلالة اللغوية عند العرب، دار الضياء بعمّان ١٩٨٥م ص ٩ - ١٨.

(٢) د. أحمد مختار عمر: علم الدلالة ص ١١، وهناك عدّة أنواع للمعنى كالمعنى الأساسىّ أو المفهومىّ والمعنى الهامشىّ وغيرهما. وانظر فى تفصيل القول فى ذلك:
Geoffry Leech: Semantics: The Study of Meaning, Penguin Books, pp. 9 - 23.
وعلم الدلالة ص ٣٦ - ٤١.

(٣) انظر: علم الدلالة ص ٦ - ٧.

- العموم والخصوص.

- التغير الدلاليّ.

- قضايا تعدد اللفظ للمعنى (الترادف) وتعدد المعنى للفظ (المشترك والأضداد).

وسوف أُفرِد كلاً من هذه البحوث بالتعريف الموجز كما يلي:

نظريات دراسة المعنى

ظهرتْ في ميدان البحث اللغوى الكثيرُ من النظريات التى عُنيتْ بوضعْ منهج معين لدراسة المعنى، وأبرز هذه النظريات: نظريةُ السِّياق، ونظرية الحقول الدلالية، ونظرية التحليل التكوينيّ للمعنى.

فأما النظرية السياقية للمعنى The contextual Theory of Meaning فقد اقترنتْ باسم اللغوى الإنجليزى Firth الذى تأثر بالأنثروبولوجى المعروف Malinowski في حديثه عن سياق الحال[1] Context of Situation.

. وقد أكَّدتْ هذه النظريةُ على أهمية الوقوف على السياقات المختلفة التى ترد فيها الكلمةُ من أَجْل الوقوف على معناها وقوفاً صحيحاً.

ويتكون سياقُ الحال، كما قرر فيرث، من مجموع العناصر المكّونة للحَدَث الكلامى، وتشمل هذه العناصرُ التكوينَ الثقافيَّ للمشاركين فى هذا الحدث، والظروف الاجتماعية المحيطة به، والأثر الذى يتركه على المشاركين فيه[2].

ويرى «فيرث» أنَّ الوصول إلى معنى أيِّ نصٍّ لغويٍّ يستلزم تحليلَه على المستويات اللغوية المختلفة، ثم بيان وظيفة هذا النصِّ اللغوى ومقامه، ثم بيان الأثر الذى يتركه على من يسمعه[3].

---

(١) أقر كثيرون بهذا التأثر. انظر John Lyons: Semantics, Cambridge University Press, 1979, Vol. 2, p. 607 & Leech: Semantics, p. 61. وانظر فى تفصيل القول فى كلام مالينوفسكى عن سياق الحال والدواعى التى جعلته يدرس هذا الموضوع: د. عبده الراجحى: اللغة وعلوم المجتمع، الإسكندرية ١٩٧٧م، ص ٢٣ - ٢٧.

(٢) انظر فى تفصيل القول فى العناصر المكونة لسياق الحال عند فيرث: علم اللغة - مقدمة للقارئ العربى، ص ٣١١، ود. محمد أحمد أبو الفرج. المعاجم اللغوية فى ضوء دراسات علم اللغة الحديث، دار النهضة العربية ببيروت ١٩٦٦م، ص ١٥، واللغة وعلوم المجتمع ص ٣٠ - ٣١، ود. حلمى خليل: الكلمة دراسة لغوية ومعجمية، الهيئة المصرية العامة للكتاب بالإسكندرية ١٩٨٠م، ص ٢١٣ - ٢١٤، و د. طاهر حموده: دراسة المعنى عند الأصوليين، الدار الجامعية بالإسكندرية (د. ت)، ص ٢١٤ - ٢١٥، والدلالة اللغوية عند العرب ص ١٥٨ - ١٥٩.

(٣) انظر: علم اللغة مقدمة للقارئ العربى ص ٣١٢.

وقد تنبّه علماءُ العرب القدامى إلى أهمية المقام (سياق الحال) فى فهم دلالات الألفاظ يقول د. الراجحى: «وقد لايكون بعيداً عمّا نحن فيه أنْ نشير إلى أنّ العرب القدماء كانت لهم إشاراتٌ إلى الموقف أو المقام أو غير ذلك مما قد يُشبه فكرةَ سياق الحال. من هذه الإشارات ما أفرده المفسرون لمعرفة أسباب النزول»[١]. كما أولى الأصوليون – وبخاصة الواقفيةُ منهم – السياقَ بقرائنه المتنوّعة أهميةً كبيرة فى فهم دلالات ألفاظ القرآن الكريم واستنباط أحكامه[٢].

وأما **نظرية الحقول الدلالية** Semantic Fields Theory فتُعنى بدراسة مفردات اللغة من خلال تجميعها فى حقول أو مجالات دلالية.

ويتكون المجال الدلالىّ «من مجموعة من المعانى أو الكلمات المتقاربة التى تتميز بوجود عناصر أو ملامح دلالية مشتركة»[٣]. ويرى أصحابُ هذه النظرية «أننا إذا أردنا أنْ نحدِّد بدقة دلالة كلِّ كلمة من هذه المجالات أو الحقول، أنْ نبدأ أولاً بتحديد العلاقات الدلالية التى ترتبط بها الكلماتُ فيما بينها داخلَ هذا المجال أو ذاك، لأنّ الكلمة طبْقًا لهذه النظرية لاتتحَدَّد قيمتها فى نفسها وإنما تتحدَّد بالنسبة لموقعها الدلالى فى داخل مجال دلالىٍّ معين»[٤].

وتمثل هذه النظريةُ منهجًا ملائمًا للمقارنة بين مجموعات الألفاظ فى اللغات المختلفة، أو للمقارنة بين مجموعات ألفاظ اللغة الواحدة فى فترتين تاريخيتين متباينتين، كما أنها تُعَدّ منهجاً ملائماً كذلك للمقارنة بين مجموعات الألفاظ بداخل المجالات الفكرية المختلفة فى نفس اللغة[٥]. وقد رَصَد الباحثون بعضَ العلاقات التى تربط بين كلمات الحقل الدلالىِّ الواحد، ومنها علاقةُ

---

(١) اللغة وعلوم المجتمع، ص ٣٢.

(٢) انظر فى تفصيل ذلك: دراسة المعنى عند الأصوليين ص ٢٢٥ – ٢٣٣.

(٣) د. كريم حسام الدين: أصول تراثية فى علم اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٨٥م، ص ٢٩٤.

(٤) الكلمة دراسة لغوية ومعجمية، ص ١٩٢

(٥) انظر: David Crystal, Linguistics, Penguin Books, pp. 237 - 238.

الترادف Synonymy والتضاد Antonymy والاشتمال (العموم) Hyponymy وغيرها[١].

وقد تَنبَّه لغويو العرب القدامى إلى فكرة الحقول الدلالية، وكان من مظاهر ذلك تصنيفهم للرسائل اللغوية ومعاجم الموضوعات[٢].

وأما نظرية التحليل التكوينى للمعنى Componential Analysis of Meaning فيرى أصحابها أنه لكى يقوم الباحثُ بالتحليل التكوينى للمعنى، فإنَّ عليه أن يتَّبع الخطواتِ الآتية:

(١) جَمْعُ عددٍ من الكلمات المتقاربة التى يمكن أنْ تكوِّن حقلاً دلاليًا خاصًا، لاشتراكها فى مجموعة من الملامح أو المكونات الدلالية.

(٢) تحديد الملامح أو المكونات التى يمكن أنْ تُستخدم للتمييز والتفريق بين هذه الألفاظ، ويتم ذلك بالوقوف على أهم ملامح كل منها من خلال استقراء سياقاتها المختلفة.

(٣) وَضْع هذه المكونات فى شكل جَدْول ثم بيان نصيب كلِّ لفظٍ منها[٣].

«وقد اعتبر بعضُهم التحليلَ إلى عناصرَ امتداداً لنظرية الحقول، ومحاولة لوضع النظرية على طريقٍ أكثرَ ثباتًا. ومع ذلك فمن الممكن قبولُ نظرية الحقول دون التحليل العَناصرىِّ والعكس. فمن الممكن القول إنَّ مجموعاتٍ صغيرةً معينة من الكلمات تُشكِّلَ حقلاً، وتملك علاقاتٍ متنوعةً بينها دون أنْ نسير بالتحليل إلى مرحلة تحديد العناصر التكوينية لكلِّ كلمة.

---

(١) انظر فى تفصيل القول فى هذه العلاقات: - Lyons: Semantics, Vol. 1, pp. 270 317.، وعلم الدلالة ص ٩٨ – ١٠٦.

(٢) انظر فى تفصيل القول فى ذلك: د. محمود سليمان ياقوت: فقه اللغة وعلم اللغة – نصوص ودراسات، دار المعرفة الجامعية بالإسكندرية، ١٩٩١م، ص ٢٤٦ – ٢٥٢.

(٣) انظر: أصول تراثية فى علم اللغة، ص ٢٩٠، وعلم الدلالة، ص ١٢٢ – ١٢٣ وفيهما نماذج تطبيقية لهذه الخطوات.

كذلك من الممكن أنْ يقوم المرءُ بتحليل الكلمة إلى عناصرها التكوينية دون الاعتراف بفكرة الحقل المعجمي أو بأىٍّ دَوْر تلعبه»[١]. ويكون ذلك بمحاولة حَصْر المكونات الدلالية لها، كأنْ يقال فى شرح دلالة لفظ الكرسى - مثلا - ما يلى:

الكرسى: جماد + مصنوع من خشب + ذو أرجل + ذو مسند + مخصص لجلوس شخص[٢].

وقد ذهبت إحدى الباحثات إلى أنَّ هذا النَّمَط من التحليل كان يستعمله - على وجه التحديد - علماءُ الأنثروبولوجيا الذين كانوا يسعون إلى تقديم وَصْف لألفاظ القرابة فى ثقافات متعدِّدة[٣].

---

(١) علم الدلالة، ص ١٢١. وقد ترجم د. مختار عمر هذا الكلام عن كتاب Semantics لليونز ١/ ٣٢٦.

(٢) انظر: أصول تراثية فى علم اللغة، ص ٢٨٩.

(٣) انظر:
Ruth M. Kempson: Semantic Theory, Cambridge University Press, 1979, p. 18.

الاشتقـاق

الاشتقاق فى اللغة: أخذ شِقّ الشئ، أى: نصفه[١]. وفى الاصطلاح: «أخذ كلمة من أخرى بتغيير ما، مع التناسب فى المعنى»[٢]. والعلاقة واضحة بين الدلالتين، فكلاهما «أخذ» شئ من شئ آخر.

ويميز علماءُ اللغة المحدثون، لدى دراستهم للاشتقاق، بين مصطلحين أساسيين هما: Etymology & Derivation

فأما مصطلح Etymology «فيستعمل عادة فى دراسة أصول بنى الكلمات ومعانيها التاريخية[٣]. فى ذلك، بأساليب البحث المتبعة فى علم اللغة، وبخاصة علم الدلالة Semantics، ولذا فهو يُعد فرعًا من علم اللغة التاريخى Historical Linguistics[٤].

وأما مصطلح Derivation فيدل «عند علماء اللغة على الطريقة التى تتكون بها الكلمات، وذلك عن طريق إضافة السوابق واللواحق والدواخل إلى جِذْر ثابت»[٥]. وتُسمى هذه الإضافات بالزوائد التصريفية Derivational Affixes، ومن شأن هذه الزوائد أنْ تغيِّر نوعَ الكلمة، فكلمة Nation مثلاً، وهى اسم، تتحول إلى صفة بإضافة اللاحقة التصريفية "al" إليها[٦].

---

(١) انظر: تاج العروس، دار مكتبة الحياة ببيروت (نسخة مصوَّرة عن طبعة المطبعة الخيرية بمصر ١٣٠٦ هـ)، (شق) ٦ / ٣٩٨.

(٢) أبو البقاء الكَفَوى: الكليات، تحقيق د. عدنان درويش ومحمد المصرى، وزارة الثقافة والإرشاد القومى بدمشق ١٩٨١ /١ /١٧٩. وانظر: الجرجانى: التعريفات، تحقيق إبراهيم الإبيارى، دار الكتاب العربى ببيروت ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥م، ص ٤٣، والتهانوى: كشاف اصطلاحات الفنون، تحقيق د. لطفى عبد البديع، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر (د. ت) ٤/ ١٤٠. وعبد الله أمين: الاشتقاق، لجنة التأليف والترجمة والنشر بالقاهرة ١٣٧٦ هـ، ١٩٥٦م، ص ١.

(٣) David Crystal: A Dictionary of Linguistics and Phonetics, Basil Blackwell, New York, 1987, p. 113.

(٤) انظر: المصدر السابق، الصفحة نفسها.

(٥) الكلمة دراسة لغوية ومعجمية، ص ٩١.

(٦) انظر: Crystal: A Dictionary of Linguistics ..., p. 113.

وأما اللغويون العرب القدامى، كابن جنّى والسيوطى، فيفرّقون بين نوعين من الاشتقاق، هما: الاشتقاق الصغير أو الأصغر، والاشتقاق الكبير أو الأكبر[1].

فأما الاشتقاق الأصغر[2]: فيَعْنى: «أَخْذَ صيغة من أخرى مع اتفاقهما معنًى ومادةً أصلية، وهيئة تركيب لها، ليَدلَّ بالثانية على معنى الأصل، بزيادة مفيدة، لأَجْلها اختلفا حروفًا أو هيئة، كضارب من ضرب، وحَذِر من حذر»[3]. ولهذا النوع من الاشتقاق جانبان: أحدُهما صرفىّ والآخر لغوىّ.

فأما الجانب الصرفى، فيُعنى بكيفية تكوين المشتقات السَّبْعَة المعروفة من المصدر أو الفعل، وهو بذلك يشبه، من حيث الوظيفة، ما يدرسه المحدثون تحت مصطلح Derivation، فكلاهما يبحث فى الطُّرُق التى يُمكن بها تكوين صِيَغ بعينها من الجذر اللغوى.

وأما الجانب اللغوىّ، وهو ما يهمنا، فيُعنى بدراسة الدلالات المختلفة لفروع الجذر اللغوىّ الواحد، ومحاولة الرَّبْط بينها رَبْطًا جزئيًا، أو رَبْطًا استقصائيًا يَرجع بها إلى دلالة أصلية (محورية) جامعة. قال ابنُ جنّى: «الاشتقاق عندى على ضربين: كبير وصغير، فالصَّغير ما فى أيدى الناس وكتبهم، كأنْ تأخذ أصلاً من الأصول فتتَقَرّاه فتجمع بين معانيه، وإن اختلفتْ صِيَغه ومبانيه»[4] وقد مثَّل لذلك بارتداد تصاريف (فروع) الجذر (س ل م) إلى معنى السلامة[5]. ويقول د.

---

(١) انظر: الخصائص، تحقيق محمد على النجار، دار الهدى ببيروت، الطبعة الثانية ١٣٣/٢، والمزهر، تحقيق محمد أحمد جاد المولى وآخرين، دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة ١٩٥٨م ٣٤٧/١.
وقد أضاف عبد الله أمين إلى هذين النوعين من الاشتقاق نوعين آخرين هما: الاشتقاق الكبير (الإبدال)، والاشتقاق (الكُبّار (النحت). انظر كتابه: الاشتقاق، ص ١ - ٢.

(٢) أسماه د. على عبد الواحد وافى بالاشتقاق العام. انظر كتابه: فقه اللغة، دار نهضة مصر، الطبعة الثامنة، ص ١٧٨.

(٣) المزهر ١/ ٣٤٦.

(٤) الخصائص ٢/ ١٣٣ - ١٣٤.

(٥) انظر: المصدر السابق ٢/ ١٣٤.

صبحي الصالح: «وأهمّ ما في الاشتقاق الأصغر ارتدادُ التصاريف المختلفة المتشعّبةعن المادة الأصلية، إلى معنى جامع مُشترَكٍ بينها، يغلب أنْ يكون معنًى واحداً لا أكثر[1]» وقد عُني ابن فارس بهذه الفكرة ... فكرة دوران تصاريف الجذْر اللغويّ حول معنى واحد، وصنّف معجَمه: «مقاييس اللغة» على أساسها، وحَاول أنْ يقف على الدلالة أو الدلالات الأصلية (المحورية) لكل جذر من جذور اللغة، ثم تفسير دلالات فروعه المختلفة في ضوء هذه الدلالة[2].

وأما الاشتقاق الكبير أو الأكبر: فهو «أنْ تأخذ أصلاً من الأصول الثلاثية فتعقد عليه وعلى تقاليبه الستة معنًى واحداً، تجتمع التراكيبُ الستة وما يتصرف منها عليه[3]» وذلك مثل دوران التقاليب الستة للجذر اللغويّ «جبَر» حول معنى القوة والشدة[4]. وقد كان لابن جنّي فَضْلُ الاهتمام بهذا النوع من الاشتقاق، وتعهُّده بالنّماء والشواهد المختلفة حتى اقترن باسمه.

وليس هناك خلافٌ على أنّ هذا النوع من الاشتقاق أقلُّ تأثيراً، في نماء اللغة، من الاشتقاق الصّغير، هذا فَضْلاً عن صعوبته التي قرّرها ابن جِنّي نفسُه[5].

ويتضح لنا، بعد ذلك، الصِّلَةُ الوثيقة بين هذين النوعين من الاشتقاق، ولاسيما الاشتقاقُ الصغير بجانبه اللغوى وعلم الدلالة؛ إذ إنهما يعنيان بدراسة الدلالات الجزئية للفروع المتولّدة من الجذر اللغوى، ومحاولة الربط بينها، والوقوف على الدلالة المحورية لها. وهذا، ولاريب، من صميم مهام البَحْث الدلاليّ.

---

(١) دراسات فى فقه اللغة، دار العلم للملايين ببيروت، الطبعة السادسة، ص ١٧٦.

(٢) انظر مقدمة تحقيق عبد السلام هارون لمعجم مقاييس اللغة لابن فارس، دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة ١٣٦٦ هـ ١/ ٣٩.

(٣) الخصائص ٢/ ١٣٤.

(٤) انظر: المصدر السابق ٢/ ١٣٥ – ١٣٦.

(٥) نفسه ١/ ١١.

العموم والخصوص

العُموم في اللغة هو الشُّمول، والخُصوص في اللغة هو الانفراد. جاء في اللسان: «وعمَّهم الأمرُ يعمُّهم عمومًا: شَمِلَهم»[1]. وجاء فيه أيضًا: «خصَّه بالشيء يَخُصُّه خصًّا وخصوصًا ...: أفرده به دون غيره، ويقال: اختصَّ فلانٌ بالأمر وتَخَصَّص له، إذا انفرد»[2]. ويقول التَّهانوي: «الخُصوص بالفتح والضم في اللغة: الانفراد، ويقابله العموم»[3].

وقد تداول **اللغويون والأصوليون** العربُ قِداحَ البحث في مسائل العموم والخصوص، أو العام والخاص، وإنْ كانت دراسةَ الأصوليين أكثرَ عُمْقًا وتفصيلاً، هذا فَضْلاً عن تفارق سبيل المعالجة بينهما نَظرًا لتباين الغاية لدى كلٍّ منهما، **فاللغويّ** يهدف إلى بيان حدود دلالات الألفاظ، بينما يهدف **الأصوليُّ** إلى تأسيس الأحكام في إطار تلك الحدود نصًّا أو استنباطًا، كما أنَّ الأصوليين يعنون بوسائل التعميم والتخصيص الإضافية ،من نَعْت واستثناء وغيرهما، في حين أنَّ اللغويين يَصبُّون اهتمامَهم على عموم معنى اللفظ في ذاته، أي اتساع معنى اللفظ نفسه أو خصوصه، أي تناوله أمرًا أو أمورًا خاصة، ولاتدخل المعمِّمات أو المخصِّصات الإضافية في دائرة اهتمامهم.

لقد دَرَس **الأصوليون** دلالةَ العام والخاص، ووقفوا على صِيَغ العموم كالمفرد والجمع المعرَّفين بأل الجنسية، ولفظيْ كلٍ وجميع وغيرهما، وبحثوا ما يتعلَّق بالخاص من مسائل الأمر والنَّهْي، وناقشوا سبلَ تخصيص العام، ووقفوا على أدلَّة هذا التخصيص: ما كان منها متَّصلاً كالاستثناء والوَصْف وغيرهما، وما كان منها منفصلا كالأدلَّة العقلية والنقليةَ وغيرهما[4].

---

(١) لسان العرب، الدار المصرية للتأليف والترجمة (طبعة مصورة عن طبعة بولاق ١٣٠٨هـ)، (عمم) ١٥ / ٣٢١.

(٢) (خصص) ٨ - ٢٩٠.

(٣) كشاف اصطلاحات الفنون ٢/ ٢٠٠.

(٤) انظر في تفصيل ذلك: الغزالي: المُستَصفى من علم الأصول، دار صادر ببيروت (د. ت) ٢/ ٣٢

=/=

وأمّا بالنسبة للغويين، فقد عقد ابنُ فارس فى كتابه: «الصاحبى» باباً بعنوان: «العموم والخصوص» عرَّف فيه العامَ بقوله: «العام: الذى يأتى على الجملة لايغادر شيئًا، وذلك كقوله تعالى: «واللَّهُ خلَق كُلَّ دابَّة من ماء»[1]. وعرَّف الخاصَ بقوله: «الخاص الذى يتخلَّل فيقع على أشياء دون أشياء، وذلك كقوله جَلَّ ثناؤه: «وامْرأَةً مؤْمنةً إنْ وهبتْ نَفْسَها للنَّبىِّ»[2]. ثم تحدَّث ابن فارس عن العام الذى يُراد به الخاص، والخاص الذى يُراد به العام، ومثَّل لكلٍّ بأمثلة قرآنية.

وواضحٌ من تمثيل ابن فارس للعموم والخصوص بالآيتين الكريمتين، ومن وسيلة التخصيص التى فى الآية الثانية وهى الصفة، ثمَّ من حديثه عن العام الذى يراد به الخاص، والخاص الذى يراد به العام، وهو تقسيم يرجع أَصْلُه إلى علماء الأصول[3]، واضحٌ من هذا كلِّه أنَّ جهد ابن فارس يبتعد عن منْحَى المعالجة اللغوية، وأنه قد تأثر فيه بدراسة الأصوليين للعام والخاص، خاصةً وأنَّ ياقوتا الحمويَّ قد ذكر أنَّ لابن فارس كتاباً فى أصول الفقه [4]

وعقد الثعالبىُّ كذلك فى كتابه: «فقه اللغة وسر العربية» باباً بعنوان: «العموم والخصوص» ولم يعْرِض فيه لمفهوم أىٍّ منهما، وإنما أورد بعضَ الألفاظ العامة ومعها بعضُ الألفاظ الخاصة التى يدل كُلٌّ منها على مُشْتَملٍ من مشتملات هذه الألفاظ العامة، وذلك كقوله: «البُغْض عام، والفرْك فيما بين الزوجين خاص. التَّشَهِّى عام، والوَحَم للحُبْلَى خاص ... إلخ»[5].

=/= - ١٨٥، ودراسة المعنى عند الأصوليين ص ٢٣ - ٨٤، وعبد الوهاب خلاف: علم أصول الفقه، القاهرة ١٤٠٠ هـ، ص ١٨١، ود. السيد أحمد عبد الغفار: التصور اللغوى عند الأصوليين، دار المعرفة الجامعية بالإسكندرية ١٤٠١ هـ - ١٩٨١م، ص ٨٠ - ٩٨.

(١) الصاحبى، تحقيق السيد أحمد صقر، مكتبة عيسى البابى الحلبى بالقاهرة ١٩٧٧م، ص ٣٤٤، والآية من سورة النور ٢٤/ ٤٥.

(٢) المصدر السابق، الصفحة نفسها، والآية من سورة الأحزاب ٣٣/ ٥٠.

(٣) انظر مثلا: الإمام الشافعى: الرسالة، تحقيق أحمد محمد شاكر، دار التراث بالقاهرة ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩م، ص ٥٣ - ٧٣.

(٤) انظر: معجم الأدباء ٤/ ٨٤.

(٥) فقه اللغة وسر العربية، تحقيق مصطفى السقا وآخرين، مكتبة مصطفى البابى الحلبى بالقاهرة ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤م، ص ٢٩١.

وأما السيوطى، فقد عقد فى المزهر باباً للعام والخاص عرَّف فيه العامَّ بقوله: «العام: الباقى على عمومه، وهو ما وضع عامًا واستعمل عامًا، وقد عقد له الثعالبىُّ فى فقه اللغة بابَ الكليَّات وهو ما أطلق أئمةُ اللغة فى تفسيره لَفْظَة الكُلّ»[1]، ثم نقل السيوطىّ بعضَ الألفاظ العامة التى أوردها الثعالبىُّ فى باب الكليات.

وقد عقد السيوطىُّ كذلك فَصْلاً بعنوان «فيما وُضع عامًا واستُعمل خاصاً، ثم أُفرِد لبعض أفراده اسمٌ يخُصّه[2]» نَقَلَ فيه كلَّ ما أورده الثعالبىُّ فى باب «العموم والخصوص» وأضاف إليه اقتباساتٍ مماثلةً لما أورده الثعالبىُّ من كُتُب لغوية مختلفة كجمهرة اللغة لابن دريد وغيرها.

وقد أفرد السيوطىُّ أيضاً فى مُزهره فصلاً لدراسة الخاص بعنوان: «فيما وضع خاصًا لمعنى خاص» أورد فيه من كتاب الصاحبى كلَّ ما جاء فى باب «الخصائص» كقوله: «ولايكون التأبين إلا مدح الرجل ميتًا ..، والمُساعاة: الزِّنا بالإماء خاصة ... إلخ»[3]. ثم شَفَع السيوطىُّ ذلك بإيراد ألفاظ خاصة مماثلة لما جاء به ابنُ فارس من كتب لغوية مختلفة كجَمْهرة ابن دُرَيْد والغريب المصنَّف لأبى عُبَيْد وغيرهما.

ثم عَقَد السيوطىُّ باباً بعنوان: «معرفة المُطلَق والمقيَّد» نقل فيه من كتاب الصاحبى كل ما جاء فى باب «الأسماء لاتكون إلا باجتماع صفات وأقلها ثْنتان» وذلك مثل: «المائدة لايقال لها مائدة حتى يكون عليها طعام وإلا فاسمها خُوان، وكذلك الكأس لاتكون كَأْسًا حتى يكون فيها شراب وإلا فهو قَدَح أو كوب .. إلخ[4]» ثم نقل السيوطىُّ من كتاب «فقه اللغة وسر العربية» للثعالبى كلَّ ما ورد فى باب «الأشياء تختلف أسماؤها وأوصافها باختلاف أحوالها»

---

(١) المزهر ١/ ٤٢٦.

(٢) انظر: المزهر ١/ ٤٣٣ - ٤٣٤.

(٣) المصدر السابق ١/ ٤٣٦ وانظر: الصاحبى، ٤٤٧.

(٤) نفسه ١/ ٤٤٩، وانظر الصاحبى، ص ١١٨.

وذلك مثل: «لايقال للمرأة ظَعينة إلا مادامت راكبةً فى هَوْدَج، لايقال للسَّرْجين فَرْثٌ إلا مادام فى الكَرِش ... إلخ»[1].

وأعقب السيوطىُّ ذلك بإيراد ألفاظ خاصة مماثلة لما أورده ابنُ فارس والثعالبىُّ من كتب لغوية مختلفة كجمهرة ابن دريد وأمالى القالى وغيرهما. ويبدو واضحًا أنَّ المقصود بهذه الألفاظ التى أوردها السيوطىُّ تحت باب «معرفة المطلق والمقيد» هو التقييد لا الإطلاق[2].

وقد لاحظت أنَّ ثمة تطابقًا فى المفهوم اللغوىِّ بين ما أورده السيوطىُّ من ألفاظ خاصة تحت باب «ما وضع خاصاً لمعنًى خاص» وما أورده من ألفاظ مقيدة تحت باب «معرفة المطلق والمقيد»، فكلٌّ من هذه الألفاظ الخاصة أو المقيدة تنماز بأنَّ الاستعمال اللغوىَّ قد خصَّص أو قيَّد كلاً منها بملمح أو مكوِّن دلالىّ أو أكثر، فضيَّق من محيط دلالتها، أو حدَّد ارتباطَها بغيرها من الألفاظ.

ولذا فقد آثرتُ توحيدَ مصطلحىْ الخاص والمقيد، لتطابق مفهومهما اللغوىِّ، ودراستهما تحت عنوان «الخصوص» ليكون فى مقابل «العموم».

وبقى هنا أنْ أشير إلى أنَّ هذه الألفاظ الخاصة الواردة لدى كلٍّ من الثعالبىِّ والسيوطىِّ - هى ألفاظ قد نصَّ أئمةُ اللغة على خصوصها نصًّا صريحًا واضحًا، وذلك باستعمال الحَصْر أو الشَّرْط - مَثَلاً - وقد تبعتهما فى ذلك حين جَمَعْى للألفاظ الخاصة فى الشرح.

---

(١) نفسه ١/ ٤٥١، وانظر: فقه اللغة وسر العربية، ص ٣٢.

(٢) لعلَّ حِرص السيوطى على تسمية هذا الباب: «معرفة المطلق والمقيد» على الرغم من أنَّ ما أورده يدخل فى نطاق المقيد دون المطلق، لعلَّ حرصه ذاك يوضح تأثره (من حيث التبويب لا المضمون) بأعمال الأصوليين الذين عقدوا فى مصنفاتهم أبوابًا للعام والخاص وأخرى للمطلق والمقيد.

التغير الدلالى

التغير الدلالىّ Semantic Change هو التغير التدريجى الذى يصيب دلالاتِ الألفاظ بمرور الزمن، وتبدُّل الحياة الإنسانية، فينقلها من طَوْر إلى طَوْر آخر.

ولقد غدا من البداهة فى علم اللغة الحديث، أنَّ اللغة - شأنُها شأنُ الكائن الحىّ والظواهر الاجتماعية - تخضع لناموس التطور والتغير[1]، وذلك لأنَّ العلائق المتواشِجة بين اللغة والحياة الإنسانية قد جعلتْ من هذا التطور اللغوىّ أمراً لا مناص منه.

وتصطلح على إحداث هذا التطور عواملُ متعددة[2]، بعضها مقصود «كقيام المجامع اللغوية، والهيئات العلمية بمثل ذلك، عند وجود الحاجة إلى خَلْع دلالات جديدة، على بعض الألفاظ التى تطلَّبتْها حياةٌ اجتماعية، أو اقتصادية، أو سياسية جديدة»[3]. وبعضها الآخر غير مقصود، وذلك كالتطور الصوتى الذى يُصيب بعضَ ألفاظ اللغة فتُشبه ألفاظاً أخرى تباين دلالتَها، وشيوع الفهم الخاطئ لدلالات بعض الألفاظ، والابتذال الذى يُصيب بعضها لظروف اجتماعية أو نفسية، والاستعمال المجازى الذى يغدو بتقادُم العَهْد، وكثرة التعاور، استعمالاً حقيقياً لايبدو للمجازية فيه أثرٌ.

---

(1) انظر: د. عبده الراجحى: فقه اللغة فى الكتب العربية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ١٩٨٨م، ص ١٠٠.

(2) انظر فى تفصيل القول فى عوامل التطور الدلالى: د. على عبد الواحد وافى، علم اللغة، دار نهضة مصر ١٩٧٢م ص ٣١٩ - ٣٢٥، ود. إبراهيم أنيس: دلالة الألفاظ، مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٨٠م، ص ٣٤ - ١٥١، ود. فايز الداية: علم الدلالة العربى، دار الفكر بدمشق ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥م، ص ٢٥٥ - ٢٥٦، وعلم الدلالة، ص ٢٣٧ - ٢٤٢، و د. أحمد عبد الرحمن حماد: عوامل التطور اللغوى، دار الأندلس - بيروت ١٩٨٣م، ص ١١٧ - ١٢٣ و د. عاطف مدكور: علم اللغة بين التراث والمعاصرة، دار الثقافة بالقاهرة ١٩٨٧م، ص ٢٨٤ - ٢٨٧.

(3) د. رمضان عبد التواب: التطور اللغوى مظاهره وعلله وقوانينه، مكتبة الخانجى بالقاهرة ١٤٠٤هـ - ١٩٨٣م، ص ١١١.

وقد وقف الباحثون، بعد دراسة وافية لتغير دلالات الألفاظ فى لغات مختلفة، على مظاهر هذا التغير. ويتمثَّل أهمها فيما يلى[1] :

أ) توسيع الخاص (= تعميمه).

ب) تضييق العام (= تخصيصه).

جـ) انتقال الدلالة بطريق الاستعارة أو المجاز المرسل.

وسوف أتناول هذه العوامل بشئ من التفصيل عند دراستى للتغير الدلالىّ فى الشرح.

وقد تنبَّه لغويو العرب القدامى إلى هذا التغير الدلالىّ فرصدوه، ونصُّوا عليه، بيْدَ أنهم لم يتوسعوا فى تِبيان أسبابه ومظاهره وذلك لأنهم «كانوا ينظرون إلى العربية على أنها أفضل اللغات جميعاً، وهى حقيقة يمكن تقبُّلها مِن خلال نشأة علم اللغة على ما بيَّناه من أنه نشأ لغهم النصِّ القرآنىّ، فالعربية هى لغة القرآن، وهى مُستودَع حقائقه وأحكامه، ومعنى ذلك أنَّنا يجب أنْ ننظر إلى آرائهم فى تطور اللغة من خلال هذه الحقيقة، وليس على الأساس الذى ينظر إليه الأوربيون إلى لغاتهم التى كان التطور فيها واضحًا بحيث تكاد تختلف ظواهر اللغة اختلافًا كبيراً فى فترات زمنية قصيرة على عكس ما حدث فى العربية حين ارتبطتْ بالقرآن»[2].

---

(١) انظر فى تفصيل القول فى مظاهر التطور الدلالى: د. أنيس: دلالة الألفاظ ص ١٥٢ - ١٦٧، و د. مراد كامل: دلالة الألفاظ العربية وتطورها، دار نهضة مصر ١٩٦٣م ص ٢٥ - ٢٨، وعلم اللغة مقدمة للقارئ العربى ص ٢٨٠ - ٢٨٦، وستيفن أولمان: دور الكلمة فى اللغة، ترجمة د. كمال بشر، مكتبة الشباب بالقاهرة ١٩٧٥م ص ١٦١ - ١٦٣، وعلم الدلالة ص ٢٤٣ - ٢٥٠، وعلم الدلالة العربى ص ٢٧٩ - ٢٨٤ وص ٢٨٨ - ٣٢١، والكلمة دراسة لغوية ومعجمية، ص ١٥٣ - ١٥٥، وعوامل التطور اللغوى ص ١٢٤ - ١٣٣، ود. عبد العزيز مطر: لحن العامة فى ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، دار المعارف بالقاهرة ١٤٠١ هـ - ١٩٨١م، ص ٣٦٢ - ٣٧٥.

(٢) فقه اللغة فى الكتب العربية ص ١٠٠.

وقد أفرد أبو حاتم الرازى (ت ٣٢٢هـ) كتابه: «الزينة فى الكلمات الإسلامية العربية»[1] لدراسة المصطلحات الإسلامية التى وَرَدتْ فى القرآن الكريم والحديث النبوىّ الشريف، وهو يُعَدّ بهذا «أول كتاب فى العربية يعالجُ دلالةَ اللفظ وتطورها»[2] كما عقَد السيوطىُّ فى مزهره فصلين مهمين فى دراسة التغير الدلالى، أحدهما بعنوان «العام المخصوص» أورد فيه بعضَ الألفاظ العامة التى تخصصت دلالاتُها[3]، والثانى بعنوان: «فيما وُضع خاصًّا ثم استُعمل عامًّا[4]» وقد أورد فيه بعضَ الألفاظ الخاصة التى عُمِّمت دلالاتُها، وبعضَ الألفاظ الأخرى التى انتقلتْ دلالاتُها بطريق الاستعارة أو المجاز المرسل.

---

(١) حققه حسين بن فيض الله الهمدانى، ونشرته دار الكتاب العربى بالقاهرة ١٩٥٧م.

(٢) تقديم د. أنيس لكتاب الزينة، ص ١٢.

(٣) المزهر ١/ ٤٢٧ - ٤٢٨.

(٤) المصدر السابق ١/ ٤٢٩ - ٤٣٣.

التـــرادف

يُفرِّق علماء اللغة المحدثون بين نوعين أساسيين من الترادف، هما: الترادف المطلق Absolute Synonymy وشِبْه الترادف Near Synymy[1].

فأما الترادف المطلق، فيتحقّق حين يتوافر فى الألفاظ المترادفة شرطان، هما[2]:

أ) الاتحاد التام فى الدلالات المركزيّة والدلالات الهامشيّة.

ب) القابلية التامة للتبادل بينها فى كل سياق[3].

ويكاد يجمع الباحثون على أنّ الترادفَ، بهذا المفهوم، يكادُ يكون معدومًا، أو نادرَ الوقوع[4].

وأما شبه الترادف، فيتحقق حين تتشابه الألفاظُ المترادفة فى دلالاتها المركزية والهامشية، بيد أنها لاتقبل التبادل التام فى كل السياقات والمختلفة[5]. وتدخل جُلُّ الألفاظ المترادفة فى إطار هذا النوع من الترادف[6].

وقد عُنِى علماء العرب القدامى بدراسة الترادف، وإنْ لم تكن دراستهم بالتفصيل والتقسيم الذى نجده عند المُحدَثين، وعرَّفه بعضُهم بأنه «الألفاظ المفردة

---

(١) انظر: الكلمة دراسة لغوية ومعجمية، ص ١٧٧.

(٢) انظر: المصدر السابق، الصفحة نفسها، وعلم الدلالة ص ٢٢٠.

(٣) أضاف د. إبراهيم أنيس إلى هذه الشروط الثلاثة شروطًا أخرى هى: الاتحاد فى البيئة، والاتحاد فى العصر، وانتفاء مَظنَّة التطور الصوتى. انظر كتابه: فى اللهجات العربية، مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٧٣م، ص ١٧٨ – ١٧٩.

(٤) انظر: دور الكلمة فى اللغة، ص ٩٧، وعلم الدلالة، ص ٢٢٧ – ٢٢٨، و
A Dictionary of Linguistics, p. 299.

(٥) انظر: الكلمة دراسة لغوية ومعجمية، ص ١٧٧.

(٦) انظر: دور الكلمة فى اللغة، ص ٩٨.

الدالة على شيءٍ واحدٍ باعتبار واحد»[1]، وأفرده بعضهم بمصنَّفات مستقلة[2]، كما تناوله آخرون في ثنايا مصنَّفاتهم[3].

وقد تباين موقف اللغويين العرب إزاء وقوع الترادف في اللغة العربية فأنكره بعضهم. كابن الأعرابيّ وثعلب وابن فارس وأبي هلال العسكري، ملتمسين الفروقَ الدقيقة بين الألفاظ حيناً ومفرِّقين بين الأسماء والصِّفات، ورجوع المترادفات إلى لهجات متعددة حيناً آخر. بينما أثبته آخرون كالأصمعيّ والرمّاني وابن خالَوَيْه وغيرهم[4].

ويمكننا أنْ نجمل أهمَّ أسباب وقوع الترادف في العربية، في ضوء ما قرَّره علماء العرب قدامى ومحدثين: فيما يلي:

- التغير الصوتيّ في بعض ألفاظ اللغة.
- تغيُّر دلالات بعض الألفاظ.
- الاقتراض من اللغات الأخرى.
- اختلاف لغات العرب[5].

وسوف أتناول هذه العواملَ بشيء من التعريف عند دراسة ملاحظ الترادف في الشرح.

---

(1) المزهر 1/ 402، وانظر: التعريفات، ص 77 - 78، وكشاف اصطلاحات الفنون 3/ 66. وأما الترادف في اللغة فهو التتابع. جاء في اللسان (ر د ف) 11/ 43: «وإذا تتابع شيءٌ خَلْفَ شيء فهو الترادف»! فكأنَّ الكلماتِ المترادفةَ تتتابع ويخلُف بعضُها بعضاً على المعنى الواحد.

(2) مثل كتاب الرُّمَّاني: الألفاظ المترادفة المتقاربة المعنى، تحقيق د. فتح الله صالح المصرى، دار الوفاء - المنصورة 1407 هـ - 1987م.

(3) وذلك كما فعل السيوطيّ في المزهر 1/ 402 - 413.

(4) انظر في تفصيل القول في موقف القدماء من الترادف: حاكم مالك الزيادى: الترادف في اللغة، وزارة الثقافة والإعلام، العراق 1980م، ص 196- 221، وهامش ترجمة كتاب دور الكلمة في اللغة ص 104 - 106.

(5) انظر في تفصيل القول في هذه العوامل: د. وافي: فقه اللغة، ص 172 - 175، وفي اللهجات

=/=

المشترك اللفظى

يفرّق علماءُ اللغة المحدثون لدى دراستهم لتعدد معانى اللفظ الواحد بين مصطلحين أساسيين هما:

أ) مصطلح Homonymy: (تعدُّد المعنى نتيجة تطور فى جانب اللفظ) أو (كلمات متعدِّدة – معانٍ متعدِّدة)[1] أو مشترك التغيُّر فى اللفظ.

ب) مصطلح Polysemy: (تعدُّد المعنى نتيجة تطور فى جانب المعنى) أو (كلمة واحدة – معنًى متعدد)[2] أو مشترك التغيُّر فى المعنى.

فأما المصطلح الأول، فيشير إلى «وجود أكثر من كلمة يدلّ كلٌّ منها على معنى، وقد تصادف عن طريق التطور الصوتى أنْ اتحدت أصواتُ الكلمتين، فأصبحتا فى النطقِ كلمةً واحدة، ولايهم أنْ تكون حروف الكلمتين متحدتين أولا، إنما المهم اتحادهما فى النطق»[3]. وذلك مثل كلمة Sound التى تمثل أربع كلمات كانت متفارقةَ البنَى والدلالات، ثم حدث أنْ تغيّرتْ أصواتُ كلٍّ منها حتى تطابقتْ، فغدتْ كلمةً واحدة تحمل أربعَ دلالات[4].

وأما المصطلح الثانى، فيشير إلى «دلالة الكلمة الواحدة على أكثر من معنى

=/= العربية، ص ١٨١ – ١٨٤، ود. حسن ظاظا: كلام العرب، دار المعارف بمصر ١٩٧١م، ص ١٠٣ – ١٠٧، والترادف فى اللغة، ص ٨٠ – ١٨٤، و د. توفيق شاهين: المشترك اللغوى نظرية وتطبيقا، مكتبة وهبة بالقاهرة ١٤٠٠ – ١٩٨٠م، ص ٢٢٣ – ٢٢٥، والدلالة اللغوية عند العرب، ص ١٠٤ – ١١٠، وعلم اللغة بين التراث والمعاصرة، ص ٢٤١ – ٢٥٢.

(١) هذه هى ترجمة د. مختار عمر لهذا المصطلح: انظر كتابه: علم الدلالة، ص ١٦٧.

(٢) هذه – أيضاً – هى ترجمة د. مختار عمر لهذا المصطلح، انظر كتابه السابق، ص ١٦٥.

(٣) د. مختار عمر: من قضايا اللغة والنحو، عالم الكتب بالقاهرة ١٣٩٦ هـ – ١٩٧٦م، ص ٢٤، ودور الكلمة فى اللغة، ص ١٢٥. و

A Dictionary of Linguistics, p. 149.

(٤) انظر: دور الكلمة فى اللغة، ص ١٢٥، وهذه الدلالات الأربع هى: صحيح البدن، وصَوْت، وسبْر الغور، ومضيق الماء.

نتيجة اكتسابها معنًى جديداً أو معانى جديدة»[1]. وفى هذا النوع مِن نوعىْ المشترك تكون العلاقة بين دلالات اللفظ واضحة، وينهض الاستعمال المجازىُّ بالدور الرئيسىّ فى خلْق ألفاظه.

وقد حاول بعضُ المحدَثين التفرقةَ بين هذين النوعين لئلا يلتبس أحدُهما بالآخر، فوضعوا بعض المعايير للفَصْل بينهما، وذلك كالمعيار الدلالى والمعيار الاشتقاقى وغيرهما[2].

وقد اهتم لغويو العرب القدماء بدراسة المشترك اللفظىّ – دون تفريق بين نوعيه السابقين عند المحدثين –، وعرَّفه بعضُهم بأنه «اللفظ الواحد الدالّ على معنيين مختلفين فأكثر دلالةً على السَّواء عند أَهْلِ تلك اللغة»[3]. وألَّف بعضُهم مصنَّفاتٍ مفردةً لجمع الألفاظ المشتركة ... ما وَقَع منها فى القرآن الكريم، أو فى الحديث النبوىّ، أو فى العربية عامة، وأبرز هذه الكتب كتاب «المُنَجَّد فى اللغة» لكُراع النَّمْل (ت ٣١٠ هـ)[4].

ويتبيَّن، باستقراء الأمثلة التى أوردها للمشترك اللفظىّ، أنه يتحقق لديهم حينما تؤدِّى الكلمةُ أكثرَ من معنى دون نظر إلى وجود علاقة بين الدلالتين أولا، ودون نظر إلى انتماء الدلالتين إلى لهجة واحدة أو إلى لهجتين، ودون اعتبار كذلك للقسْم الكلامىّ (اسم – فعل – صفة ...) للفظ فى دلالته على المعنيين المختلفين[5].

---

(١) علم الدلالة، ص١٦٥. وانظر كذلك: من قضايا اللغة والنحو، ص ٢٤، ودور الكلمة فى اللغة، ص ١١٣، وعلم اللغة بين التراث والمعاصرة، ص ٢٥٧، و

A Dictionary of Linguistics, p. 236.

(٢) انظر فى تفصيل القول فى هذه المعايير: علم الدلالة، ص ١٦٨ – ١٧٤، وعلم اللغة بين التراث والمعاصرة، ص ٢٥٨ – ٢٥٩، و

Lyons: Semantics, Vol. 2, pp. 550 - 559.

(٣) المزهر ١/ ٣٦٩. انظر: التعريفات ص، ٢٧٤، وكشاف اصطلاحات الفنون ٤/ ١٥٤.

(٤) انظر فى تفصيل ذلك: علم الدلالة، ص ١٤٧ – ١٥٥.

(٥) انظر المصدر السابق ص ١٥٨ – ١٥٩.

وقد أنكر وقوعَ المشترك اللفظيِّ في العربية، بعضُ علماء العرب كابن دَرَسْتَوَيْه، ولكنَّ أكثرهم يُثبتونه[1].

ويمكننا أنْ نجمل أهمَّ أسباب وقوع المشترك اللفظي في اللغة العربية، في ضوء ما قرَّره بعض القدماء والمحدَثين، في العوامل الآتية:

- التغير الدلالي الناتج عن الاستعمال المجازيّ.
- اختلاف لغات (لهجات) العرب.
- التغير الصوْتي.
- الاقتراض من لغات أخرى.
- العوارض التصريفية[2].

وسوف أتناول جُلَّ هذه العوامل بشيء من التفصيل، لدى الحديث عن المشترك اللفظي في الشرح.

---

(1) انظر: المزهر ١/ ٣٦٩ - ٣٧٠ و ٣٨٤ - ٣٨٦.

(2) انظر في تفصيل القول في هذه العوامل: في اللهجات العربية ص ١٩٥ - ٢٠٤، وكلام العرب ص ١٠٨ - ١١١، وعلم الدلالة ص ١٥٩ - ١٦٢، و د. رمضان عبد التواب: فصول في فقه العربية، مكتبة الخانجي بالقاهرة ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧م ص ٣٢٦ - ٣٣٣، والمشترك اللغوي نظريةً وتطبيقًا، ص ٥٤ - ٦٤، والدلالة اللغوية عند العرب ص ١١٦ - ١٢١، وعلم اللغة بين التراث والمعاصرة ص ٢٦٠ - ٢٦٣.

الأضـــداد

الأضداد في اللغة جمع الضّد، والضّد: «كل شئ خالف شيئًا ليغلبه، والسواد ضد البياض، والموت ضد الحياة، والليل ضد النهار»[1]. وفي الاصطلاح، هو دلالة اللفظ على معنيين متنافيين[2] (متضادين)، وذلك كدلالة لفظ الجون على الأبيض والأسود.

والأضداد، بهذا المفهوم، تختلف عما يدرسه المحدثون تحت مصطلح Antonymy (التضاد)، إذ يشير هذا المصطلح إلى وقوع التضاد بين دلالتي لفظين مختلفين، وليس بين دلالتي لفظ واحد، وذلك كالتضاد بين لفظي الأبيض والأسود.

وقد استعمل بعض المحدثين هذا المصطلح للدلالة على اللفظين المتضادين مطلقًا، أي سواء كانا متضادين تضادًا تسمح طبيعته بالتدرّج Graded Antonymy مثل الكبير والصغير، والسّاخن والبارد، أو كان تضادهما مما لايقبل التدرّج Ungraded Antonymy مثل الميّت والحيّ والعزَب والمتزوّج. بينما ذهب «ليونز» إلى إطلاق مصطلح Antonymy على النوع الأول، وإطلاق مصطلح Complemantaries على الكلمات التي من النّوع الثاني[3].

«وعلى الرغم من وجود ظاهرة استخدام اللفظ الواحد في معنيين متضادين في كل اللغات فإنّ الاهتمام الذي لاقته هذه الظاهرة من اللغويين المحدثين كان ضئيلاً، وربما لم تشغَل من اهتمامهم إلاّ قدْرًا يسيرًا، ولم تستغرق مناقشتهم لها إلا بضعة أسطر»[4].

---

(١) اللسان (ضدد) ٤ / ٢٥١.

(٢) انظر: أبو الطيّب اللغوي: الأضداد في كلام العرب، تحقيق: د. عزّة حسن، دمشق ١٣٨٢ هـ ١٩٦٣م ١/١.

(٣) انظر:
A dictionary of Linguistics, p. 18 & Lyons: Semantics, Vol. 1, p. 279.

(٤) علم الدلالة ص ١٩١.

وأمَّا لغويو العرب القدماء، فقد عُنوا بدراسة هذه الظاهرة عناية كبيرة، وأفردها بعضُهم بمصنَّفات مستقلة، حاولوا فيها أنْ يجمعوا كلَّ ألفاظ الأضداد، ومن هؤلاء اللغويين: قُطْرُب[1] (ت ٢٠٦هـ) والأصمعيّ (ت ٢١٦ هـ) وابن السِّكِّيت (ت ٢٢٤ هـ) وأبو حاتم السِّجِسْتاني (ت ٢٥٥هـ) والصَّاغاني[2] (ت٦٥٠هـ) والتَّوَّزيّ[3] (ت ٢٣٣هـ) وابن الأنباري[4] (ت ٣٢٧هـ) وأبو الطيِّب اللُّغَوي (ت٣٥١هـ) وابن الدهَّان[5] (ت٥٦٩هـ) كما تناول آخرون هذه الظاهرة في ثنايا مصنَّفاتهم كابن قتيبة[6] والثعالبيّ[7] والسيوطيّ[8].

وقد أنكر وقوعَ هذه الظاهرة في اللغة العربية بعضُ اللغويين كثعلب[9] وابن دَرَسْتَوَيْه[10] بينما أثبتها أكثرُهم[11].

ونستطيع أنْ نجمل أهمَّ أسباب وقوع هذه الظاهرة في العربية، في ضوء ما قرَّره علماء اللغة العرب قدامى ومحدثين، فيما يلي:

---

(١) نشر كتابه هانس كوفلر في مجلة إسلاميكا – العدد الثالث – المجلد الخامس ١٩٣١م.

(٢) نشر كتب هؤلاء جميعًا د. أوغست هفنر في مجلد واحد، وطُبع بالمطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين ببيروت ١٩١٢م. ونشرته دار الشروق ببيروت مصوَّراً عن هذه الطبعة.

(٣) حققه د. محمد حسين آل ياسين، ونشرته مجلة المورد – العدد الثالث – المجلد الثامن ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.

(٤) حققه الأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم، وطبع في مطبعة حكومة الكويت، ضمن سلسلة التراث العربي التي تصدرها وزارة الإعلام بالكويت ١٩٨٦م.

(٥) حققه الشيخ محمد حسين آل ياسين، ضمن مجموعة نفائس المخطوطات، ونشرته مكتبة النهضة ببغداد (د. ت).

(٦) انظر: ابن قتيبة: أدب الكاتب، تحقيق محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة – بيروت ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥م، ص ٢٠٨ – ٢١٢.

(٧) انظر: فقه اللغة وسر العربية ص ٣٤٨ – ٣٤٩.

(٨) انظر: المزهر ١/ ٣٨٧ – ٤٠٢.

(٩) انظر: الجواليقي: شرح أدب الكاتب، تقديم الأستاذ مصطفى صادق الرافعي، دار الكتاب العربي – بيروت (د. ت)، ص ١٨٢.

(١٠) انظر: المزهر ١/ ٣٩٦.

(١١) انظر: علم الدلالة ص ١٩٥.

- عموم المعنى الأصلىّ.

- التغيُّر أو الانتقال الدلالىّ.

- دلالة اللفظ على معنى وسط.

- احتمال الصيغة الصرفية للدلالتين المتضادتين.

- الخوف من الحسد.

- التفاؤل والتشاؤم(١)

وسوف أتناول هذه العواملَ بقَدْرٍ من التفصيل لدى دراسة ملاحظ الأضداد فى الشرح.

ويمكننا، بعد هذا التناول الموجز لأهم بحوث علم الدلالة، أن ننتقل إلى دراستها فى الشرح كما يلى:

---

(١) انظر فى تفصيل القول فى هذه العوامل: د. وافى: فقه اللغة، ص ١٩٤ - ١٩٨، وفى اللهجات العربية ص ٢٠٨ ٢١٥، وكلام العرب ص ١١٢ - ١١٣، وعلم الدلالة ص ٢٠٤ - ٢١٤، و د. ربحى كمال: التضاد فى ضوء اللغات السامية، دار النهضة العربية ببيروت ١٩٧٥م، ص ١٠ - ١٧، والمشترك اللغوى نظرية وتطبيقاً ص ١٤٨ - ١٦٩، والكلمة دراسة لغوية ومعجمية، ص ١٨٧ - ١٨٩ وفصول فى فقه العربية ص ٣٤٢ - ٣٥٧، والدلالة اللغوية عند العرب، ص ١٢٧ - ٣١١، وعلم اللغة بين التراث والمعاصرة ص ٢٦٦ - ٢٦٨.

الباب الأول

مناهج الشراح فى شرح دلالات الألفاظ

تمايزت السبلُ التى اتبعها الشراحُ فى شرحهم لدلالات ألفاظ الديوان تمايُزاً ظاهراً. وقد رأيتُ، بعد دراسة هذه السبل المتفارقة، أنه يمكن تقسيمها إلى منهجين متميزين، هما: منهج «تفسير المعنى»، ومنهج «تحرير المعنى».

وقد عقدت لكلٍّ منهما فصلاً على حِدَة كما يلى:

الفصل الأول

تفسير المعنى

التفسير في اللغة هو الإبانة والإيضاح. قال ابن فارس: «الفاء والسين والراء كلمةٌ واحدة تدل على بيان شيء وإيضاحه. من ذلك: الفَسْر. يقال: فَسَرت الشيء وفسَّرته»(١).

وأعنى بمنهج «تفسير المعنى» هاهنا تلك الشروح اليسيرة التي قدَّمها الشراحُ لدلالات كثير من ألفاظ الديوان المفردة، تلك الشروح التى قد تسْعد على فهم الدلالات الكلية للأبيات، ولكنها تخلو من التفصيل والاستقصاء للمكونات الدلالية لهذه الألفاظ، كما أنها لاتُعْنَى ببيان الفروق بينها وبين الألفاظ الأخرى القريبة منها.

وقد تنوعت أهم طرائق هذا التفسير بين تفسير بالترجمة، وبين تفسير بذكر ضد اللفظ أو نظيره، وكان للسياق دوره البارز فى كل هذه التفسيرات، وقد تنبه الشراح إلى الدور المهم له فى تحديد دلالات الألفاظ، وكان لذلك التنبه مظاهره وآثاره الواضحة.

وإضافة إلى تفسير دلالات الألفاظ المفردة، فقد عُنى الشراح أيضًا بتفسير دلالات العبارات الاصطلاحية التى اشتملت عليها بعض أبيات الديوان.

وهذا هو تفصيل ذلك:

---

(١) المقاييس (فسر) ٦ / ٣٦١.

أولاً: تفسير دلالات الألفاظ المفردة

(١) التفسير بالترجمة:

وأعنى بالترجمة هنا «أنْ تُفَسَّر الكلمةُ بكلمة أخرى من اللغة نفسها، أو بأكثر من كلمة أخرى من اللغة نفسها كذلك»[١]. أى أنَّ التفسير بالترجمة يشمل نوعين من التفسير:

النوع الأول: شرح اللفظ بلفظ آخر يرادفه أو يقاربه.

النوع الثانى: تفسير اللفظ بأكثر من لفظ، أى شرح دلالته شرحاً قصيراً يسيراً.

ولقد كان لهذا الضَّرْب من التفسير بنوعيه القِدْحُ المُعَلّى بين ضروب التفسير الأخرى الواردة فى الشرح، وقد أحصيتُ بعض نماذجه فأَرْبَتْ على الأربعمائة نموذج.

فمن نماذج النوع الأول: «القَبيض: السريع»[٢] و «الشُّح : البخل»[٣] و «والكَلْكَل : الصدر»[٤] و «السِّرحان : الذئب»[٥] و «حَبَوْت : أعطيت»[٦] و «الوادق : الدانى»[٧] و «المُسَوَّمة : المعلَّمة»[٨] و «اللُّبانة : الحاجة»[٩] و «العُذافِرَة : الضخمة»[١٠] و «وتُزجى : تساق»[١١] و «المُسْبَطِرة : المنقادة»[١٢] و «العَكُوب

---

(١) المعاجم اللغوية فى ضوء دراسات علم اللغة الحديث، ص ١٠٦.

(٢) الشرح، ص ١١ س ٢.

(٣) ص ٥٦ س ١٨.

(٤) ص ٩٦ س ٢.

(٥) ص ١٠٧ س ١٣.

(٦) ص ١٨٩ س ٢.

(٧) ص ٢٤٩ س ٥.

(٨) ص ٢٨٥ س ١١.

(٩) ص ٣٠٣ س ١٢.

(١٠) ص ٣٥٥ س ١٥.

(١١) ص ٤١٢ س ٣.

(١٢) ص ٤٩٨ س ٢.

الغبار»[1] و «تَهِص : تكسر»[2] و «النِّى : الشَّحْم»[3] وغير ذلك كثير.

ومن نماذج النوع الثاني: «الخِرْوَع: شجر ليِّن خوَّار»[4] و «الصُّـرَّاد: ريح باردة برشٍّ مطر»[5] و «الحَرَج: السرير الذى يُحمل عليه الموتى»[6] و «الشِّعار: الثوب الذى يلى البدن»[7]، و «المِطْحَر : السهم البعيد الذهاب»[8]، وغير ذلك كثير.

وإذا كان تجريد الكلمات من سياقاتها، ثم تفسيرُها بذكر مرادفاتها أو الألفاظ القريبة منها أو شرحها شرحاً يسيراً، كما فعل الفيروزابادى فى قاموسه – مثلا ..، أمراً منقوداً لأنه لايكشف عن الاستعمال الإيجابيِّ للغة[9]، فإنَّ ذلك ليس مما يَعيب هذا النوعَ من التفسير فى الشرح؛ وذلك لأنَّ الألفاظ المشروحة هاهنا ليست ألفاظاً «مفردة»، بل هى ألفاظٌ فى «نصوص».

---

(١) ص ٦٤٥ س ٩.

(٢) ص ٦٧٨ س ٩.

(٣) ص ٨٧٨ س ٥.

(٤) ص ٥٥ س ١٣.

(٥) ص ٩٧ س ١٢.

(٦) ص ٤٢٣ س ٩.

(٧) ص ٨٣٧ س ١٠.

(٨) ص ٨٦٩ س ٧ – ٨.

(٩) انظر: علم الدلالة ص ١٣٩ .

(٢) **التفسير بالضد:**

وأعنى به أن تُفَسَّر الكلمة بذكر الكلمة التى تضادها، وذلك كأنْ يفسر لفظ «الخير» – مثلاً بأنه: «ضد الشر».

ويدرس المحدثون هذه «الضدية» تحت مصطلح Antonymy ويعدونها إحدى العلاقات الدلالية Semantic Relations المهمة التى تربط بين كلمات الحقل الدلاليّ الواحد، وقد تعرضت لهذه العلاقة بالحديث الموجز فى تمهيد هذا البحث.

وقد جاءت نماذج التفسير بالضد فى الشرح قليلة، واستخدم الشراح فيها لفظ «ضد» للتعبير عن هذه «الضدية»، وكانوا فى بعض الأحيان يجتزئون بتفسير اللفظ بأنه «ضد كذا» فحسب، وفى أحيان أخرى كانوا يضيفون إلى ذلك شرح دلالة أحد اللفظين المتضادين.

ومن الألفاظ التى فسِّرتْ بالضد فى الشرح ألفاظ الذُّل، والذِّل، وغَضّ والهَزْل والحشيش.

فأما لفظا «الذُّل» و «الذِّل»: فقد وردا فى شرح لفظ «الذليل» الوارد فى قول الحُصَيْن بن الحُمَام المُرِّىّ:

٣٢) وعُوذِى بِأَفْنَاءِ العَشِيرة إنَّمـا يَعوذُ الذَّليلُ بالعَزيزِ لِيُعصَمَا

وجاء فى شرحه: «ويقال فى الناس: رجل ذليل، وفى البهائم: دابة ذلول، ويقال فى الناس قد ذَلّ يذل ذُلاً، وفى البهائم قد ذل يَذِلّ ذِلاً، والذُّل: ضد العِزّ، والذِّل: ضد الصُّعوبة»[١].

فقد فسَّر الشارح لفظ «الذُّل» بأنه «ضد العز»، وفسر «الذِّل» بأنه ضد «الصعوبة».

وقد شارك الشارحَ بعضُ اللغويين فى تفسير هذين اللفظين بالضد. قال

---

(١) الشرح، ص ١١٨.

الأصمعي» فالذُّل: ضد الصعوبة، ؛والذُّل والذِّلّة: ضد العز، والذَّلول: ضد الصَّعْب، والذليل: ضد العزيز»[1]. وقال ابن فارس: «فالذُّل: ضد العز، وهذه مقابلة في التضاد صحيحة، تدل على الحكمة التى خُصَّتْ بها العرب دون سائر الأمم، لأنَّ العز من العَزاز وهى الأرض الصلبة الشديدة، والذّل: خلاف الصعوبة»[2].

وعلى دلك، فإنه إذا كان «عز» الإنسان يعنى قوته وغلبته وظهوره على غيره، فإن ذُلّه يعنى ضعفه وهوان أمره على الناس، وإذا كانت «صعوبة» البهيمة تعنى شموسَها ونفورها، فإنَّ ذُلّها يعنى سلاسة انقيادها لصاحبها.

وأما الفعل «غَصّ»، فقد ورد فى قول بِشْر بن عمرو بن مرْثَد:

١) قُلْ لابنِ كُلْثُومِ السَّاعى بِذِمَّتِه   أَبْشِرْ بِحَرَب تُغصُّ الشيخَ بالرِّيق

وجاء فى شرحه: «والغاصّ: ضد المُسيغ، وقد غَصَّ يَغَص غَصَصًا، ضده: أساغ يُسيغ إساغة»[3].

فقد فسر الشارح الفعل: «غص» فى ضوء ضديته للفعل: «أساغ». فإذا عرفنا أنَّ الإساغة تدل على يسر تجرُّع الإنسان للماء أو يسر ابتلاعه للطعام. قال ابن فارس: «السين والواو والغين أصل يدل على سهولة الشئ واستمرارِه فى الحلْق خاصة، ثم يحمل علىٍ ذلك»[4]. وجاء فى اللسان: «ساغ الشراب فى الحلْق يسوغ سَوْغًا وسَوَاغًا: سَهل مدخلُه فى الحلْق، وساغ الطعام سَوْغًا: نَزَل فى الحلق»[5]. إذا عرفنا ذلك، فإننا نستطيع أن نقرر أن «الغصص» هو أن يجد الإنسان صعوبة فى شرب الماء أو ابتلاع الطعام.

(١) كتاب مختصر تهذيب الألفاظ (وهو متن كتاب الألفاظ لابن السكيت مع بعض الزيادات المختصرة للخطيب التبريزى)، تحقيق الأب لويس شيخو اليسوعى، المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين – بيروت ١٨٩٧م ص ٣٧٧.

(٢) المقاييس (عز) ٤/ ٣٨. وانظر كذلك. اللسان (ذلل) ١٣/ ٢٧٢.

(٣) البيت ص ٥٥١ وشرحه ص ٥٥٢.

(٤) المقاييس (سوغ) ٣/ ١١٦.

(٥) (سوغ) ١٠/ ٣١٧.

جاء في اللسان: «والغصص بالفتح مصدر قولك غصصت يارجل تغص فأنت غاص بالطعام ..... شجيت، وخص بعضهم به الماء ...، يقال: غصصت بالماء أغَص غَصَصاً إذا شرقت به ووقف في حلقك فلم تكد تسيغه»[1].

وأما لفظ «الهَزْل» فقد ورد – فعلاً – في قول بِشْر بن أبي خازِم:

٣) جَدَدْتَ بحبِّها وهَزَلْتَ حتَّى   كَبِرْتَ وقِيل إنك مُستهامُ

وجاء في شرحه: «هزَلت» أي: لعبت. والهَزْل: ضد الجدّ»[2].

فقد فسر الشارح «الهزل» بأنه «اللعب»، ثم نص على ضديته للفظ «الجد» زيادة في التوضيح.

وقد شارك الشارحَ كثيرٌ من اللغويين في تفسير «الهزل» بأنه «ضد الجد» قال الخليل: «الهزل: نقيض الجد. فلان يهزِل في كلامه: إذا لم يكن جاداً، ويقال: أجاد أنت أم هازل»[3]. وقال ابن دريد: «والهزل: ضد الجد، هزل يهزل هزلا»[4]. وقال ابن فارس: «الهاء والزاء واللام كلمتان في قياس واحد. فالهَزْل: نقيض الجد، والهُزال: خِلاف السمن»[5]. وكذلك فُسِّر اللفظ في اللسان والتاج[6].

وأما لفظ «الحشيش»، فقد ورد في قول عبد الله بن عَنَمة الضبيّ (يصف خيْلا):

٨) يُعلَّق أضْغاثَ الحَشيش غُواتُها   ويُسْقَى بِخِمْسٍ بَعْدَ عِشْرٍ مَرادُهَا

---

(١) (غصص) ٨ / ٣٢٧ – ٣٢٨.

(٢) البيت، ٦٤٨، وشرحه، ص ٦٤٩.

(٣) العين، تحقيق د. مهدى المخزومي ود. إبراهيم السامرائي، دار الرشيد بالعراق ١٩٨٢م (هزل) ٤/ ١٤.

(٤) جمهرة اللغة، دائرة المعارف العثمانية بحيدرآباد الدكن – الهند ١٣٤٥هـ (ز ل هـ) ٣/ ١٩.

(٥) المقاييس (هزل) ١/ ٥١.

(٦) انظر اللسان (هزل) ١٤/ ٢٢٠، والتاج (هزل) ٨ / ١٦٧.

وجاء في شرحه: «والحشيش ضد الرُّطْب. قال الأصمعي: ما كان يابسًا فُرِشَ عليه الماء قيل هو رَطْب بفتح الراء، وما كان رطبا من أصله فهو رُطب بضم الراء»[(1)].

فقد فسَّر الشارح لفظ «الحشيش» بأنه «ضد الرطب» ثم أورد قول الأصمعي الذي يفرق فيه بين الرُّطْب والرَّطْب.

وعلى ذلك، فإننا إذا عرفنا أنَّ لفظ «الرُّطْب» يدل على الكلأ أو الرَّعْي الأخضر[(2)]، فإننا نستطيع أنْ نقرر أنَّ لفظ «الحشيش» يدل على الكلأ اليابس، وهذا ما قرَّره كثيرٌ من اللغويين. قال الأصمعي: «الخلا: مقصور، وهو النَّبْت الرقيق كله مادام رطبًا وإذا يبس فهو حَشيش، لايقال حشيش إلا لليابس»[(3)] وقال ابن السكِّيت: «والخلا: الرُّطب، الواحد: خلاة، والحشيش هو اليابس، ولايقال له وهو رطب حشيش»[(4)]. وجاء في اللسان: «الحشيش: يابس الكَلأ»[(5)].

ولعلَّ مما يعيب هذا النوع من التفسير انعدام الدقة - أحيانًا - في تحديد اللفظ المضاد، كما أنه يعلِّق فهم دلالة اللفظ المفسَّر على فهم دلالة ضده، وقد يكون هذا الضد غير معروف، أو غير واضح الدلالة لدى القارئ، ومن ثم يكون اتخاذه معبرًا للتفسير أمرًا غير ذي جدوى.

(٣) التفسير بالنظير:

وأعني به هنا تفسير الشراح لدلالات بعض الألفاظ بذكر نظائرها، وذلك كأنْ يقال - مثلاً - في تفسير «طُبْي الفرس» إنه «بمنزلة الثدي في المرأة».

---

(١) الشرح، ص ٧٤٤ - ٧٤٥.

(٢) اللسان (رطب) ١/ ٤٤.

(٣) انظر: الأصمعي: كتاب النبات، تحقيق عبد الله يوسف الغنيم، مكتبة المتنبي بالقاهرة، ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢م، ص ٢٨.

(٤) ابن السكيت: إصلاح المنطق، تحقيق أحمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف بمصر ١٩٧٠م، ص ٣٦٧. وانظر كذلك: أدب الكاتب ص ٩٨.

(٥) (حشش) ٨ / ١٧٠.

وقد عرف تراثنا اللغوى مؤلفاتٍ حملت اسم: «كتاب الفَرْق» أفردها مصنِّفوها لهذه «النظائر»، وذلك ككتاب الفَرْق لقُطْرُب[1] (ت٢١٠ هـ) وكتاب الفَرْق لثابت بن أبى ثابت[2] (توفى منتصف القرن الثالث الهجرى أو بعده بقليل) وكتاب الفرق لابن فارس[3] (ت٣٩٥ هـ).

وقد جمع مؤلفو هذه الكتب بعض الألفاظ ونظائرها لدى كلٍّ من الإنسان والحيوان والطير فى أحوالهم المتفارقة، وذلك كقول ابن فارس - مثلاً -: «هو البُصاق من الصبى ... وهو من ذوات الظِّلف والخُفّ: المَرْغ، ومن الفرس: الرُّؤَال، ومن الإبل: اللُّغام»[4].

وقد جاءت ملاحظ التفسير بالنظير فى الشرح قليلة هى الأخرى، وكان الشراح ينصون على هذا التناظر بقولهم: «وهو بمنزلة كذا» أو «وهو ككذا».

ومن الألفاظ التى فسِّرت بنظائرها فى الشرح ألفاظ الطُّبْى والجُشُوم والقُروح، والمِشْفَر.

فأما لفظ «**الطُّبْى**»، فقد ورد - مجموعًا - فى قول مُزرِّد بن ضِرار (يصف فرسه):

٣٤) مُقَرَّبَةٌ لم تُقْتَعَدْ غيرَ غارة ولم تَمْتَرِ الأَطْبَاءَ منها السلاسِلُ

وجاء فى شرحه: «الأطباء جمع طُبْى، وهو من الفرس بمنزلة الثَّدْى من المرأة»[5].

فقد فسر الشارح «طُبْى الفرس» على أنه «بمنزلة الثَّدْى من المرأة».

وقد شاركه فى تقرير هذا التناظر بعض اللغويين. قال ثعلب: «وهو الثدى من

(١) حققه. د. خليل إبراهيم العطية، ونشرته مكتبة الثقافة الدينية - بالقاهرة ١٩٨٧م.

(٢) حققه حاتم صالح الضامن، ونشرته مؤسسة الرسالة ببيروت ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥م.

(٣) حققه د. رمضان عبد التواب، ونشرته مكتبة الخانجى بالقاهرة ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢م.

(٤) كتاب الفرق، ص ٦٨.

(٥) الشرح، ص ١٧١.

الإنسـان، ومن ذوات الخُفْ: الأخـلاف والواحـد خلْف، ومن ذوات الحـافـر والسِّبـاع: الأطبـاء والواحـد طُبْى بالضم ويقـال بالكَسـر، ومن ذوات الظِّلف: الضَّرْع»[1]. وجاء فى اللسان: «والطُّبى والطِّبى: حَلَمات الضَّرْع التى فيها اللبن من الخُفّ والظِّلْف والحافر والسِّباع، وقيل: هو لذوات الحافر والسباع كالثدى للمرأة وكالضرع لغيرها»[2].

وعلى ذلك، فإنَّ وقوفنا على دلالة اللفظ المنظَّر به (ثدى المرأة) يقفنا على دلالة اللفظ المنظَّر عليه: (طُبْى الفرس).

وأما لفظ «الجُثُوم» فقد ورد فى قول رَبيعة بنَ مقْرُوم الضبىّ:

٣٤) بطَعْنٍ يَجيشُ له عاندٌ   وضَرْبٍ يُفلِّقُ هاماً جثُومـا

وجاء فى شرحه: «الجُثوم يكون فى الطَّيْر بمنزلة البُروك فى الإبل والرُّبوض فى الغَنَم»[3].

فقد فسر الشارح «جُثوم الطير» على أنه نظيرُ: «بُروك الإبل» و «رُبوض الغَنَم».

وقد شاركه ابنُ قتيبة والثعالبىُّ فى تقرير هذا التناظر. قال ابن قتيبة: «ويقال: بَرَك البعير، ورَبَضَت الشاة، وجَثَم الطائر، وهذه مبارك الإبل، ومرابض الغنم»[4]. وقال الثعالبى: «رُبوض الغَنَم مثل بُروك الإبل، وجُثوم الطَّيْر، وجلوس الإنسان»[5].

---

(١) فصيح ثعلب، تحقيق د. عاطف مدكور، دار المعارف بمصر ١٩٨٤م ص ٣٢٢. وانظر كذلك: فرق قطرب ص ٥٣، وثابت ص ٢٧ - ٢٨، وابن فارس ص ٥٩، وأدب الكاتب ص ١٧١، والربعى: نظام الغريب فى اللغة، تحقيق محمد على الأكوع، دار المأمون للتراث بدمشق ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠م، ص ٢١٦.

(٢) (طبى) ١٩ / ٢٢٧، وانظر كذلك: التاج (طبى) ١٠ / ٢٢٢.

(٣) الشرح، ص ٣٦٢.

(٤) أدب الكاتب ص ٢٠٥.

(٥) فقه اللغة وسر العربية ص ٢٦.

وعلى ذلك، فإنَّ وقوفنا على معنى «البروك» أو «الربوض» يقفنا على معنى «الجثوم» فإذا كان البروك - مثلا - هو استناخة البعير وإلقاء صدره على الأرض[١]، فإن الجثوم يكون مِثْلَ ذلك للطير[٢].

وأما لفظ «القُروح»، فقد ورد - فِعْلاً - في قول يَزيد بن الخَذَّاق الشَّنّي:

١) أَعددتُ سَبْحَةَ بَعْدَ ما قَرِحتْ وَلَبِسْتُ شِكَّةَ حازِمٍ جَلْدِ

وجاء في شرحه: «والقُروح في الخَيْل بمنزلة البُزولِ في الإبل والصُّلوغِ في الشاء»[٣].

فقد فسر الشارح «قُروح الخيل على أنه بمنزلة «بُزول الإبلِ» و «صُلوغ الشاء».

وقد قرَّر ثابتُ بن أبي ثابت هذا التناظُرَ بقوله: «والصَّالغ (من الشاء) بمنزلة البازِل من الإبل والقارح من الخَيْل»[٤].

وعلى ذلك، فإن وقوفنا على دلالة «البُزُول» أو «الصُّلوغ» يقفنا على دلالة لفظ «القروح». جاء في اللسان عن الصُّلوغ: «والصُّلوغ في ذوات الأظلاف مثل السلوغ وصَلَغَت الشاةُ والبقرةُ تصلَغ صُلوغًا وسَلَغت وهي صالغ بغير هاء: تَمَّتْ أسنانُها وهي تَصْلَغ بالخامس والسادس ... والصالغ كالقارح من الخيل. قال أبو عبيد: ليس بعد الصالغ في الظِّلْف سِنٌ»[٥] أي أنَّ صلوغ الشاء يعني تمام أسنانها، وكذلك يمكن أن نفسِّر ونفهم قُرُوح الخَيْل قال الأصمعيّ: «فإذا وَقَعَتْ ثَنِيَّتُه (أي الفرس) قيل: قد أثنى وهو ثَنِيّ ...، فإذا وقعتْ رَباعِيَتُه قيل: قد أربع

---

(١) انظر: اللسان (برك) ١٢/ ٢٧٧.

(٢) انظر: المصدر السابق (جثم) ١٤ / ٣٤٩ - ٣٥٠.

(٣) البيت ص ٥٩٣ وشرحه ص ٥٩٤، وسبحة اسم فرسه.

(٤) كتاب الفرق ص ٧٤ وما بين المعقوفين زيادة مني، وانظر كذلك: فرق ابن فارس ص ٩٠، وفقه اللغة وسر العربية ص ٢٥.

(٥) (صلغ) ١٠ / ٣٢٤.

وهو رَباع ....، ثم ليس بعد سن الإرباع إلاَّ القُروح، فإنه إذا ألقى السنَّ التى وراء الرَّبَاعية فذلك قُروحه، يقال: فرس قارح»[1].

وأما لفظ «المِشْفَر»، فقد ورد فى قول عَلْقَمة بن عَبَدَة (يصف ناقة):

١٥) كأنَّ غِسْلَة خَطْمِيٍّ بمِشْفَرِها فى الخَدِّ منها وفى اللحْيين تَلْغِيمُ

وجاء في شرحه: «والمِشْفَر للناقه كالجَحْفَلَة للفرس، والمقَمَّة والمرمَّة للشاة والبقرة، والفُقْم للحيَّة، والفِنْطِيسة للخنزير، والمِنقار للطائر، والمُنسَر والمناسِر لسِباع الطير»[2].

فقد فسَّر الشارح دلالة «مِشْفر الناقة» بذكر بعض نظائره كـ «جَحْفلة الفرس» و «مقَمَّة البقرة» ..... الخ.

وقد قرَّر وقوعَ التناظر بين هذه الألفاظ بعضُ اللغويين.

قال الثعالبيّ: «شَفَة الإنسان، مِشْفَر البعير، جَحْفلة الفرس، خَطْم السبُع، مقَمَّة الثور، مرمَّة الشاة، فِنْطيسة الخنزير، بِرْطيل الكلب. عن ثعلب عن ابن الأعرابى مِنْسَر الجارح. مِنقار الطائر»[3].

وعلى ذلك، فإنَّ وقوفنا على دلالة أىٍّ من هذه الألفاظ المنظَّر بها يقفنا على دلالة اللفظ المنظَّر عليه (مِشفَر الناقة).

ويشير هذا الملحظ إلى احتفاظ العربية الفصحى «فى كل هذه الأمور وغيرها، بثروة لفظية كبيرة، فحافظتْ بذلك على إحساس الإنسان الأول، بأنَّ العضو

---

(١) الأصمعي: كتاب الخيل، تحقيق هلال ناجي – مجلة المورد العراقية، مجلد ١٢ – العدد الرابع ١٤٠٤ هـ – ١٩٨٣م، ص ١٨٧، وما بين المعقوفين زيادة مني.

(٢) الشرح، ص ٧٩٨.

(٣) فقه اللغة وسر العربية، ص ١٠٦. وانظر كذلك: فرق قطرب ص ٤٦، وثابت بن أبى ثابت، ص ١٨ – ١٩، وابن فارس ص ٥١، وأدب الكاتب ص ١٥٣، وفصيح ثعلب، ص ٣٢١ – ٣٢٢، ونظام الغريب فى اللغة، ص ١٥٥. وابن سيدة: المخصص، المكتب التجارى للطباعة، والتوزيع والنشر ببيروت (د. ت) ٦ / ١٣٩.

الواحد - وإنْ خُلق لوظيفة معينة فى كلٍّ من الإنسان والحيوان والطير - فإنَّ شكله المختلف، وتَكوينه المتباين، عند كل من هذه الأنواع، قد كان مبرِّراً كافياً لدى هذا الإنسان الأول، ليخالف التسمية باختلاف شكل المسميات»[١].

ولعل مما قد يعيب هذا النوع من التفسير أيضًا أنه يعلِّق فهمنا للفظ على فهمنا للفظ المنظِّر به، وقد يكون هذا المنظِّر به غير معروف لدى القارئ، فيفقد «التناظر» قيمته التفسيرية.

(١) مقدمة تحقيق د. رمضان عبد التواب لكتاب الفرق لابن فارس ص ٣.

السياق ودوره فى تحديد دلالات الألفاظ

«وأقصد بالسياق هنا ما يصاحبُ اللفظَ مما يساعد على توضيح المعني. وقد يكون التوضيح بما ترد فيه اللفظة من الاستعمال، وقد يكون ما يصاحب اللفظَ من غير الكلام مفسرًا للكلام»[1].

ونستطيع أنْ نقرر، هنا، أنَّ جملةَ ما أورده الشراح من تفسيرات لألفاظ الديوان هي تفسيرات أملتْها معطياتُ السياق بنوعيه: اللغوى (سابق الكلام ولاحقه)، والاجتماعى (المقام)، وذلك لأنهم لم يكونوا يفسرون دلالات ألفاظ مفردة، وإنما كانوا يفسرون دلالاتِ ألفاظ فى نصوص، ولذا فمن البديهيِّ أنْ يكون تفسيرهم محكوماً بما يحيط بهَذه الألفاظ فى تلك النصوص.

وعلى ذلك، فإننا لا نتوقع أنْ نصادف نصًا صريحًا - وإنْ لم نَعدم ذلك - من قِبَل الشراح يصرحون فيه بأنهم كانوا يراعون معطيات السياق بنوعيه حينما يفسرون دلالاتِ ألفاظ الديوان، فهذا أمر بديهى لايحتاج إلَى تصريح.

ومع ذلك، فإننا نستطيع أنْ نقف على بعض المظاهر التى تنبئ - بوضوح - عن تنبُّه الشراح إلى أهمية السياق فى توجيه دلالات الألفاظ، وسوف أجتزئ فى هذا المقام ببعضِ الملاحظ والمظاهر الواضحة، لأنَّ جملة التفسيرات الواردة فى الشرح تفسيرات روعى فيها السياق كما ذكرتُ آنفاً.

(١) السياق اللغوى:

يتضح أثر مراعاة الشراح للسياق اللغويِّ فى تعيينهم للمقصود من بعض الألفاظ، وفى تحديدهم للمراد من دلالات الألفاظ التى تحتمل عدداً من الدلالات كألفاظ الأضداد والمشترك والألفاظَ العامة. ففى مثل هذه الحالات نجد الشراحَ يتكئون على معطيات السياق اللغويِّ فى تحديد المقصود من دلالات هذه الألفاظ منبِّهين على ذلك بقولهم: «وهو ها هنا ...» **ولنضربْ بعضَ المُثُل على ذلك بما جاء فى شرح الألفاظ الآتية: الناهل والسَّدَف والعَيْن والبيضاء والسِّبيك.**

---

(١) المعاجم اللغوية فى ضوء دراسات علم اللغة الحديث، ص ١١٦ .

فأما لفظ «**الناهل**» فقد ورد في قول مُزرِّد بن ضرار:

١٤) وأنِّي أَردُّ الكَبْشَ والكبشُ جامح وأَرْجِعُ رُمْحى وَهْو ريَّانُ ناهلُ

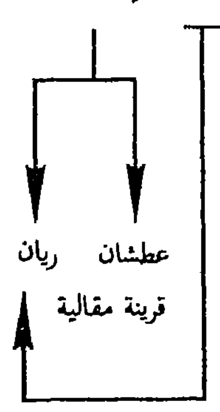
وجاء في الشرح: «والنَّاهِل هاهنا الريَّان، وهو من الأضداد. يقال: قَطاً ناهل، إذا كُنَّ عطاشاً»[1].

فقد صرَّح الشارح بأنَّ لفظ «الناهل» من الأضداد لدلالته على الرَّيان وعلى العطشان كذلك، بَيْدَ أنه نصَّ على المراد من هاتين الدلالتين - منبِّها - بقوله: «والناهل ها هنا الريَّان».

ونستطيع أنْ نقرر أنَّ تحديده للمراد من دلالتيْ هذا اللفظ قد جاء في ضوء اعتباره للسياق اللغوى للبيت؛ إذ قد أخبر الشاعرُ أنه يُرجع الرمحَ من كَبْش القوم (سيدهم) ريَّان، ثم وصف الرمحَ بأنه «ناهل». والرِّى في اللغة ضد العَطَش، وإذنْ فإنَّ وصف الرمح بالنَّهَل، بعد الإخبار عن ارتوائه، يقتضى أنْ يكون المقصودُ من النَّهَل هو الوصف بالرِّى، وإلا نَقَضَ الكلامُ بعضه بعضاً.

وعلى ذلك، فقد جاء تحديدُ الشارح لهذه الدلالة وفقًا لمعطيات السياق اللغوى المتمثِّل في القرينة المقالية: «ريَّان»، ويمكن توضيحُ ذلك كما يلى:

وأنِّي أَردُّ الكَبْشَ والكبشُ جامحٌ وأَرْجِعُ رُمحى وَهْو ريَّانُ ناهــــلُ



وأما لفظ «**السَّدَف**» فقد ورد في قول المُثقِّب العبْدى (في شأن ناقته):

---

(١) الشرح، ص ١٦٤.

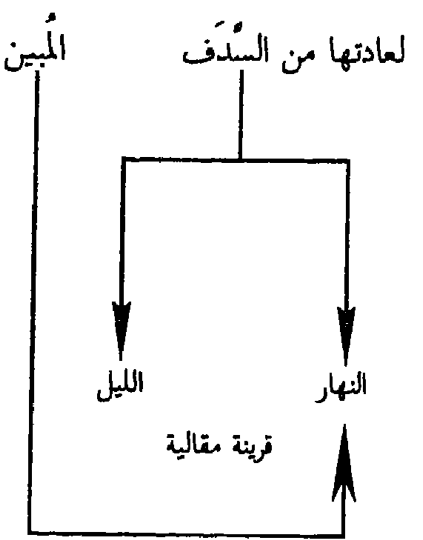
٢٩) فألقيتُ الزِّمامَ لها فنامتْ   لعادتها من السَّدَفِ المُبينِ

وجاء فى الشرح: «والسَّدَف: الليل. والسَّدَف: النهار، وهو من الأضداد، وهو فى هذا البيت الضَّوْء، والمبين: البيِّن»[1].

فقد نص الشارح على أنَّ لفظ «السَّدَف» من الأضداد، وذلك لدلالته على كلٍّ من الليل والنهار (أو الظلمة والضوء)، ثم عقَّب على ذلك بقوله: «وهو فى هذا البيت الضوء».

وتحديد الشارح، ذلك السابق، لاشك قائمٌ على مراعاته للسياق اللغوىِّ لهذا البيت؛ إذ إنَّ الشاعر قد وصف السَّدَف بـ «المبين»، والإبانة هى الوضوح والظهور، وبيِّنٌ أنَّ الوصف بالظهور والوضوح إنما يلائم النهارَ لا الليل.

وعلى ذلك، فقد جاء نصُّ الشارح على الدلالة المرادة من دلالتىْ لفظ السَّدَف، نتيجةً لاعتباره لمعطيات السياق اللغوى المتمثلة فى القرينة المقالية: «المُبين»، ولعلَّ الشارح قد ترك التصريحَ بذلك لوضوحه. ويمكننا أنْ نمثِّل لذلك بما يلى:



ويطِّرد اتكاءُ الشارح على مُعطيات السياق اللغوىِّ فى تحديد الدلالة المقصودة

(١) الشرح، ص ٥٨٥.

من دلالات ألفاظ الأضداد الواردة في الشرح، والتي سأفصّل فيها القولَ في الفصل الخاص بها.

وأما لفظ «العيْن»، فقد ورد في قول عمرو بن الأهْتَم (يصف بُروقًا – جمع برْق):

٩) تألّقُ في عيْن من المُزْن وادقٍ   له هَيْدَبٌ داني السَّحاب دَفُوقُ

وجاء في الشرح: «والعَيْن: السحابة تنشأ عن يمين قِبْلَة العراق وذلك السحاب لايخْلِف، والعيْن أيضًا: مَطَر ثلاثة أيام لايُقلِع»[1].

فقد أورد الشارح للفظ العيْن – وهو من الألفاظ المشتركة – دلالتين هما:

أ) السحابة التي تنشأ عن يمين قبلة العراق.

ب) المطر الذي يدوم ثلاثة أيام.

وقد عَدّ الشارحُ الدلالةَ الأولى هي الدلالة المقصودة من لفظ «العَين»، ولذا فقد ذكرها أولا.

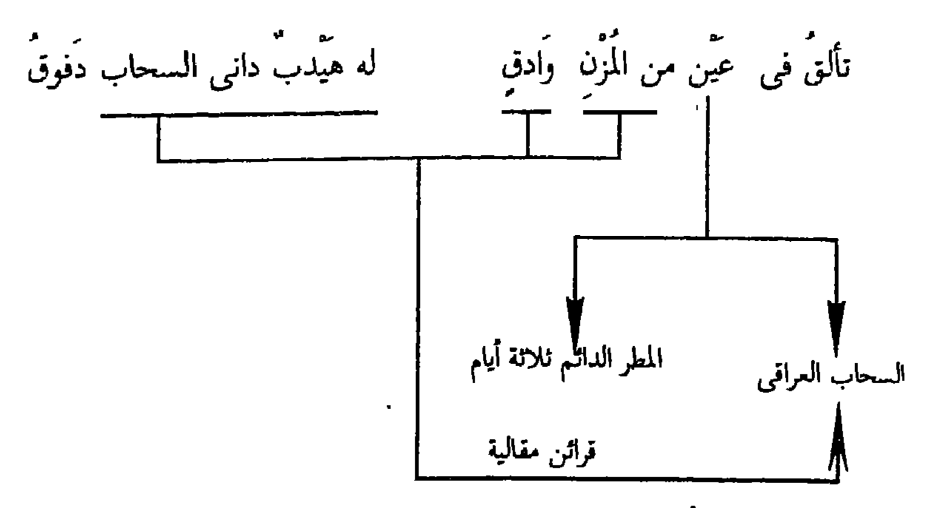
ونستطيع أنْ نقرر أنّ هذا التحديد قد جاء نتيجةَ اعتبار الشارح لمعطيات السياق اللغويّ للبيت، وتتمثل هذه المعطياتُ في القرائن المقالية الآتية:

«المُزْن»، و «وادق» و «لَهُ هَيْدَبٌ دَانِي السحاب»، فالمُزْن هو السحاب الأبيض، والوادق هو القريب من الأرض، والهيدب هو أنْ تكون السحابة ريّافيُرى لها مثْلُ الخَمَل، كما نصّ الشارح[2].

ومن الواضح أنّ هذه القرائن المقالية تُعيِّن أنْ يكون المراد من لفظ «العَيْن» هو الدلالة على السحاب لا المطر، ويمكن أنْ نمثل لذلك كما يلي:

(١) الشرح، ص ٢٤٨.

(٢) ص ٢٤٨.



ويطّرد اعتمادُ الشراح على معطيات السياق فى تحديد المقصود من دلالات الألفاظ المشتركة الأخرى الواردة فى الشرح، كما سأبيّن فى الفصل الخاص بدراسة المشترك فى الشرح.

وأما لفظ «البيّضاء»، فقد ورد فى قول ثَعْلَبَة بن عمرو (يصف دِرْعَه):

٧) بَبيْضاءَ مِثْلِ النَّهْيِ رِيحَ ومَدَّه　　شآبيبُ غيْثٍ يَحْفِشُ الأُكْمَ صائفُ

وجاء في شرحه: «البيضاء هاهنا الدِّرْع، والنِّهى: موضع مُطمئن ينتهى إليه الماء له حاجز يمنعه أنْ يفيض ....، والعرب تشبه السيفَ والدِّرعَ بماء الغدير وماء النِّهى»(١).

فقد نبَّه الشارحُ على أنَّ المقصود بلفظ «بيضاء» فى هذا البيت هو الدرع، وقد بنى ذلك على أساس وجود قرينة لفظية فنية هى أنَّ العرب تشبِّه الدِّرْعَ بماء النهّى أو الغدير.

ولعل هذه الإشارة من الشارح إلى قيمة القرينة اللفظية الفنية، فى تحديد المقصود من اللفظ، تُعَدُّ جديدةً فى بابها. وأعنى بالقرينة اللفظية الفنية جَرَيَان

(١) الشرح، ص ٥٦٢ وقبله (ص ٥٦١)

٤- وشوهاءَ لم تُوشَمْ يداها ولم تُذَلْ　　فقاظتْ وفيها بالوليد تقاذُفُ

٥- وتعطيك قبل السَّوط مِلءَ عنانها　　وإحضارَ ظَبْى أخطأته المَباذفُ

٦- بَلِلتُ بها يوم الصُّراخ، وبعضهم　　يَخُبُّ به فى الحى أوْرَقُ شارفُ

أدباء اللغة على تصوير أشياء معينة كالدرع أو السيف أو الفرس أو غيرها ببعض الصُّوَر الفنية، ثم تَحوَّل هذه الصور الفنية بكثرة التعاور، ووفرة التداول، إلى ما يشبه أنْ يكون قوالبَ فنيَّةً خاصَّةً بتلك الأشياء، بحيث يؤدى ورودُ هذه الصور فى نصٍّ لغوىٍّ إلى استدعاء الأشياء الخاصة بها إلى ذِهْن المتلقى.

ومن هذه القوالب الفنية، كما نصَّ الشارِح، تشبيهُ شعراء العرب لغُضون الدرع بماء النِّهْى أو الغدير الذى تُصفِّقه الرياحُ فتتكون له طرائقُ تُشبَّه بها تلك الغُضون.

وقد أشار ثعلبُ (ت ٢٩١ هـ) إلى هذا فى شرحه لقول زهير بن أبى سلمى (فى وصف درع):

مُضاعفةً، كأَضَاة المسيـــــــــــل، تُغشِى على قدميه فُضولا

حيث قال: «مضاعفة: حَلقتينْ حَلَقتيْن. والأَضاة: الغدير من مَسيل أو غيره، وهى تُشبَّه بالغدير وبذُرور الشمس، وبالنِّهْى وبالبِجاد»[1]. ومن أمثلة ذلك مما جاء فى المفضليات قولُ الجُمَيح

٩) مُدَّرِعًا رَيْطَةً مُضاعَفَـــةً كالنِّهْى وَفَّى سَرارَه الرِّهَمُ[2]

وقول أبى قيس بن الأَسْلَت الأنصارى:

٦) أعددتُ للأعداد مَوْضُونَةً فَضفاضَةً كالنِّهْى بالقاعِ[4]

وقول عبْد قيس بن خُفَاف البُرجُمِى:

٦) وسابغةٍ من جِياد الدرو ع تَسمعُ للسيف فيها صَليلا

---

(١) شرح شعر زهير بن أبى سلمى، تحقيق د. فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة، بيروت ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢م، ص ١٤٩.

(٢) استعنت فى ذلك بالفهرست الفنى الذى صنعه عبد السلام هارون وأحمد محمد شاكر وذيَّلابه تحقيقَهما للمفضليات، ص ٥١٢.

(٣) الشرح، ص ٤٧.

(٤) ص ٥٦٧.

٧) كماءِ الغَدير زَفّته الدَّبُورُ يَجُرُّ المُدَجَّجُ منهـا فضـولا[١]

ومثله، مما جاء في غير المفضليات، قول زهير بن أبي سلمى:

ومُفاضةٍ، كالنَّهْى، تنْسِجه الصَّبا بيضاءَ، كَفَّتَ فَضْلَها، بُمَهنَّدِ[٢]

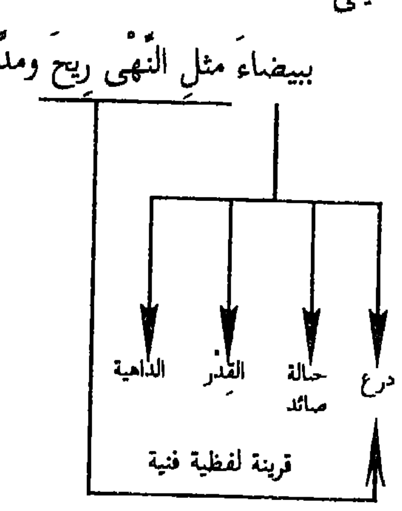
وقول عمرو بن كلثوم (يصف دروعا)

كـأنَّ مُتونَهُـنَّ متـونُ غُــدْرٍ تُصَفِّقُهـا الريـاحُ إذا جَرَيْنا[٣]

وعلى ذلك، فلقد تنبه الشارح (هو أبو عكرمة الضبي في الأغلب) إلى قيمة السياق اللفظي الفني في تحديد المقصود من لفظ «بيضاء» الذي قد يحتمل - في غيـر هذا السيـاق - دلالاتٍ أخرى غيـرَ تلك التي نصَّ عليهـا الشـارح كالشمس، والقِدْر، والأرض التي لا نبات بها، والداهية، وحبالة الصائد[٤].

وأظن ظنّا أنَّ اعتماد الشارح على هذا السياق اللفظي الفني في تحديد المقصود من دلالة اللفظ يُعَد أمرا جديدا في بابه، ويمكن أنْ نمثِّل لذلك بما يلي:

ببيضاءَ مثلِ النَّهْى ريحَ ومدَّه شآبيبُ غَيْثٍ يَحْفِشُ الأُكْمَ صائفُ



(١) ص ٧٥٥ - ٧٥٦.

(٢) شرح شعر زهير بن أبي سلمى، ص ١٩٩.

(٣) ابن الأنباري: شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، تحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف بمصر، الطبعة لاثانى، ص ٤١٦.

(٤) انظر: اللسان (بيض) ٨ / ٣٩٢ - ٣٩٣.

وأمــا لفظ «السَّـبـيك» ، فقد ورد فى قول الحارث بن حِلِّزة (يصف كرم ممدوحه):

١٢) وبالسَّبيك الصُّفر يُضْعِفُها وبالبَغَايـا البِيـضِ واللُّعْـسِ

وجاء فى شرحه: «السَّبيك ها هنا الذهب لقوله الصُّفْر»(١).

نصادف هاهنا ملحظًا مهما يدل كل الدلالة على مدى تنُّبه الشارح (هو أبو عِكْرِمة الضبى فى الأغلب) لقيمة السياق، واعتماده عليه، فى تحديد المراد من دلالات الألفاظ المتعددة.

فقد نص الشارح على أنَّ لفظ «السبيك هاهنا» ، أى: فى هذا السياق، يدل على «الذهب» ، ثم صرح بالعلَّة فى ذلك فقال: «لقوله الصفر» ، أى: كما يقول المحدثون لوجود قرينة مقالية تعيِّن أنْ يكون المراد هو سبيكة الذهب لا الفضة، إذ إنَّ اللفظ يحتمل الدلالتين معًا. جاء فى اللسان: «سَبَكَ الذهبَ والفضة ونحوه من الذائب يَسْبِكه سبكًا وسبَّكة: ذوَّبة وأفرغه فى قالب، والسبيكة: القطعة المُذَوَّبَة منه»(٢).

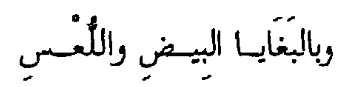
ولعلَّ هذا الملحظ يمثل – فى نظرى – أهمَّ مـلاحظ السـيـاق الواردة فى الشرح، لأنَّ الشارح قد نص فيه صراحةً على أنَّ تحديده لدلالة لفظ «السبيك» قد جاء وِفْقًا لمعطيات السياق اللغوىِّ المتمثلة فى القرينة اللفظية: «الصُّفْر» ، بينما اجتزأ عن ذلك، فى سائر الملاحظ الأخرى، بوضوح دور السياق فى توجيهه لدلالات الألفاظ، ويمكن أنْ نمثِّل للملحظ السابق بما يلى:

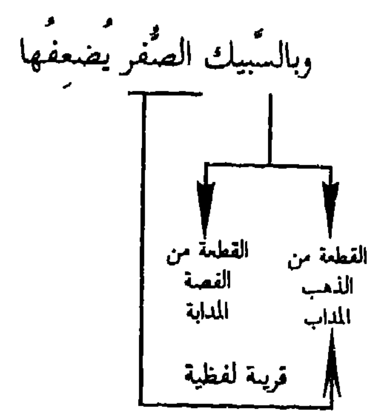
---

(١) الشرح، ص ٢٦٦ وقبله بنفس الصفحة:

١١) يَحبوك بالزَّغْف الفَيوضِ على هِميانها والدُّهم كالغَرْس

(٢) (سبك) ١٢/ ٣٢٢.

وبالسَّبيك الصُّفر يُضعِفُها 



وتُمثِّل الشواهدُ – وما أكثرها في الشرح – مَظهراً مهمّاً من مظاهر اتكاء الشراح على معطيات السياق اللغويّ في بيان المقصود من اللفظ، أو في تعيين الدلالة المرادة من دلالاته المتعددة، فكثيراً ما كان الشراح يفسرون دلالات بعض ألفاظ الديوان، ثم يشفعون ذلك بإيراد بعضِ الشواهد على ذلك التفسير، ومن الواضح أنّ اختيار الشواهد ،يتم على أساس مراعاة سياقها اللغوى ولنضربْ بعضَ الأمثلة لعى ذلك بما جاء في شرح الألفاظ الآتية: «عال»، و «زوى» و «الغيْل».

فأما الفعل «**عـال**» فقد ورد في قول مُزرِّد بن ضِرار (يصف حالَ رجلٍ وامرأته خدَع رجلٌ ابنهما واشترى الإبلَ منه بغَنَم):

٩) وعَالاَ وعَاما حين باعا بأعْنُزٍ وكَلْبيْن لَعْيانيَةً كالجلامدِ

وجاء في شرحه: «عالا: افتقرا: يقال: عال الرجل يَعيل إذا افتقر. قال الشاعر:

لَمَا يَدرى الفقيرُ متى غِناه وما يَدْرِى الغَنِىُّ متَى يَعيلُ

أى: متى يفتقر. «ووَجَدَكَ عَائلاً فأغْنَى». يقال: عال يَعيل إذا افتقر، وعال يَعيل: تبختر في مشيه»(١).

فقد فسّر الشارحُ دلالة الفعل «عال» فى بيت مزرِّد بالافتقار، ثم أورد شاهدين على ذلك، أحدهما قرآنىّ، والآخر شعرىّ.

---

(١) الشرح، ص ١٣٠.

فأما الشاهد القرآني فهو قوله تعالى - مخاطبًا نبيّه محمداً صلّى اللّه عليه وسلم -: «وَوَجَدَكَ عَائِلاً فَأَغْنَى»[1]. ونستطيع أنْ نقرر أنَّ الشارح قد عيَّن المقصودَ من لفظ «العائل» فى هذه الآية على أساس اعتباره لسياقها، ويتمثل هذا السياقُ فى قوله تعالى: «فأغنى»، فإنَّ هذا القول يمثل قرينةً لفظيةً تعيَّن أنْ يكون المقصود بلفظ العائل فى الآية هو الفقير، وذلك لأنَّ الكلامِ مُوجَّهٌ للإخبار عن تغيُّرٍ من حال إلى ضده، فإذا كان الضدُّ الذى غُيِّر إليه الحالُ هو الغنى: «فأغنى»، فلابد أنْ يكون الحال الذى تَغيَّر هو الفقر: «عائلاً». وعلى ذلك فقد وضع هذا السياقُ اللغوى حداً أمام الاحتمالات الدلالية الأخرى، لهذا اللفظ، إذ إنه اسمُ فاعل من الفعل «عال»، وهذا الفعل يحتمل أنْ يكون واوىَّ العين أو يائيَّها، وله على كل احتمال دلالتان:

فأما (عال - يعيل) فيدل على:

أ) الافتقار.

ب) التبختر فى السير.

وأما (عال - يعول) فيدل على[2]:

أ) الجوْر والميل.

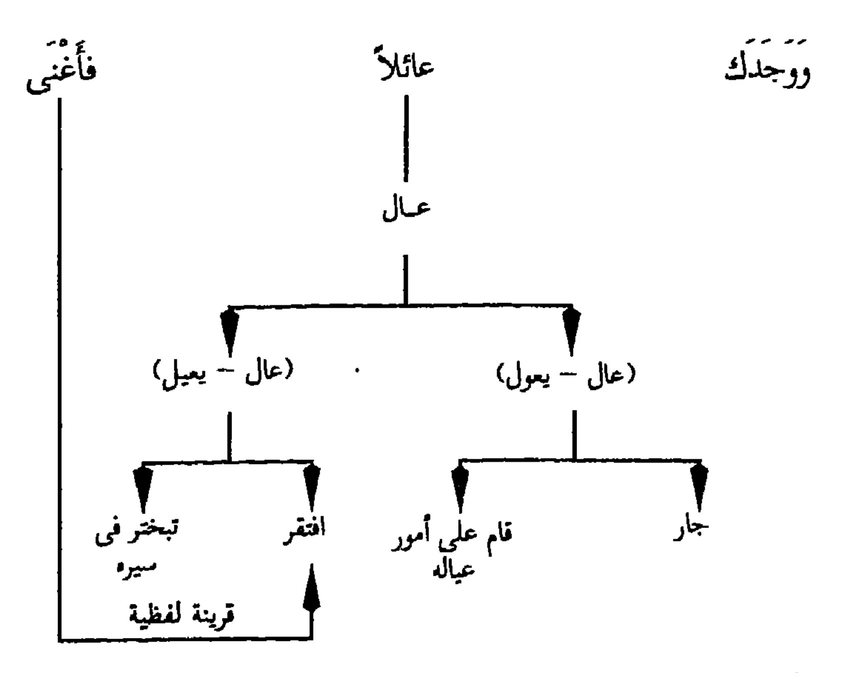
ب) قيام الرجل على أمور عياله.

فاسم الفاعل «عائل» - منفرداً - يطلح أنْ يكون بإحدى هذه الدلالات الأربع، ولكنَّ ورود القرينة اللفظية: «فأغني» إلى جواره، قد جعل دلالته على الفقير هى الدلالة المقصودة كما نصَّ الشارح. ويمكن أنْ نمثّل لذلك كما يلى:

---

(١) سورة الضحى ٩٣/ ٨.

(٢) انظر: اللسان (عول) ١٣/ ٥١٠.



وأما الشاهد الشعرىّ، فهو قول الشاعر:

لَمَا يَدْرِى الفقيرُ متى غِناه ... وما يَدْرِى الغَنِىُّ متى يَعِيلُ

ونستطيع أنْ نقرر هنا أيضًا أنَّ الشارح فى استشهاده بهذا البيت على ورود الفعل «عالٍ – يعيل» بمعنى: افتقر، قد اعتبر السياق اللغوىَّ لهذا البيت. ويتمثل هذا السياق فى قول الشاعر فى الشطر الأول: «لما يدرى الفقير متى غناه»، وفى قوله فى الشطر الثانى: «وما يدرى الغنى ..»، فإنَّ هذا وذاك يمثلان قرينةً لفظية تعيّن أنْ يكون المراد من قوله «يعيل» هو الافتقار لا التبختر فى السَّيْر، إذ إنه هو المقابل للغنى.

وأما الفعل «زَوَى»، فقد ورد فى قول الجُمَيْح الأَسَدى (يصف فرسًا):

٦) جَرْداءُ كالصَّعْدة المُقامة لا ... قُرٌّ زَوَى مَتْنَها ولا حَـرَمُ

وجاء فى شرحه: «وقوله: زَوَى مَتْنَها، أى قَبَضه وشنَّجه – وأصل الزَّىّ: القَبْض والجمع ...».

ومنه قولُ النبى ﷺ: زُوِيَتْ لى الأرضُ فأُرِيتُ مشارقَها ومغاربَها وسيبلغ مُلْكُ أُمتى ما زُوِىَ لى منها»[1].

(١) الشرح، ص ٤٦، والحديث بتمامه فى صحيح مسلم بشرح النووى، المطبعة المصرية ومكتبتها ١٨/ ١٣ – ١٤.

فقد فسَّر الشارحُ دلالةَ لفظ الزَّىَّ بالقَبْض والجَمْع، ثم أورد قولَه ﷺ: «زُويتْ لى الأرضُ ...» شاهداً على ذلك.

ويعنى استشهادُ الشارح بهذا الحديث النبوىِّ أنه يرى أنَّ الفعل «زُويت» فى سياقه هذا من الحديث يدل على معنى الجمع والقبض. ونستطيع أنْ نقرر أنَّه قد اعتدَّ فى تحديده لدلالة ذلك اللفظ بمعطيات سياقه اللغوى فى الحديث، ويتمثل ذلك فى قوله ﷺ: «فأُريت مشارقَها ومغاربَها»، فإنَّ هذه الرؤية لمشارق الأرض ومغاربها تمثِّل قرينةً لفظيةً تعيِّن أنْ يكون المقصودُ بالزَّى فى الحديث هو الجمع والقبض، وهذا ما قرره المؤلفون فى غريب الحديث. قال الإمام الحَرْبىّ: «وسألت ابنَ الأعرابىّ عن قوله: زويت لى الأرض. قال: قُرِّب بعضُها من بعض، قلتُ: إنَّ المسجد ينزوى قال: يَتقبَّض كما يتقبَّض وجهُك من شئ تكرهه»(١). وقال أبو عبيد: «سمعتُ أبا عبيدة معْمَر بن المُثنَّى ... يقول: زُوِيَتْ: جُمِعَت»(٢).

(٢) المقام (سياق الحال):

يمثل المقام كما قلت – قبلا – مجموع العناصر الاجتماعية والثقافية المتصلة بالنص الكلامى، والتى تؤثر فى فهمه، وفى تحديد دلالات ألفاظ. يقول د. تمام حسان: «هذا هو المقصود بفكرة المقام. فهو يضم المتكلم والسامع أو السامعين والظروف والعلاقات الاجتماعية والأحداث الواردة Relevant فى الماضى والحاضر ثم التراث والفولكلور والعادات والتقاليد والمعتقدات والخزعبلات..»(٣).

ويمكن أنْ نتبيَّن بعض مظاهر وعى الشراح بقيمة المقام، وتأثير ذلك على توجيه دلالات الألفاظ، فى الأمرين الآتيين:

---

(١) الإمام الحربى: غريب الحديث، تحقيق د. سليمان العايد، مركز البحث العلمى وإحياء التراث الإسلامى – مكة المكرمة ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥م المجلدة الخامسة ٣/ ٩٧٤.

(٢) أبو عبيد: غريب الحديث، دائرة المعارف العثمانية بحيدرآباد الدكن – الهند ١٣٨٤هـ – ١٩٦٤م ١/ ٣ –٤.

(٣) د. تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٣م ص ٣٥٢.

الأمر الأول: ذِكْرهم لمناسبات الكثير من القصائد التى تعرضوا لشرحها.

الأمر الثاني: تَعرُّضهم للعادات والتقاليد التى تضمنتها بعض الأبيات، واعتبارهم لها فى توجيه دلالات الألفاظ.

فأما ذكر مناسبات القصائد، فقد التزم به الشراح فى الكثير من قصائد الديوان[1]. ولاشك فى أنَّ الوقوف على هذه المناسبات مما يعين على فهم النص الكلامى (أبيات القصائد) فهمًا سديدًا، كما أنه يُسعد على تحديد المقصود من الألفاظ التى تتعدد دلالاتها كالألفاظ العامة والمشتركة والمتضادة وتوجيهها التوجيه الأسدَّ. ولنضرب بعض المثل على ذلك بلفظى المال، والمنيحة.

فأما لفظ «**المال**»، فقد ورد فى قول مُزرِّد بن ضِرار:

١٩) تَسَفَّهْتَه عن ماله إذ رأيتَه   غلاما كغُصْن البانة المُتَغايِد[2]

فلفظ «المال» من الألفاظ العامة التى قد تحتمل صُنوفًا من الدلالات. جاء فى اللسان: «المال: معروف، ما ملكته من جميع الأشياء»[3]. وقال ابن الأثير: «المال فى الأصل: ما يُملَك من الذهب والفضة، ثم أُطلق على كل ما يُقتنى ويُملك من الأعيان. وأكثر ما يُطلق المال عند العرب على الإبل، لأنها كانت أكثرَ أموالهم»[4].

---

(١) انظر مثلاً: ص ٢٤ حيث ذكرت مناسبة قصيدة للكَلْحَبة، وص ٧٩ حيث ذكرت مناسبة قصيدة لَبشامة بن الغَدير، وص ١٢١ حيث ذكرت مناسبة قصيدة ليزيد بن سنان بن أبى حارثة المُرّى، وص ١٩٥ – ٢٠٠ حيث ذكرت مناسبة قصيدة للشَّنْفَرَى، وص ٣٤١ حيث ذكرت مناسبة قصيدة لعوف بن الأحوص، وص ٤٨٢ حيث ذكرت مناسبة قصيدة للمُرقِّش الأكبر، و ٥٩٠ – ٥٩١ حيث ذكرت مناسبة قصيدة للمُثقب العَبْدى، وص ٧٤٢ حيث ذكرت مناسبة قصيدة لعبد الله بن عَنَمة الضبى، وص ٨٤٩ – ٨٥٠ حيث ذكرت مناسبة قصيدة لأبى ذؤيب الهذلى.

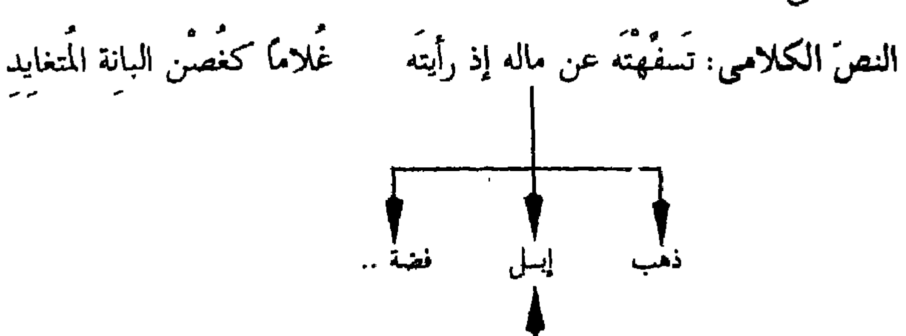
(٢) الشرح، ص ١٣٥.

(٣) (مول) ١٤/ ١٥٨.

(٤) ابن الأثير: النهاية فى غريب الحديث والأثر، تحقيق د. محمود محمد الطناحى، المكتبة الإسلامية ١٣٨٣ هـ – ١٩٦٣م ٤/ ٣٧٣.

ولكنّ هذه العمومية فى لفظ «المال» سرعان ما تزول بوقوفنا على مقام هذا النص الكلامى (سبب إنشاد القصيدة) الذى ذكره أحمد بن عبيد بعد البيت الأول مباشرة، ودون حاجة إلى تتبُّع السياق اللغوىّ لهذا النصّ، ويمكن توضيح ذلك كما يلى:

النصّ الكلامى: تَسفَّهْتَه عن ماله إذ رأيتَه غُلاماً كغُصْن البانة المُتغايِد



المقام: (الظروف المتصلة بهذا النصّ الكلامى = سبب إنشاد القصيدة)

«قال أحمد: أخبرنا محمدُ بن عمرو بن أبى عمرو الشَّيْبانى إملاءً علينا قال: كان أهلُ بَيْتٍ من بنى ثَعْلَبة بن سَعْد بن ذُبْيان جاوروا فى بنى عبد الله بن غَطَفان، فذهب رجلٌ من بنى عبد الله إلى غلامٍ من الثعلبين يقال له خَالدٌ، وهو أحد بنى رِزام بن مازن بن ثَعْلَبَة بن سَعْد بن ذُبْيان، **وللثعلبىّ إبلٌ جِلَّةٌ حِسان،** فلم يَزَل يخدَع الثعلبىّ **حتى اشترى الإبلَ منه بغَنَم.** فرجع الغُلامُ إلى أبويْه فأخبرهما فقالا: هلكتَ والله وأهلكتنا. ثم إنّ أبا الغلام ركب إلى مزرِّد فقَصّ عليه القصّة .... فقال مزرِّد: أنا ضامنٌ لك إبلَك أنْ تُردَّ عليك بأعيانها ... قال أحمد: فهذا كان سَبَبَ قَوْلَ مزرِّد لهذه القصيدة»[1].

وعلى ذلك، فإنّ وقوفنا على مقام هذا النصّ الكلامى يجعلنا نقرر أنّ المراد من لفظ «المال» فى قول الشاعر: «تسفَّهْتَه عن ماله» هو الإبل.

ولعلّ نصّ الشارح على هذا المقام، فضلاً عن معطيات السياق اللغوى المحيطة بهذا النص الكلامى، قد جعلتْ الشارحَ يترك النصّ على المراد من لفظ المال فى هذا البيت.

(١) الشرح ص ١٢٨.

وأما لفظ «المنَيحة» فقد ورد فى قول جُبَيْهاء الأَشْجَعِيّ:

١) أَمَوْلى بنى تَيْمٍ أَلَسْتَ مُؤَدِّيًا منيحتَنا فيما تُؤَدَّى المنائح

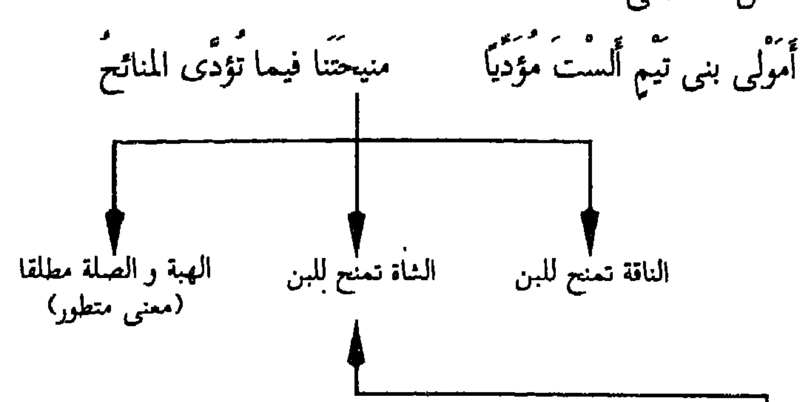
فلفظ «المنيحة» أيضًا من الألفاظ التى قد تحتمل عددًا من الدلالات.

جاء فى اللسان: «مَنَحه الشاةَ والناقة يمنَحه: أعاره إياها ... وقال اللِّحْيانى: منحه الناقة: جعل له وبَرَها وولَدَها ولَبَنها. وهى المِنْحة والمَنيحة ...... وقد تقع المِنْحَة على الهِبَة مطلقًا لا قَرْضا ولا عارِيَة»[٢].

ولكنَّ هذا «التعدد الدلالى» سرعان ما يزول حين نقف على مقام هذا النص الكلاميّ، وقد ذكره الشارحُ قبل هذا البيت مباشرة، ويمكن توضيحُ ذلك كما يلى:

النص الكلامى:

أَمَوْلى بنى تَيْمٍ أَلَسْتَ مُؤَدِّيًا منيحتَنا فيما تُؤَدَّى المنائحُ



المقام: «وقال جُبَيْهاء الأشجعىّ فى عنزكان منحها رجلاً من بنى تَيْم بن مُعاوية بن سُلَيْم بن أَشْجَع بن ريْث بن غَطَفان، والعنز تُسمَّى صَعْدَة، ويقال: غَمْرَة»[٣].

---

(١) الشرح، ص ٣٣١.

(٢) (منح) ٣/ ٤٤٥ - ٤٤٦. وانظر كذلك: النهاية فى غريب الحديث والأثر ٤/ ٣٦٤، والتاج (منح) ٢/ ٢٣٢.

(٣) الشرح، ص ٣٣١

وعلى ذلك، فإنَّ وقوفنا على الظروف التى سبقتْ وقوعَ هذا النصِّ الكلامى يجعلنا نقرر أنَّ المقصود من لفظ «المنيحة» فى قول جُبَيْهاء الأشجعى: «ألستَ مؤدياً منيحتنا» هو العنْز التى كان قد منحها لرجلٍ من بنى تيْم.

ولعلَّ الشارح قد اجتزأ بذكره لهذا المقام عن النص على المقصود من اللفظ، فى هذا البيت، مكتفياً بتقرير دلالته الأصلية والمتطورة بقوله: «أصل المنيحة الناقة يمنحها الرجلُ لصاحبه ليحتلبها ثم يردَّها، ثم كثر ذلك حتى قيل للهِبَة منيحة»[1].

ومما يتصل بما نحن فيه ذكْرُ الشراح لمقام بعض الأبيات التى كانوا يورِدونها شواهدَ على تفسيراتهم لبعض ألفاظ الديوان، ويمثل ذكرُ المقام هاهنا أهمية أكبر من ذكره فى قصائد الديوان الكاملة، إذ كثيراً ما يكون فى السياق اللغوى لهذه القصائد غُنْيةٌ عن الوقوف على مقاماتها. وأما فى هذه الأبيات المفردة المنتزعة من قصائدها، فإنَّ الوقوف على مقاماتها يمثل ضرورةً مهمةً لتوجيه دلالات ألفاظها وفهمها على نحو سديد، وهذا ما التزم به الشراحُ كثيراً[2].

فمن ذلك ما جاء فى شرح قول الأَسْوَد بن يَعْفُر:

٢٠) والبِيضُ يَرْمِينَ القلوبَ كأنَّها أُدْحِيُّ بين صَرِيمةٍ وجَمادِ

«الأُدْحِيّ: الموضع تدحوه النعامةُ لتَبيض فيه، وأصل الدَّحْو: الفَحْص فى الأرض. يقال: دَحَا يَدْحو دَحْواً. قال أوس بن حَجَر يذكر مطراً:

يَقْشِر وَجْهَ الحَصَى أَجشٌّ مُبْتَرِكٌ كأنَّه فاحصٌ أو لاعِبٌ داحِى»[3]

---

(١) الشرح، ص ٣٣١.

(٢) انظر مثلا: ص ١٠٧ حيث ذُكر مقام بيت لطُفَيْل الغنوى، وص ١٦٥ حيث ذكر مقام بيت لأبى ذؤيب، وص ٢٨٢ حيث ذكر مقام بيت لأوس بن حجر، وص ٤٥٣ حيث ذكر مقام بيت لذى الرُّمة، وص ٥٧٦ حيث ذكر مقام رجز للعجَّاج، وص ٨٠٦ حيث ذكر مقام بيت لعمرو بن أحْمر.

(٣) الشرح، ص ٤٥٤.

فقد فسَّر الشارحُ دلالةَ لفظ «الدَّحْو»، ثم أورد شاهداً على ذلك، وقدَّم بين يَدَيْ هذا الشاهد بذكر مقامه قائلاً: «يذكر مطراً».

ولقد كان ذكرُ الشارح لمقام هذا البيت من الأهمية بمكان كبير، فلولا الوقوفُ على هذا المقام لتعاورتْ على ذهن القارئ صنوفُ المظانِّ والفروض. فقد يتوهَّم القارئ - إذا لم يكن عارفا بالمقام الحقيقيِّ لهذا البيت - أنَّ البيت فى وَصْف فَرَس - مثلا -، ونستطيع أنْ نرى كيف ستتفارق دلالاتُ بعض ألفاظ هذا البيت حين ننظر إليه فى ضوء هذا المقام المُتوهَّم، وحين ننظر إليه فى ضوء مقامه الحقيقيِّ.

فـ «الجَشَش» حينما يُوصف به الفَرَس يكون المقصودُ به الدلالةَ على غلَظ صهيله، بينما يكون المقصود به هو الدلالة على شدَّة الصَّوْت حين يُوصَفَ به المطر. جاء فى اللسان: «وقيل: الجَشَش والجُشَّة: شدة الصوت، ورعد أجشّ: شديد الصوت، وفرس أجشّ الصوت: فى صهيله جَشَش، وقيل: فرس أجشّ هو الغليظ الصهيل وهو مما يُحمد فى الخيل»[1].

و «الابتراك» حينما يُوصف به الفرس يكون معناه اعتمادَه على أحد جَنْبَيْه فى عَدْوه، وحينما يوصف به المطر يكون المقصودُ به شدَّةَ الانهلال، وديمومة التَّهْطال. جاء فى اللسان: «وابتراك الفرس أن ينتحيَ على أحد شقَّيْه فى عَدْوه»[2]. وجاء فيه أيضاً: «وابتركتْ السحابةُ: اشتدُّ انهلالُها، وابتركَتْ السماء وأبركت: دام مطرُها. وابترك السحابُ، إذا ألَحّ بالمطر»[3].

ويمكننا أنْ نجمل ما سبق فيما يلى:

---

(١) (جشش) ٨ / ١٦١.

(٢) (برك) ١٢ / ٢٧٩.

(٣) (برك) ١٢ / ٢٧٩.

المقام	بعض ألفاظ البيت	
	أجش	مبترك
في وصف فرس	غليظ الصهيل	ينتحي على أحد شقيه في عدوه
في وصف مطر	شديد الصوت	شديد الانهلال ودائم التهطال

وعلى ذلك، فإنَّ نص الشارح على مقام هذا البيت قد ساعد على فهم دلالات ألفاظه الفهم السديد، ووضع حدّاً أمام صنوف الاحتمالات التي قد تهْجُم على ذهن القارئ لو قرأه مُعرّى من مقامه.

ونظير ذلك أيضاً ما جاء في شرح قول عَمِيرة بن جُعَل:

٧) فَمَنْ مُبْلِغٌ عنّي إياساً وجَنْدلا　　أخا طارقٍ والقولُ ذو نَفَيانِ

«ذو نَفَيان: يتفرّق ها هنا وها هنا. قال الفَضْل بن العبّاس:

كـأنَّ متَنْيـه مِـن النَّفِـيِّ　　مواقعُ الطَّيْرِ عَلَى الصُّفِيِّ

يصف مُستَقِيا»(١).

فقد فسّر الشارح معنى «النَّفَيان» بأنه «التفرُّق»، ثم أورد بيت الفَضل بن العبّاس شاهداً على ذلك، ثم نص على مقام هذا البيت بقوله: «يَصِفُ مُستقِياً».

وقد أزال ذكرُ الشارحِ لمقام هذا البيت الغموضَ الدلالي الشديد الذي كان يمكن أنْ يكتنفه لو أورده مُعرّى من مقامه، فأيُّ متْن هذا؟ وما المقصود بالنَّفِيّ ؟.

إنَّ المعاجم تعطي كلاً من هذين اللفظين مجموعة من الدلالات المفارقة.

---

(١) الشرح، ص ٥٢١.

جاء فى اللسان: «المَتْن من كل شئ: ما صَلُب ظهره، والجمع متون ومتان ....، والمَتْن: ما ارتفع من الأرض واستوى، وقيل: ما ارتفع وصَلُب .... والمَتن: الظَّهْر ... الجَوْهرى: متنا الظَّهْر: مُكْتَنفا الصُّلْب عن يمين وشمال من عَصَب ولَحْم ... ومَتْن الرُّمح والسَّهْم: وسطهما ....، والمَتْن: الوتَر»[1]. وجاء فيه أيضا: «ونَفىُّ القِدْر: ما جَفَأَتْ به عند الغَلْى. اللَّيْث: نَفِىّ الريح: ما نَفَى من التراب من أصول الحَيطان ونحوه ... والنَّفَيان والنَّفِىّ والنَّثِىّ: ما وقع عن الرِّشاء من الماء على ظهر المستَقى لأنَّ الرِّشاء ينَفيه»[2].

وما تزال هذه الاحتمالاتُ الدلالية تتوارد على ذهن القارئ، ومازال بعضها يُعالج بعضًا، حتى يحدث «الانفراج الدلالي» بذكر مقام البيت: «يصف مستقيا» فتتضح الرؤيةُ، ويتبدَّد الغموضُ، وتتحدَّد الدلالات.

وقد زاد الأزهرىُّ هذا المقام تفصيلاً ووضوحًا، فقال فى تعليقه على هذا الرَّجَز: «هذا ساق كان أسودَ الجِلْدة يَسْتقِى من بئر ملح، فكان يَبْيَضُّ نَفِىُّ الماء إذا تَرشَّش على ظَهْرِه، لملوحته»[3].

وفى ضوء وقوفنا على هذا المقام تستطيع أنْ نقرر أَنَّ المقصود بالمتنين هما متنا الظهر، وأنَّ المقصود بالنَّفِىّ هو الماء المتطاير من الرِّشاء على ظهر الماتح، ويكون الشاعر قد شبَّه هذا النَّفِىَّ الأبيض على الماتح الأسود بذَرْق الطائر على الصُّفِى (جمع صفاة: الصخرة الملساء).

ويمكننا أنْ نقارن بين الاحتمالات الدلالية للفظىْ المَتْن والنَّفِىّ قبل الوقوف على مقام الشاهد وبعد ذلك كما يلى:

---

(١) (متن) ١٧ / ٢٨٤. وانظر كذلك: التاج (متن) ٩ / ٣٤٠.

(٢) (نفى) ٢٠/ ٢١١. وانظر كذلك: التاج (نفى) ١٠ / ٣٧٤ - ٣٧٥.

(٣) تهذيب اللغة، تحقيق الأستاذ إبراهيم الإبيارى، دار الكاتب العربى - القاهرة ١٩٦٧م (نفى) ١٥/ ٤٧٥ - ٤٧٦.

	(المتن)	(النفيّ)
	الاحتمالات الدلالية للفظي المتن والنّفيّ	
قبل الوقوف على المقام	١) ما ارتفع من الأرض وصلُب. ٢) متنا الظهر: مُكتَنَفا الصُّلْب عن يمين وشمــال من عَـصَب ولحم. ٣) متن الرمح والسهم: وسطهما.	١) ما تَجْفأ به القدْر عند الغليان. ٢) مـا نفتـه الريح من التـراب من أصول الحيطان. ٣) الماء الذى يقع على ظهر الماتح من الرِّشاء عند الاستقاء. ٤) مـا نَفَتـه الحوافرُ من الحصى وغيره فى السير.
بعد الوقوف على المقام: (يصف مستقيماً)	مكتنفا الصُّلْب عن يمين وشمـال من عَصَب ولَحْم.	الماء الذى يقع على ظهر الماتح من الرِّشاء عند الاستقاء.

وهكذا فقد كان نص الشارح على مقام هذا البيت سَبَبًا فى وضوح معناه، وفى تحديد دلالات ألفاظه وتوجيهها التوجيه الأسَدّ.

وأما تعرض الشراح – أحيانًا – للعادات التى تشير إليها بعض أبْيات الديوان مما يساعد على فهمها فهماً صحيحاً، فيمكن أنْ نمثّل له بما جاء فى شرح قول الحادرة الذُّبيانيّ:

٩) أَسُمَيَّ وَيْحَكِ هل سَمِعْتِ بغَدْرَةٍ رُفِعَ اللِّواءُ لنا بها فى مَجْمَعِ

«ويقال: إنَّ لكل غادر لواءً. فيقول: هل كان منا ما يُرفَع بين الناس ويُشْهَر. والغادر كأنما رُفع له بغدره لواء نُصب له فى الناس ليعرفوه به. كما قال زهير:

وتُوقَــدْ نارُكــم شَـرَرًا ويُرْفَــعْ لكم فى كل مَجْمَعَةٍ لِـــواءُ

وكانوا فى الجاهلية إذا غَدَر الرجلُ رفعوا له بسوق عُكاظ لواءً ليعرفوه الناس»[1].

(١) الشرح، ص ٥٦.

فإننا لو تناولنا بيت الحادرة، ذلك السابق، وحاولنا أنْ نفهمه مُنفصمًا عمَّا أشار إليه الشارحُ من ارتباطه بعادة جاهلية قديمة - لجاء فهمُنا له فهمًا ناقصًا، بل ربما مغلوطًا أيضًا. أو ليس يمكن أنْ يُفهم هذا «المقام» على أنَّ الشاعر يسأل محبوبته إنْ كانت قد سَمِعت عن قيام قومه بعمل غادر، كانت مغبته أنْ رُفع لهم لواء النصر والمجد فى المحافل والمجامع، أى أنَّ معنى البيت يمكن أنْ يُفهم على أنَّ الشاعر يريد أَنْ يقرر أنَّ قومه لم يرفع لهم لواء النصر والمجد بسبب غدرهم، وإنما رُفع لهم بسبب أعمالهم الجليلة الماجدة.

فهذا فهم يمكن أنْ يَرِد على ذهن القارئ الذى لم يقف على العادة الاجتماعية المتصلة بهذا البيت.

ولكنَّ وقوفنا على هذه العادة يجعل فهمنا له فهمًا كاملاً وسديدًا، فقول الشاعر: «.. رفع اللواء ...» يشير إلى عادة جاهلية قديمة ذكرها الشارح مُوجزًا، وزادها التّبريزىُّ تفصيلاً بقوله: «وقوله: رُفع اللواء، كان الواحدُ منهم إذا غَدَر وأرادوا أنْ يَعصبوا رأسَه بها، ليتحاماه الناس، ضَرَبوا رَجُلا فى رابية، أو جعَلوا على يده لواءً فى سوق عظيمة من أسواقهم، ويُنادى من تحت اللواء: هذا لواء فلان الغادر، وهذا كما كانوا يشهرون مثله بإيقاد النار فى اليَفَاع»[(١)].

ونلاحظ، بعد ذلك، تناقُض دلالة قوله: «رفع اللواء» بين الفَهْم الأول والفَهْم الثانى، فهو على الفَهْم الأول لواء النصر والمجد، وهو على الفهم الثانى - وهو الصحيح - لواء الخِزْى والغَدْر والتشهير.

وعلى ذلك، فلقد كان تعرض الشارح للعنصر الاجتماعى المتضمَّن فى قول الشاعر: «رفع اللواء» سببًا فى فهمنا للمعنى الدلالى لهذا «المقال» فهمًا كاملاً وصحيحًا، كما أنه يوضّح لنا كيف أنَّ «تفريغ» المقال من العنصر الاجتماعى المتّشِح به يجعله ناقصَ الدلالة. يقول د. تمام حسان: «ومعنى هذا بالتالى أننا

---

(١) التبريزى: شرح المفضليات، تحقيق على محمد البجاوى، دار نهضة مصر (د. ت) ١/ ١٢٠

حين نَفرغ من تحليل الوظائف على مستوى الصوتيات والنحو والصرف، ومن تحليل العلاقات العُرفية بين المفردات ومعانيها على مستوى المعجم لانستطيع أنْ ندّعى أننا وصلنا إلى فَـهْم المعنى الدلالىّ، لأنَّ الوصـول إلى هذا المعنى يتطلّب فوق كل ما تقدم ملاحظةَ العنصر الاجتماعىّ الذى هو المقام»[1].

(١) اللغة العربية معناها ومبناها، ص ٣٤٢.

ثانياً: تفسير دلالات التعبيرات الاصطلاحية

لم تقف مهمةُ شرّاح الديوان عند تفسير دلالات الألفاظ المفردة، ولكنها تجاوزتْ ذلك إلى تفسير التعبيرات الاصطلاحية التى تضمّنتْها بعضُ الأبيات، بل ربما تضمنتْ الأبياتُ لفظاً فقط من الألفاظ المكوِّنة لتعبير اصطلاحى ما، فيتعرّض الشراح لبيان دلالة هذه اللفظة، ثم يستطردون إلى ذكر التعبير الاصطلاحى الذى يتضمنها، ناصّين على دلالته الحرفية والاصطلاحية.

والتعبير الاصطلاحى Idiomatic Expression مصطلح يستخدم «فى علم النَّحْو وعلم المفردات للدلالة على سلسلة الكلمات التى تترابط دلالياً ونَظْمياً أيضاً فى الغالب، ولهذا فإنها تؤدِّى وظيفتَها على أساس أنها وَحْدةٌ دلالية مفردة، ومن وجهة النظر الدلالية، فإنَّ المعانى المفردة لهذه الكلمات لاتستطيع أنْ تقدِّم لنا المعنى الإجمالىَّ للتعبير الاصطلاحى»[1]. ويعرِّف د. مختار عمر هذه التعبيرات الاصطلاحية بأنَّها «كل التعبيرات المكوَّنة من تَجمُّع من الكلمات يملك معانى حرفيةً ومعنى غير حرفى مثل التعبير العربى: ضرب كفاً بكف الذى يحمل معنى تَحيُّر»[2]. ويقول د. كريم حسام الدين: «يمكن أنْ نعرِّف التعبير الاصطلاحى بأنه نمط تعبيرى خاص بلغة ما، يتميز بالثبات، ويتكون من كلمة أو أكثر، تحولتْ عن معناها العُرفى إلى معنًى مغايرٍ اصطلحتْ عليه الجماعةُ اللغويّة»[3].

وفى ضوء هذه التعريفات السابقة، فإنه يمكننا أنْ نُجمل أهمَّ خصائص التعبيرات الاصطلاحية فيما يلى[4]:

أ) أنَّ المعانى التى تُراد بها تختلف عن المعانى المعجمية لمفرداتها التى تتألَّف منها.

ب) أنَّها تتميز بالثبات فى التركيب والدلالة.

---

(١) A Dictionary of Linguistics, p. 152.

(٢) علم الدلالة، ص ٣٣.

(٣) د. كريم حسام الدين: التعبير الاصطلاحى، مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٨٥م – ١٤٠٥هـ، ص ٣٤.

(٤) انظر فى تفصيل القول فى هذه الخصائص: المصدر السابق، ص ٣٥ – ٤٣.

جـ) أنّه يمكن الاستعاضة عنها بوحدات دلالية مفردة.

د) أنها صعبة الترجمة الحرفية من لغة إلى أخرى؛ وذلك لارتباطها ببيئة الناطقين باللغة وثقافتهم.

ونستطيع، بعد ذلك، أنْ ننتقل إلى دراسة بعض التعبيرات الاصطلاحية الواردة فى الشرح وهى:

أ) جاءوا قَضّهم بقضيضهم.

ب) شالت نعامتهم.

جـ) زَفَّ رألُهم.

د) ألقَوا عصاهم.

هـ) عدا فلانٌ طَوْرَه.

و) بنات الدهر.

ز) جاء بالضِّحِّ والريح.

فأما التعبير الأول، فقد ورد فى قول الحُصَين بن الحُمام المُرِّىّ:

٢٢) وجاءتْ جِحاشٌ قَضَّها بقضيضها وجَمْعُ عُوالٍ ما أَدَقَّ وأَلأَما

وجاء فى شرحه: «وقضَّها بقضيضها، أى: صغيرها بكبيرها، أى: جاءوا أجمعون، وأصل القَضّ: الحصى الصِّغار والتراب، وجاءوا إلىَّ حصاهم وترابهم، وإنما يريد الصغير والكبير»[(١)].

فقد تضمن هذا البيتُ تعبيراً اصطلاحيًا هو: «جاءوا قضَّهم بقضيضهم» أو «جاءوا قضَّهم وقضيضهم» أو «جاءوا بالقضّ والقضيض»[(٢)].

---

(١) الشرح، ص ١١٢.

(٢) انظر: اللسان (قضض) ٩ / ٨٧ – ٨٨. وانظر كذلك: المفضَّل بن سلَمة. الفاخر، تحقيق عبد العليم الطحاوى، دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة ١٣٨٠ هـ – ١٩٦٠م، ص ٢٥.

ويتكون هذا التعبيرُ الاصطلاحيُّ من كلمتين رئيسيتين هما: «القَضّ» و «القضيض». فأما القَض، فيدل - معجميًا - على الحَصى الصِّغار، كما نصَّ الشارح، وأما القضيض فيدل على ما تكسَّر من هذا الحصى وصغُر[1]، وعلى ذلك تكون الدلالة الحرفية لهذا التعبير هى: جاءوا بحصاهم الكبير وحصاهم الصغير[2].

وأما الدلالة الاصطلاحية لهذا التعبير فهى: «جاءوا بكبيرهم وصغيرهم» أى جاءوا كلُّهم، كما نص الشارح، وهذا ما قرَّره كثيرٌ من اللغويين. قال الميّداني: «جاء بالقَضّ والقضيض. يقال لما تكسر من الحجارة وصغُر: قضيض. ولما كبر: قض، والمعنى: جاء بالكبير والصغير أيضًا. ويقال أيضًا: جاء القومُ قضهم بقضيضهم، أى: كلهم»[3]. فهذا التعبير الاصطلاحى، إذن، يمكن أن نستعيض عنه بوحدة دلالية مفردة هى: «جميعًا».

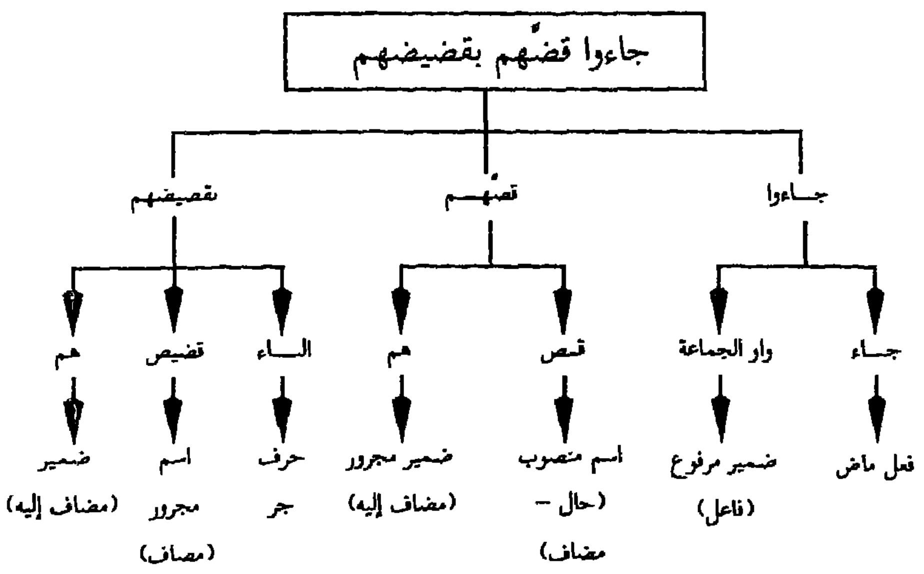
وأما النمط التركيبىّ لهذا التعبير فيمكن أنْ نقفف عليه بتحليله كما يلى:

---

(١) انظر: الميداني: مجمع الأمثال، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة عيسى الحلبي وشركاه بالقاهرة ١٩٧٩م ١/ ٢٨٦.

(٢) القض هو الدال على الحصى الكبير وذلك بالنسبة إلى دلالة القضيض على ما صغر وتكسر من هذا الحصى.

(٣) مجمع الأمثال ١/ ٢٨٦، وانظر كذلك: الفاخر ص ٢٥، وابن الأنباري: الزاهر فى معانى كلمات الناس، تحقيق د. حاتم صالح الضامن، دار الرشيد بالعراق ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩م ١ / ٤٧٢ - ٤٧٣.



أى أنَّ هذا التعبير الاصطلاحى يتركب من:

فعل ماض + ضمير مرفوع (فاعل) + اسم منصوب حال (مضاف) + ضمير (مضاف إليه).

وعلى ذلك، فإنَّ هذا التعبير الاصطلاحى يدخل فى دائرة التعبيرات الاصطلاحية المركبة ذات النمط الفعلى، فأما أنه مُركَّب فلأنه مكوَّنٌ من أكثر من كلمتين، وأما أنه من النمط الفعلىّ فلأنَّه يَبدأ بفعْل[1].

وأما التعبيرات الثلاثة التالية (ب ، جـ ، د) فقد وردتْ فى شرح قوى ذى الإِصْبَعَ العَدْوانى:

٢) أَزرى بنا أنّنا شالتْ نعامتُنا فخالنى دُونَه وخِلْتُه دُونِـى

وجاء فى شرحه: «وقوله: شالت نعامتُنا، أى: تَفرَّق أمرنا واختلف، يقال عند اختلاف القوم: **شالت نعامتُهم، وزفَّ رأْلُهم**، والرَّأْل: فَرْخ النَّعام. وقال غيره: يقال: شالت نعامة القوم إذا جلَوا عن الموضع. والمعنى: تنافرنا فصرت لا أطمئنّ إليه ولايطمئنّ إلىّ. ويقال: **ألقوْا عصاهم** إذا سكَنوا واطمأنوا وأنشد:

فألقتْ عصاها واستقرّ بها النّوى كما قرّ عيْنًا بالإياب المسافِرُ»[2].

---

(١) انظر: التعبير الاصطلاحى، ص ٢٢٠ – ٢٢١.

(٢) الشرح، ص ٣٢١.

فقد أورد الشارح هنا ثلاثة من التعبيرات الاصطلاحية هى:

أ) شالتْ نعامتهم (وهو التعبير الوارد فى الشرح).

ب) زفَّ رألُهم.

جـ) ألقوا عصاهم.

فأما التعبير الأول فيتكون من كلمتين رئيسيتين هما «شال» و «النعامة»، فأما النَّعامة فهى ذلك الطائر المعروف، وأما الفعل شال فيدل - معجميًا على الارتفاع والخفَّة. قال ابنُ فارس: «الشين والواو واللام أصلٌ واحد يدل على الارتفاع. من ذلك شال الميزان إذا ارتفعت إحدى كفتيْه ... والشَّوْل من الإبل التى ارتفعتْ ألبانُها»[1].

فالدلالة الحرفية لهذا التعبير - إذَنْ - هى: ارتفعتْ نعامتُهم أى: زالت وولَّتْ. وأما دلالته الاصطلاحية، فإنه قد يُراد به الدلالة على أحد أمرين، كما نص الشارح.

الأمر الأول: الدلالة على اختلافَ القوم وتفرقهم، وما قد يؤدى إليه ذلك من ذهاب عِزِّهم وزواله.

الأمر الثانى: جَلاء القوم عن الموضع.

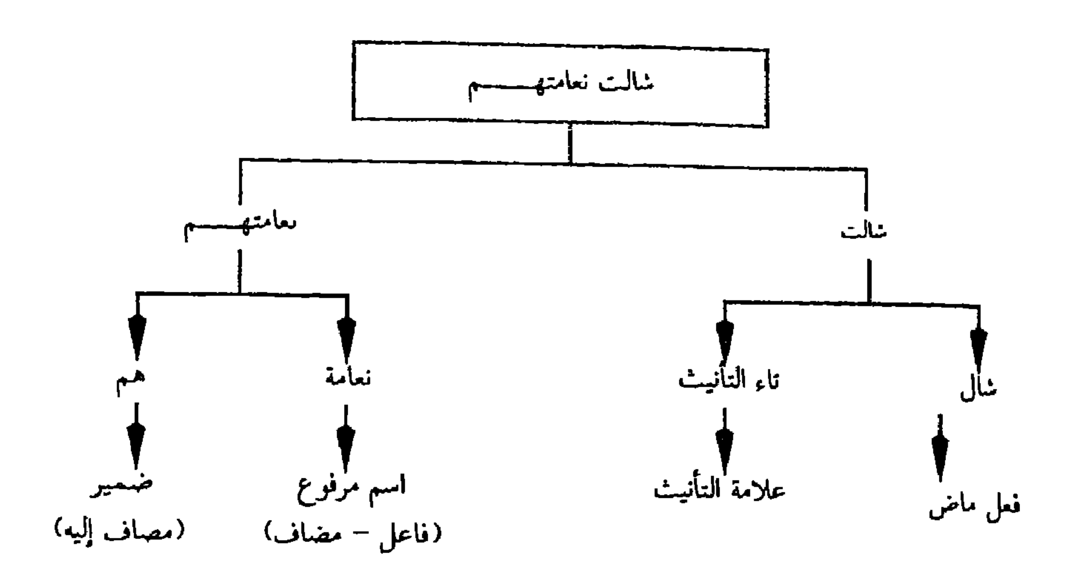
وهذا ما قرَّره لغويون آخرون. جاء فى اللسان: «وشالت نعامةُ القوم: خفَّتْ منازلُهم منهم، ويقال للقوم إذا خفُّوا ومَضَوا: شالت نعامتهم، وشالت نعامتهم إذا تفرقتْ كلمتهم، وشالت نعامتهم إذا ذهب عِزُّهم»[2].

وأما النمط التركيبيّ لهذا التعبير فيمكن أن نقف عليه بتحليله كما يلى:

---

(١) المقاييس (شول) ٣ / ٢٣٠.

(٢) (شول) ١٣/ ٤٠. وانظر كذلك: التاج (شول) ٧ / ٤٠٠ - ٤٠١.



أى أنه يتكون من: فعل ماض + علامة تأنيث + اسم مرفوع فاعل (مضاف) + ضمير (مضاف إليه).

وهو، على هذا، من التعبيرات المركَّبة (لأنه يتكون من أكثر من كلمتين) ذات النمط الفعلى (لأنه يبدأ بفعل).

وأما **التعبير الثانى**: «**زَفَّ رأْلُهم**» فيتكون من لفظين رئيسيين أيضًا هما «زفّ» و «رأْل»، فأما الزّفيف فهو «سُرعة المشى مع تقارب خَطْو وسكون، وقيل، هو أول عَدْو النعام ... وزفّ الظليم والبعير يزِف بالكسر زفيفا، أى: أسرع» وأما الرَّأْل فهو فَرْخ النعام، كما نصّ الشارح.

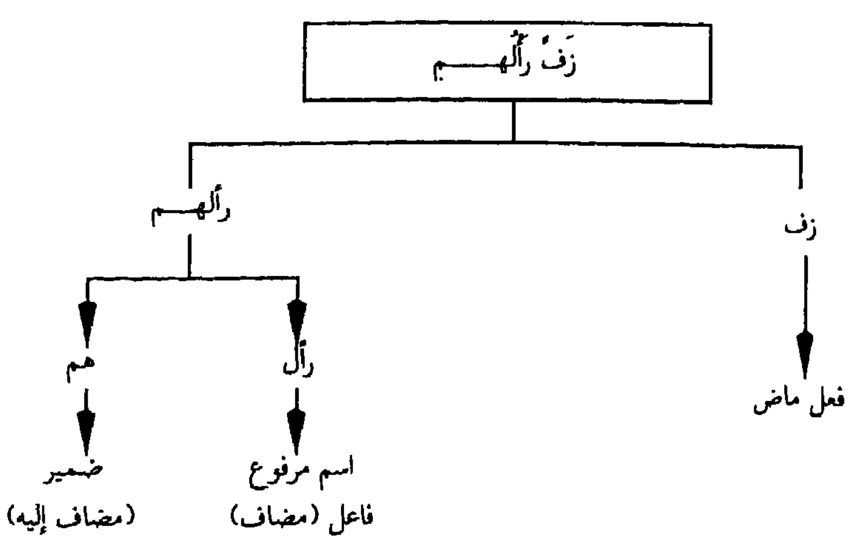
فالدلالة الحرفية لهذا التعبير، إِذَنْ، هى: أسرع فَرْخُ نعامهم. وأمّا دلالته العرفية فقد نص الشارح على أنها الدلالة على اختلاف القوم وتفرقهم، مثله فى ذلك مثل التعبير: «**شالت نعامتهم**». وهذا ما قرره الثعالبىُّ بقوله: «شالت نعامتهم، وزفّ رألُهم: إذا تفرّقوا عند الفزع»[٢]. ويستعمل هذا التعبير كذلك

(١) اللسان (زفف) ١١ / ٣٦.

(٢) الثعالبى: التمثيل والمحاضرة، تحقيق عبد الفتاح محمد الحلو، دار إحياء الكتب العربية (د. ت) ص ٣٦٢.

للدلالة على ذهاب الحِلْم. قال ابن فارس: «ويقولون لمن طاش حِلْمُه: زَفَّ رَأْلُه»[1].

ويمكننا، بعد ذلك، أنْ نقف على النمط التركيبيّ لهذا التعبير بتحليله كما يلي:



أى أنّه يتركب من: فعل ماض + اسم مرفوع فاعل (مضاف) + ضمير مجرور (مضاف إليه).

وهو، على ذلك، تعبير مركّب من النمط الفعلى.

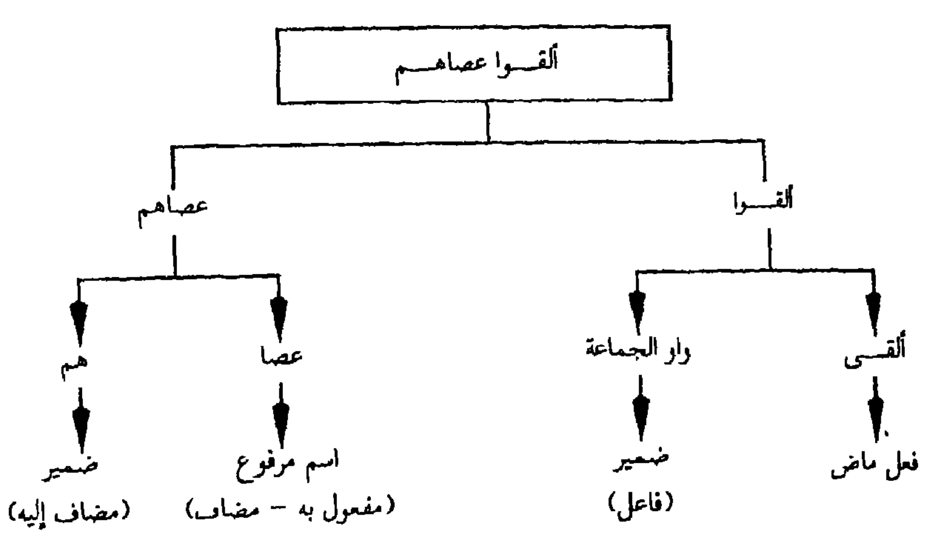
وأمّا التعبير الاصطلاحى الثالث: «ألقَوْا عصاهم» فدلالته المعجمية والحرفية واضحة، وأما دلالته العرفية فهى التعبير عن سكون القوم واطمئنانهم، كما نصّ الشارح، وهذا ما قرّره بعض اللغويين. قال ابن فارس: «وألقى الرجل عصاه إذا اطمأنّ فى مكانه»[2]. وقال المَيْدانيُّ: «قد ألقى عصاه إذا استقرّ من سَفَر أو غيره»[3].

(١) المقاييس (زف) ٣/ ٤. وانظر كذلك: الزمخشرى: أساس البلاغة، تحقيق الأستاذ عبد الرحيم محمود، القاهرة ١٣٧٢ هـ - ١٩٥٣م (زفف) ص ١٩٣.

(٢) ابن فارس: مجمل اللغة، تحقيق د. زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤م (عصى) ٣/ ٦٧١.

(٣) مجمع الأمثال ٢/ ٤٩١.

وأمَّا النمط التركيبيّ لهذا التعبير فيمكن أنْ نقف عليه بتحليله كما يلي:



أى أنّه يتكون من: فعل ماض + ضمير (فاعل) + اسم منصوب مفعول به (مضاف) + ضمير (مضاف إليه).

ونلاحظ، بعد ذلك، أنَّ هذه التعبيرات الاصطلاحيةَ الثلاثة قد اتكأتْ على بعض معطيات البيئة العربية القديمة كالنَّعامة والرَّأل والعصا، ولعلَّ ذلك مما يدل على قوة العلائق المتواشِجة بين مفردات التعبيرات الاصطلاحية وبيئات الناطقين بها.

يقول د. كريم حسام الدين: «فإننا سنجد العناصر الدلالية التى اعتمدت عليها التعبيراتُ الاصطلاحية فى اللغة العربية، ومازال الكثيرُ منها مستعملاً إلى الآن، كانت أيضًا وليدةَ البيئة العربية البدوية والإطار الثقافىّ المادىّ والمعنوىّ للجماعة العربية الأولى التى اكتملتْ العربيةُ على لسانها»[1].

ولقد كانت النَّعامة من الطيور المألوفة فى بيئة العرب القديمة، ولذا تردد ذكرها كثيراً فى شعرهم وتعبيراتهم الاصطلاحية، وهذا كقولهم: «قد ركب فلان جناحَى نعامة» إذا شمَّر عن ساعد الجد[2].

(١) التعبير الاصطلاحى، ص ١١٠.

(٢) انظر: الثعالبى: ثمار القلوب فى المضاف والمنسوب، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر ١٩٨٥م، ص ٤٣٣، والتمثيل والمحاضرة ص ٣٦٢.

كما كانت العصا كذلك من الأشياء المتصلة اتصالاً وثيقًا بحياة العرب القدماء، فقد كانوا يتوكَّؤون عليها في سيْرِهم وفي محافل الخَطابة، كما كانوا يَهُشُّون بها على أغنامهم، ولذا فقد تردد ذِكْرها كثيرا في تعبيراتهم الاصطلاحية، وذلك كقولهم: «فلانٌ ليِّن العصا، إذا كان رفيقا حَسَنَ المداراة[1]» وقولهم: «طارتْ عصاهم شقَقًا، أي: تفرَّقوا»[2] و «قَشَرتُ له العصا، يُضرَب عند المكاشَفة»[3] وقد أفرد الأمير أسامة بن منقذ للعصا كتاباً أسماه: «كتاب العصا»[4] عَرَض فيه للعِصِيِّ المشهورة، وأورد قَدْراً كبيراً من الأخبار والأشعار المتصلة بها.

وأما التعبير الاصطلاحي الخامس (هـ)، فقد ورد في شرح قول عَوْف بن الأَحْوَص:

١٣) هُمُ رَفَعوكمْ للسماء فَكِدتُمُ   تَنالونها لو أنَّ حيّاً يَطُورُهَا

وجاء في شرحه: «وقوله يَطُورها مأخوذ من الطَّوار وهو ما حول الدار، ... ومنه قولهم: **عدا فلانٌ طَوْرَه**، أي: تجاوز ما يَجِبُ له»[5].

فقد فسَّر الشارح دلالة الفعل: «يطورها» ونصَّ على أنَّه مأخوذ من «الطَّوار» وفسَّره، ثم استطرد إلى ذِكْر التعبير الاصطلاحي: «عدا فلانٌ طَوْرَه» شاهداً على هذا التفسير.

ويتكون هذا التعبير من لفظين أساسيين هما «عدا» و «الطَّوْر»، فأمَّا الفعل عدا فيدل على التجاوز. جاء في اللسان: «وعدا الأمرَ يعدوه وتَعَدَّاه، كلاهما: تجاوزه»[6].

---

(١) التمثيل والمحاضرة، ص ٢٥٦.

(٢) المصدر السابق، الصفحة نفسها.

(٣) نفسه.

(٤) حققه د. حسن عباس، ونشرته الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨١م.

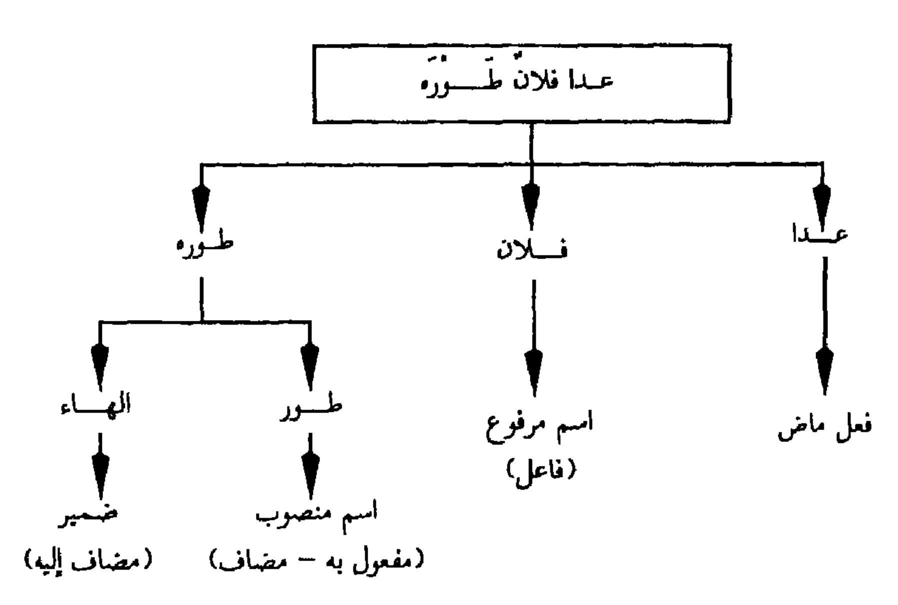
(٥) الشرح، ص ٣٥٢.

(٦) (عدا) ١٩ / ٢٥٩.

وأما الطَّوْر أو الطَّوَار فهو ما حول الدار، كما نصَّ الشارح، وجاء في اللسان: «والطَّوْر والطَّوار: ما كان على حَذْو الشيء أو بحذائه ... وطَوار الدار وطُوَارها: ما كان ممتداً معها من الفِناء ... والطَّوْر: الحَدُّ بين الشيئين»[1].

فالدلالة الحرفية لهذا التعبير، إذن، هي: تجاوز فلانٌ ما حول داره. وأما دلالته الاصطلاحية فهي: تجاوز ما يجب له، كما نص الشارح. وهذا ما قرره بعضُ اللغويين. قال ابن قتيبة: «ويقولون: عدا فلانٌ طَوْرَه، أي: جاوز حدَّه. هو من طَوار الدار، أي: ما كان ممتداً معها من الفناء»[2]. وقال ابن الانباريّ: «وقولهم: قد عدا فلانٌ طَوْرَه. قال أبو بكر: معناه: قد جاز حدَّه وقَدْرَه»[3].

ونستطيع، بعد ذلك، أنْ نحدد النمط التركيبيَّ لهذا التعبير بتحليله كما يلي:



أي أنَّه يتكون من: فعل ماض + اسم مرفوع فاعل + اسم منصوب مفعول به (مضاف) + ضمير (مضاف إليه).

---

(١) (طور) ٦ / ١٧٩. وانظر كذلك: التاج (طور) ٣/ ٣٦١.

(٢) أدب الكاتب ص ٥٧.

(٣) الزاهر في معاني كلمات الناس ١/ ٥٦١.

وعلى هذا، فهو تعبير مركَّب من النمط الفعليّ.

وأما التعبير الاصطلاحيّ السادس (و)، فقد ورد في قول المُمزَّق العبْديّ:

١) هَلْ للفتَى مِن بناتِ الدَّهْرِ مِن واقِ   أم هَلْ له مِن حِمامِ المَوْتِ مِن راقِ

وجاء في شرحه: «**بنات الدهر: أحداثه ومصائبه**. قال الآخر:

مِمَّنْ تَرَبَّبه النَّعِيمُ ولم يَخَفْ   عُقْبَ الكتاب ولا بناتِ المُسْنَدِ

.... والمُسْنَدُ الدهرُ»[1].

فقد تضمَّن هذا البيتُ تعبيراً اصطلاحياً هو: «بنات الدهر». ودلالته المعجمية والحرفية واضحة، وأما دلالته الاصطلاحية فهي التعبير عن «أحداث الدهر ومصائبه» كما نصَّ الشارح.

وهذا ما قرره الثعالبيُّ بقوله: «بنات الدهر: حوادثه ومصائبه قال الشاعر:

ألا مـــا لِبنَـــاتِ الدَّهْـــــ   ـــرِ ترمينى ولا أرْمِـــى

وقال آخر:

رَمَتْنى بناتُ الدَّهْرِ من حيثُ لا أرى   فكيف بِمَنْ يُرمَى وليس بِـــرامِ

وقال آخر:

نَكَحْتُ بناتِ الدَّهْرِ مِن غيرِ خِطْبةٍ   فما بَرِحتْ حتى سَلَبْنَ سَوادِيَا»[2].

وقال الزمخشريُّ: «وأصابته بناتُ الدهر وبناتُ المُسْنَد، وهي النوائب»[3].

وهذا التعبير الاصطلاحي، من حيث التركيب، تعبير بسيط من النمط المضاف. فأما أنه من الشكل البسيط فلأنه يتكون من كلمتين فحَسْب، وأما أنه

---

(١) الشرح، ص ٦٠١.

(٢) ثمار القلوب فى المضاف والمنسوب، ص ٢٧٤ – ٢٧٥.

(٣) أساس البلاغة (بنى)، ص ٣١.

من النمط المضاف فلأنَّ الكلمة الأولى فيه مضافةٌ إلى الكلمة الثانية[1].

«ويُسجِّل هذا النمطُ نسبةَ شيوع كبيرة في اللغة العربية والإنجليزية وغيرِها من اللغات الأوروبية»[2].

ومن أمثلته الأخرى عند العرب قولهم: رماح الجِنّ للطاعون[3]، وأم القرى لمكة المكرمة[4].

وأما التعبير الاصطلاحى الأخير (ز) فقد ورد فى شرح قول عَلْقَمة بن عَبَدَة (يصف إبريق خمر):

٤٥) أبيضُ أَبْرزه للضِّحِّ راقِبُــــهُ مُقَلَّدٌ قُضُبَ الرَّيْحان مَفْغُــومُ .

وجاء في شرحه: «قال الضبيُّ: الضِّحّ: الشمس ... يقال: جاء فلانٌ بالضِّحِّ والريح، أى: بالشئ الكثير، أى: جاء بما طَلَعَتْ عليه الشمسُ وبما جَرَتْ عليه الريحُ»[5].

فقد فسَّر الضبيُّ دلالة لفظ «الضح»، ثم استطرد إلى ذكر التعبير الاصطلاحى: «جاء فلانٌ بالضح والريح» لاشتماله على هذا اللفظ.

ويتكون هذا التعبير من لفظين أساسيين هما «الريح» و «الضح»، فأما الريح فمعروفة، وأما الضح فهو الشمس، كما نص الشارح.

فالدلالة الحرفية لهذا التعبير، إذن، هى: جاء بالشمس والريح.

وأما دلالته الاصطلاحية فهي: جاء بالشئ الكثير، كما نص الشارح. وهذا ماقرره كثير من اللغويين. قال المُفَضَّل بن سَلَمَة: «قولهم: جاء بالضح والريح.

---

(١) انظر: التعبير الاصطلاحى، ص ٢٥٦ و ص ٢٦٣.

(٢) المصدر السابق، ص ٢٥٥.

(٣) انظر: ثمار القلوب فى المضاف والمنسوب ص ٦٨.

(٤) المصدر السابق ص ٢٥٥.

(٥) الشرح، ص ٨١٦.

معناه: جاء بكل شئ»[1]. وقال الجَوْهريُّ: «وقولهم: جاء فلان بالضِّحِّ والرِّيح، أى: بما طلعت عليه الشمس وما جرت عليه الريح، يعنى من الكثرة»[2].

ويبدو أنَّ بعض العامة كانت تنطق هذا التعبير الاصطلاحى فتقول: «جاء بالضِّيح والريح» أو «جاء بالريح والضيح». أى أنهم كانوا يستبدلون لفظ الضِّيح بالضِّحِّ.

وقد اختلف موقفُ اللغويين إزاء هذا النطق للفظ الضح، فأنكره أكثرهم دون محاولة لتفسيره. قال أبو عبيد: «والعامة تقول: جاء بالضِّيح والريح، وليس الضِّيح بشئ إنما هو الضِّح»[3]. وقال ابن السكيت: «جاء فلانٌ بالضِّح والريح، أى: ما طلعت عليه الشمس من الكثرة، ولا يقال الضيح»[4]. وقال ابن دُرَيْد: «والعامة تقول: بالضِّيح والرِّيح، وهذا ما لا يعرف»[5]. وقال الجَوْهرى: «والعامة تقول بالضِّيح والريح، وليس بشئ»[6].

وذهب آخرون إلى أنَّ لفظ «الضيح» – مفرداً – لا دلالة له، وإنما جِئ به على سبيل الإتباع لتقوية لفظ الريح. قال الخليل: «يقال: الريح والضيح، والضِّيح تَقْوِيَةٌ للفظ الريح، فإذا أُفرد لم يكن له معنى»[7] وقال ابن سيدة: «وجاء بالريح والضِيح، عن أبى زيد. الضيح: إتباع للريح فإذا أفرد لم يكن له معنى»[8].

---

(١) الفاخر، ص ٢٤.

(٢) الصحاح، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، القاهرة ١٤٠٢ هـ – ١٩٨٢م (صحح) ١/ ٣٧٦.
وانظر: كذلك: الزاهر فى معانى كلمات الناس ١/ ٣٦٠ – ٣٦١، والمقاييس (ضح) ٣/ ٣٥٩، ومجمع الأمثال ١/ ٢٨٦.

(٣) أبو عبيد: كتاب الأمثال، تحقيق د. عبد المجيد قطامش، دار المأمون للتراث بدمشق ١٤٠٠ هـ – ١٩٨٠م ص ١٨٨.

(٤) إصلاح المنطق، ص ٢٥٩.

(٥) جمهرة اللغة (ح ض ص) ١/ ٦١.

(٦) الصحاح (ض ح ح) ١/ ٣٨٦.

(٧) العين (ضيح) ٣/ ٢٦٧.

(٨) ابن سيدة: المحكم والمحيط الأعظم فى اللغة، تحقيق د. عائشة عبد الرحمن، مكتبة مصطفى البابى الحلبى بالقاهرة ١٣٧٧ هـ – ١٩٥٨م (ضيح) ٣/ ٣٢٢.

ونقل ابن سيده، كذلك، عن بعض أهل اللغة أنَّ الضيح لُغَةٌ فى الضح. وذلك فى قوله: «وجاء بالضحّ والريح، أى: بما طلعتْ عليه الشمسُ وجرت عليه الريح، ومن قال الضِّيح فى هذا المعنى فقد أخطأ عند أكثر أهل تلك اللغة، وإنما قلنا عند أكثر أهل اللغة لأنَّ أبا زيد حكاه، وإنما الضِّيح عند أهل اللغة لغةٌ فى الضَّحِّ الذى هو الضوء»[1].

والذى يتـرجّح لدىّ، بعد ذلك، هو أنَّ الأمر لايعدو أنْ تكون العامة قد أطالت صوت اللين القصير: «الكسرة»، وحولته إلى صوت لين طويل: «الياء». ولذلك أشباه ونظائر، فقد ذكر د. عبد العزيز مطر أنَّ عرب الأندلس كانوا يطيلون - أحيانًا - أصواتَ اللين القصيرة: الضمة والفتحة والكسرة، ويحولونها إلى أصوات لين طويلة: واو وألف وياء «ومن أمثلة إطالة الكسرة قولهم: الطِّيراز فى الطِّراز، والتِّيلاد فى التِّلاد ....»[2].

ويمكننا أنْ نفسر هذه الإطالة فى لفظ «الضيح» فى ضوء ظاهرة المحاذاة، وهى: «أنْ يُجعل كلامٌ بحذاء كلام، فيؤْتى به على وزنه لفظًا وإنْ كانا مختلفين. فيقولون: الغدايا والعشايا. فقالوا: الغدايا لانضمامها إلى العشايا. ومثله قولهم: أعوذ بك من السَّامَّة واللامَّة، فالسامَّة من قولك: سمَّت إذا خصَّت. واللامَّة أصلها المُلِمّ لكنْ لما قُرنت بالسامة جُعلتْ فى وزنها»[3]. فيمكننا، إذَنْ، أَنْ نفترض أنَّ العامة قد أطالتْ كسرة الضَاد فى لفظ «الضح» وحولتها إلى ياء لتتحقق «المحاذاة» بين لفظىْ «الضيح» و«الريح»، ويستقيم السَّجْع بينهما.

وأما القول بأنَّ لفظ «الضيح» لا دلالة له منفرداً، وأنه إنما جئ به على سبيل الإتباع لتقوية لفظ الريح، فينقضه ثبوتُ لفظ الضّح فى اللغة بدلالته على

(1) المصدر السابق (ضحح) ٢/ ٣٤٣.

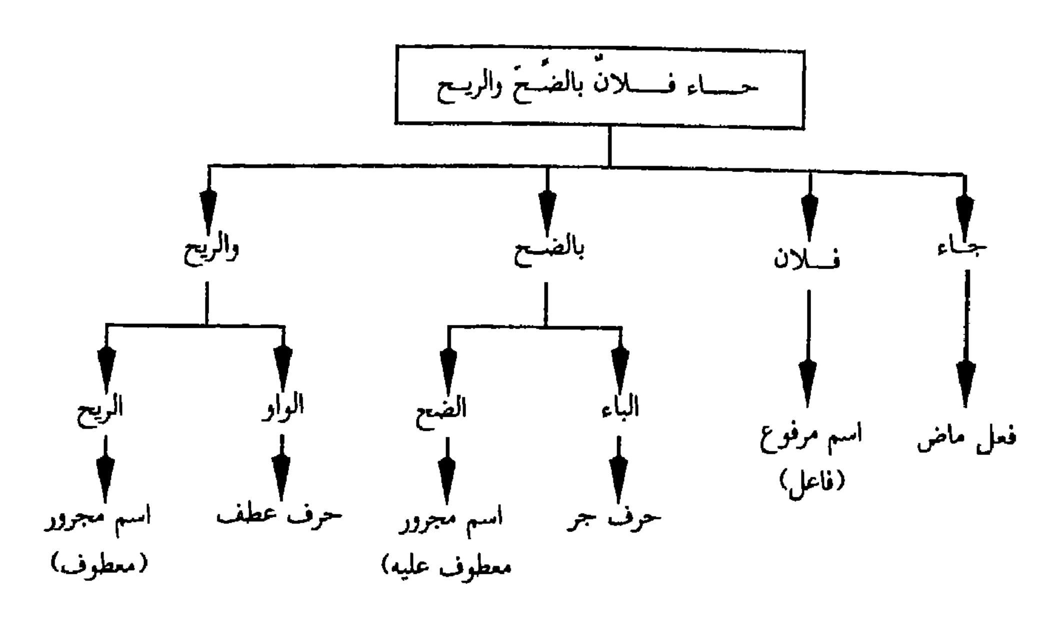
(2) لحن العامة فى ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، ص ١٢٨.

(3) الصاحبى، ص ٣٨٤، ونقله السيوطى فى المزهر ١/ ٣٢٩، وجاء فى اللسان (غدا) ١٩/ ٣٥٣: «وقال ابن السكيت فى قولهم: إنى لآتية بالغدايا والعشايا. قال: أراد جمع الغداة فأتبعوها العشايا للازدواج وإذا أفرد لم يجز، ولكن يقال: غداة وغدوات لاغير».

الشمس، وإقرار علماء اللغة بأنَّ العامة تنطقه، لاغيره، بإطالة الكسرة فى هذا التعبير الاصطلاحى.

وأما القول بأنَّ الضيح «لغة فى الضّح» فلعلَّ هذا النطق قد شاع فى إحدى لغات العرب فخُصَّتْ وشُهِرتْ به دون غيرها.

ويمكننا، بعد ذلك، أنْ ننتقل إلى بيان النمط التركيبى لهذا التعبير، وذلك بتحليله كما يلى:



أى أنه يتركب من: فعل ماض + حرف جر + اسم مجرور (معطوف عليه) + حرف عطف + اسم مجرور (معطوف).

فهو، على ذلك، من التعبيرات المركَّبة ذاتِ النَّمَط الفعلىِّ.

الفصـل الثانـى

تحرير المعنى

كان مصطلح «تحرير المعنى» مما جرى به قلم الزّوْزَنى (ت ٤٦٨ هـ) فى شرحه للمعلّقات السبع، وقد سار الزوزنى فى شرحه هذا على منهج لا حب، إذ كان يتناول ألفاظ البيت الغريبة بالشرح والتحليل أولا، ثم يشفع ذلك بالنص على دلالته الحرفية الإجمالية بقوله: «يقول ...» إلا أنَّ الزوزنى كان يشعر فى بعض الأحيان أنَّ هذه الدلالة الإجمالية لم توضح المعنى الإيضاح المنشود - ربما لالتزامها بترتيب ألفاظ البيت الذى قد يكون فيه تقديم وتأخير، فكان حينئذ يتبع هذه الدلالة بقوله: «وتحرير المعنى» ثم يوضح الدلالة المقصودة من البيت غير متقيد بترتيب ألفاظه، ومُضيفا - أحيانًا - بعض المعانى التى ليس فى البيت ألفاظٌ تدل عليها، ولكنها قد تُفهم ضمنيًا منه أو مما قبله وبعده من الأبيات، وبها يستقيم المعنى ويتضح.

ويعنى ذلك أنَّ الزوزنى كان يستعمل هذا المصطلح حينما كان يروم أنْ يحرِّر (= يخلص) الدلالات الكلية للأبيات من الالتباس والغموض، وأنْ يظهرها واضحة جلية لكى يثّقفها القارئ على النحو الأسدّ.

ولنضربْ مثلا على ذلك بما جاء فى شرحه لأحد أبيات معلقة لَبِيد بن رَبيعة التى شبه ناقته فيها بالأتان ثم شرع فى تشبيهها بالبقرة فقال:

أَفَتِلْكَ أَمْ وَحْشِيَّةٌ مَسْبوعَةٌ خَذَلَتْ وهادِيَةُ الصُّوارِ قِوامُها

فقد شرح الزوزنى دلالات الألفاظ الغريبة فى هذا البيت ثم قال: «يقول: أَفَتِلْكَ الأتان المذكورة تشبه ناقتى فى الإسراع فى السير، أم بقرة وحشية قد افترس السبع ولدها حين خذلته وذهبت ترعى مع صواحبها وقوام أمرها الفحل الذى يتقدم القطيع من بقر الوحش. وتحرير المعنى: أنَّ ناقتى تشبه تلك الأتان أو هذه البقرة التى خذلت ولدها وذهبت ترعى مع صواحبها، وجعلت هادية الصوار

قوام أمرها فافترست السباع ولدها، فأسرعت فى السير طالبة لولدها»[١].

فقد نص الزوزنى على الدلالة الحرفية الإجمالية للبيت، ولكنه أَحسَّ بأنها لم توضح المعنى تماما، ربما لأنها التزمتْ بترتيب ألفاظ البيت فقدَّمت شرح النتيجة «مسبوعة» على شرح السبب: «خذلت وهادية الصوار قوامها» فما كان منه إلاَّ أنْ أعاد ذكر هذه الدلالة الإجمالية مقدِّما لها بقوله: «وتحرير المعنى» ثم ذكرِ هذه الدلالة دون تقيد بترتيب ألفاظ البيت ومضيفا إليها ما ليس فى البيت ألفاظ تدل عليه: «فأسرعت فى السير طالبة لولدها»، وذلك لتتلخص تلك الدلالة من الغموض واللبس وتظهر واضحة جلية.

. ويتسق هذا الفهم والاستعمال لمصطلح «تحرير المعنى» مع الدلالة اللغوية لمادة (حرر) التى تدل فى معظمها على «الخلوص مما يعيب»[٢]. ومن ذلك «الحُرّ من الناس أخيارهم وأفاضلهم»[٣] وذلك لخلوصه من المعايب. و «الحُرَّة والحُرّ: الطين الطيب»[٤] وذلك لخلوصه من الرمل. و «تحرير الكتابة: إقامة حروفها وإصلاح السَّقَط، وتحرير الحساب: إثباته مستويا لا غَلَتَ فيه ولا سَقَط ولا محو، وتحرير الرقبة: عتقِها»[٥]. ومعنى الخلوص واضح فى هذه الاستعمالات الثلاثة السابقة.

وتأسيسًا على ذلك، فقد اخترت هذا المصطلح ها هنا ليكون عنوانًا على منهج متميز اقتفاه الشراح فى شروحهم للدلالات المفردة لبعض ألالفاظ الديوان، وأعنى به قيام هؤلاء الشراح بشرح دلالات الألفاظ شرحا يُحرِّرها (يخلصها) من غوائل الإبهام واللبس والتداخل.

(١) الزوزنى: شرح المعلقات السبع، مكتبة القاهرة ١٣٩٩ هـ. ص ١٠٦ - ١٠٧، وقد ذكر هذا المصطلح فى مواضع أخرى من الشرح.

انظر: ص ٢٥، و٢٧، و ٣٠، و ٣٢، و ٣٣، و ٩٣، و ٩٨، و١٠٧ (ثلاثة مواضع)، ١٠٩، ١١٠، ٤٥، ١١٢، ١١٥ (ثلاثة مواضع) و ١٤١ و ١٦٠.

(٢) انظر: المقاييس (حر) ٢ / ٦.

(٣) اللسان (حرر) ٥/ ٢٥٥.

(٤) المصدر السابق، الصفحة نفسها.

(٥) نفسه ٥/ ٢٥٧.

ويتفق هذا الاستعمال لمصطلح «تحرير المعنى» مع إستعمال الزوزنى له، بيد أنّ الزوزنى استعمله فى مجال تحرير الدلالات الإجمالية، وسوف أستعمله هنا فى مجال تحرير الدلالات المفردة.

وقد اتخذ «تحرير المعنى» فى الشرح سبيلين متميزين:

السبيل الأول: وفيه يقوم الشراح بمحاولة استقصاء الملامح أو المكونات الدلالية Semantic components للفظ استقصاء يجعل دلالة اللفظ واضحة كأقصى ما يمكن أنْ يكون الوضوح، وبحيث لا يدع ذلك مجالا لوقوع تداخل أو لبس بينها وبين دلالات الألفاظ الأخرى القريبة منها فى ذهن القارئ.

ويشبه هذا السبيل - إلى حد كبير - ما تقوم به نظرية التحليل التكوينى للمعنى Componential Analysis of Meaning «التى تحاول حصر الخصائص التكوينية أو مجموع الملامح التى تشكل محتوى الكلمة»[1] وذلك كأنْ تقول فى شرح دلالة لفظ العانس - مثلاً - إنها عبارة عن تجمُّع من الملامح أو المكونات الدلالية الآتية: أنثى + لم تتزوج مطلقًا + بالغة + إنسان[2].

ويمكننا أنْ نسمّى هذا السبيل بـ **«تحرير الاستقصاء والتفصيل»**.

السبيل الثانى: وفيه يقوم الشراح ببيان دلالة اللفظ ثم يشفعون ذلك بإيراد لفظ أو ألفاظ أخرى قريبة منه، وينصون على الفروق بينها، أو يكتفون بإيرادها متجاورة.

ولا شك فى أنّ وقوف القارئ على الفروق والعلاقات بين دلالات هذه الألفاظ المتقاربة مما يعينه على فهمها فهمًا سديداً، وعلى الحيلولة دون وقوع تداخل بينها فى ذهنه.

ويمكننا أنْ نسمى هذا السبيل بـ **«تحرير المقابلة والفروق»** ويشبه هذا السبيل - إلى حَد كبير - ما تقوم به نظرية الحقول الدلالية Semantic fields

---

(١) علم الدلالة، ص ١٣٩.

(٢) انظر: Kempson: Semantic Theory, p. 18.

theory التى تُعنى بجمع الألفاظ التى يمكن أنْ تنضوى تحت معنى عام يجمعها، ثم دراسة العلاقات المتبادلة بينها، وترى هذه النظرية «أنّه لكى نفهم معنى كلمة يجب أنْ نفهم كذلك مجموعة الكلمات المتصلة بها دلاليًا»[1].

ولعلّ هذا السَّبيل من سبل «تحرير المعنى» يثبت لنا أنَّ مظاهر تَنَبُّه لغويى العرب القدامى لفكرة الحقول الدلالية، لم تكن مقصورة على ما صنَّفوه من الرسائل اللغوية ومعاجم الموضوعات، بل لقد تجلَّتْ بعض مظاهر ذلك أيضًا فيما قدَّموه من شروح لدلالات بعض الألفاظ فى ثنايا مصنَّفاتهم المختلفة، ومنها كتب الشروح اللغوية للشعر. وإذا كانت الحقول الدلالية الواردة بهذه المصنفات أصغرَ حَجْمًا من نظيراتها الواردة فى الرسائل والمعاجم الموضوعية، فإنَّ ذلك لايُفقدها دلالتها على تنبُّه مؤلفيها إلى فكرة الحقول الدلالية، هذا فضلا عن أنَّ هذه المؤلفات - كالشروح مثلا - لم تصنَّف بقصد رَصْد الحقول الدلالية واستقصاء ألفاظها المختلفة، وإنما تضمَّنتْ ذلك عَرَضًا.

ونستطيع، بعد ذلك، أنْ نعرض لبعض النماذج التطبيقية على ما سبق.

فمن نماذج «**تحرير الاستقصاء والتفصيل**» ما جاء فى شرح الكلمات الآتية: **بنات مَخْر، والكناس، والحِسْى، والقاع، والبَلِيّة، والتَنوُّم، والجُرْثومة.**

فأما «**بنات مَخْر**»، فقد ورد فى قول عبد الله بن سَلِمَة الغامدىّ (يشبه محبوبته - جَنُوب - بالسُّحُب الرِّقاق).

١٢) كأنَّ بنَاتِ مَخْرٍ رائحـاتٍ   جَنُوبُ وغُصْنُها الغَضُّ الرَّطيبُ

وجاء فى شرحه: «بنات مَخْرٍ وبَخْرٍ: سحائب تأتى فى قُبُل الصيف حِسان مستطيلة، شبهها بها، منتصبات رِقاق»[2].

فقد فسَّر الشارح دلالة لفظ «بنات مخر» تفسيرًا مفصَّلاً. وقد شاركه فى هذا التفصيل بعض اللغويين. قال أبو عبيد: «بنات بخر وبنات مخر: سحائب يأتين قُبُل

---

(١) علم الدلالة ص ٧٩.

(٢) الشرح، ص ١٨٦.

الصيف منتصبات رقاق»[1]. وجاء في اللسان: «وبنات مخر: سحائب يأتين قبل الصيف منتصبات رِقاق بيض حِسان»[2]. وقد أضاف هذا التعريف الأخير ملمح «البياض» إلى مجموعة الملامح التى أوردها الشارح لهذا اللفظ.

وفى ضوء هذا، فإننا نستطيع أنْ نضع التفسير الذى أورده الشارح، وما أضيف إليه من اللسان في صورة مكونات دلالية Semantic components كما يفعل أصحاب نظرية التحليل التكوينى للمعنى كما يلى:

اللفظ	مكونات الدلالية
بنات مخر:	سحائب + يأتين قُبُل الصيف + بِيض + مستطيلة + مُنْتَصبات + رِقاق + حِسان

وجلىٌّ أنَّ هذا الاستقصاء والتفصيل لمكونات لفظ «بنات مخر» مما يُسْعد على (تحرير) دلالته، وإيضاحها إيضاحا يحول دون وقوع خَلْط أو لَبْس، لدَى الناطقين باللغة، بين هذا اللفظ والألفاظ الأخرى التى تشترك معه فى الدلالة على ضروب السحب الأخرى كالقَزَع والجَهام والغَمام والطَّخارير وغيرها[3].

ولعلَّ قيمة هذا «التحرير التفصيلى» لدلالة هذا اللفظ، كما أوردها الشارح، تتضح إذا ما قارناها بما أورده ابن فارس من شرح لها بقوله: «وأما بنات مَخْر فهى سُحُب تنشأ فى الصيف»[4].

فإنَّ من شأن هذا الشرح المقتضب لدلالة اللفظ أنْ يُحدث لَبْسا وتداخلا بينه وبين الألفاظ التى تنضوى معه تحت حقل دلالى واحد، وبخاصة إذا كان اللفظ مجرَّدا من سياقه.

(١) المخصص ٩ / ١٩.

(٢) (مخر) ٧ /٦ وانظر كذلك: التاج (مخر) ٣/ ٥٣٥.

(٣) انظر فى تفصيل القول فى أسماء السحب: الخطيب الإسكافى: مبادئ اللغة، تصحيح محمد بدر الدين النعسانى الحلبى، مطبعة السعادة بالقاهرة ١٣٢٥ هـ، ص ١٤ - ١٥، والربعى: نظام الغريب فى اللغة، ص ٢٢٥ - ٢٢٩.

(٤) المقاييس (مخر) ٥ / ٣٠٣ - ٣٠٤ وقد ذهب إلى أنَّ مخر مبدلة من بخر.

وأمــا لفظ «الـكِـنـاس» فقـد ورد - مجموعا - فى قول الحارث بن حِلِّزة اليَشْكُرِيَ:

٥) حتَّى إذَا التَفَعَ الظِّبَاءُ بأَطْ   رافِ الظِّلال وقِلْنَ فى الكُنْسِ

وجاء في شرحه: «والكُنُس جمع كِناس، وهي حَفيرة يَحفرها الثورُ والظبىُ في أصلِ الشجرة يستتر فى أصلها، وتَقيه أفنانُها، تكون بالغداة فى جانب وبالعشىّ فى جانب لاستدارة الشمس»[1] فقد فسر الشارح - مفصَّلا - دلالة لفظ «الكناس»، وقد شاركه فى معظم هذا التفصيل بعض اللغويين. قال الرَّبَعى: «والكِناسَ: مَسْكَن الظباء والثورِ الوحشى، وهو أن يجئ أحدُهما إلى شجرة على رمْلة فيحفر تحت الشجرة ما يَسَعُه فيدخله من شدة الحر والغيث»[2].

وجاء فى اللسان: «والكانس: الظبى يدخل فى كِناسه، وهو موضع فى الشجر يكتنُّ فيه ويستتر»[3].

ونستطيع، بعد ذلك، أنْ نضع هذا التفسير الذى أورده الشارح لدلالة لفظ «الكناس» فى صورة مكونات دلالية كما يلى:

اللفظ	مكوناته الدلالية
الكِناس:	حفيرة فى أصل الشجرة + تستتر فيها الظباء والثيران + تكون بالغداة فى جانب وبالعشى فى جانب لاستدارة الشمس.

وفى مقابل هذا التحرير التفصيلى لدلالة لفظ «الكناس» الذى يحول دون وقوع الخلط والتداخل، نجد لها بعض الشروح المقتضية التى لاتحول دون ذلك. وهذا كقول ابن فارس:

---

(١) الشرح، ص ٢٦٤.

(٢) نظام الغريب فى اللغة، ص ١٩٩ - ٢٠٠.

(٣) (كنس) ٨ / ٨٢ وانظر كذلك التاج (كنس) ٤/ ٢٣٥.

«الكناس: بيت الظبى»[1]. وقول ابن سيدة: «والمَكْنِس والكِناس: مَوْلِج الوحش من الظباء والبقر»[2].

وأما لفظ «الحِسْى» فقد ورد فى قول المُرَقَّش الأصغر (يصف فرسه):

١٩) يَجُمّ جُمومَ الحِسْى جَاشَ مَضِيقُه   وجَرْدُه مِن تَحْتُ غَيلٌ وأَبْطُحُ

وجاء فى شرحه: «والحِسْى: رَمْل على صَلْدٍ يستقر الماء فى أسفله، فإذا حُفِرَ نبع فيه الماءُ بعدَ الماء»[3].

فقد فسر الشارح دلالة لفظ «الحسى» مفصلا فى ذلك القول.

وقد زاد الازهرىُّ دلالة هذا اللفظ تحريراً وتفصيلاً بقوله:

«والحِسْى: الرمل المتراكم، أسفله جبل أصْلد، فإذا مُطر الرمل نشف ماءَ المطر، فإذا انتهى إلى الجبل الذى أسفله أمسك الماء، ومنع الرملُ حَرَّ الشَمس أنْ ينشف الماء، فإذا اشتدَّ الحرُّ نُبث وجه الرمل عن الماء فَنَبَع باردا عَذْبا يَتَبَرَّض تبرُّضا»[4] فقد كشف هذا التفصيل عن مصدر هذا الماء (ماء المطر) كما كشف عن قيمته (عذب وبارد).

وفى ضوء ذلك، فإننا نستطيع أنْ نضع هذا التفسير السابق فى شكل مكونات دلالية كما يلى:

اللفظ	مكونات الدلالية
الحِسْى:	رمل متراكم + أسفله مكان أصْلد + يجتمع ماء المطر فى أسفله (على المكان الصَّلْد) + إذا حُفر نَبَع فيه الماء + ماؤه عذب وبارد.

(١) المقاييس (كنس) ٥/ ١٤١.

(٢) المخصص ٨ / ٤٢.

(٣) الشرح، ص ٤٩٨.

(٤) تهذيب اللغة (حسا) ٥/ ١٦٩. وانظر كذلك: اللسان (حسا) ١٨/ ١٩٣ والتاج (حسى) ١٠/ ٨٨.

وعلى النقيض من هذا التفصيل، شرح ابن فارس دلالة هذا اللفظ شرحا مقتضبا فقال: «والحِسْي: مكان إذا نُحِّي عنه رمله نبع ماؤه»[(١)].

وأما لفظ «القاع»، فقد ورد في قول أبي قَيْس بنِ الأَسْلَت الأنصاريّ:

٦) أَعْدَدْتُ للأعْداءِ مَوْضُونَـةً   فَضْفَاضَةً كالنهْي بِالقَـاعِ

وجاء في شرحه: «والقاع: الموضع المُطمئن الجيِّد الطين، تكون فيه حصى صغار، ويكون للسراب فيه مُضطرب»[(٢)].

وقد زاد ابن سيده هذا البيان تحريرا وتفصيلا بقوله: «والقاع والقاعة والقِيع: أرض سهلة مطمئنة حُرَّة لا حُزونة فيها ولا ارتفاع ولا انهباط، تَنفرج عنها الجبال، ولا حصى فيها ولاحجارة ولاتنبت الشجر، وما حواليْها أَرفع منها، وهى مصَبُّ المياه»[(٣)]. فقد زاد هذا التفصيل ملامح «السعة» و «عدم إنبات الشجر» و «انفراج الجبال عنها» وكونها «مصب المياه» إلى مجموع الملامح التى أوردها الشارح لدلالة لفظ «القاع». وأما وصفها بأنَّها «حرَّة» فيقابله وصف الشارح لها بأنَّها «جيِّدة الطين» وأما قول ابن سيدة إنها «لا حصى فيها ولا حجارة» مع قول الشارح إنها «ذات حصى صغار» فيمكن فهمه على أنَّ ابن سيده قد اعتبر هذا الحصى، لصغره، وكأنه غير موجود. وفى المقابل فإنَّ ابن سيده قد أغفل ملمح «اضطراب السراب» الذى ذكره الشارح. ونستطيع، بعد ذلك، أنْ نضع ما أورده الشارح وابن سيده من تفسير لهذا اللفظ فى صورة مكَّونات دلالية كما يلى:

---

(١) المقاييس (حسو) ٢/ ٥٩.

(٢) الشرح، ص ٥٦٧.

(٣) ابن سيدة: المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق عبد الستار أحمد فراج، مكتبة مصطفى البابى الحلبى بالقاهرة ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٨م. (قوع) ٢/ ١٩٧.

اللفظ	مكونات الدلالية
القـاع:	أرض واسعة + جيِّدة الطين + مطمئنة (مستوية) + فيها حصى صغار + تنفرج عنها الجبال + لاتنبت الشجر + تكون مصبَّ المياه + يضطرب فيها السراب.

ولعل تعرُّفنا إلى الشرح الذى أورده كلٌّ من الجوهرى وابن فارس لدلالة هذا اللفظ يقفنا على قيمة «التحرير التفصيلي» الذى أورده كل من الشارح وابن سيده لها. قال الجوهرى: «القاع: المستوى من الأرض»[1]. وقال ابن فارس: «القاف والواو والعين أصل يدل على تَبَسُّط فى مكان. من ذلك: القاع: الأرض الملساء»[2]. فإنَّ من شأن هذين الشرحين المقتضبين أنْ يسمحا بوقوع تداخل، لدى القارئ بين دلالة هذا اللفظ، ودلالات الألفاظ الأخرى الدالة على الأرض الواسعة كالفَحْص والنَّدْح والخَفْقة وغيرها[3].

وأما لفظ «البَلِيَّة» فقد ورد فى قول الجُمَيْح:

١٣) أَوْمَنْ لأَشْعَثَ بَعْـلِ أَرْمَلَـةٍ   مِثْـلِ البَلِيَّـةِ سَمْلَـةِ الهِـدْمِ

وجاء فى شرحه: «والبلية: البعير الذى كان الرجل يركبه فى الجاهلية، فإنْ مات شُدَّ عند قبره، وفُقِئتْ عيناه، وشُدَّ عقاله، وجُعِل خطامه في وَلِيَّته، وتُرك بلا علف حتى يموت، فكانوا يقولون إنَّ صاحبه إذا حُشِر يوم القيامة ركب عليه فى المحشر»[4].

فقد نص الشارح على دلالة لفظ «البلية» وفصل فى ذلك تفصيلاً. وقد شاركه فى شئ من هذا التفصيل بعضُ اللغويين. قال ابن السِّكِّيت: «البَلِيَّة: الناقة

---

(١) الصحاح، (قوع) ٣/ ١٢٧٤.

(٢) المقاييس (قوع) ٥/ ٤٢.

(٣) انظر فى تفصيل القول فى الألفاظ الدالة على الأرض الواسعة: المخصص ١٠/ ١٢٢ - ١٢٥.

(٤) الشرح، ص ٧٢٠.

تُعقَل عند قبر صاحبها فلا تُعلف ولاتُسقى حتى تموت. هو شئ كان يفعله أهلُ الجاهلية، يقولون: يُحشر صاحبها عليها»[1].

وقال ابن فارس: «والبَلِيَّة: الدابة التى كانت فى الجاهلية تُشد عند قبر صاحبها، وتشد على رأسها وَلِيَّة، فلا تُعلف ولاتُسقى حتى تموت»[2].

ويمكننا، بعد ذلك، أنْ نضع هذا التفسير الذى أورده الشارح فى صورة مكّونات دلالية كما يلى:

اللفظ	مكونات الدلالية
البليّـة:	البعير المشدود عند قبر صاحبه الذى كان يركبه + المفقوء العينين + المشدود عقاله + المجعول خطامه فى وَليتّه + المتروك بلا عَلَف حتى الموت.

وأما لفظ «التَّنُّوم» فقد ورد فى قول علْقَمة بن عَبَدَة (يشبه ناقة بظليم):

١٨) كأنَّهَا خَاضِبٌ زُعْرٌ قَوَادِمُهُ أَجْنَى لَهُ باللِّوَى شَرْىٌ وتَنُّومُ

وجاء فى شرحه: «والتَّنُّوم: شجر ينبت في بلاد دَمْثة، يطول ذراعا، ورقه أُغَيبِر يشبه ورق الآس، وله ثمر مثل الشَّهْدانج، وتَحْبل عليه الظباء لأنها تألفه وورقه يَنْحَتُّ فى القَيْظ ويَربُّ فى الشتاء»[3].

فقد فسر الشارح دلالة لفظ «التنوم» وفصَّل القول فى ذلك كلَّ التفصيل، بحيث لم يكد يترك مجالا لوقوع تداخل بينه وبين الألفاظ الأخرى الدالة على ضروب الشجر المتنوعة. وقد أورد ابن منظور شروحا مختلفة لدلالة هذا اللفظ قالها أبو حنيفة الدِّينَورى وابن الأعرابىّ وأبو عمرو وغيرهم[4]، بيد أنَّ أحدا من هؤلاء لم يفصِّل ذلك التفصيل الذى قدمه الشارح.

(١) إصلاح المنطق، ص ٣٥٢.
(٢) المقاييس (بلوى) ١/ ٢٩٢. وانظر كذلك: اللسان (بلا) ١٨/ ٩٢.
(٣) الشرح، ص ٢٠٠.
(٤) انظر: اللسان (تنم) ١٤/ ٣٣٨.

ونستطيع أن نضع هذا التفسير الذى أورده الشارح فى صورة مكونات دلالية كما يلى:

اللفظ	مكونات الدلالية
التَّنُّـوم:	شجر ينبت فى بلاد (أراضٍ) دَمِثة (ليِّنة التربة) + طوله ذراع + ورقه أُغَيْبِر يشبه ورق الآس + له ثمر كالشَّهْدانج + تُحْبَل عليه الظباء (تحبل: تصاد فى الحبالة) + ينحتُّ ورقه فى الصيف ويَرِبّ فى الشتاء.

ولعل قيمة هذا «التحرير التفصيلى» لدلالة لفظ «التنوم» تظهر – بجلاء – إذا ما قورنت بقول الربعى – مثلا –:

«والآء والتَّنُّوم من المراعى تأكله الأنعـام»[1]. **وإنْ كـان هذا التـحـرير التفصيليُّ نفسُه لايخلو من العيب والنقص، إذ إنه علّق فهم القارئ لمكونين من مكوناته الدلالية على معرفته بشيئين آخرين**، فقد استعاض عن وصف ورق التَّنُّوم بتشبيهه بورق الآس، وعن وصف ثمره بتشبيهه بالشَّهْدانج، ومن الواضح أنَّ جهل القارئ بالآس والشَّهْدانج يفقد هذين التشبيهين قيمتهما التفسيرية[2].

وأمـا لفظ «الجُرْثومة»، فقد ورد – مجموعًا – فى قول عَلْقَمة بن عَبَدة (يصف صغار ظليم):

٢٥) يأوِى إلىَ حِسْكِلٍ زُعْرٍ حَوَاصِلُهُ   كأنَّهنَّ إذا برَكْنَ جرثُـوم

وجاء فى شرحه: «جرثوم جمع جرثومة، وهى أصول الشجر تَسْفِى عليها

(١) نظام الغريب فى اللغة، ص ٢٤٥.

(٢) الآس: نوع من الرياحين يسمـو حتى يكون شجراً عظامًا. انظر اللسـان (أوس) ٧/ ٣١٦. والشهدانج: حَبّ القِنَّب (ضرب من الكتان). انظر التاج (شهدانج) ٢/ ٦٦ واللسان (قنب) ٢/ ١٨٥.

وجاء في شرحه: «جرثوم جمع جرثومة، وهى أصول الشجر تَسْفى عليها الرياحُ الترابَ ويجتمع إليها السَّفَى وحُطامُ النَّبْت حتى يُغيِّبَها فتكون أشدَّ إشرافا مما حولها كأنها الرَّوابى»[1].

فقد نص الشارح على دلالة لفظ «الجرثومة» محرَّرا ومفصَّلا القول فى ذلك. وقد شاركه بعض اللغويين فى شئ من هذا التفصيل. قال ابن دريد: «والجرثومة: التراب تسفيه الريح يكون فى أصل الشجر»[2]. وجاء فى اللسان: «وقيل الجرثومة: ما اجتمع من التراب فى أصول الشجر عن اللَّحيانى ...، اللَّيْث: الجرثومة: أصل شجرة يجتمع إليها التراب»[3].

ونستطيع، بعد ذلك، أنْ نضع التفسير الذى أورده الشارح لدلالة لفظ

اللفظ	مكونات الدلالية
الجرثومة:	أصل الشجرة + تَسْفى عليها الريحُ الترابَ + يجتمع إليها السَّفى وحطامُ النبت حتى يغيبها + تكون أكثر ارتفاعاً مما حولها.

(١) الشرح، ص ٨٠٥.

(٢) الجمهرة (باب الثاء والجيم فى الرباعى) ٣/ ٣١٦.

(٣) (جرثم) ل ١٤/ ٣٦٢. وانظر كذلك: التاج (جرثم) ٨/ ٢٢٦.

وأما تحرير المقابلة والفروق فيمكن أنْ نقف على بعض نماذجه فيما ورد من شروح لدلالات الألفاظ الآتية:

الإسْباءة، والمُشَعْشَع، والذَّميل، والُبَرة، والتَّلْعة، والعِمارة، والغِبْطة، والنَّزوع، والُمبرم، والعاليَة، والمِعْصَم.

فأما لفظ «الإسباءة»، فقد ورد - مجموعا - فى قول سلامة بن جَنْدل (يصف خيل قومه التى يغزون عليها):

٦) والعَادياتُ أَسَابِيُّ الدماءِ بهَا كأَنَّ أَعنَاقَهَا أَنْصَابُ تَرْجِيبِ

وجاء فى شرحه: «قال أحمد: الجَديَّة: الطَّريقة من الدم لها عَرْض فإذا استدقَّت فهى إسباءة، فإذا كانت مُستديرة فهى ورَقَة. والبَصيرة: قطعة من دم يُستدلُّ بها على القتيل ليس لها حَدٌّ تُحَدُّ به والبصيرة تكون صغيرة وكَبيرة»[1].

فنلاحظ هنا أنه على الرغم من أنَّ بيت سلامة بن جَنْدل لايشتمل، مما فسره أحمدُ بن عُبَيْد، إلاَّ على لفظ «الأسابيَ - جمع إسباءة» فإنَّ ابن عُبَيْد لم يكتف ببيان دلالته فحسب بل بيَّن دلالته فى ضوء علاقته بألفاظ أخرى تقترب من دلالته اقترابا شديدا وتنضوى معه تحت حقل دلالىٍّ واحد، وهى ألفاظ «الجَديَّة» و «الورَقة» و «البَصيرة» وذلك لتتحرر الدلالات، وتظهر الفروق، ويؤمن اللبْس.

وتشترك هذه الألفاظ الأربعة فى الدلالة على قطعة (طريقة) الدم، ثم تتفارق بعد ذلك، فتختص «الجَديَّة» بقطعة الدم ذات العَرْض، وتختص «الإسباءة» بالقطعة المستدقَّة، وتختص «الورَقة» بالقطعة المستديرة، وأما «البَصيرة» فإنها تستعمل فى الاستدلال على القتيل ولا حَدَّ لها.

وهذا ما قرره بعض اللغويين. قال ابن السكِّيت: «قال أبو عَمْرو الشَّيْبانى: البصيرة من الدم: ما استُدِلّ به على الرَّميَّة»[2]. وجاء فى اللسان: «والورق من

---

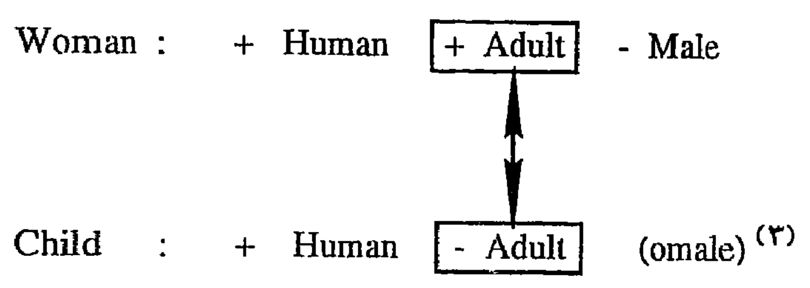
(١) البيت ص ٢٢٨ وشرحه ص ٢٢٩.

(٢) إصلاح المنطق، ص ٣٥٠. وانظر كذلك: اللسان (بصر) ٥/ ١٣٤ والتاج (بصر) ص ٣/ ٤٨.

الدم: ما استدار منه على الأرض»[١].

وعلى ذلك، فإنه يمكننا أنْ نقرر أنَّ ألفاظ «الجَديَّة» و «الإسْباءة» و «الوَرَقَة» و «البَصيرة» تكون حقلا دلاليا Semantic field حسيًّا موضوعة: «الألفاظ الدالة على قطع الدم»، وأنَّ العلاقة بينها هي علاقة التنافر Incompatibili-ty[٢].

وعلاقة «التنافر» هذه هي إحدى العلاقات التي تربط بين كلمات الحقل الدلالي الواحد. وقد ذهب Leech إلى أنه يمكننا أنْ نقرر أنَّ اللفظين متنافران إذا كان أحدهما يشتمل على ملمح دلالي Featur - على الأقل - يتعارض مع ملمح آخر في اللفظ الآخر، وعلى ذلك فإن كلمة «امرأة» Woman - مثلا - تتنافر مع كلمة «طفل» Child وذلك بسبب وقوع تعارض بين ملمح «البلوغ» في المرأة وعدمه في الطفل كما يلي:



[٣]

ويقرر Crystal نفس هذا المعنى بطريقة أخرى، فهو يرى أنَّ ألفاظ الحقل الدلالي تكون متنافرة إذا كان اتصاف شئ ما بأحدها نافيا لاتصافه بالألفاظ الأخرى، وعلى ذلك فإنَّ ألفاظا كالأحمر والأزرق والأخضر ألفاظٌ متنافرة لأنَّ قولنا - مثلا - إنَّ السيارة حمراء ينَفي أنْ تكون خضراء أو زرقاء .... الخ[٤].

وعلى هذا الأساس يتبين أنَّ العلاقة بين الألفاظ السابقة (الجدية -

---

(١) (ورق) ١٢/ ٢٥٤. وانظر كذلك: التاج (ورق) ٧ / ٨٦.

(٢) التنافر هو ترجمة د. مختار عمر لهذا المصطلح. انظر: علم الدلالة، ص ٩٨.

(٣) انظر: Leech: Semantics, p. 92.

(٤) انظر: A Dictionary of linguistics, p. 155.

الإسباءة) هى التنافر، وذلك لأنَّ وصف قطعة الدم بأنها «إسباءة» ينفى أنْ تكون «جدية» أو ... الخ.

وكذلك فإنَّ كُلاًّ من هذه الألفاظ يحتوى على مكون دلالى يتعارض مع مكوِّنات الألفاظ الأخرى وهذا ما يتضح لنا حين نعيد صياغة ما أورده الشارح من تفسيرات لدلالات هذه الألفاظ الأربعة وفقا لنظرية التحليل التكوينى للمعنى كما يلى:

المكونات الدلالية	الجدية	الإسباءة	الورقة	البصيرة
قطعة من الدم	+	+	+	+
ذات عرْض	+	–	–	–
مستدقّة	–	+	–	–
مستديرة	–	–	+	–
لا حدّ لها	–	–	–	+
يُستدل بها على القتيل	–	–	–	+

وتأسيسا على ذلك، فإنه يمكننا أنْ نحدد المكونات الدلالية لكل من ألفاظ هذا الحقل الدلالى كما يلى:

الجَديَّة : قطعة من الدم + ذات عرْض

الإسْباءة : قطعة من الدم + مستدقّة

الورَقة : قطعة من الدم + مستديرة

البَصيرة : قطعة من الدم + لا حدّ لها + يُستدل بها على القتيل.

وهكذا يتضح لنا وقوع تعارض بين بعض مكونات هذه الألفاظ مما يؤكد تنافرها.

وأما لفظ «المُشَعْشَع» فقد ورد فى قول الحادرة:

١٧) بَكَرُوا عَلَيَّ بِسُحْرَةٍ فَصَبَحْتُهُمْ ··· مِنْ عَاتِقٍ كَدَمِ الغَزَالِ مُشَعْشَعِ

وجاء في شرحه: «والمُشَعْشَع المرقّق بالماء، فإذا أُكثر ماؤه فهو المُمذَى وإذا أُقل ماؤه فهو المُعرَق»[1].

فقد نص الشارح على دلالة لفظ «المشعشع»، ثم شرع فى التفريق بينه وبين دلالة لفظين آخرين ينتميان إلى نفس الحقل الدلالى، وهما لفظا «المُمذَى» و «المُعرَق».

وتشترك هذه الألفاظ الثلاثة فى الدلالة على الخمر المرققة بالماء، ثم تختلف بعد ذلك وفقا لنسبة ترقيقها، وقد نص الشارح على أن لفظ «الممذى» هو اللفظ الدال على الخمر الأكثر ترقيقا بالماء، ويليه لفظ «المشعشع» ثم «المعرق»، وهذا ما أقرَّه بعض اللغويين. جاء في اللسان: «وأَمذى شَرابه: زاد فى مزاجه حتى رقَّ جدًا»[2] وجاء فيه أيضاً: «والمُعرَق من الخمر الذى يُمزج قليلا»[3].

وعلى ذلك، فإننا نستطيع أنْ نقول إنَّ هذه الألفاظ الثلاثة تكون حقلا دلاليا حسيًا موضوعه: «الألفاظ الدالة على الخمر المرقَّقة بالماء» وأنَّ العلاقة بينها هى علاقة الترتيب أو الرُّتْبة Rank.

وعلاقة الرتبة هذه هى إحدى العلاقات التى تربط بين كلمات الحقل الدلالى الواحد، وهى تدخل فى إطار علاقة التنافر. يقول د. مختار عمر: «ويدخل تحت التنافر ما يسمى بعلاقة الرتبة Rank مثل : ملازم – رائد – مقدم – عقيد – عميد – لواء ... فهذه الألفاظ متنافرة لأن القول: محمد رائد يعنى ليس مقدما ولا ....»[4].

---

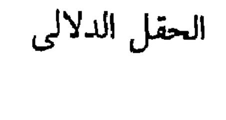
(١) الشرح، ص ٥٩ – ٦٠.

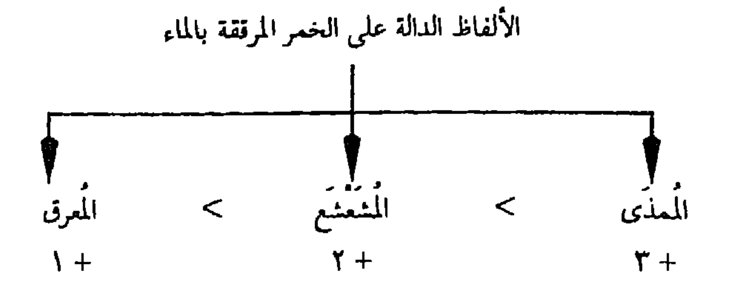
(٢) مذى) ٢٠ / ١٤٢.

(٣) (عرق) ١٢/ ١١٤ . وانظر كذلك: التاج (عرق) ٧/ ١١.

(٤) علم الدلالة، ص ١٠٦.

ويمكننا أنْ نمثِّل لهذا الحقل الدلالىّ كما يلى: (سأرمز إلى نسبة الترقيق بالأرقام)





العلاقة بينها: الرتبة

ولاشك في أنَّ فهمنا لدلالة لفظ «المُشَعْشَع» فى ضوء فهمنا لدلالتىْ لفظىْ «المُمذَى» و «المُعْرَق»، ووقوفنا على العلاقة بينها، مما يُسْعِد على «تحرير» دلالة هذا اللفظ، واستعماله الاستعمال الأَسَدَّ، وعدم الخلط بينه وبين غيره من الألفاظ التى تقترب من دلالته.

وأما لفظ «الذَّميل» فقد ورد – وصفا – فى قول بَشامة بن الغَدير (يصف ناقته):

١٠) فَقَرَّبْتُ للرَّحْلِ عَيْرانَةً   عُذَافِرَةً عَنْتَرِيسًا ذَمُولا

وجاء فى شرحه: «الذَّمول: السريعة، والذَّميل: ضَرْب من السير ..، قال: وإذا ارتفع السير عن العَنَق فهو التزيُّد، فإذا ارتفع عن التزيُّد فهو الذَّميل»[1].

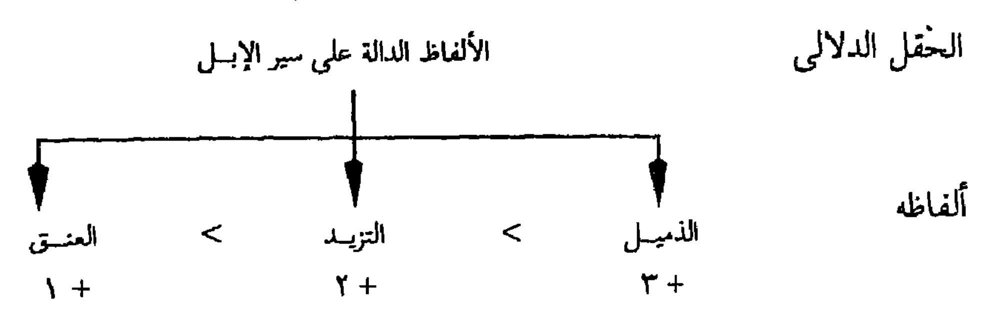
فقد نص الشارح على أنْ لفظ «الذَّميل» يدل على نوع من السير (سير الإبل)، ثم شرع فى تحرير دلالة هذا اللفظ، فأورد لفظين آخرين متصلين به اتصالا وثيقا (التزيد – العَنَق) وبيَّن العلاقة بينها حتى تتضح الفروق، ويمتنع التداخل.

وتشترك هذه الألفاظ الثلاثة فى الدلالة على نوع من سير الإبل، ثم تتفارق

(١) الشرح، ص ٨٢.

بعد ذلك حسب مقدار سرعته، وقد نص الشارح على أنَّ لفظ «الذَّميل» هو اللفظ الدال على السير الأسرع، ثم «التزايُد» ثم «العنَق». وهذا ما قرره الأصمعى - قبلاً - بقوله: «ومما يذكر من سير الإبل: العنَق: الفسيح والمُسْبَطرّ... فإذا ارتفع عن العنَق قليلاً قيل: هو يمشى التزيُّد .... فإذا ارتفع عن ذلك قليلاً فهو الذَّميل»(١).

وعلى ذلك، يمكن أنْ نقرر أنَّ هذه الألفاظ الثلاثة تكون حقلاً دلاليًا حسيًا موضوعه «الألفاظ الدالة على سير الإبل»، وأنَّ العلاقة بينها هى علاقة «الترتيب» أو الرُّتْبة Rank كما يلى : (سأرمز لمقدار السرعة بالأرقام)



العلاقة بينها: الرتبة

وأما لفظ «البُرَة» فقد ورد فى قول ربيعة بين مقْروم الضبىّ (يصف بعيراً) :

١٩) لَـهُ بُـرَةٌ إِذَا مَالَـجَّ عَاجَـتْ أَخَادِعَهُ فَلاَنَ لَهَا النُّخَـاعُ

وجاء فى شرحه: «البُرَة: ما جُعِل فى لحم أنف البعير من حَلْقة صُفْرٍ أو من هُلْب الذَّنَب، فإذا جُعِل فى نفس العظم فهو الخِشاش، فإذا كان من خَشَب كما يُعمل للبَخاتى فهو عِران»(٢).

فقد نص الشارح على دلالة لفظ «البُرَة» الوارد فى بيت ربيعة، ولكنه لم

---

(١) كتاب الإبل عن الأصمعىّ، تحقيق د. أوغست هغنر (ضمن مجموعة الكنز اللغوى فى اللسان العربى) المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين - بيروت ١٩٠٣م، ص ١٢٣. وانظر كذلك: المخصص ٧/ ١١٤.

(٢) الشرح، ص ٣٧٨.

يكتف بذلك، بل شفعه بالنص على دلالة لفظين آخرين وثيقى الصلة به، وهما لفظا: «الخشاش» و «العران» وذلك لتتحرر دلالات هذه الألفاظ من التداخل، وتتضح الفروق بينها.

وتشترك هذه الألفاظ الثلاثة فى الدلالة على الحلْقة التى تعلق فى أنف البعير لتذليله ثم تتفارق بعد ذلك من حيث مادتها وموضعها فى أنف البعير كما فصل الشارح. وقد وافق الشارح اللغويين بشأن ما أورده من فروق بين هذه الألفاظ. قال ابن قتيبة» : والخشاش من خشب، والبُرة من صُفْر، والخزامة من شعر»[1] ونلاحظ هنا أنّ ابن قتيبة قد نص على أنّ «الخشاش» يصنع من خشب، وهو ما أغفله الشارح، كما أنه أورد لفظا آخر يدخل فى نفس هذا الحقل الدلالى هو لفظ «الخزامة» وقد نص على أنّه يصنع من شعر، كما نص ابن فارس على أنّ «الخزامة» توضع فى وتَرَه أنف البعير، أى فى عظمها وهو صلة ما بين المنخرين[2]. كما عقد الثعالبى فى كتابه «فقه اللغة وسر العربية» فصلا بعنوان: «فصل فى الهَنَة تجعل في أنف البعير» جاء فيه: «إذا كانت من خَشَب فهى خشاش، وإذا كانت من صفْر فهى بُرة، فإذا كانت من شعر فهى خزامة، فإذا كانت من بَقيَّة حَبْل فهى عِرانة»[3]. ونلاحظ هنا أنّه قد نص على أنّ «العرانة» تُصنع من بقية الحبل أيضاً.

وجاء فى اللسان: «الأصمعى: الخشاش ما يكون من عُود أو غيره يُجعل فى عظم أنف البعير، والعران ما كان فى اللحم فوق الأنف[4]» وقد أفاد هذا التفسير الأخير أنّ «العران» يوضع فى لحم أنف البعير، وهو ما لم ينص عليه الشارح.

وعلى ذلك، نستطيع أنْ نقرر أنّ ألفاظ «البُرَة» و «الخشاش» و «العران» و «الخزامة» تكوّن حقلاً دلاليا حسيًا موضوعه: «الألفاظ الدالة على الحلقة التى

(١) أدب الكاتب، ص ٢٠٧.

(٢) انظر: المقاييس (خزم) ٢/ ١٧٨ واللسان (وتر) ٧ / ١٣٩.

(٣) ص ٢٣٨.

(٤) (عرن) ١٧/ ٥٣ وانظر كذلك: المقاييس (عرن) ٤٢/ ٩٤ والتاج (عرن) ٩/ ٢٦٧.

توضع فى أنف البعير» ، وأنّ العلاقة التى تربط بينها هى علاقة التنافر Incompat-ibility ويمكننا بعد ذلك أيضاً أن نفيد من منهج التحليل التكوينى للمعنى فنعيد صياغة ما أورده الشارح وغيره من اللغويين من تفسيرات لألفاظ هذا الحقل الدلالى فى صورة مكونات دلالية لتتضح العلاقة بينها وضوحاً أكثر كما يلى:

المكونات الدلالية	البُـرَة	الخِشـاش	العِـران	الخِزامـة
حلْقة	+	+	+	+
من صُفْر (فضة)	+	−	−	−
من بقية حبْـل	−	−	+	−
من هلْب ذنب	+	−	−	−
من شعر	−	−	−	+
من خشَـب	−	+	+	−
توضع فى لحم أنف البعير	+	−	+ (البخاتى خاصة)	−
توضع فى عظم أنف البعير	−	+	−	+

وهكذا فإنه يمكننا أنْ نحدِّد المكونات الدلالية لكلٍّ من ألفاظ هذا الحقل الدلالى كما يلى:

البُرَة: حلقة + من صُفْر + توضع فى لحم أنف البعير.

الخِشاش: حلقة + من خشب + توضع فى عظم أنف البعير.

العِران: حلقة + من خشب أو بقية حبل + توضع لحم أنف البعير.

الخِزامة: حلقة + من .شعر + توضع فى عظم أنف البعير.

ومن الواضح أنّ ثمة خلافًا بين هذه الألفاظ فى بعض مكوناتها الدلالية مما يؤكد تنافرها.

وأما لفظ «التَّلْعَة» فقد ورد فى قول الأَسْوَد بن يَعْفُر النَّهْشَلىّ:

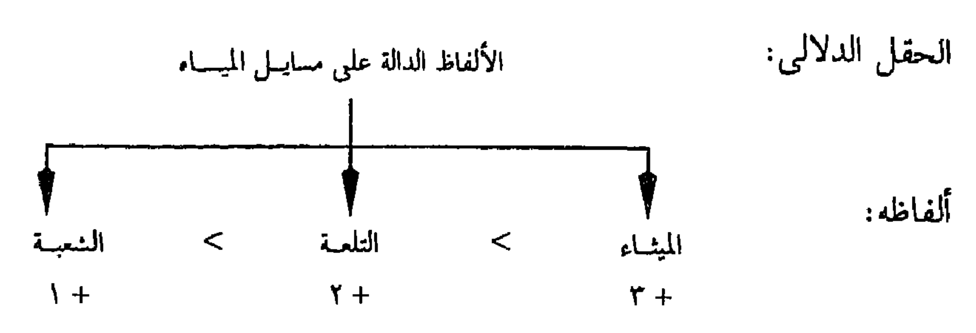
٤) لا أَهْتَدِى فيهَا لِمَوْضِعِ تَلْعَةٍ		بَيْنَ العِرَاقِ وبَيْنَ أَرْضِ مُراد

وجاء فى شرحه: «التَّلْعة: مَسيل ماء عظيم، فإذا عظُمت التلعة فهى مَيثاء، وإذا صغُرت التلعة فهى شُعْبة»[١].

فقد نص الشارح على دلالة لفظ «التلعة» ثم شفع ذلك بالنص على دلالة لفظين آخرين وثيقىْ الصلة بهذا اللفظ، وهما لفظا «المَيْثاء» و «الشُّعْبة».

وتشترك هذه الألفاظ الثلاثة فى الدلالة على مَسيل الماء، ثم تتفارق بعد ذلك تبعًا لحجم هذا المسيل. وقد نص الشارح على أنَّ لفظ «الميثاء» هو اللفظ الدال على المسيل الأكبر، ويليه لفظ «التلعة»، ثم «الشعبة»، وهذا ما أقره بعض اللغويين. جاء فى اللسان: «قال شَمِر: التلاع: مسايل الماء يسيل من الأسناد والنِّجاف والجبال حتى ينصبَّ فى الوادى .. قال: وإذا عظمت التلعة حتى تكون مثل نصف الوادى أو ثلثيه فهو مَيْثاء»[٢]. وجاء فيه أيضًا: «والشعبة: المسيل الصغير ... والشعبة: ما صغُر عن التلعة»[٣].

ونستطيع بعد ذلك أنْ نقرر أنَّ هذه الألفاظ الثلاثة تكون حقلاً دلاليا حسيًّا موضوعه: «الألفاظ الدالة على مسايل المياه»، وأنَّ العلاقة بينها هى علاقة «الرتبة» كما يلى: (سأرمز لحجم المسيل بالأرقام).



العلاقة بينها: الرتبة

---

(١) الشرح، ص ٤٤٦.

(٢) (تلع) ٩٢ / ٣٨٥. وانظر كذلك: التاج (تلع) ٥ / ٢٩١.

(٣) (شعب) ١/ ٤٨١. وانظر كذلك: التاج (شعب) ١/ ٣٢٠.

وأما لفظ «العمارة»، فقد ورد فى قول الحارث بن حِلِّزة (يمتدح كرم قومه وقت الشدة والعُسْر):

١٠) أُلْفِيْتنا للضَّيْف خيرَ عِمارةٍ إنْ لم يكنْ لَبَنٌ فَعَطْفُ الْمُدْمَجِ

وجاء فى شرحه: «ويقال: القبيلة: المنفردة بنفسها العظيمة وأخبرنى أبو جعفر عن هشام بن محمد عن أبيه قال: الشُّعوب ثم القبائل ثم البُطون دون العمائر ثم الأفخاذ دون البطون ثم العشائر دون الأفخاذ وهى الفصائل والواحدة فصيلة»[1].

فقد فسر الشارح دلالة لفظ العمارة «ثم أراد أنْ يخلص دلالته من التداخل ويزيدها وضوحًا، فأورد مجموعة الألفاظ المشتركة مع لفظ العمارة فى الدلالة على «التجمع البشرى» مبيِّنًا العلاقة بينها، وذلك كما أخبره به أبو جعفر عن هشام عن محمد عن أبيه. وقد نص على أنَّ لفظ «الشعب» هو اللفظ الدال على أكبر التجمعات البشرية ويليه «القبيلة» ثم «العمارة» ثم «البطن» ثم «الفخذ» ثم «العشيرة» وهى «الفصيلة» أيضا. وقد أقر ذلك لغويون آخرون. قال ابن فارس: «الفاء والخاء والذال كلمة واحدة وهى الفَخِذ من الإنسان معروفة، واستعير فقيل الفَخْذ بسكون الخاء، دون القبيلة وفوق البطن، والجمع أفخاذ[2]» وجـــاء فى اللسان: «العمارة والعِمارة: أصغر من القبيلة، وقيل: العمارة: هى الحى العظيم الذى يقوم بنفسه ... وهى فوق البطن من القبائل، أولها: الشَّعْب ثم القبيلة ثم العمارة ثم البطن ثم الفخذ»[3].

وعلى ذلك نستطيع أنْ نقول إنَّ هذه الألفاظ تكون حقلاً دلاليًا حسيًا موضوعه: الألفاظ الدالة على التجمعات البشرية «وأنَّ العلاقة بينها هى علاقة «الرُّتْبة» وذلك فيما عدا لفظى العشيرة والفصيلة فإنَّ العلاقة بينهما هى «الترادف» كما نص الشارح، ويمكن أنْ نمثل لذلك كما يلى: (سأرمز بالأرقام إلى حجم التجمع البشرى).

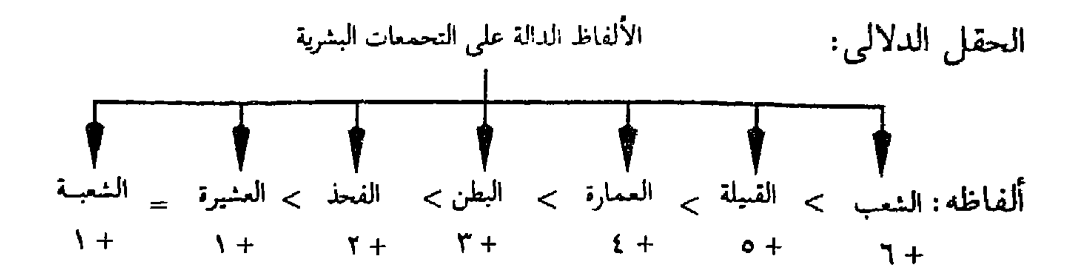
---

(١) الشرح، ص ٥١٨.

(٢) المقاييس (فخذ) ٤/ ٤٨١.

(٣) (عمر) ٦/ ٢٨٤ وانظر كذلك: التاج (عمر) ٣/ ٤٢٢.

الحقل الدلالى:



العلاقة بينها: الرتبة والترادف.

وأما لفظ «الغِبْطَة» فقد ورد فى قول مُتَمِّم بن نُوَيْرة:

٣٩) فَلا فَرِحًا إنْ كُنْتُ يَومًا بِغِبْطَةٍ　　ولاجزِعًا مِمَّا أصَابَ فأَوْجَعَـا

وجاء فى شرحه: «قال التَّوزِّى عبد الله بن محمد: قال لى أبو عُبَيْدة: الفرق بين الغِبْطة والحسد أنَّ الغبطة أنْ تشتهىَ مِثْلَ ما لصاحبك ولاتُحِبَّ نَقْصَه، والحسَدَ: محبتك زوالَ مالهَ وإنْ لم تُرِد مِثْلَه»(١).

فنرى هاهنا أنه على الرغم من أنَّ بيت مُتَمِّم يشتمل على لفظ «الغبطة» لا «الحسد»، إلا أنَّ الشارح قد أورد قول أبى عبيدة الذى يوضح فيه دلالة لفظ «الغبطة» مفرقا بينه وبين لفظ «الحسد» وكأنَّ الشارح قد أدرك أنَّ التقارب الشديد بين دلالتىْ هذين اللفظين قد يتسبب فى وقوع تداخل بينهما لدى القارئ فأورد قول أبى عبيدة الذى يفرق بينهما، وهذا لتتضح الفروق، ويؤمن اللبس. وقد أقرَّ لغويون آخرون ما أورده أبو عبيدة من فرق بين هذين اللفظين، ومن هؤلاء أبو هلال العسكرى الذى يقول: «الفرق بين الحسد والغَبَط، أنَّ الغبط هو أنْ تتمنى أنْ يكون مِثْلُ حال المغبوط لك مِن غير أنْ تريد زوالها عنه، والحسد أنْ تتمنى أنْ تكون حاله لك دونه، فلهذا ذُمَّ الحسد ولم يُذَمَّ الغَبَط»(٢).

وعلى ذلك يمكننا أنْ نقرر أنَّ هذين اللفظين يكونان حقلا دلاليا مجردًا

---

(١) الشرح، ص ٥٤١.

(٢) أبو هلال العسكرى: الفروق فى اللغة، دار الآفاق الجديدة - بيروت ١٩٧٧ ص ١٢١ وانظر كذلك: اللسان (غبط) ٩/ ٢٣٣ - ٢٣٤، والتاج (غبط) ٥/ ١٨٩ - ١٩٠.

صغيرا موضوعه: «الألفاظ المعبِّرة عن مشاعر الإنسان نحو ما يملكه الآخرون» وأنَّ العلاقة بينهما هى علاقة التنافر.

وأما لفظ «النَّزوع» فقد ورد فى قول مُتَمِّم بن نُوَيْرة أيضا (يصف دلوا):

٥) جَدِيدُ الكُلَى وَاهِي الأَدِيمِ تُبِينُه عَنِ العِبْرِ زَوْرَاءُ المَقَامِ نَزُوعُ

وجاء فى شرحه: «نزوع: رَكِيَّة قريبة القعر، وإذا كانت بعيدة القَعْر قيل لها: مَتُوح»[1].

فقد فسَّر الشارح دلالة لفظ «النَّزوع» ثم شفع ذلك بالنص على دلالة لفظ آخر قريب منه هو لفظ «المَتُوح»، وذلك لتتضح الفروق، ويؤمن التداخل.

وقد ذهب الشارح إلى أنَّ هذين اللفظين يشتركان فى الدلالة على الرَّكيَّة (البئر) ثم يتفارقان بعد ذلك، فيختص النَّزوع بالدلالة على القريبة القعر، ويختص المَتُوح بالدلالة على البعيدة القعر، وهذا ما قرَّره بعض اللغويين. قال الخَطيب الإسْكافى: «والنزوع: القريبة التى يُنزع منها بالأيدى، والمَتُوح: التى يُستقى منها على البَكَرة»[2] وقال الثعالبى:

«المَتُوح: التى يُستقى منها مسَدّاً باليدين على البَكَرة. النَّزُوع: التى يُستقى منها باليد»[3]. وواضح أنَّ الاستقاء من البئر باستعمال البَكَرة، لا اليد، يدل على بُعْد قعرها عن متناول اليد.

وعلى هذا، فإننا نستطيع أنْ نقرر أنَّ هذين اللفظين يكونان حقلاً دلاليًا حسيا صغيرا موضوعه: «الألفاظ الدالة على الرَّكايا»، وأنَّ العلاقة بينهما هى علاقة التنافر لاختلافهما فى المكون الدلالى Semantic Component: «بعد القعر وقربه». وقد عقد الثعالبى فى كتابه «فقه اللغة وسر العربية» فصلاً لهذا

(١) البيت ص ٥٤٥ وشرحه ص ٥٤٦.

(٢) مبادئ اللغة، ص ١٩ - ٢٠.

(٣) فقه اللغة وسر العربية، ص ٢٦٢.

الحقل الدلالي بعنوان: «فصل في تفصيل أسماء الآبار وأوصافها»[1].

وأما لفظ «المُبْرَم» فقد ورد في قول عامر المُحاربِيّ:

٥) فَمَا يَسْتَطِيعُ الناسُ عَقْداً نَشُدُّهُ ... ونَنقُضُه مِنْهُم وإنْ كَانَ مُبْرَما

وجاء في شرحه: «والمُبْرَم: ما فُتِل على خَيْطين، والسَّحيل: ما كان على خَيْط واحد»[2] فقد نص الشارح على دلالة لفظ المُبْرَم، ثم شفعه ببيان دلالة لفظ آخر قريب منه هو لفظ «السَّحيل».

ويشترك هذان اللفظان في الدلالة على الخيط، ثم يتفارقان بعد ذلك، فيختص «السَّحيل» بالدلالة على الخيط المفرد، ويختص «المُبْرَم» بالدلالة على الخيط المفتول، كما نص الشارح، وهذا ما قرره بعض علماء اللغة. قال ابن الأنباريّ في شرح قول زهير بن أبي سلمى:

يَميناً لَنِعْمَ السَّيِّدَان وُجِدْتُما ... عَلَى كُلِّ حَالٍ مِنْ سَحِيلٍ ومُبْرَمِ

«أصل السَّحيل والمُبْرَم أنَّ المبرم يُفتل خيطين حتى يصيرا خيطا واحدا. والسَّحيل: خيط واحد لايضم إليه آخر»[3].

وقال الرَّبَعِي: «والسَّحيل: الخيط المُفْرد، والمُبْرَم: المُثَنَّى والمفتول»[4].

وعلى هذا فإنه يمكننا أنْ نقرر أنَّ هذين اللفظين يكونان حقلا دلاليا حسيا صغيرا موضوعه: «الألفاظ الدالة على الخيوط» وأنَّ العلاقة بينهما هي علاقة التنافر، وذلك لأن قولنا إن الخيط سحيل ينفي أنْ يكون مبرما.

وأما لفظ «العالية»، فقد ورد - مجموعا - في قول ضَمْرة بن ضَمْرة النَّهْشَلي (يصف كتيبة):

---

(١) ص ٢٦٢.

(٢) الشرح، ص ٦٢٩.

(٣) شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ص ٢٦٠ وانظر كذلك: الزوزني: شرح المعلقات السبع ص ٨٠.

(٤) نظام الغريب في اللغة، ص ١٨٨. وانظر كذلك: المخصص ٩/ ١٧٣.

٢) عَلَيْهَا الكُمَاةُ والحَدِيدُ فَمِنْهُم   مَصِيدٌ لأَطْرَافِ العَوَالِي وصَائِدُ

وجاء في شرحه: «قال الأصمعي: العالِيَة من الرُّمْح على ذراعين من السِّنان، والسافلة: ما ولي الزُّجَّ منه، والجُبَّة: ما دخل فيه الرمح من السِّنان وهي من الحديد، وما دخل فيها من الرمح يقال له: الثَّعْلب»[1].

فنلاحظ هنا أنه على الرغم من أنَّ بيت ضَمْرة لايشتمل، مما فُسِّر من ألفاظ، إلا على لفظ «العالي - جمع عالية» فإنَّ الشارح قد أورد نصًّا للأصمعي، يبين فيه دلالة هذا اللفظ ودلالة الألفاظ الأخرى التي تنضوي معه تحت حقلٍ دلاليٍّ واحد، وهي ألفاظ «السافلة» و «الجُبَّة» و «الثَّعْلَب». وذلك لتتضح الدلالات، وتبين الفروق، ويدقّ الاستعمال، ويؤمن الخلط.

وقد وافق الأصمعيَّ كثيرٌ من اللغويين فيما أورده من تفسير لهذه الألفاظ الأربعة. قال أبو عبيد: «الجُبَّة: ما دخل فيه الرمحُ من السِّنان، والثَّعْلَب: ما دخل من الرمح في جُبَّة السِّنان ... وعاليته: نصفه الذي يلي السِّنان»[2] وقال أبو زيد الأنصاريّ: «يقال لنصف الرمح الذي يلي الزجّ: سافلة»[3].

وهكذا فإنه يمكننا أنْ نقرر أنَّ هذه الألفاظ الأربعة تكون حقلا دلاليا حسيا موضوعه: «الألفاظ الدالة على أجزاء الرمح» «وأنَّ العلاقة بينها هي علاقة «التنافر» ويمكن أنْ نمثل لذلك كما يلي:

---

(١) الشرح، ص ٦٣٤.

(٢) المخصص ٦/ ٢٩. وانظر كذلك: أدب الكاتب ص ١٨٥، ومبادئ اللغة، ص ٩٧، ونظام الغريب في اللغة، ص ١٣١.

(٣) المصدر السابق ٦/ ٣٠.

الحقل الدلالى	نوعه	ألفاظه ودلالاتها	العلاقة بينها
الألفاظ الدالة على أجزاء الرمح	حسى	١- العالية: الجزء الممتد مقدار ذراعين من السِّنان. ٢- السَّافلة: الجزء الذى يلى الزُّجّ. ٣- الجُبَّة: ما دخل فيه الرمحُ من السِّنان، وهى من حديد. ٤- الثَّعْلب: الجزء الداخل من الرمح فى الجُبَّة.	التنافر

وأما لفظ «المِعْصَم»، فقد ورد فى قول بِشْر بن أبى حازم:

٣) دَارٌ لِبَيْضَاءِ العَوَارِضِ طَفْلَةٍ ... مَهْضُومَةِ الكَشْحَيْنِ رَيَّا المِعْصَمِ

وجاء فى شرحه: «وقال أحمد: الأَسَلَة: مُسْتَدَقُّ الذِّراع، والعَظَمَة: مُعْظَمُها من مُؤَخَّرِها، والمِعْصَم بينهما»(١).

فقد فسَّر أحمد بن عبيد دلالة لفظ «المِعصم» فى ضوء علاقته بلفظين آخرين يشتركان معه فى حقل دلالى واحد، وهما لفظا «الأَسَلَة والعَظَمَة».

وقد وافق الشارحُ اللغويين فيما أورده من تفسير لهذه الألفاظ. قال الأصمعىّ: «ثمَّ الذراع، فالذِّراع والسَّاعد شئ واحد إلا أنَّ الذراع مؤنثة والساعد مذكر. يقال: هذه ذراع طويلة، فعَظَمتها: مُسْتَعْظَمُها مما يلى المرفَق، وأَسَلَتها: مُسْتَدَقها»(٢). وقال أيضًا: «وفى الذراعين المعاصم وهى مواضع السِّوار أو أسفل

---

(١) الشرح، ص ٦٧٨.

(٢) الأصمعى: خَلْق الإنسان، تحقيق د. أوغست هفنر (ضمن مجموعة الكنز اللغوى فى اللَّسن العربى) ص ٢٠٥ وانظر كذلك: ثابت بن أبى ثابت: خَلْق الإنسان، تحقيق عبد الستار فراج، ضمن سلسلة التراث العربى التى تصدرها وزارة الاعلام بالكويت ١٩٧٥م، ص ٢٢٦، والمخصص ١/ ١٦٦.

من ذلك قليلا»[1]. وقال أبو عبيد: «والأَسَلَة: مُستدَقّ الذراع»[2].

ويمكننا بعد ذلك، أنْ نقرر أنَّ هذه الألفاظ الثلاثة تكون حقلاً دلاليًا حسيًا موضوعه «الألفاظ الدالة على أجزاء الذراع»، وأنَّ العلاقة بينها هى علاقة «التنافر»، ويمكن التمثيل لذلك كما يلى:

الحقل الدلالى	نوعه	ألفاظه ودلالاتها	العلاقة بينها
الألفاظ الدالة على أجزاء الذراع	حسى	١- الأَسَلَة: مُستدَقّ الذراع (أرفع جزء فيها). ٢- العَظَمَة: مُعظَم الذراع مما يلى المِرفَق. ٣- المِعصَم: الموضع الذى بين الأَسَلَة والعَظَمَة وهو موضع السِّوار من اليد أو أسفل من ذلك قليلاً.	التنافر

ولاشك فى أنَّ وقوفنا على دلالات هذه الألفاظ مجتمعة مما يعيننا على استعمالها الاستعمال الأسدّ دون خلط أو تداخل.

---

(١) الأصمعى: خلق الإنسان، ص ٢٠٧.

(٢) أبو عبيد: الغريب المصنف، تحقيق د. رمضان عبد التواب مكتبة الثقافة الدينية بالقاهرة ١٩٨٩م ٢٧٠/١.

الباب الثانى

الاشتقاق

جاء الشرحُ خالياً من الاشتقاق الكبير، بينما تضمَّن فى ثناياه بعض ملاحظ الاشتقاق الصغير بجابنه اللغوى، وهو الجانب الذى يعنينا فى حقل الدراسة الدلالية.

وقد اتخذ هذا الاشتقاق اللغوى مستويين متميزين فى الشرح:

المستوى الأول : ربْط دلالة فرع من فروع الجذر اللغوى بدلالة فرع آخر من نفس هذا الجذر، دون نص على الدلالة الأصلية (المحورية) لهذا الجذر، أو محاولة لاستقصاء دلالات فروعه المختلفة والربط بينها.

المستوى الثانى: الوقوف على الدلالة الأصلية لجذر من الجذور اللغوية للألفاظ المفسرة، وقوفاً صريحاً أو ضمنياً، ثم تفسير دلالات بعض فروع هذا الجذر المختلفة فى ضوء الدلالة الأصلية.

وقد أسميتُ المستوى الأول بـ «الربط الاشتقاقى»، وذلك لأنه لم يعد أن يكون ربط فرع بفرع آخر من نفس الجذر اللغوى فحسب.

وأما المستوى الثانى فقد أسميته بـ «التأصيل» لأن فيه محاولة للوقوف على الدلالات الأصلية للجذور اللغوية، إن تصريحاً أو ضمنا.

وقد جعلت لكل من هذين المستويين فصلاً مستقلاً، كمايلى:

الفصل الأول

الربــط الاشــتقاقى

تكوّنتْ ملاحظ الربط الاشتقاقى فى الشرح، حينما كان شواح الديوان يفسرون اللفظ الوارد فى بيت الشعر تفسيره السياقى، ثم يربطون فى بعض الأحيان، بين دلالة هذا اللفظ، ودلالة لفظ آخر، ينتمى إلى نفس الجذر اللغوى، وذلك بقولهم: «ومنه ...» أو«وهومأخوذ من ...» أو «وهو مُشْتَقّ من ...». وفى بعض الأحيان، كان الشراح يستعيضون عن ذلك التعبير الصريح عن الربط الاشتقاقى ويجتزئون بإيراد اللفظين متجاورين، اعتمادا على وضوح العلاقة بين دلالتيهما، فضلاعن رجوعهما إلى جذر لغوى واحد.

وقد اتخذ هذا الربط الاشتقاقىُ صورا ثلاثا متميزة فى الشرح، من حيث حِسيّة الدلالات المرتبطة أو تجريدها، وهى :

الصورة الأولى : الرّبْط بين دلالتين حسيتين.

الصورة الثانى : رَدّ دلالة مجردة إلى أخرى حِسيّة.

الصورة الثالثة : رَدّ دلالة حِسيّة إلى أخرى مُجرّدة.

أولاً : الربط بين دلالتين حسيتين

ربط شراح الديوان، فى بعض ملاحظ الربط الاشتقاقى الواردة فى الشرح، بين دلالات حسية وأخرى حسية مثلها، وفى مثل هذا النوع من الربط الاشتقاقى يغدو من العسير تحديد الدلالة الأقدم، إلا إذا ارتبطتْ إحدى الدلالتين بمَعْلَم حضارىٍّ أو تاريخىٍّ أسبقَ من الأخرى، فعندئذ يمكن أنْ نقرر أنّ الأحدث مشتقة من الدلالة الأقدم.

وهذه أمثلة الملاحظ التى ربط فيها الشراح بين دلالتين حسيتين :

* قال سلاَمة بن جنْدَل السَّعدى :

٥- وَكَرنا خَيْلَنا أدراجَها رُجُعًا كُسَّ السَّنابك مِنَ بْدء وتَعْقيب

وجاء فى الشرح : « الأكسّ : المُتثلِّم الذى قد كسره طولُ السير، هو مأخوذ من قولهم : رجل أكسّ وامرأة كسَّاء، وهما اللذان تَحاتَّتْ أسناهما وقَصُرتْ»[1].

ربط الشارح هنا بين الدلالتين الحسيتين لكل من :

أ) السنبك الأكس.

ب) الرجل الأكس أو المرأة الكسَّاء.

– فأما السنبك الأكس، فهو السنبك الذى تثلمت أطراف حوافره، مما أدى إلى قصرها، وذلك لطول السير، وكثرة الغزو، ووَهْص الحجارة والصخور.

– وأما الرجل الأكس، فهو الرجل الذى تآكلتْ أطراف أسنانه، مما أدى إلى قصرها، قال ثابت بن أبى ثابت : «فى الأسنان الكَسَس، وهو قصر الأسنان، يقال : رجل أكسّ وامرأة كسَّاء»[2].

وقد جمع الشارح بين هاتين الدلالتين السابقتين، لاشتمال كلٍّ منهما على

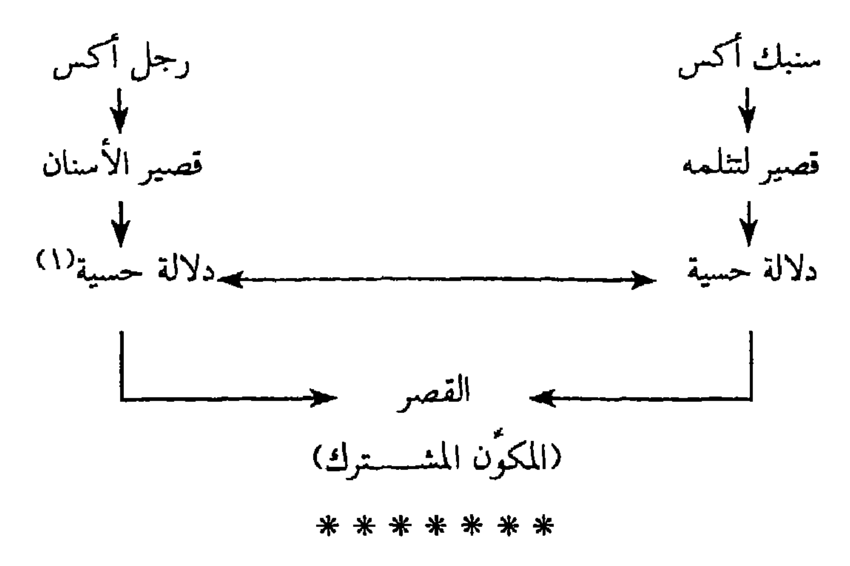
---

(١) الشرح ص ٢٢٧.

(٢) خلق الإنسان ص ١٧٦، وانظر : الأصمعى : خلق الإنسان ص ١٩٣، والجمهرة (س ك ك) ٩٥/١، واللسان (كسس) ٨٠/٨، والتاج (كسّ) ٢٣٤/٤.

مكوِّن دلالى مشترك هو : «القصر».

ويمكن أنْ نمثل لهذا الربط الاشتقاقى السابق بالشكل الآتى :



* * * * * * *

* قال ذو الإصبع العَدْوانى (يذكر ما كان يحمله من سلاح) :

٨- السـيفَ والرُّمْحَ والكِنانةَ والنـْ نَبْلَ جِيـاداً مَحـشـورةً صُنُعـا

وجاء فى الشرح : «المحشورة : المسوّاة المُقَذَذَة التى قد حُشرتْ قُذَذُها، أى : سُوِّيت وقُذِّذتْ ولُطِّفتْ. ومنه قولهم : أُذْنٌ حَشْرٌ»(٢).

جمع الشارح بين الدلالتين الحسيتين لكلٍّ من :

أ) السهام المحشورة.

ب) الأُذْن الحَشْر.

وكلا اللفظين (المحشورة – الحشر) يرجع إلى جذر لغوى واحد هو «حشر».

– فأما السهام المحشورة، فقد نص الشارح على أنها السهام التى سويت وجمعت قُذَذُها، بعضها إلى بعض، جمعا محكما.

---

(١) يشير هذا السهم (⟷) إلى عدم ترجيح الدلالة السابقة، وذلك لأنَّ كلتا الدلالتين حسية.

(٢) الشرح ص ٣١٤.

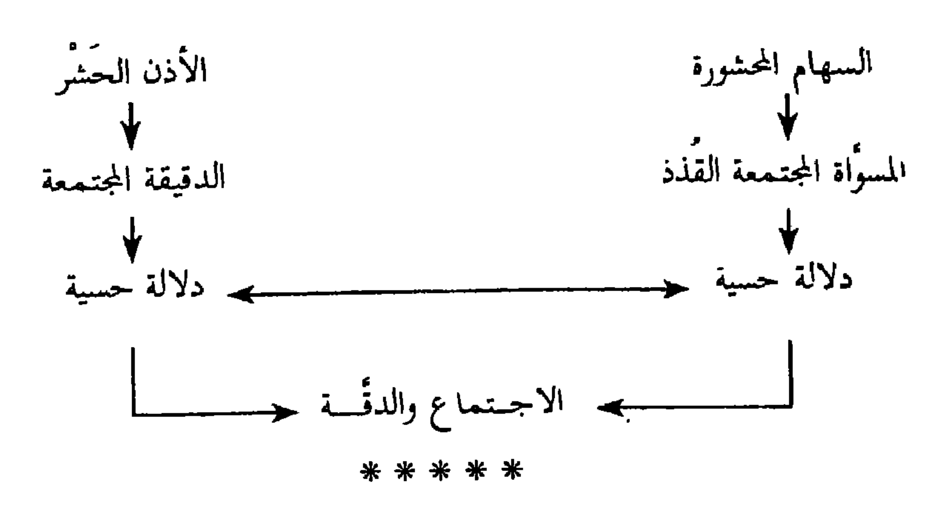
وجاء فى اللسان «وسهم حشر . مُلْزَق جيِّد القُذَذ وكذلك الريش»[1].

وأما الأذن الحشر، فهى الأذن اللطيفة المجتمعة الخَلْق. قال ثابت بن أبى ثابت «ومن الآذان الحَشْرة، وهى التى لَطُفتْ ودَقّتْ»[2].

وجاء فى اللسان «وأذنٌ حشْرةٌ وحشْرٌ - صغيرة لطيفة مستديرة، وقال ثَعْلب: دقيقة الطرف. سميت فى الأخيرة بالمصدر لأنها حُشِرت حَشْرا، أى : صُغِرتْ وأُلطفتْ»[3]

ويتضح لنا، بعد ذلك، أنَّ الشارح قد ربط بين هاتين الدلالتين، لاشتمال كل منهما على المكوِّن الدلالى : «الاجتماع والدقة» وقد سبقة الخليل إلى ذلك الربط بقوله «والحَشْر من الآذان ومن قُذَذ السهام : ما لطُف كأنما بُرِى بريْا»[4]

ويمكن أنْ نمثل لهذا الربط بالشكل الآتى .



* * * * *

* قال الجُمَيْح (يصف جيشا)

٨- مـجْرٍ يغصُّ به الفضاءُ، له ... سَلَفٌ يمور عَجاجُه، فَخْمِ

---

(١) (حشر) ٢٦٧/٥

(٢) خلق الإنسان ص ٩٦.

(٣) (حشر) ٢٦٦/٥ وانظر الجمهرة (ح رش) ١٣٣/٢، وأساس البلاغة (حشر) ص٤٨، والتاج (حشر) ١٤١/٣

(٤) العين (حشر) ٩٢/٣

وجاء فى الشرح : «قال الضبى : المَجْر : الثقيل الذى لايتبين سيره من كثرته، فهو مأخوذ من قولهم : شاة مَجْر،وهي التى أثقلت على هزال فهى لا تقوى على المشى، يقال قد أمجرت الشاة فهى مُمْجِر»[1].

– فأما الجيش المَجْر، فهو الجيش الذى تعاظم عددُ فرسانه، فضاقت الخَصاصاتُ بين صفوفه، مما جعل سيره بطيئا، فلا يكاد يتبين الناظر تقدمه فى السير.

– وأما الشاة المُمْجِر، فهى الشاة التى حملت فثقُلت بطنها، وغدت لاتقوى على المسير. قال أبو زيد الأنصارى : «ويقال : شاة مُمْجِر،وقد أمجرتْ إذا ثقل ولدها فى بطنها، فلم تقدر أنْ تقوم به»[2]. وجاء في اللسان : «ومَجِرتْ الشاة مَجَراً وأمجرت وهى مُمْجِر،إذا عظُم ولدُها فى بطنها فهزلت وثقُلت ولم تُطقْ على القيام حتى تقام»[3].

ويتضح لنا، إذن، أنَّ الضبى قد ربط بين تلك الدلالتين السابقتين للفظى (المَجْر) و(المُمْجِر)، لاحتواء كلٍّ منهما على المكوِّن الدلالى : «الثقل». وقد سبقه إلى ذلك الربط بعض اللغويين.

قال ابن السكِّيت : «ويقال : مَجِرةٌ ومُمْجِر، وهو أنْ يعظم ما فى بطنها من الحمل وتكون مهزولة لاتقدر على النهوض...

قال الأصمعى : ومنه قيل للجيش العظيم : مَجْر، لثقله وضخمه»[4].

* * * * * * *

* قال عبْد قيس بن خُفاف البُرْجميّ (يذكر عدَّته للنائبات) :

٥٥– ووَقْعَ لسانٍ كَحَدِّ السِّنانِ ورُمْحاً طويلَ القناة عَسُولا

---

(١) الشرح ص ٧١٩.

(٢) أبو زيد الأنصارى : كتاب النوادر فى اللغة، تحقيق د. محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق بالقاهرة ١٤٠١هـ–١٩٨١م. ص ٥١٨.

(٣) (مجر) ٣/٧. وانظر : ابن دريد : الاشتقاق ص ٢٣٢، والتاج (مجر) ٥٣٤/٣.

(٤) إصلاح المنطق ص٣٩٩–٤٠٠. وانظر : المخصص١٩/٨، واللسان (مجر) ٣/٧.

وجاء في الشرح : «والرمح العَسُول : المضطربُ للينه، أُخِذ من عَسَلان الذئب»[1].

ربط الشارح هنا بين الدلالتين الحسيتين لكل من :

أ - الرمح العَسول.

ب- عسلان الذئب.

وكلا الفرعين (عسول - عسلان) ينتمي إلى جذر لغويٍّ واحد، هو : «عسل».

- فأما الرمح العسول، فهو الرمح الشديد الاهتزاز والاضطراب.

جاء في اللسان : «وَعَسَلَ الرمحُ يَعسِل عَسَلا وعَسَلانا : اشتد اهتزازُه واضطرب.ورمح عِسّال وعَسول :عاسل مضطرب لَدْن، وهو العاتر، وقد عَتَر وعَسَل»[2].

- وأما عَسَلان الذئب، فهو اضطرابه في عدْوه. قال ابن دريد : «وَعَسَل الذئب يَعسِل عَسَلا وعَسَلانا، وكذلك نَسَل نَسَلانا، وهو ضَرْبٌ من المشى يضطرب فيه متناه»[3].

وعلى ذلك، فقد ربط الشارح بين هاتين الدلالتين، لاشتمال كلٍّ منهما على المكوّن الدلالى : «الاضطراب» وقد سبقه كل من الأصمعى وابن دريد إلى الربط بينهما. قال الأصمعى، في معرض حديثه عن الرماح، : «وعَسَلانه : اضطرابه، يشبَّه بعسَلان الذئب، وعَسلانه، اضطرابه فى عدوه»[4]. وقال ابن دريد : «واشتقاق عسل من العَسَلان، وهو ضَرْب من عدو الذئب فيه اضطراب. يقال: عَسَل الذئب عَسَلا وعَسَلانا، وبه سُمِّي الرمح عسّالاً لاضطرابه إذا هُزّ»[5].

---

(١) الشرح ص ٧٥٥.

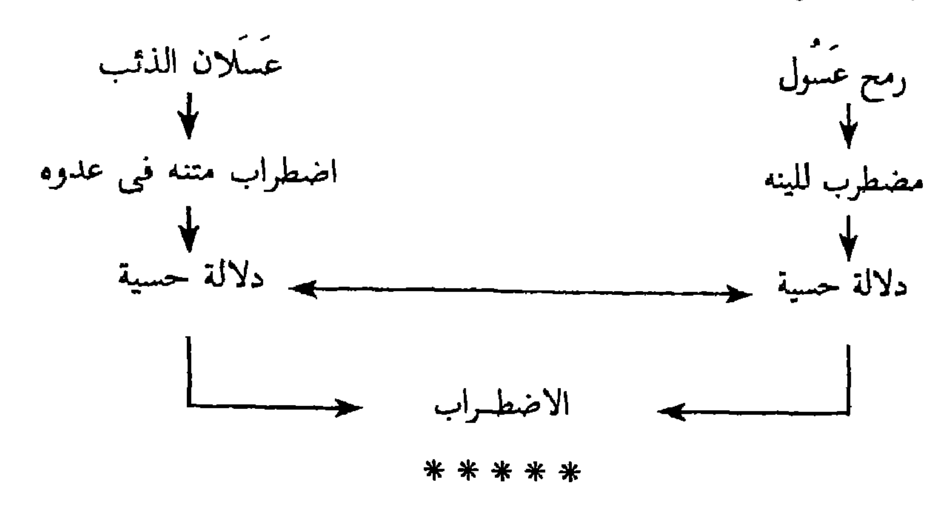
(٢) (عسل) ١٣/٤٧٢-٤٧٣. وانظر : التاج (عسل) ٨/١٧.

(٣) الجمهرة (س ع ل) ٣/٣٢.

(٤) الأصمعى : كتاب السلاح، تحقيق محمد جبار المعيبد، مجلة المورد العراقية، مج ١٦ ع٢، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م ص٨٣.

(٥) ابن دريد : الاشتقاق، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجى بالقاهرة ١٣٧٨هـ- ١٩٥٨م ص ٢٢٧. وانظر كذلك : المقاييس (عسل) ٤/٣١٤، والراغب الأصفهانى : المفردات فى غريب القرآن تحقيق محمد سيد كيلانى، مكتبة مصطفى البابى الحلبى بالقاهرة ١٣٨١هـ-١٩٦١م ص ٣٣٥.

ويمكن أنْ نمثل لهذا الربط السابق بالشكل الآتى :



* * * * *

* قال عَلْقَمة بن عَبَدَة (يصف ظليما) :

(١١) فوه كشَقِّ العَصا لأيًا تَبينُه أَسَكُّ ما يَسْمعُ الأصواتَ مَصْلومُ

وجاء فى الشرح : «الأَسَكّ : الصغير الأذن. يقال : بئر سُكٌّ، إذا كانت ضيقة الجِراب»[(١)].

ربط الشارح بين الدلالتين الحسيتين لكل من :

أ – الظليم الأَسَكّ.

ب– البئر السُّكّ.

وقد ترك الشارح هنا التعبير الصريح عن الربط بين هذين الفرعين : (أسك سك)، كما كان دأبه فى الملاحظ السابقة، واجتزأ عن ذلك بإيرادهما متجاورين وذلك اعتمادا منه على وضوح العلاقة والشبه بين الدلالتين، فضلاً عن أنهما صفتان من ثلاثىِّ الجذر «سَكّ».

– فأما الظليم الأَسَكّ، فهو الصغير الأذن، كما نص الشارح. وقال الخليل: «السَّكَك : صِغَر قُوف الأذن، وضيق الصِّماخ. يقال : استكَّ سمعه.

(١) البيت ص ٨٠١، وشرحه ص ٨٠٢.

ويقال للظليم : أَسَكّ وللقطاة سكَّاء»[1]. وقال الأصمعى : «وأما السَّكَك، فهو صغَر الأذن، ولزوقها، وقلة إشرافها. يقال لمن كان كذلك : رجل أَسَكّ وامرأة سَكَّاء»[2].

– وأما البئر السُّكّ، فهى البئر الضيقة الجِراب (الجوف)، كما نص الشارح. وقال ابن دريد : «وبئر سك، إذا كانت ضيقة»[3]. وجاء فى اللسان : «وبئر سَكّ وسُك : ضيقة الخرْق، وقيل : الضيقة المحفر من أولها إلى آخرها»[4].

وعلى هذا، فقد ربط الشارح بين هاتين الدلالتين، لاشتمال كل منهما على المكوِّن الدلالى : «الضيق والصغر»، وهو المكون الأصلى (المحورى) الذى تتقاسمه فروع الجذر اللغوى «سك» قال ابن فارس : «السين والكاف أصل مُطَّرِد، يدل على ضيق وانضمام وصغر»[5].

* * * * *

* وهناك ملاحظ أخرى فى الشرح، ربط فيها شراح الديوان بين دلالات حسية، وهى :

– «الأسجر : الماء الذى فيه كُدْرَة لم يَصْفُ كلَّ الصَّفو، ومنه قولهم : فى عين فلان سُجْرَة»[6]. وتشترك دلالتا هذين اللفظين (أَسْجر – سُجْرَة) فى المكون الدلالى : المخالطة وعدم الخلوص.

---

(١) العين (سك) ٢٧٢/٥. وانظر : اللسان (سك) ٣٢٤/١٢، والتاج (سك) ١٤٢/٧.

(٢) خلق الإنسان ص ١٧١. وانظر : ثابت : خلق الإنسان ص٩٤، والزجاج : خلق الإنسان، تحقيق د. إبراهيم السامرائى، مطبوعات المجمع العراقى ١٣٨٢هـ– ١٩٦٢ ص١٧.

(٣) الجمهرة (س ك ك) ٩٤/١.

(٤) (سك) ٣٢٤/١٢. وانظر : التاج (سك) ١٤٢/٧.

(٥) المقاييس (سك) ٥٨/٣.

(٦) الشرح ص ٥٤. وانظر كذلك : العين (سجر) ٥١/٦، وأبو اسحاق الحربى : غريب الحديث، المجلدة الخامسة ٥/١، والجمهرة (ج ر س) ٧٦/٢، والمقاييس (سجر) ١٣٤/٣–١٣٥.

- «الوَجْناء : الناقة الغليظة، أُخذت من الوجين من الأرض»[1].

ويشترك هذان اللفظان (الوجناء - الوجين) فى مكوِّن الغلَظ.

- «الزُّخاريَ : الكثير اللحم، مأخوذ من قولهم : قد زَخَر البحر، إذا تتابعت أمواجُه وتكاثفت»[2]. ويشتمل كلٌّ من هذين اللفظين (زخارِيَ - زَخَر البحر) على مُكوِّن الكثافة.

- «وقوله : جُنْح العَشيّ حين تَجْنح الشمس، أى : تدنو من المغيب، وجُنوح السفينة منه، أى : دنوها من الأرض»[3]. وتشترك هاتان الدلالتان فى مكوِّن المَيْل والدُّنوّ.

- «والجُلذية : الشديدة الصُّلْبة. قال الأصمعى : هى مشتقة من الجلذاءة، وهى الأرض المُصلَّبة»[4] وتشتمل دلالتا هذين اللفظين (جُلْذِيَّة - جَلْذاءة) على المكوِّن الدلالى : القوة والصلابة.

---

(١) الشرح ص ٢٤٤. وانظر كذلك : المقاييس (وجن) ٨٨/٦، واللسان (وجن) ٣٣٤/١٧، والتاج (وجن) ٣٥٨/٩-٣٥٩.

(٢) الشرح ص٣٣١-٣٣٢. وانظر كذلك : ابن دريد : الاشتقاق ص٣٢٨، والمقاييس (زخر) ٥٠/٣.

(٣) الشرح ص٧٧١. وانظر كذلك : المقاييس (جنح) ٤٨٤/١، واللسان (جنح) ٢٥٤/٣، والتاج (جنح) ١٣٤/٢.

(٤) الشرح ص٧٩٨. وانظر : المقاييس (جلذ) ٤٧٢/١، واللسان (جلذ) ١٣/٥.

ثانياً : رَدّ دلالات مجردة إلى أخرى حسية :

رد شراح الديوان بعض الدلالات المجردة التى تعرضوا لتفسيرها إلى أصولها الحسية، وهذا هو الوضع الطبيعى الذى أقره علماء اللغة المحدثون، فهم يرون أنَّ الدلالات الحسية أسبق وجودا من الدلالات المجردة، وأنَّ الكثير من المُجرّدات قد اشتُقَّتْ من دلالات حسية. يقول د. ابراهيم أنيس : «ومع أنَّ المحدثين ينادون بوجوب الحيطة والحذر والاعتدال فى الربط بين الدلالات، لايشكون فى أنَّ كثيرا جدا من الألفاظ التى تعبرً عن دلالات مجردة قد انحدرت إلينا من دلالات محسوسة».(1)

وهذه أمثلة الملاحظ التى رد فيها الشراح دلالاتٍ مجردة إلى أخرى حسية :

* قال المرّار بن مُنقذ :

(٣٨) ودخلت البابَ لا أُعطى الرُّشَى فحبانى مَلِكٌ غيرُ زَمِر

وجاء فى الشرح : «الزَّمِر : الضيِّق القليل المروءة، وشاة زَمِرة : قليلة الصوف»(2).

رد الشارح الدلالة المجردة للفظ «الزَّمِر»، إلى الدلالة الحسية لقول العرب: «شاة زمِرة».

ولم ينص الشارح على ذلك الردّ نصا صريحاً، كما هو دأبه فى ملاحظ أخرى، اعتمادا منه على وضوح العلاقة بين الدلالتين، فضلا عن انتمائهما إلى جذر لغوى واحد.

– فأما الزَّمِر، فهو القليل المروءة، كما نص الشارح. وقال ابن فارس : «رجل زَمِر المروءة، أى : قليلها»(3).

---

(1) دلالة الألفاظ ص١٦٤. وانظر : د. ابراهيم مدكور: فى اللغة والأدب، دار المعارف (ضمن سلسلة أقرأ) ١٩٧٠م. ص٣١.

(2) الشرح ص١٥١.

(3) المقاييس (زمر) ٢٣/٣. وانظر: المفردات فى غريب القرآن ص٢١٥.

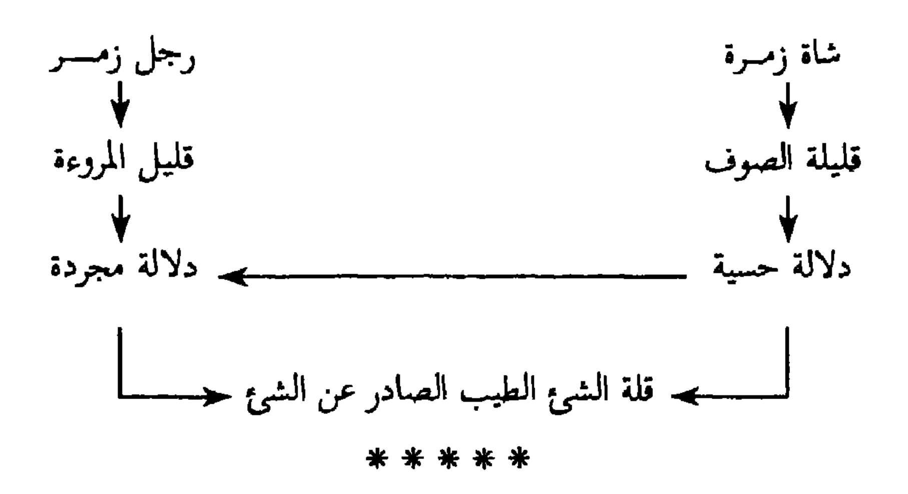
- وأما الشاة الزَّمِرة، فهى الشاة القليلة الصوف، من الزَّمَر، وهو قلة الشعر أو الريش أو الصوف. قال ثابت بن أبى ثابت :

«قال الأصمعى : وفى الشعر : الزَّعَر والزَّمَر والمَعَر، كل ذلك قلة الشعر وقلة الريش والصوف ... ويقال : شعر زَمِر وصوف زَمِر»(١).

وعلى هذا، فقد ربط الشارح بين هاتين الدلالتين، قلَّة الشعر، وقلة المروءة، لاشتراكهما فى المكوِّن الدلالى : «قلة الشئ الطيِّب الصادر عن الشئ»، فالصوف ممايفيد منه العربى ملْبَسا وأثاثا، فضلاً عن أنه يكسو جلد الشاة ويحميه، وكذلك فإنَّ المروءة من الخصال الإنسانية المحمودة.

وهذه «القلة» هى أحد مكونين محوريين تتقاسمهما فروع الجذر اللغوى (زمر) قال ابن فارس : «الزاء والميم والراء أصلان : أحدهما يدل على قلة الشئ، والأخر جنْس من الأصوات»(٢). وقد شارك الشارحَ بعضُ اللغويين فى الربط بين هاتين الدَلالتين، ولَمْح الآصِرة التي تؤلف بينهما. قال ابن دريد : «وزَمِرتْ مُروءَة الرجل، إذا قلَّت. وكذلك زَمِر شعره، إذا رقَّ وقلَّ نبتُه»(٣).

ويمكن أن نمثل لهذا الربط السابق بالشكل الآتى :



* * * * *

---

(١) خلق الإنسان ص٧٢. وانظر : الزجاج : خلق الإنسان ص١٢، وأساس البلاغة (زمر) ص١٩٤.

(٢) المقاييس (زمر) ٣/٢٣.

(٣) يشيرهذا السهم (←—) إلى أسبقية الدلالة الحسية للدلالة المجردة، وانحدار المجردة منها.

* وقال عَبْدة بن الطَّبيب (يصف طريقا) :

١٤- نَهْجٍ ترى حوله بَيْضَ القطا قُبصًا كـأنَّه بالأفـاحيص الحَواجيلُ

وجاء في الشرح : «والأفاحيص : جمع أُفْحوص، وهو الموضع الذى تَبيض فيه القطا، تأتى الرمل فتفحص فيه، أى : تكشف الرملَ الأعلى، منه قولهم : فَحَصْتُ عن الشئ،إذا كشفت عنه وخبرته»(١).

أرجع الشارح الدلالة المجردة لقول العرب : «فَحَصت عن الشئ» إلى الدلالة الحسية للفظ «الأُفْحوص». وهما يرجعان إلى جذر لغوى واحد، هو «فَحَص».

- فأما الأُفْحوص، فهو مَبيض القطا، وهى تكوِّنه بفحص التراب، أى : بإزاحته مما يؤدى إلى كشف ما تحته وظهوره، حتى يتكون لها موضعٌ مُطمئنٌ تفرِخ فيه بيضَها، وهذا كما ذكر الشارح، وكما جاء فى اللسان.(٢)

- وأما الفَحْص عن الشئ، فهو البحث فيه، وتقليبه على وجوهه، لكشف غوامضه ومُعمياته، وقد عبر الخليل عن هذا بقوله : «الفَحْص : شدة الطَّلب خِلال كلِّ شئ، تقول : فَحَصتُ عنه وعن أمره لأعلم كُنْهَ حاله»(٣).

ويتضح لنا، بعد ذلك، أنّ الشارح قَد ربط بين هاتين الدلالتين، لاشتمال كل منهما على المكوِّن الدلالى :٠«البحث والكشف عما خفى».

وقد سبقه أبو عبيد إلى ذلك الربط بين «الأفحوص» و«الفحص». جاء فى غريب الحديث : «وقال أبو عبيد فى حديثه عليه السلام : من بَنَى مسجدا ولو مثل مَفْحَص قطاة بُنى له بيتٌ فى الجنة. قال أبو عبيد: قوله مَفحَص قطاة. يعنى موضعها الذى تجثم فيه، وإنما سُمِّى مَفحَصا لأنها لاتَجثم حتى تَفحَص عنه التراب، وتصير إلى موضع مطمئن مستو، ولهذا قيل : فَحَصت عن الأمور، إذا أكثرت المسألة عنها، والنَّظَرَ فيها، حتى تَصيرَ منها إلى أن تنكشف لك إلى ما تقنع به، وتطمئن إليه منها»(٤).

---

(١) الشرح ص٢٧٢.

(٢) (فحص) ٣٣٠/٨. وانظر : الجمهرة (ح ص ف) ١٦٣/٢، والتاج (فحص) ٤١٣/٤-٤١٤.

(٣) العين (فحص) ١٢٣/٣.

(٤) ١٣١/٣-١٣٢.

* وقال عَبدة بن الطبيب (يصف ثوراً يصارع كلاب الصيد) :

يُجالس الطعنَ إيشاغًا على دَهشٍ   بسلْهبٍ سِنْخُه فى الشأن ممطول

وجاء فى الشرح : «والممطول : الممدود، ومنه قولهم : امطُل الحديدة إذا أمره أنْ يدخلها النار ثم يضربها بالمِطرقة لتطول، ومن هذا قولهم : مَطَل فلانٌ فلانا إذا طاوله بحقه»(١).

رد الشارح الدلالة المجردة للمماطلة أو المطال، إلى الدلالة الحسية لمطْل الحديد، وكلا اللفظين يرجع إلى جذر لغوى واحد : «مطل».

– فأما مَطْل الحديد، فهو تعريضه للنار، ثم طرقة ليطول، كما نص الشارح. وقال الخليل : «والمَطْل أيضا : مَدّ المَطّال حديدةَ البَيْضة التى تُذاب للسيوف حين تحمى وتُضرب وتُمد وتُربع. يقال : مطلها المَطال، وهو الطَّبّاع»(٢).

– وأما المُماطَلة، فهى المطاولة والمدافعة لحقٍّ من الحقوق، جاء فى اللسان : «والمَطْل : التسويف والمدافعة بالعدَة والدّيْن وليّانه، مَطَله حقّه وبه يمطُله مَطْلا وامتَطَله، وما طَله به مُماطلةومطالاً»(٣).

وعلى ذلك، فقد ربط الشارح بين هاتين الدلالتين السابقتين، راداً الدلالة المجردة إلى الدلالة الحسية، لاشتمال كلٍّ منهما على المكوّن الدلالى : «المُطاولة والتمديد» وقد قرر ابن فارس ذلك بقوله : «الميم والطاء واللام أصل صحيح يدل على مدّ الشئ وإطالته. ومطلت الحديدة أمطُلها مَطْلا : مددْتها، والمَطْل فى الحاجة والمماطلة فى الحرب منه»(٤).

ويمكن أنْ نمثل لهذا الربط السابق كما يلى :

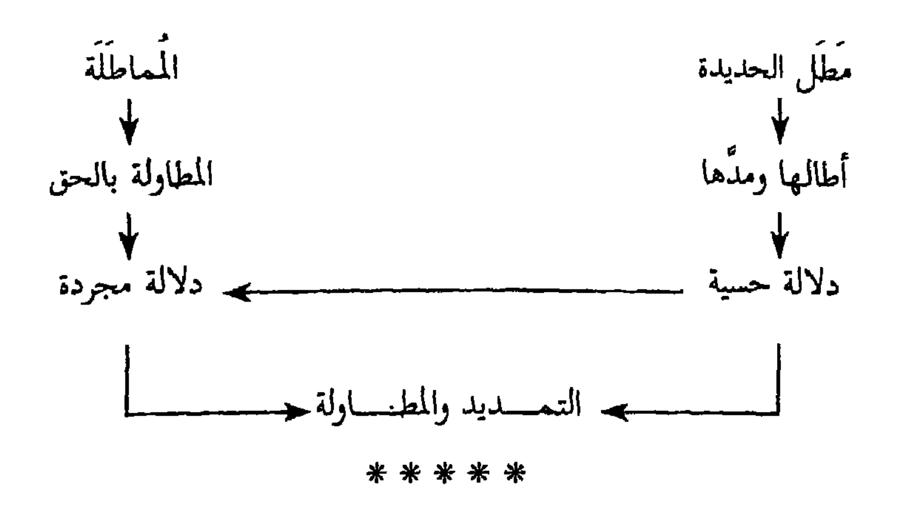
---

(١) البيت ص٢٨٠، وشرحه ص٢٨١.

(٢) العين (مطل) ٤٣٤/٧.

(٣) (مطل) ١٤٧/١٤. وانظر كذلك : التاج(مطل) ١١٧/٨.

(٤) المقاييس (مطل) ٣٣١/٥



* * * * *

* قال المُثَقِّب العبْدى (يصف ناقته والأرض التى تسير عليها) :

١٢) فَنَهْنَهْتُ منها والمَناسِمُ تَرْتَمى بِمَعْزاءَ شَتَّى لايُرِدُّ عَنودُها

وجاء فى الشرح : «والعَنود : المُخالِف فى سيره، يقال : بعير عنود، إذا خالف سير الإبل،ومنه المعاندة بين الناس، وهى المخالفة. والعنود فى هذا البيت : الغبار يأخذ فى عرض»[1].

رد الشارح الدلالة المجردة للفظ المعاندة إلى الدلالة الحسية لقول العرب : (بعير عَنود) وكلا اللفظين (عَنود – مُعانَدة) يعود إلى جذر لغوى واحد : «عند».

– فأما البعير العَنود، فهو البعير الذى يخالف سير الإبل، كما نص الشارح. وقال ابن دريد : «وناقة عَنود وعاند والجمع عُنُد وعُنَّد : إذا تنكبتْ الطريقَ من قوتها وتشاطها»[2] وقال ابن فارس : «والعَنود من الإبل : الذى لايُخالط الإبل إنما هو فى ناحية»[3]

– وأما المُعاندة فهى مخالفة الرجل لغيره، وانفراده برأيه، وتنكّبه لجادة الحق، على الرغم من إقراره به. جاء فى اللسان «والعناد : أن يعرف الرجلُ الشئَ فيأباه، ويَحيد عنه ... وعاند معاندة، أى خالف وردّ الحَقّ وهو يعرفه»[4]

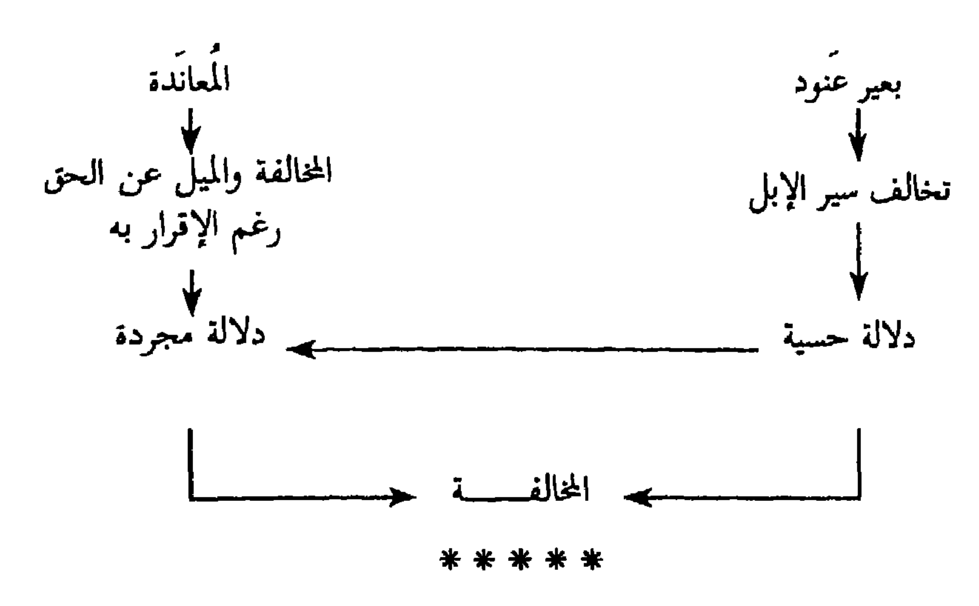
(١) الشرح ص٣٠٧.

(٢) الجمهرة (د ع ن) ٢/٢٨٣.

(٣) المقاييس (عند)٤/١٥٣.

(٤) عند ٤/٣٠١. وانظر كذلك : التاج(عند)٢/٤٣٤.

وعلى ذلك، فقد جمع الشارح بين هاتين الدلالتين، لأنَّ كلتيهما تشتمل على المكوِّن الدلالى «المخالفة». وبهذا، يكون قد وقف على الأصل الحسىِّ لهذه الدلالة الذهنية المجردة للفظ المعاندة، ويمكن التمثيل لذلك كمايلى :



* * * * *

* قال عبْد يَغوث بن وقّاص الحارثىّ :

٩) أَمَعْشَرَ تَيمٍ قد مَلَكْتُمْ فَأَسْجِحوا فإنَّ أخاكم لم يَكُنْ مِن بَوَائِيَا

وجاء فى الشرح : «أسجحوا : سهِّلوا ويسِّروا فى أمرى، يقال : خَدٌّ أَسْجَح وطريق أسجح، إذا كان سهلا»[1].

أرجع الشارح الدلالة المجردة للإسجاح، إلى الدلالة الحسية لقول العرب :

«خد أسجح» و«طريق أسجح» بيد أنّه لم يُعبِّر عن ذلك الإرجاع تعبيرا مباشرا، وإنما اكتفى بإيراد الدلالتين متجاورتين، وذلك لوضوح العلاقة بينهما، فضلاً عن انتماء اللفظين الدالين عليهما إلى جذر لغوى واحد : «سجح».

– فأما الخَدّ الأسجح، فهو الخد السَّهْل، كما نص الشارح. وقال ثابت بن أبى ثابت فى معرض حديثه عن الخدود : «ومنها الأَسْجَح، وهو ما اتسع من

(١) الشرح ص٣١٧.

الخدود وسهل»[1] وجاء فى اللسان : «السَّجَح : لِين الخَدّ، وخَدّ أسْجَح : سَهْل طويل قليل اللحم واسع»[2].

– وأما الإسْجاح، فهو التيسير والتسهيل والمسامحة. جاء فى اللسان : «والإسجاح : حُسن العفو، ومنه المَثَل السَّائر فى العَفْو عند المقدرة مَلَكْتَ فأَسْجِحْ وهو مروى عن عائشة، قالته لعَلىّ، رضى الله عنهما، يومَ الجَمَل حين ظَهَر على الناس فَدَنَا من هَوْدجها ثم كَلَّمها بكلام فأجابته : مَلَكْتَ فَأَسْجِحْ، أى ظَفِرت فأَحْسِن، وقَدَرت فسَهِّل وأحسِن العفو»[3].

ويتضح لنا، بعد ذلك، وضوح العلاقة بين هاتين الدلالتين، إذ إنهما يشتملان معا على المكوِّن الدلالى : «السهولة».

وهذا ما حدا بالشارح إلى أنْ يجمع بينهما، مع إقراره ضمنا بانحدار الدلالة المجردة من الدلالة الحسية.

* * * * *

* قال ذو الإصْبَع العَدْوانى (يخاطب ابن عمه) :

٥) ولاتَقوتُ عِيالى يَوْمَ مَسْغَبَةٍ ولابِنَفْسِك فى العَزَّاء تَكْفِينى

وجاء فى الشرح : «العَزَّاء : الضِّيق والشدة، ويقال : شاة عزوز، إذا ضاقت أحاليلُها، وهى مخارج اللبن»[4].

ردَّ الشارح الدلالة المجردة للفظ «العزاء» إلى الدلالة الحسية لقول العرب : «شاة عزوز».

وقد ترك الشارح هنا التعبير المباشر عن الربط بين هاتين الدلالتين، كما

---

(١) خلق الإنسان ص١٠٢.

(٢) (سجح) ٣٠٣/٣. وانظر كذلك : التاج (سجح) ١٥٩/٢.

(٣) (سجح) ٣٠٤/٣.

(٤) الشرح ص٣٢٢.

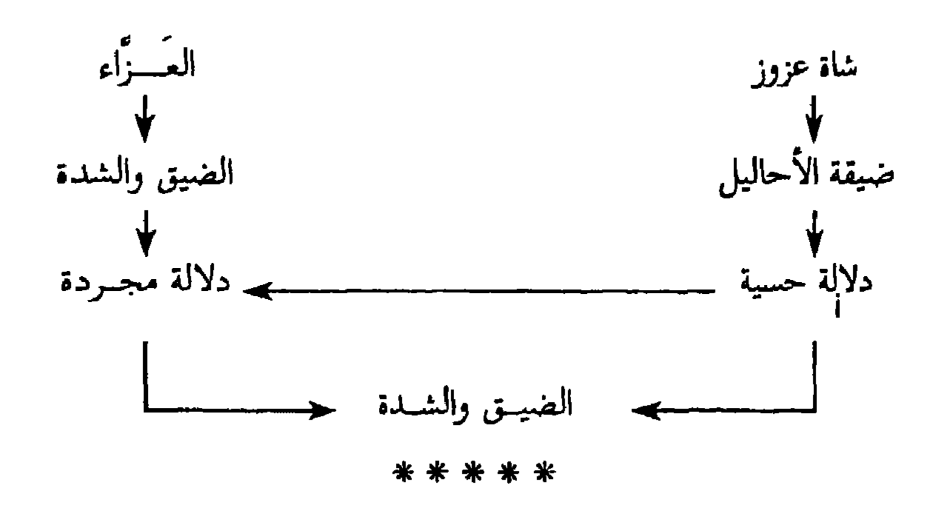
تركها في الملحظ الفائت، وذلك لانكشاف الصِّلة بين الدلالتين، فضلا عن رجوع اللفظين الدالين عليهما إلى جذر لغوى واحد : «عزز».

– فأما الشاة العَزوز، فهى الشاة الضيقة الأحاليل،كما ذكر الشارح. ويؤدى هذا الضّيق فى الأحاليل، مع شدتها وصلابتها، إلى بذل الحالب جهدا مضاعفا لاستدرار اللبن من أخلافها. جاء فى اللسان : «وشاة عَزوز : ضَيِّقة الأحاليل، لاتدرّ حتى تُحلَب بجهد»[1].

– وأما العزّاء، فهى الضيق والشدة، كما ذكر الشارح وغيره من اللغويين[2].

وعلى هذا، فقد ربط الشارح بين هاتين الدلالتين؛ لاشتمال كلٍّ منهما على المكوّن الدلالى : «الضيق والشدة»، وهو المكون الدلالى المحورى الذى تتوزعه فروع الجذر اللغوى «عزز». قال ابن فارس : «العين والزاء أصلٌ صحيح واحد، يدل على شدة وقوة وما ضاهاهما من غَلَبة وقَهْر»[3].

ويمكن التمثيل لهذا الربط الاشتقاقى السابق كمايلى :



*****

(١) (عزز) ٢٤٥/٧. وانظر كذلك : العين(عز) ٧٦/١، والزجاجى : اشتقاق أسماء الله الحسنى، تحقيق د. عبد الحسين المبارك، مؤسسة الرسالة ببيروت : ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦، ص٢٤٠.

(٢) انظر مثلا : العين (عز) ٧٦/١، والمقاييس ٤١/٤ (عزّ).

(٣) المقاييس (عز) ٣٨/٤.

* قال رَبيعَة بن مقروم الضبي (يمدح مَسْعودَ بن زهير الضَبي) :

١٣) وقد سَبَقْتَ بغاياتِ الجياد وقد   أَشْبَهْتَ آباءَك الصِّيدَ الصَّناديدا

وجاء في الشرح : «الصِّيد : جمع أَصْيد، وهو الذى لايكاد يلتفت من التكبر، وهو مأخوذ من الصَّيَد، وهو داء يأخذ الإبَل في رؤوسها تَجْسَأ منه أعناقُها»[1].

ردَّ الشارح الدلالة المجردة للفظ «الأَصْيد» إلى الدلالة الحسية للفظ «الصَّيَد» وقد نصَّ على هذا الرد نصًّا مباشراً بقوله : «وهو مأخوذ من ...».

– فأما الصَّيَد، فهو داء يصيب الإبلَ في رؤوسها فتتصلب منه أعناقُها، كما ذكر الشارح. وحدَّد الأصمعيُّ موضعَ الإصابة في الرأس فقال : «الصَّيَد : داء يأخذ الأنفَ فيميل منه رأسُ البعير ويَسيل منه زَبَد»[3]، وعبارة ابن السكيت :

«والصَّيَد : داء يُصيب الإبَل في رؤوسها فيسيل من أنوفها مِثْلُ الزَّبَد، وتسمو عند ذلك برؤوسها»[4].

– وأما الأَصْيَد، فهو المتكبر، وذلك لأنه لايكاد يلتفت إلى غيره عند سيره، وتوصف الملوك بذلك. قال ابن فارس : «قال أهل اللغة : الأصيد : المَلِك، وجمعه الصِّيد. قالوا : وسُمِّى بذلك لقِلَّة التفاته»[5]

وبهذا يتضح لنا بجلاء وضوح الشَّبَه بين دلالتى اللفظين؛ إذ يشتمل كلاهما على المكوِّن الدلالى : «الثبات على الاتجاه وعدم التلفت»، فالبعير لايَلتفت لما يُكابده من داء، والمتكبر لايلتفت لغيره أَنَفة وترَفُّعًا.

وقد حدا هذا بالشارح إلى الربط بين هاتين الدلالتين رادًّا الدلالة المجردة : «الكِبْر» إلى الدلالة الحسية : (تَصلُّب رقبة البعير)، وقد شاركه ابن دريد في هذا

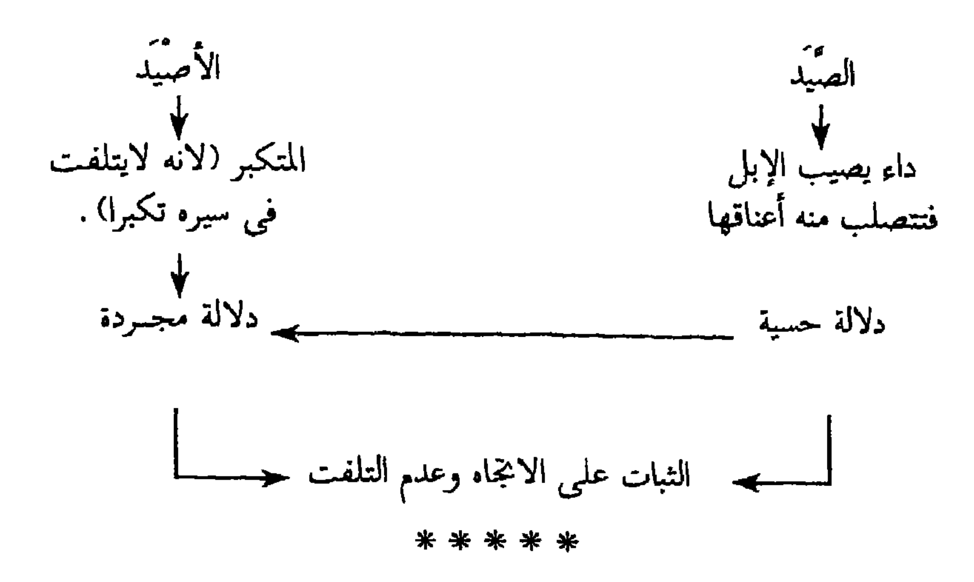
---

(١) الشرح ص٤٤٤.

(٢) كتاب الإبل عن الأصمعى ص٩١.

(٣) اللسان (صيد) ٢٥٠/٤. وانظر كذلك : التاج (صيد) ٤٠٤/٢.

بقوله: «والصَّيد : داء يصيب الإبَل تلتوى منه أعناقُها، فلذلك سُمِّى المتكبر أَصيدَ إذا لَوَى عنقه»(١). ويمكن أن نمثل لهذا الربط الاشتقاقى كمايلى :



* * * * *

* قال عمرو بن الأهْتَم (يصف ناقة) :

١٨) على أقتاد ذِعْلِبَةٍ إذا ما أُديثَتْ مَيَّثَتْ أُخْرى حَسِيرُ

وجاء فى الشرح : «يروى : مُيِّثت، أى : رُيِّضت وسُهِّل سيرها، أُخِذ من الميَثاء وهى الأرض السهلة»(٢).

أرجع الشارح هنا الدلالة المجردة للتمييث، إلى الدلالة الحسية للفظ : «الميْثاء». وكلا اللفظين يعود إلى جذر لغوى واحد، «ميث».

– فأما الميْثاء، فهى الأرض السَّهْلة، كما ذكر الشارح.

---

(١) المقاييس (صيد) ٣٢٥/٣. وانظر كذلك : العين (صيد) ١٤٣/٧.

(٢) الجمهرة (د ص ى) ٢٧٥/٢. وانظر كذلك : الزمخشرى : الفائق فى غريب الحديث، تحقيق على محمد البجاوى ومحمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة عيسى البابى الحلبى بالقاهرة، الطبعة الثانية ٣٢٤/٢.

(٣) الشرح ص٨٣٥.

وتعنى السـهـولة هنا لُيـونةَ تربة الأرض، وقلة تماسكهـا. جـاء فى اللسـان : «والميثاء : الأرض اللينة من غير رمل، وكذلك الدَّمثة»[1].

– وأما تمييث الناقة، فهـو ترويضـهـا وتذليلها، وكذلك تمييث الرجل. قال الزمخشرى : «ورجل ميِّث القلب : ليِّنه، وميَّثَ الرجلَ : ذلَّله»[2]. ومفهوم الليونة هنا يعنى سَلاسَةَ قِياد الناقة، وعدم تأبِّيها على راكبها.

وعلى ذلك، فقد ربط الشارح بين هاتين الدلالتين لاحتواء كلٍّ منهـما على المكوِّن الدلالى : «السـهـولة والليـونة». وهو المكوِّن المحورى الذى تتقـاسـمـه فـروع الجذر اللغوى «ميث» قال ابن فارس : «الميم والياء والثاء كلمة تدل على سهولة فى شئ»[3].

(١) (ميث) ١٤/٣. وانظر كذلك : التاجْ (ميث) ٦٤٨/٨.

(٢) أساس البلاغة (ميث) ص٤٤٠.

(٣) المقاييس (ميث) ٢٨٧/٥.

ثالثا : رد دلالة حسية إلى أخرى مجردة :

تتفارق هذه الصورة من صور الربط الاشتقاقي مع ما قرره علماء اللغة المحدثون من اشتقاق الدلالات المجردة من الدلالات المحسوسة. ولم يَرِدْ في الشرح سوى ملحظ واحد يندرج تحت هذه الصورة، وذلك في شرح قول عَمِيرة بن جُعَل (يصف ما تبقّى من ديار الحي) :

٢) فلم يبْقَ منها غيرُ نُؤْيٍ مُهَدَّمٍ وغيرُ أوارٍ كالرُّكي دِفانِ

وجاء في شرحه : «الأواريّ : جمع آريّ. والآرى: ما حَبَس الدابة من آخيَّة أو وَتِد وهو مشتق من التأرّى، وهو التحبُّس والانتظار»[1].

فقد أرجع الشارح هنا الدلالة الحسية للفظ «الآرِيّ»، إلى الدلالة المجردة للفظ «التأرّى». وكلا اللفظين ينتمى إلى جذر لغوى واحد : «أرى».

– فأما الآرِيّ، فهو الآخيَّة أو الوَتِد اللذان يحبسان الدابة، كما ذكر الشارح، وذلك ليمنعاها من الشُّرود والانفلات. وتتكون الآخية بأنْ «يُدفن طرفا قطْعة من حبْل في الأرض، وتظهر منه مثل العُرْوة تُشد إليه الدابَة»[2]. وأما الوَتِد فهو «ما رُزَّ في الحائط أو الأرض من الخشب والجمع أوتاد»[3]. فالآخيَّة، إذن، تكون مكفورةً في الأرض، بينما يكون الوَتِد ظاهراً على وجهها، وكلاهما يستعمل في حبس الدابة وكلاهما يسمى آخيَّة.

– وأما التأرّى، فهو الانتظار والتَّحبُّس، كما نص الشارح. وقال الخليل :

«التَّأرِّى : التوقُّع لما في القدر... ويقال : لايتَأرّى لذلك، أى : لاينتظر ولايُهِمُّه»[4]. وجاء في النهاية لابن الأثير : «فيه : أنّه دعا لامرأة كانت تَفْرَكُ زوجها، فقال : اللهمّ أرِّ بينهما. أى : أثْبتْ الودَّ بينهما... ورواه ابن الأعرابي :

---

(١) الشرح ص ٥٢٠.

(٢) إصلاح المنطق ص ١١٧. وانظر كذلك : المقاييس (أ ر ى) ٨٩/١.

(٣) اللسان (وتد) ٤٥٧/٤.

(٤) العين (أ ر ى) ٣٠٣/٨.

اللهمَّ أَرْكُلْ واحِدٍ منهما صاحبَه. أى : احبِسْ كلاً واحد منهما على صاحبه حتى لاينصرف قلبُه على غيره، من قولهم: تأَرَّيْت فى المكان إذا احتبست فيه»[1].

وعلى ذلك، فقد ربط الشارح بين هاتين الدلالتين لاشتمال كلٍّ منهما على المكوِّن الدلالى : «الانتظار والتحبس». بيْدَ أنه صرَّح باشتقاق الدلالة الحسية من الدلالة المجردة : (الآرِىَ من التأَرِّى) مخالفاً بذلك ما أجمع عليه علماءُ اللغة المُحدثون من أسبقيةِ الدلالات الحسية للدلالات المجردة، واشتقاق المجردات من المحسوسات.

ولأنَّ هذا الملحظ الذى أرجع الشارحُ فيه الدلالة الحسية إلى دلالة مجرَّدة، يكاد يكون الملحظَ الوحيد فى الشرح، فإنه يمكن تأويله بما يوافق الملاحظَ الأخرى التى رد الشارح فيها المجردات إلى أصول حسية، وهو ما يتسق وما قرره علم اللغة الحديث.

ويتخذ هذا التأويل أحد احتمالين :

الاحتمال الأول : أنْ يكون لفظ «التَّأرِّى» بمعنى التحبُّس والانتظار، أكثر ذيوعاً ووضوحاً، فى ذلك الوقت، من لفظ الآرِىّ، بمعنى مَحْبِس الدابة، فأراد الشارح أنْ يبيِّن ارتباط الآرِىّ بالتَّأرِّى تفسيرا للغامض بما هو ذائع وواضح.

خاصة وأنَّ لفظ «الآرِىّ» قد تعرَّض لنُقْلَة دلالية فأصبح يدل على المعلَف، وهو ماعدَّه بعضُ اللغويين خطأً فى الاستعمال.

قال ابن قتيبة : «ومن ذلك : الآرِىّ يذهب الناسُ إلى أنه المعلَف، وذلك غلَط، وإنما الآرِىّ : الآخيَّة التى تُشدّ بها الدابة»[2].

الاحتمال الثانى : أنْ يكون مقصودُ الشارح هو مجرد بيان الارتباط بين دلالتى اللفظين وكأنه يريد بقوله : «وهو مشتق من التَّأرِّى» أنهما يرجعان إلى معنى واحد جامع.

---

(١) ٤٢/١.

(٢) أدب الكاتب ص٣٦ -٣٧.

تقفـــية :

يمكننا أنْ نتبيَّن، بعد دراسة ملاحظ الربط الاشتقاقى الواردة فى الشرح، الأمرين الآتيين :

الأمـر الأول : أنه يُفـهم من جـملة ما أورده شراحُ الديوان من ربط بين الدلالات الحسية والمجردة، أنَّ هؤلاء الشراح كانوا على وعى بما قرره علماء اللغة المحدثون من أسبقية الدلالات الحسية للدلالات المجردة، ومن رجوع الكثير من الدلالات المجردة إلى أصول حسيّة؛ إذ ردّ هؤلاء الشراح كل الدلالات المجردة إلى دلالات .... حسية فى ملاحظ الربط بينهما وذلك فيما عدا ملحظا واحداً يمكن تأويله بما يتفق مع ما قرروه فى الملاحظ الأخرى.

الأمر الثانى : أنه قد أمكن - بفضل جهد الشراح وغيرهم - الوقوف على الأصول الحسية لبعض الألفاظ ذات الدلالات المجردة كالمُماطلة والمُعاندة والفَحْص وغيرها، مما يعضد ما ذهب إليه المحدثون من انحدار الكثير من الدلالات المجردة من أصول حسية.

الفصل الثـــانى

التأصيــــل

جاءت ملاحظ «التأصيل» متفرقة فى ثنايا الشرح، ويمكننا أنْ نَعُدَّ كل هذه الملاحظ من قبيل «التأصيل الجزئى»، إذ إنَّ أحداً من الشراح لم يكن يستقصى دوران كلِّ فروع الجذر اللغوى حول دلالته الأصلية (المحورية)، بل كانوا يجتزئون ببعض هذه الفروع عن سائرها، وذلك لأنَّهم كانوا يهدفون إلى شرح ألفاظ الديوان، وليس إلى تتبع دورانها حول دلالاتها الأصلية.

وقد اتخذ التعبير عن هذا «التأصيل الجزئى» طرقاً ثلاثة متميزة فى الشرح، وهى :

الطريقة الأولى : تفسير اللفظ الوارد فى بيت الشعر تفسيراً سياقياً، ثم النص على دلالته الأصلية بعبارة : «وأصل كذا هو كذا»، ثم إيراد بعض الفروع المتولِّدة من جذر هذا اللفظ، وتفسيرها بما يناسب الدلالة الأصلية المنصوص عليها.

وذلك مثل ما جاء من تفسير للفظ «مُعْتَصَم» فى بيتٍ للجُمَيْح : «يقول : فى أصحابه ما يُلجأ إليه ويُعتصم به. وأصل الاعتصام : الاستمساك : يقال : اعتصم بعُرف فرسه : إذا أمسك به مخافةَ الوقوع : ... ومن هذا سُمِّى الحَبْلُ عِصاما، وهو حبل يُشَدُّ به فم القِرْبَة، ومن هذا عِصْمةُ الله عبده عن معاصيه»(١).

بَيْد أنَّ استخدام الشراح لتعبير : «وأصل ... » لم يكن مقصوراً على الإشارة إلى الدلالة الأصلية، بل ربما استخدموه أحياناً للتعبير عن الدلالة الحقيقية (فى مقابل المجازية) أو للتعبير عن الدلالة المباشرة للفظ.

ففى قول حُبَيْهاء، الأشْجَعىّ :

٧) كأنَّ أجيجَ النارِ إرزامُ شُخْبِها إذا امتاحَهَا فى مَحلِب الحىِّ ماتِحُ

---

(١) الشرح، ص٤٦ – ٤٧.

جاء فى الشراح : «وامتاحها : احتلبها، وأصل الماتح : الرجل الذى ينزل الرَّكِيَّة إذا قلَّ ماؤها فيجمع الماءَ بيديه فى الدلو، فشبَّه به الحالب»[1].

فقول الشارح : «وأصل الماتح/ ...» ليس مقصودا به التعبيرُ عن الدلالة الأصلية لهذا اللفظ، وإنما المقصود به هو النص على دلالته الحقيقية (جامع الماء من البئر بيديه)، فى مقابل دلالته المجازية : (الحالب) الواردة فى البيت[2].

وفى قول الجُمَيْح :

٨) لَمَّا رأَتْ إبِلِى قَلَّتْ حَلُوبَتُـهـا وكلُّ عـامٍ عليـهـا عـامُ تَجنيبِ

جاء فى الشرح : «وأصل التجنيب : أنْ لايكون فى إبل القوم لبنٌ تلك السَّنَة»[3].

فقد جيء بلفظ «الأصل» هنا للتعبير عن الدلالة المباشرة للفظ، وليس للتعبير عن دلالته الأصلية[4].

ولعلَّ مما يدلنا أيضًا على أنَّ استعمال «وأصل ...»، فى الحالتين السابقتين، ليس مقصوداً به التعبير عن الدلالة الأصلية، أنَّ الدلالة المذكورة، فى هاتين الحالتين، دلالةٌ جزئية خاصة، وليست دلالة عامة، كما هو الشأن فى الدلالات الأصلية.

---

(١) الشرح، ص٣٣٣.

(٢) ومن نظائر هذا أيضاً :، «وأصل القَصّ: الحصى الصِّغار» ص١١٢، وأصل اللَّهْوة : الحفنة من الطعام تُطرح فى الرَّحى «ص٢٩٦، «وأصل القُرْب: الخاصرة» ص٣٨٩، «وأصل القَلِيب: البئر»، ص٧٧٣.

(٣) الشرح، ص٢٨.

(٤) ومن نظائر ذلك أيضًا : «وأصل الخَطْر : أنْ يضرب بذنبه عند الهياج» ص٣٨، «وأصل الخَوَص: تأخر العين فى الرأس وغؤورها» ص٨٣، «وأصل الشَّيد : الجِصّ»، ص٤٢٥.

الطريقة الثانية : تفسير اللفظ تفسيراً سياقياً، ثم الإتيان بمصدره والتصريح بالدلالة الأصلية لهذا المصدر، دون استخدام لتعبير «وأصل ....»، ثم سَرْد بعض فروع هذا المصدر (الجذر) وتفسيرها بما يوافق الدلالة الأصلية التي ذكرها. ومثال ذلك جاء من تفسير للفظ «مصروم» الوارد فى بيت للأسود بن يَعْفُر : «ومصروم : مقطوع، والصَّرْم : القطع. ومنه مُصارمة الناس بعضَهم بعضاً، ومنه صِرام النخل، وسيف صارم».(١)

الطريقة الثالثة : تفسير اللفظ التفسير السياقىّ، ثم إيراد بعض الفروع المنتمية إلى نفس الجذر اللغوى للفظ المشروح، وتفسير دلالاتها جميعاً تفسيراً واحداً، مما يعنى اشتراكها فى دلالة أصلية واحدة، تدور فى فلكها سائر دلالات فروع هذا الجذر اللغوى. ومثال ذلك ما جاء من تفسير للفظ «يَجُنُّها» الوارد فى بيت لعَلْقَمة بن عَبَدَة : «ويجُنُّها : يسترها وسمِّى الجَنين جنيناً لاستتاره فى بطن أمه، وسُمى التُّرْس مِجَنّاً لانه يستتر به، وسميت الجن جنًّا لاستتارهم عن أعين الناس».(٢)

ومن الألفاظ التى تعرض الشارحُ لذكر دلالاتها الأصلية فى الشرح بالطرق السابقة ألفاظ : الكُفْر، والزِّى، والاعتصام، والاستهلال، والحرْص، والنَّهْك، والهَضْم، والخَدْع، والظُّلم، والكَتْب، والجَنّ، والصَّرْم.

* * * * *

* فأما لفظ **الكفر**، فقد ورد -فعلاً- فى قول سَلَمَة بن الخُرْشب :

٧) فَأَثْنِ عَلَيْها بالذى هِىَ أَهْلُهُ ولاتَكْفُرنْها، لافلاحَ لكافِرِ

---

(١) الشرح، ص ٨٤٧.

(٢) الشرح، ص٨١٣-٨١٤.

وجاء فى شرحه : «والكافر : الساتر للنعمة والإحسان إليه الجاحد لهما، ومنه سُمِّى الكافر كافراً لستره نِعَمَ الله عليه وجحدها، ومنه سُمى الليلُ كافراً لأنه يَستر بظلمته الأشياء».(1)

نفهم -ضِمنا- مما أورده الشارح من تفسير للفظ الكافر، أنه يَعُدّ «السَّتر» هو الدلالة الأصلية للجذر اللغوى «كفر».

وقد فسر، فى ضوئها إطلاقَ لفظ الكافر على الليل، وعلى غير المسلم.

ويعد هذا الجذر اللغوى : «كفر» من الجذور اللغوية التى تعاور كثيرٌ من اللغويين والمفسرين الوقوف على دلالتها الأصلية، ودوران فروعها المختلفة فى فلك هذه الدلالة. وقد أجمع جُلُّ من تعرض لهذا الجذر اللغوى بالشرح، على أنَّ دلالته الأصلية هى «السَّتْر والتغطية»، كما ذكر الشارح ضِمْناً، قال الخليل : «كل شئ غَطَّى شيئا فقد كفره».(2)

وقال ابن فارس : «الكاف والفاء والراء أصلٌ صحيح يدل على معنى واحد، وهو السَّتْر والتغطية».(3)

ويمكن أنْ نُرجع دلالاتِ الفروع المتولِّدة من هذا الجذر اللغوى، إلى تلك الدلالة الأصلية. ومن هذه الفروع :

أ) **الكافـــــر** : ويحمل هذا اللفظ خمسا من الدلالات التى يمكن ربطها بالدلالة الأصلية، وهذه الدلالات هى :

الدلالة الأولى : غير المسلم، وقد علل الشارح ذلك بستره وجحده لنعم الله عليه، وهذا ماقرره - قبلاً - بعض اللغويين.

---

(1) البيت ص٣٥، وشرحه ص٣٦.

(2) العين (كفر) ٣٥٧/٥.

(3) الجمهرة (ر ف ك) ٤٠١/٢.

قال ابن السكِّيت: «ومنه سُمي الكافرُ كافراً لأنه يستر نعمة الله»[1]، وقال ابن قُتَيْبة : «والكفر في اللغة من قولك : كَفَرْتُ الشيءَ إذا غطيته ... فكأن الكافرِ ساترٌ للحق، وساترٌ لنِعَم الله عز وجل».[2]

بينما ذهب لغويون آخرون إلى فَهْم لفظ الكافر على أنه «فاعل» بمعنى «مفعول» فعلَّلوا إطلاقه على غير المسلم، بأن الكفر قد غطَّى وران على قلبه. قال أبو زيد الأنصاري : «والمكفور : المُغَطَّى ... ومن هذا سُمي الكافرُ كافراً لأنه يُغَطَّى على قلبه».[3]

الدلالة الثانية : الليل، وقد علل الشارح لذلك بستره للكون بظلمته. وقد قرر هذا بعضُ اللغويين. قال أبو عبيد: «ولهذا قيل لليل كافر، لأنه ألبس كلَّ شيء».[4]

الدلالة الثالثة : البحر؛ وهذا لأنه يستر القَاع ويغطِّيه بأمواجه المُتراكِبة.[5]

الدلالة الرابعة : السحاب المظلم؛ وذلك لأنه يستر الشمسَ ويحجبها بظلمته.[6]

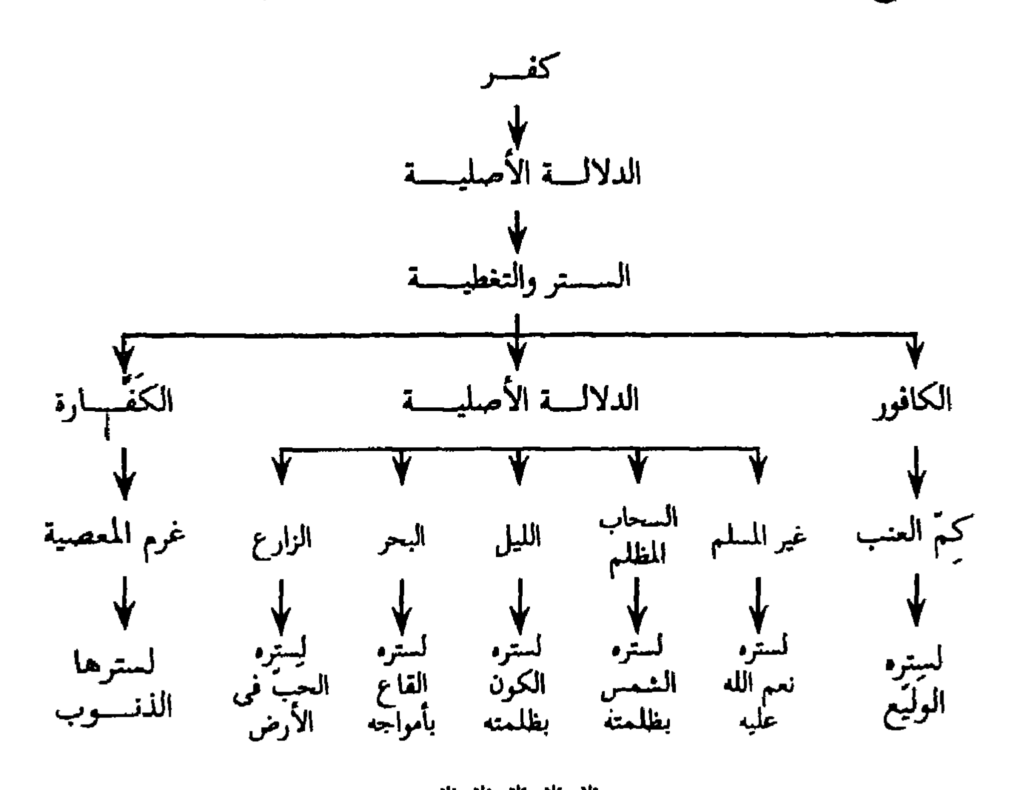
الدلالة الخامسة : الزارع، وقد ورد اللفظ - مجموعاً - بهذه الدلالة في قوله تعالى : «كَمَثَلِ غَيْثٍ أَعْجَبَ الكُفَّارَ نَبَاتُه»[7]. وقد سُمي الزرَّاع كفاراً «لأنهم إذا ألقوا البِذْرَ في الأرض كفروه، أي : غطُّوه وستروه»[8].

(١) إصلاح المنطق ص ١٢٧.
(٢) تفسير غريب القرآن ص٢٨.
(٣) كتاب النوادر في اللغة ص٥٧٣. وانظر كذلك : أبو عبيد : غريب الحديث ١٣/٣-١٤، والجمهرة (ر ف ك) ٤٠١/٢.
(٤) غريب الحديث ١٣/٣.
(٥) انظر : اللسان (كفر) ٤٦٣/٦.
(٦) انظر : المفردات في غريب القرآن، ص ٤٣٦، والتاج (كفر) ٥٢٦/٣.
(٧) سورة الحديد ٢٠/٥٧.
(٨) تفسير غريب القرآن ص٢٨. وانظر كذلك : المقاييس (كفر) ١٩١/٥، والمفردات في غريب القرآن ص٤٣٣، والقرطبي: الجامع لأحكام القرآن، دار الكتب العربي بالقاهرة ١٣٨٧هـ-١٩٦٧م ٢٥٥/١٧.

ب) الكافور : وهو «كِمّ العنب قبل أن يُنوِّر، وسُمِّى كافوراً لأنه كَفَرَ الوَلِيع، أى : غطاه»[1].

جـ) الكفَّارة : وهى ما يَغْرَمه المسلم من صدقات أو غيرها لاقترافه إحدى المعاصى، وذلك لأنها «تكفِّر الذنوب، أى : تسترها. مثل كَفَّارة الأيْمان وكَفَّارة الظِّهار»[2].

وعلى ذلك، فإننا نلاحظ أنه يمكن تفسير دلالات كل من هذه الفروع اللغوية المتولِّدة من الجذر اللغوى «كفر» فى ضوء الدلالة الأصلية له، وهى السَّتْر والتغطية؛ إذ نلمس توفُّر هذا المكوِّن الدلالى فى جميع هذه الفروع، مما يشهد لصحة اعتبار هذه الدلالةَ أصلية لهذا الجذر اللغوى، كما ذكر الشارح ضمنا، وكما صرَّح كثير من اللغويين. ويمكن أنْ نمثل لذلك بمايلى :



* * * * *

(١) المقاييس (كفر) ١٩١/٥. وانظر كذلك : المفردات فى غريب القرآن ص ٤٣٦.

(٢) تهذيب اللغة (كفر) ٢٠٠/١٠.

وأما لفظ «الزّى»، فقد ورد – فِعْلا– فى قول الجُمَيْح (يصف فرسا) :

٦) جَرْداء كالصَّعْدَةِ المُقامَةِ لا قُرِّزَّوَى مَتْنَها ولا حَرِم

وجاء فى شرحه : «قوله : زَوَى مَتْنَها، أى : قَبَضه وشنّجه، يريد أنها كانت فى كِنٍّ وتعاهُد لم تُهزِلها إلا ذَالَةْ فمَتنها مُجتمع، وأصل الزّىّ : القَبْض والجمع، يقال : زواه يزويه زياً، ومنه انزواء الجلْدة فى النار، ومنه قول النبى ﷺ : زُويتْ لى الأرضُ فأُرِيتُ مشارِقَها ومغارِبَها، وسيبلُغْ ملكُ أمتى مازُوى لى منها، ومنه قول الأعشى :

يَزيدُ يَغُضُّ الطَّرْفَ دُونى كأنَّما زَوَى بينَ عَيْنَيْه علىَّ المَحاجِمُ»(١)

وقف الشارح على الدلالة الأصلية للجذر اللغوى «زوى» وقد نصَّ على أنها «الجَمْع والقَبْض».

وقد شاركه ابنُ فارس فى تعيين هذه الدلالة الأصلية بقوله : «الزاء والواو والياء أصل يدل على انضمام وتجمُّع».(٢) وقد أرجع الشارح إلى هذه الدلالة دلالات بعض الفروع المتولِّدة من هذا الجذر اللغوى، وهى :

(أ) **انزواء الجلْدة فى النار**، أى : تقبُّضها وتجمُّعها. قال ابن دريد : «وانزوت الجلدةُ فى النار، إذا تقبَّضتْ ودنا بعضُها إلى بعض».(٣)

(ب) قوله ﷺ : «**زُويتْ لى الأرض** .....» أى : جُمعت وتضامَّت حتى رأيتُ مشارقها ومغاربها(٤). ومثله قول الأعشى: «زوى بين عينيه علىَّ المحاجم»

---

(١) الشرح ص٤٦.

(٢) المقاييس (زوى) ٣٤/٣.

(٣) الجمهرة (ز – واى) ١٧٨/١.

(٤) انظر فى هذا التفسير للفظ «زوى» فى هذا الحديث : أبو اسحاق الحربى : غريب الحديث، المجلدة الخامسة ٩٧٤/٣–٩٧٨، وأبو عبيد : غريب الحديث ٣/١–٤.

أى : جمع وقبض مابين عينيه، قال ابن فارس : «زَوَى الرجلُ ما بين عينيه، إذا قبضه»[1].

ويمكن أنْ نفسر، فى ضوء هذه الدلالة الأصلية أيضًا، دلالة فرعين آخرين من الفروع المتولِّدة من هذا الجذر اللغوى، وهما :

(جـ) **زاوية البيت** : وذلك لأنها تتكون باجتماع حائطين من حوائطه.[2]

(د) **الـــزَّوّ** : ويطلق هذا اللفظ على المقترنَيْن من السفن وغيرها، وذلك لاجتماع كلِّ قرين إلى قرينه. جاء فى اللسان : «الزَّوّ : القرينان من السفن وغيرها، وجاء زَوًّا : إذا جاء هو وصاحبه، والعرب تقول لكل فرد تَوٌّ ولكل زوج زَوّ، وأزوى الرجلُ : إذا جاء ومعه آخر».[3]

وعلى ذلك، فإنه يمكن ربط دلالات فروع الجذر اللغوى «زوى» بدلالته الأصلية التى نص اليها الشارح، وهى القبض والجمع، إذ توفر هذا المكون فى جميع الفروع المذكورة، وهذا مما يشهد لصحة اعتبار تلك الدلالة دلالةً مركزية لهذا الجذر اللغوى.

* * * * *

وأما لفظ «**الاعتصام**» فقد ورد – اسم مفعول – فى قول الجُمَيْح فى نفس القصيدة أيضا :

٧) والحارِثُ المُسْمِعُ الدعاءَ وفى أصحابه مَلْجَأُ ومُعْتَصَمُ

وجاء فى الشرح : «يقول : فى أصحابه ما يُلْجَأ إليه ويُعتصَم به وأصل

---

(١) المقاييس (زوى) ٣٤/٣.

(٢) المصدر السابق، الصفحة نفسها.

(٣) (زوى) ٨٥/١٩. وانظر كذلك : التاج (زوى) ١٩٦/١٠.

الاعتصام : الاستمساك، يقال اعتصم بعُرف فرسه إذا أمسك به مخافة الوقوع، ومنه قول طُفَيْل الغَنَوِىّ :

ولم يَشْهد الهَيْجا بألْوَثَ مُعْصِمِ

ومن هذا سُمِّى الحبلُ عِصاماً، وهو حبل يُشَدّ به فم القِرْبة، ومن هذا عِصْمَة الله عبدَه عن معاصيه».[1]

وقف الشارح على الدلالة الأصلية للاعتصام، وقد نصَّ على أنها «الاستمساك».

وقد شاركه فى الوقوف على هذه الدلالة الأصلية بعضُ اللغويين.

قال ابن فارس : «العين والصاد والميم، أصل واحد صحيح يدل على إمساك ومنع وملازمة. والمعنى فى ذلك كله معنى واحد».[2]

وقال الراغب الأصفهانى : «العَصْم : الإمساك ، والاعتصام : الاستمساك»[3]

وقد ردّ الشارح دلالات بعض فروع هذا الجذر اللغوى : «عصم» إلى هذه الدلالة الأصلية، وهى :

(أ) **الاعتصام** بالفرس، وهو الإمساك بعُرْفه وقَرَبوسه خشية الزَّلَل عنه، قال ابن السكيت: «ويقال : قد أعْصَم الرجلُ يُعصِم إعصاما، إذا تشدَّد واستمسك من أن يصرعه فرسه وراحلته».[4]

---

(١) الشرح ص٤٦-٤٧.

(٢) المقاييس (عصم) ٤/٣٣١.

(٣) المفردات فى غريب القرآن ص ٣٣٥-٣٣٦.

(٤) إصلاح المنطق ص٢٤٧-٢٤٨.

ويسمى ذلك الفارس مُعصِماً. قال ابن فارس : «والمُعصِم من الفرسان : السيِّئ الحال فى فروسته، تراه يمتسك بعُرْف فرسه أو غير ذلك»[١].

(ب) **العِصام** : وهو الحبل الذى يُمسك بفم القِربة أو غيرها. قال ابن دريد : «وكل خيط شددت به زِقّاً أو قِرْبةً فهو عِصام»[٢]

(جـ) **العِصْمة** : وهى إمساك الله تعالى عبدَه عن اقتراف الآثام، وإتيان المحرَّمات.

ويمكن أنْ نُضيف إلى هذه الفروع فروعاً أخرى، مثل :

(د) **العِصْمَة** : وهى القِلادة، وقد «سُميت بذلك للزومها العُنُق»[٣] وكأنها تمسك به.

(هـ) **العَصِيم** : وهو القطران أو الحِنَّاء الذى ييبس على الجلد، فيُمسك به إمساكاً.[٤]

(و) **المعصم** : وهو موضع السِّوار من اليد. قال ابن فارس : «ومن الباب : معصَم المرأة، وهو موضع السِّوارين من ساعديْها... وإنما سُمِّى معصماً لإمساكه السِّوار، ثم يكون معصماً ولاسِوار»[٥]

أى أنَّ ملمح «الإمساك» كان مرعيًّا حين أطلق اللفظ على موضع السِّوار من اليد، ثم عُمِّم اللفظ على كل معصم، وإنْ لم يكن ممسكاً بسوار.

---

(١) المقاييس (عصم) ٣٣١/٤.

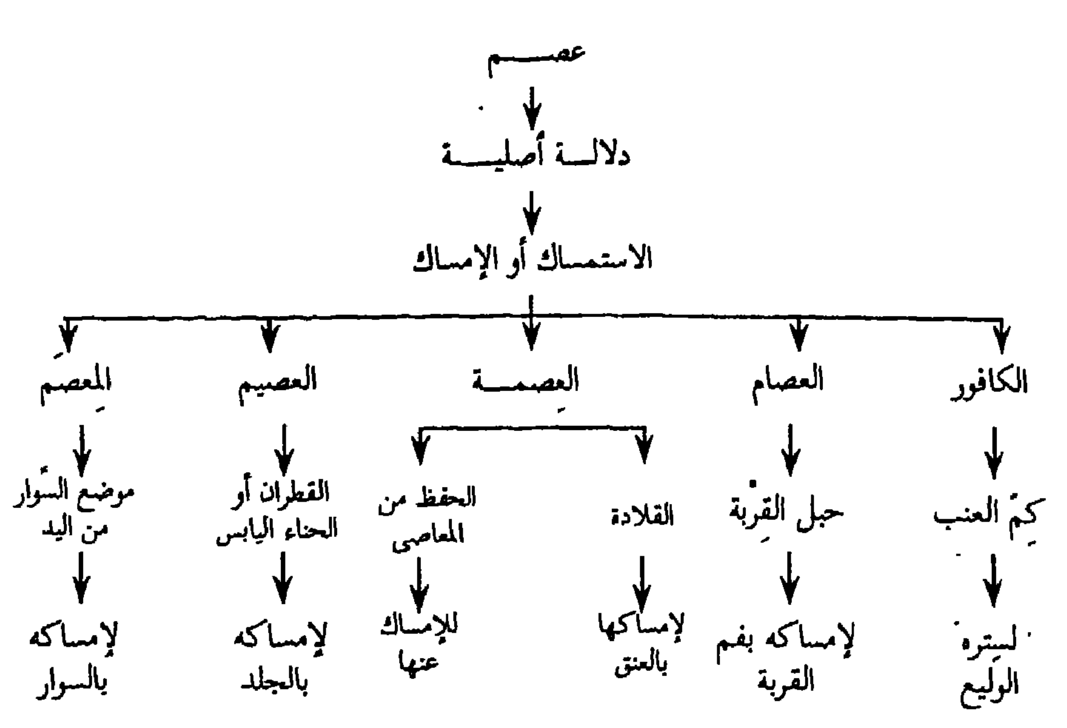
(٢) الاشتقاق ص١٨٥.

(٣) المقاييس (عصم) ٣٣٣/٤.

(٤) انظر : ابن دريد : الاشتقاق ص ١٨٥، والمقاييس (عصم) ٣٣٢/٤.

(٥) المقاييس (عصم) ٣٣٣/٣-٣٣٤.

وعلى هذا، فقد أمكن إرجاع دلالات فروع الجذر اللغوى (عصم) إلى دلالته الأصلية التى نص عليها الشارح، وهى الاستمساك، أو الإمساك. وهذا مما يثبت صحة اعتبارها دلالة أصلية له. ويمكن أنْ نمثل لذلك بمايلى :



* * * * *

وأما لفظ «الاستهلال»، فقد ورد – اسم مكان – فى قول الحادرة الذُّبيانى:

٤) وبمُقْلَتَىْ حَوْراء تَحْسِبُ طَرْفَها وَسْنان حُـرَّةِ مُسْـتَـهَلِ الأدْمُعِ

وجاء فى الشرح : «ومُسْتَهَلّ الأدمع حيث تستهل، وأصل الاستهلاك: رفع الصوت. ومنه الإهلال بالحج، ومنه استهلال الصبىِّ عند سقوطه من بطن أمه»(١).

صرح الشارح هنا بالدلالة الأصلية للاستهلال، ونص على أنها «رَفْع الصوت».

---

(١) الشرح ص٥٣.

وقد سبقه الأصمعي (ت٢١٦هـ) في تقرير هذه الدلالة الأصلية بقوله : «وأصل الإهلال : رَفْع الصوت، وكل رافعٍ صوتَه فهو مُهِلّ».[١] كما أقرّ ابن فارس ذلك بقوله «والهاء واللام أصل صحيح يدل على رفع صوت».[٢]

وقد ربط الشارح بين هذه الدلالة الأصلية، ودلالات بعض الفروع المتولّدة من الجذر اللغوي «هلّ» وهي :

(أ) **الإهلال بالحج** : وذلك لأنّ الحاج يرفع صوته بالتلبية إيذاناً ببدء إحرامه، وشروعه في مناسك الحج. جاء في اللسان : «وإنما قيل للإحرام إهلال لرفع المُحرِم صوتَه بالتلبية».[٣]

(ب) **استهلال الصبيّ** : وهو رفع صوته بالبكاء بعد ولادته، وسقوطه من بطن أمه. قال ابن فارس : «واستهل الصبيُّ صارخاً : صوّت عند ولاده».[٤]

ونستطيع أنْ نضيف إلى هذه الفروع، فرعاً آخر يمكن تفسير دلالته في ضوءِ هذه الدلالة الأصلية، وهو لفظ «الهلال».

والهلال هو «القمر في أول ليلة والثانية»[٥]. وقد سُمّي القمر هلالا؛ لأنّ الناس يرفعون أصواتهم عند رؤيته. قال ابن فارس : «فالهلال الذي في السماء، سُمّي به لإهلال الناس عند نظرهم مكبّرين وداعين».[٦] وجاء في اللسان : «قال أبو العباس : وسمي الهلال هلالاً لأنّ الناس يرفعون أصواتهم بالإخبار عنه».[٧]

---

(١) أبو عبيد : غريب الحديث ٢٨٥/١.

(٢) المقاييس (هل) ١١/٦.

(٣) (هلل) ٢٢٦/١٤. وانظر كذلك : التاج (هلّ) ١٧١/٨.

(٤) المقاييس (هل) ١١/٦.

(٥) المفردات في غريب القرآن ص٥٤٤.

(٦) المقاييس (هلّ) ١١/٦.

(٧) (هلل) ٢٢٨/١٤. وانظر كذلك : التاج (هلّ) ١٧٠/٨.

وأما إطلاق هذا اللفظ للدلالة على السّنان ذى الشعبتين، وعلى الماء المستدير فى أسفل الرّكى، فقد جاء على سبيل التشبيه الشكلى بالهلال.[1]

وعلى ذلك، فإنّ الدلالة الأصلية التى نصّ عليها الشارح، قد صلحت لتفسير دلالات فروع الجذر «هلّ»، وهذا مما يدل على صحة اعتبارها دلالة أصليةً له.

* وأما لفظ **«الحرْص»**، فقد ورد – اسماً – فى قول الحادرة الذُّبيانى :

٧) ظلَم البِطاحَ له انهلالُ حَرِيصَةٍ   فَصَفَا النِّطافُ له بُعَيْدَ المَقْلَعِ

وجاء فى الشرح : «والحريصة : المطرة التى تحرِص وجه الأرض، أى : تَقْشِره ومنه قولهم : حَرَص القصَّارُ الثوبَ، ومنه الحارصة من الشّجاج التى تَقْشِر».[2]

يُفهم – ضمنياً – مما أورده الشارح من تفسير لألفاظ «الحارصة» و«الحريصة» و«حرص القصار الثوب»، أنّه يعد «القشر» هو الدلالة الأصلية للجذر اللغوى «حرص».

وقد صرح الأزهرىُّ بهذه الدلالة الأصلية نصّاً فى قوله : «وأصل الحَرْص : القَشْر».[3] وأما ابن فارس، فقد جعل لهذا الجذر اللغوى دلالتين أصليتين، فقال : «الحاء والراء والصاد أصلان : أحدهما الشّقّ، والآخر الجشع»[4]. ونستطيع أنْ نقول إنّ ثمة تقاربًا بين «الشق» و«القشر»، وأما الجشع فيمكن رده إلى معنى القشر كذلك على ما سنرى.

وقد أورد الشارح بعض فروع الجذر «حرص»، والتى يمكن النظر إلى دلالاتها فى ضوء الدلالة الأصلية لهذا الجذر، وهى :

---

(١) انظر فى ذلك : المقاييس (هلّ) ٦/١١، والمفردات فى غريب القرآن ص ٥٤٤.

(٢) البيت ص ٥٤ وشرحه ص ٥٥.

(٣) تهذيب اللغة (حرص) ٤/٢٤٠.

(٤) المقاييس (حرص) ١/٤٠.

(أ) **الحـريصـة** : وهى المطرة؛ وذلك لأنهـا تقـشـر وجـه الأرض من شـدة انهلالها. قال ابن فارس : «ومنه الحَرِيصة والحارصة، وهى السحابة التى تقشر وجه الأرض من شِـدَّة وَقْع مطرها».[1] ونلاحظ هنا أنَّ الشارح قد فسَّر «الحريصة» بالمطر، وليس السحاب، كما ذهب ابن فارس وبعض اللغويين، وليس يكون ذلك خطأ فى الاستعمال أو الشرح، وكل ما هنالك هو أنَّ لفظ الحريصة قد انتقل من الدلالة على المطر إلى الدلالة على السحاب؛ إذ كان السحاب سبباً فى نزول المطر، والعرب تُسمى الشئ باسم الشئ إذا كان مجاوراً له أو كان منه بسبب.

(ب) **حرْص** القَصَّار للثوب : وهو قشره وشقه بالدّق[2] .

(جـ) **الحارصة** : وهى الشَّجَّة؛ وهذا لأنها تشق الجلد وتقشره.

قال الخليل : «والحارصة : شَجَّة تشق الجلد قليلاً كما يحرص القَصَّارُ الثوب عند الدقّ».[3]

ويمكننا، بعد ذلك، أنْ نرد دلالتى فرعين آخرين من هذا الجذر اللغوى إلى دلالته الأصلية، تلك السابقة، وهما :

(د) **الحِرْصِـيـان** : وهو جِلْدةٌ أو قشرة رقيقة تقع بين الجلد واللحم، وقد سُمِّيتُ بذلك لأنَّ القصَّاب يقشرها بعد السَّلْخ.[4]

(هـ) **الحِرْص** : وهو الشَّرَه والجشع. وقد سبق أنْ ذكرتُ آنفاً أنَّ ابن فارس قد عَدَّ دلالة الجذر «حرص» على هذا المعنى، أصلاً مغايراً لدلالته على الشق أو القشر. بيد أننا نستطيع أنْ نرد هذه الدلالة المجردة على الجشع إلى الدلالة الحسية

---

(١) المقاييس (حرص) ٤٠/١.

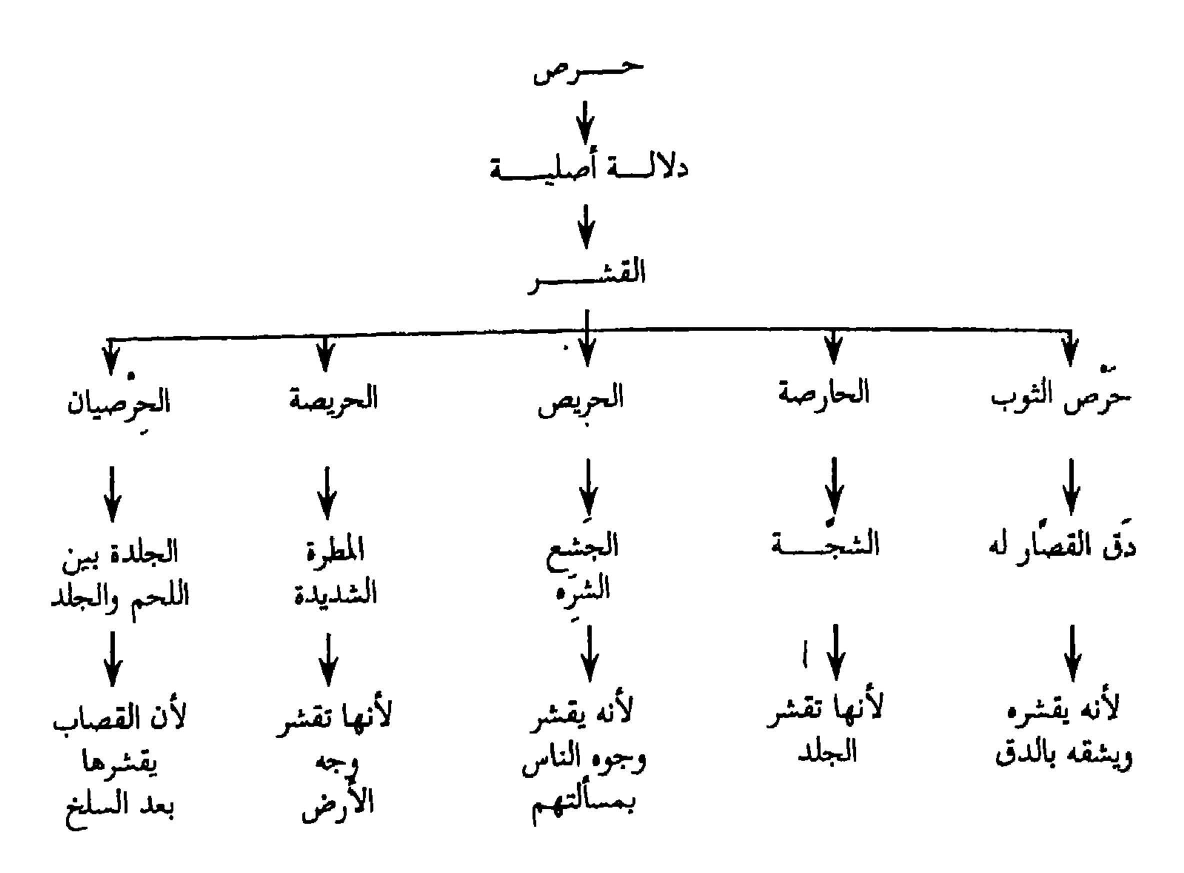
(٢) انظر : المفردات فى غريب القرآن ص١١٣.

(٣) العين (حرص) ١١٦/٣. وانظر كذلك : الجمهرة (ح ر ص) ١٣٤/٢، وتهذيب اللغة (حرص) ٣٧٨/٤-٣٧٩.

(٤) انظر: اللسان (حرص) ٢٧٧/٨.

على القشر مما يجعل للجذر «حرص» دلالة أصلية واحدة لا دلالتين. ونجد ذلك عند الأزهري في قوله : «وقيل للشَّرِه حريص، لأنه يقشر بحرصه وجود الناس يسألهم»[1]، أي أنه يسأل الناس، فيستحيون منه، ويعطونه مسألته.

وعلى ما سبق، فإننا نلاحظ أنَّه قد أمكن ردّ دلالات كلٍّ من هذه الفروع اللغوية المتولِّدة من الجذر «حرص» إلى دلالته الأصلية، وهي القشر، وهذا يشهد لصحة اعتبارها دلالة أصلية له كما ذكر الشارح ضِمْناً، وكما نصَّ بعض اللغويين، ويمكن أنْ نمثِّل لذلك بمايلي :



* * * * *

(١) تهذيب اللغة (حرص) ٤/٢٤٠.

(٢) الشرح ص٥١١.

وأما لفظ «النَّهْك» ، فقد ورد – وَصْفاً– فى قول ثَعْلَبة بن عمرو :

٣) سَأَجعَلُ نَفْسِي له جُنَّةً بشَاكِى السِّلاح نَهِيكٍ أَرِيبْ

وجاء في الشرح «والنَّهيك : الشجاع، يقال : رجل نَهيك بيِّن النَّهاكة، ويقال : رجل ينّهك فى العَدْو، أى : يُبالغ فيهم. وقد نَهَكته الحُمَّى نَهْكةً شديدة. ويقال : انهَكْ من هذا الطعام، أى : بَالِغْ فى أكله، ورجل منهوك، أى : بلغ منه الوجع».[1]

لم يصرح الشارح هنا بالدلالة الأصلية للجذر «نهك» ، بيد أنَّ تفسيره لفروعه المختلفة، يدل على أنه يعد «المبالغة» هى دلالته الأصلية.

وقد صرح ابن فارس بهذه الدلالة فى قوله : «النون والهاء والكاف أصل صحيح يدل على إبلاغٍ فى عُقوبة أو أذَىً.[2] وجاء فى اللسان : «والنَّهْك : المبالغة فى كل شئ والناهِك والنَّهيك : البالغ فى جميع الأشياء».[3]

وقد أدار الشارح، فى فلك هذه الدلالة الأصلية، بعض دلالات فروع هذا الجذر، وهى :

(أ) النَّهيك : وهو الشجاع، وذلك لأنه يُبالغ فى النَّيْل من أعدائه. جاء فى اللسان : «والنَّهيك والنَّهوك من الرجال : الشجاع. وذلك لمبالغته وثباته لأنه ينهك عدوَّه فيبلغ منه».[4]

(ب) **نَهَكته الحُمّى** : أى بالغتْ فى إيذاء المُبتلى بها، فأضرَّته، وأنقصتْ وزنه. جاء فى اللسان : « ونَهَكته الحمى نَهْكاً ... : جَهَدته وأضنته ونَقَصت

(١) الشرح ص٥١١.
(٢) المقاييس (نهك) ٣٦٤/٥.
(٣) (نهك) ٣٩١,١٢.
(٤) (نهك) ٣٩١/١٢.

لحمه فهو منهوك، رُؤى عليه أثر الهزال منها».[1] وقال الإمام الحربىّ : «ورأيت فلاناً منهوكاً إذا بلَغ منه المرضُ».[2]

(جـ) **انهَكْ** من الطعام، أى : بالغ فى أكله. جاء فى اللسان : «ونَهَك فى الطعام : أكل منه أكلاً شديداً فبالغ فيه».[3]

وقد جمع ابن السكّيت بين هذه الفروع السابقة فى قوله : «وقد نَهَكته الحمى ...، وقد نَهَكه المرض ينهكه نَهْكاً ونَهْكَة. ويقال : انهك من هذا الطعام، أى : بالغ فى أكله. ومنه قيل للشجاع : نَهيك، أى : ينهك عدوَّه، أى : يبالغ فيه».[4]

ونستطيع أنْ نضيف إلى تلك الفروع السابقة فرعاً آخر، يمكن تفسير دلالته فى ضوء الدلالة الأصلية لهذا الجذر اللغوى وهو :

(د) **النُّهَـيْك** : وهو اسم تُسمى به الحُرْ قوص[5]. والحُرْ قوص دُوَيبة صغيرة، كالبرغوث، تعض وتقرص.ولعلّها سُمّيت لذلك لأنها قد تبالغ فى إيلام من تعضه. قال الأزهرىّ : «ولا حُمَةَ لها إذا عضّت، ولكن عضتها تؤلم، ولاسُمّ فيه».[6]

وعلى ذلك، فإننا نلاحظ أنه قد أمكن تفسير دلالات تلك الفروع، فى ضوء الدلالة الأصلية للجذر «نهك»، وهى «المبالغة فى الإيذاء»؛ إذ توفّر هذا المكون

---

(١) (نهك) ٣٩٠/١٢.

(٢) غريب الحديث، المجلدة الخامسة ٥٩٩/٢.

(٣) (نهك) ٣٩١/١٢.

(٤) إصلاح المنطق ص ٢٠٩.

(٥) اللسان (نهك) ٣٩٢/١٢.

(٦) تهذيب اللغة (أبواب الرباعى من حرف الحاء، ح - ق) ٣٠٢/٥.

الدلالى فى دلالات فروع الجذر المختلفة، مما يشهد لصحة اعتبار هذه الدلالة دلالةً أصلية له، كما ذكر الشارح ضمناً، وكما صرح بعض اللغويين.

* * * * *

وأما لفظ «الهَضْم»، فقد ورد - وصفاً مجموعاً - فى قول بِشْر بن عمرو بن مَرْثَد :

٧) فى إخوةٍ جَمَعوا نَدًى وسَماحةً   هُضْمٍ إذا أَتْمَ الشِّتاءِ تَزَعَّبَا

وجاء فى الشرح : «الهُضْم جمع أهضم، وهم القوم يكسرون أموالَهم ويثلمونها فى الحقوق، وأصل الهَضْم : الكَسْر. يقال : قد هضمه إذا كسره، ومنه انهضام الطعام، ويقال : فى الأرض هُضوم، أى : فجوات متسعة».[1]

وقف الشارح على الدلالة الأصلية للجذر اللغوى «هضم» ونص على أنها «الكسر».

وقد شاركه بعضُ اللغويين فى تقرير هذه الدلالة الأصلية. قال ابن فارس : «الهاء والضاد والميم : أصل صحيح يدل على كَسْر وضَغْط وتداخُل»[2]. وقال ابن الأثير : «وأصل الهَضْم: الكسر»[3]. وكذلك أقرَّ الراغبُ الأصفهانى هذه الدلالة، بيد أنَّه قيدَّها بكسر مافيه لين ورخاوة فقال : «الهَضْم : شَدْخ مافيه رخاوة».[4]

وقد أرجع الشارح، إلى هذه الدلالة الأصلية، دلالات بعض الفروع الناشئة من الجذر «هضم» وهى :

---

(١) الشرح ص ٥٥٥.

(٢) المقاييس (هضم) ٥٥/١.

(٣) النهاية فى غريب الحديث والأثر ٢٦٥/٥.

(٤) المفردات فى غريب القرآن ص٥٤٣.

(أ) : **انهضام الطعام** : وذلك لما يتعرَّض له من تكسُّر وتفتُّت. قال ثعلب : «يقال : انهضم الطعام، إذا انكسر فى بطنه».[1]

(ب) **الهُضْم** (جمع هضْم) : وهى الفجوات المتسعة، وكأنَّ انكساراً قد حدث للأرض، فأوجد فيها الفجوات والفراغات. قال ابن فارس: «والأهضام : بُطون من الأودية، سُميت بذلك لغُموضها، والواحد هضْم».[2] وقال ابن الأثير : «هى جمع هِضْم، بالكسر، وهو المُطمئِنّ من الأرض. وقيل : هى أسافل من الأودية، من الهَضْم : الكَسْر، لأنها مَكاسِر».[3]

وإضافة إلى تلك الفروع التى أوردها الشارح، يمكن أنْ نضيف فروعاً أخرى تُفسِّر دلالاتها فى ضوء هذه الدلالة الأصلية وهى :

(جـ) **الهاضوم** : ويُطلق على كل دواء يُستعمل فى هضم الطعام، أى كسره وتفتيته. قال ابن دريد : «والهاضوم : كل دواء هَضَم طعاماً».[4]

(د) **الهَضَم** : وهو انضمام الجنبين، ومنه يقال : أمرأة هَضِيمة الكَشْحَيْن[5]. وكأنْ قد اقتطع جزءٌ منهما فأدَّى إلى انضمامهما.

(هـ) **الهَضَّام** : وهو المُنفِق لماله[6]، وهذا لأنه يَنتقص ويقتطع من ماله، ويعطيه لغيره.

وعلى ذلك، فقد صلحت الدلالة الأصلية التى ذكرها الشارح للجذر «هضم» لتفسير دلالات فروعه المختلفة، وهذا مما يشهد لصحة اعتبارها دلالة أصلية له.

* * * * *

(١) مجالس ثعلب، تحقيق عبد السلام هارون، دار المعارفبمصر ١٩٦٩م، ٢٢٢/١.

(٢) المقاييس (هضم) ٥٥/٦.

(٣) النهاية فى غريب الحديث والأثر ٢٦٦/٥.

(٤) الجمهرة (ض م هـ) ١٠٢/٣.

(٥) انظر : المقاييس (هضم) ٥٥/٦، والنهاية ٢٦٥/٥، واللسان (هضم) ٩٨/١٦.

(٦) انظر : اللسان (هضم) ٩٦/١٦.

وأمـا لفظ «الخَـدْع»، فقد ورد – وصفاً – فى قول أبى قَيْس بن الأَسْلَت الأنصارىّ (فى شأن ناقته) :

٢٤) أَقضِى بها الحاجات، إنّ الفتى   رَهْنٌ بذى لونين خَـــــدّاعِ

وجاء فى الشرح : «والخَدّاع مأخوذ من الخَدْع، وهو الاختباء والتّستُر. يقال: رأيت فلاناً ثم خَدَع، أى : غاب عنّى. قال الأصمعى : ومن هذا سُميت المخادع، وهى بيوت تُجعل فى جوف بيوت، ومن هذا قولهم : ضَبٌّ خادع، ويقال : خَدَع الرِّيقُ، إذا نَقَص».[1]

ذكر الشارح الدلالة الأصلية للجذر اللغوى : «خدع»، ونَصَّ على أنها «الاختباء والتستر». ونلاحظ هنا أنه لم يعبر عن الدلالة الأصلية بقوله : «وأصل ...» كما هو دأْبه فى ملاحظ فائته، وإنما أتى بالمصدر، وذكر دلالته، ثم شفعه بإيراد بعض فروعه، وتفسيرها فى ضوء هذه الدلالة.

وقد سبقه الخليل إلى تقرير هذه الدلالة الأصلية. قال ابن فارس : «الخاء والدال والعين أصل واحد، ذكر الخليل قياسه. قال الخليل : الإخداع : إخفاء الشئ ... وعلى هذا الذى ذكر الخليل يَجرى الباب».[2]

وقد أورد الشارح قولَ الأصمعى الذى يربط فيه بين هذه الدلالة الأصلية، ودلالات بعض الفروع الناشئة من الجذر «خدع» وهى :

(أ) المخادع : وهى، كما قال الأصمعى،[3] بيوت تجعل فى جَوْف بيوت؛ وذلك لاستتارها عن الأعين.

---

(١) البيت، ص٥٧٣، وشرحه ص ٥٧٤.

(٢) المقاييس (خدع) ١٦١/٢. وانظر : العين (خدع)١١٥/١.

(٣) وانظر كذلك : اللسان (خدع) ٤١٦/٩، والتاج (خدع) ٣١٤/٥.

(ب) ضَبٌّ خادع: وهو المختفى فى جُحره، جاء فى اللسان : «وخَدَع الضبُّ يخدَع خَدْعا وانخدع : استروح رِيحَ الإنسان فدخل فى جحره لئلا يُحْتَرش».[1]

(جـ) خَدَع الريقُ : وهو نقصانه. قال ابن فارس : «ويقال : خَدَع الريقُ فى الفم، وذلك أنه يَخفى فى الحَلق ويغيب».[2]

ويمكننا أن نضيف، إلى ما ذكره الأصمعى، فرعين آخرين يمكن تفسير دلالتيهما فى ضوء هذه الدلالة الأصلية وهما :

(د) **الأَخْدعان** : وهما عِرقان فى باطن العُنُق، وقد سُمِّيا بذلك لاستتارهما واختفائهما فى العنق.[3]

(هـ) **الخَيْدَع** : وهو السَّراب[4] ؛ وذلك لأنه يظهر ويختفى فى عين الناظر، ولاحقيقة له.

وعلى ذلك، فقد صلحت هذه الدلالة الأصلية لتفسير دلالات فروع الجذر «خدع»، وهذا مما يدل على صحة اعتبارها دلالةً أصلية له، كما نص الشارح.

* * * * *

وأمالفظ «**الظلم**» ، فقد ورد فى قول مُعاوية بن جَعْفَر بن كِلاب :

١٤) حَمَلْتُ حَمَالَةَ القُرشِىِّ عَنْهمْ ولا ظُلْمـاً أردتُ ولا اختِـلابَا

وجاء في الشرح : «وأصل الظُّلْم : وَضْع الشئ فى غير موضعه. ومنه قول كعب بن زُهَير :

---

(١) (خدع) ٤١٧/٩.

(٢) المقاييس (خدع) ١٦١/٢ .

(٣) انظر : العين (خدع) ١١٥/١ .

(٤) انظر : المقاييس (خدع) ١٦٢/٢ ، واللسان (خدع) ٤١٦/٩ .

أقـولُ شَبـيـهـاتٍ بما قـال عـالمًا بِهِنَّ، ومَنْ يُشْبِـهْ أباهُ فـمـا ظَلَمْ

أى : فلم يضع الشَّبه فى غير موضعه. ومنه ظُلْم السِّقاء، وهو شُرْب اللبن قبل إدراكه. قال الشاعر :

وقـائلةٍ: ظلمـتُ لكم سـقـائى وهل يَخـفى على العكَد الظَّليمُ

وعنى بالظَّليم : المظلوم، وهو اللبن الذى لم يُدرِك» .(١)

صرح الشارح هنا بالدلالة الأُصلية للجذر اللغوى (ظلم) ، ونص على أنها «وَضْع الشئ فى غير موضعه».

وقد شارك الشارحَ، فى النص على هذه الدلالة الأصلية، كثيرُ من اللغويين كالأصمعى(٢)، وابن السكِّيت(٣)، وابن قُتَيْبة(٤)، وابن دُرَيْد(٥)، وابن فارس(٦)، قال الراغب الأُصفهانى : «والظلم عند أهل اللغة وكثير من العلماء : وَضْع الشئ فى غير موضعه المختص به إمّا بنقصان أو بزيادة، وإمّا بعدول عن وقته أو مكانه» .(٧)

وقد أرجع الشارح، إلى هذه الدلالة الأُصلية، دلالات بعض فروع هذا الجذر اللغوى، وهى :

---

(١) الشرح ص٧٠٠-٧٠١.

(٢) انظر : المفضل بن سلمة : الفاخر ص١٠٣.

(٣) انظر : اللسان (ظلم) ٢٦٩/١٥.

(٤) انظر : تأويل مشكل القرآن، تحقيق السيد أحمد صقر، دار التراث بالقاهرة ١٣٩٣هـ- ١٩٧٣م. ص ٤٦٧.

(٥) انظر : الجمهرة (ظ ل م) ١٢٤/٣ .

(٦) انظر المقاييس (ظلم) ٤٦٨/٣ .

(٧) المفردات فى غريب القرآن ص ٣١٥.

(١) تأويل مشكل القرآن ص ٤٦٧. وانظر كذلك : الفاخر ص ١٠٣ .

(أ) **ظَلَم** : وذلك فى القول السائر : «من أشبه أباه فما ظلم» ، أى أنه لم يضع الشبه فى غير موضعه المستحق له. قال ابن قتيبة : «وأصل الظلم فى كلام العرب : وضع الشئ فى غير موضعه. ويقال : من أشبه أباه فما ظَلَم، أى : فما وضع الشبه فى غير موضعه».(١)

(ب) **الظليم**: وهواللبن الذى شُرب قبل إدراكه، أى أنه عُدل عن الوقت المحدد لشربه إلي وقت آخر، فكأن ذلك كان ظلما له. قال ابن قتيبة:«ومنه ظلْم السقاء، وهو شربه قبل الإدراك، لأنه وضع الشُّربَ غير موضعه».(٢) وقال الراغب الأصفهانى: «ومن هذا يقال : ظلمت السِّقاء، إذا تناولته فى غير وقته، ويسمى ذلك اللبن الظَّليم» .(٣)

ويمكننا أنْ نرد إلى هذه الدلالة الأصلية أيضاً، دلالة فرع آخر من فروع هذا الجذر اللغوى، وهو :

(جـ) **المظلومة** : وهى الأرض التى تَمّ حفرْها، ولم تكن موضعاً للحفر، فكأنَّ ذلك كان ظُلْماً لها، لأنَّ الحفر قد وقع فى غير الموضع المقرر له، قال ابن قتيبة: «والمظلومة: الأرض التى حُفر فيها، ولم تكن موضع حفر. سميت بذلك لأنَّ الحفر وُضع غير موضعه».(٤)

وأما الدلالة المجردة للظلم، فهى ظاهرة الارتباط بدلالته الأصلية. قال ابن قتيبه: «فكأنَّ الظالم هو الذى أزال الحقَّ عن جهته وأخذ ما ليس له».(٥)

وهكذا، فقد صلحت هذه الدلالة الأصلية لتفسير دلالات فروع الجذر «ظلم» ، ولعل ذلك مما يشير إلى صحة اعتبارها دلالة أصلية له كما نص الشارح.

* * * * *

---

(١) تأويل مشكل القرآن ص٤٦٧ .وانظر كذلك : الفاخر ص ١٠٣

(٢) تفسير غريب القرآن ص ٣٨.

(٣) المفردات فى غريب القرآن ص ٣١٥.

(٤) تفسير غريب القرآن ص٢٩ . وانظر كذلك : الجمهرة (ظ ل م) ٢٤/٣ .

(٥) المصدر السابق، الصفحة نفسها.

*وأمـا لفظ «الكَتْب»، فقد ورد – اسماً مجموعاً – فى قول عَوْف بن الأحْوص :

٢) أُتِيحتْ لَنَا بَكْرٌ وتَحْتَ لِوَائِهـا كَتائبُ يَرضْاها العَزِيزُ المُفاخِرُ

وجاء في الشرح : «الكتيبة : الواحدة من الكتائب، سُميت كتيبةً لاجتماعها، وأصل الكَتْب : الجمع، ومنه كَتْب البَغْلة وهو ضَمّ شُفْريها بَحلْقة، ومنه الكُتَب، أى : الخُرَز».[1]

صرَّح الشارح بالدلالة الأصلية للجذر اللغوى «كتب»، ونصَّ على أنها «الجَمْع».

وقد شارك الشارحَ، فى تقرير هذه الدلالة الأصلية، بعضُ اللغويين، قال شَمِر: «كل ما ذكر فى الكَتْب قريب بعضُه من بعض، وإنما هو جَمْعك بين الشيئين».[2] وقال ابن دريد : «وأصل الكَتْب: ضمُّك الشيءَ إلى الشيء»[3]، وقال ابن فارس : «الكاف والتاء والباء أصل صحيح واحد يدل على جَمْع شيٍ شيءٍ».[4]

وقد ربط الشارح بين هذه الدلالة الأصلية، وبين دلالات بعض الفروع المتولِّدة من الجذر «كتب» وهى :

(أ) **الكتيبة** : وهى جماعة الناس المُحاربة. قال المبرِّد : «والكتيبة : الجيش، وإنما سُمى الجيش كتيبة لانضمام أهلها بعضِهم إلى بعض».[5]

---

(١) الشرح ص ٧١٥.

(٢) اللسان (كتب) ١٩٥/٢.

(٣) الجمهرة (ب ت ك) ١٩٦/١.

(٤) المقاييس (كتب) ١٥٨/٥.

(٥) الكامل، تحقيق محمد أحمد الدالى، مؤسسة الرسالة ببيروت ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م ١١٢٨/٣.
وانظر كذلك : الجمهرة (ب ت ك) ١٩٧/١.

(ب) كَـتْب البغلة : وهو جمع شُفْريها بحَلْقة. قال ابن دريد : «وكَتَبْت البَغْلَة أكتبها : إذا ضممت شُفريها بحلقة»[1].

(جـ) الكُتَب (جمع كُتْبَة) : وهي الخُرز، وقد سُميتْ بذلك لأنَّها تَضم الشيء المخروز وتجمعه بعضَه إلى بعض[2].

ويمكن أنْ نضيف إلى هذه الفروع فرعاً آخروهو :

(د) الكتـابة : وذلك لأنها تعنى جمع (أو ضم) الحروف بعضها إلى بعض. قال شَمر : «ومنه قيل : كتبت الكتاب لأنه يجمع حرفاً إلى حرف».[3] وقال الراغب الأَصفهاني : «الكَتْب : ضم أديم إلى أديم بالخياطة... وفي التعارف : ضم الحروف بعضها إلى بعض الخطّ».[4]

وفي ضوء هذا، فإننا نتبين صِدْقَ الشارح في اعتباره «الجمع» دلالةً أصلية للجذر «كتب» ؛ إذ صلحت هذه الدلالة لتفسير دلالات فروعه المختلفة.

* وأمّا لفظ «الجَنّ»، فقد ورد – فِعْلا – في قول علْقمَة بن عَبَدة (يصف خمراً) .

٤٢) عـانيَّـةٌ قَـرقَفٌ لم تُطَّلَعْ سَنَةً   يَجُنُّها مُـدْمَجٌ بالطين مَـخْتُـومُ

وجاء في الشرح : «ويَجُنُّها : يسترها، وسُمي الجنين جنيناً لاستتاره في بطن أمه، وسمي التُّرْسِ مجنًا لأنه يُستتر به، وسميت الجِنّ جنًا لاستتارهم عن أعين الناس».[5]

---

(١) الجمهرة (ب ت ك) ١٩٦/١–١٩٧. وانظر كذلك المفردات في غريب القرآن ص٤٢٣.

(٢) انظر المقاييس (كتب) ١٥٨/٥.

(٣) اللسان (كتب) ١٩٥/٢.

(٤) المفردات في غريب القرآن ص ٤٢٣.

(٥) الشرح ص٨١٣–٨١٤.

لم يصرح الشارح هنا بالدلالة الأصلية للجذر اللغوى: «جنّ»، بيد أن ما أورده من تفسير لبعض فروع هذا الجذر، يشير إلى أنه يعد«السّتر» هو الدلالة الأصلية له.

وقد صرح بهذه الدلالة بعض اللغويين. قال ابن فارس : «الجيم والنون أصلٌ واحد، وهو السّتْر والتستُّر»[1]، وقال الراغب الأصفهانى : «أصل الجَنّ : ستر الشئ عن الحاسة».[2]

وقد أورد الشارح بعض فروع هذا الجذر اللغوى، وفسّر دلالاتها فى ضوء هذه الدلالة الأصلية وهى :

(أ) **الجَنين** : وهو الولد فى بَطْن أمه، وذلك لاستتاره عن الأعين.

(ب) **المجَنّ** : وهو الترس، وذلك لأنّ المحارب يَستتر به. قال ابن دريد: «وسُمّى التُّرس مجنًا لَستره صاحبَه».[3]

(جـ) **الجن** : وهم نوع من العالم، وقد سُموا بذلك لاستتارهم عن الأعين. قال ابن فارس : «والجن سموا بذلك لأنهم متسترون عن أعين الخلْق».[4]

ويمكننا أنْ نضيف إلى هذه الفروع فروعاً أخرى، هى :

(د) **الجَنان** : وهو القلب، وقد سُمّى بذلك لاستتاره فى صدر الإنسان. قال الراغب الأصفهانى : «والجَنان : القلْب لكونه مستوراً عن الحاسة».[5]

(هـ) الجَنّة : وهى البستان، وذلك لأنّ أشجاره المتشابكة تستر الأرض عن الأعين. قال ابن الأثير : «الجنَة هى دار النعيم فى الدار الآخرة، من الاجتنان، وهو الستر، لتكاثف أشجارها وتظليلها بالتفاف أغصانها».[6]

---

(١) المقاييس (جن) ٤٢١/١.

(٢) المفردات فى غريب القرآن ص ٩٨.

(٣) الجمهرة (ح ن ن) ٥٦/١. وانظر كذلك : الكامل ٢٨٢/١.

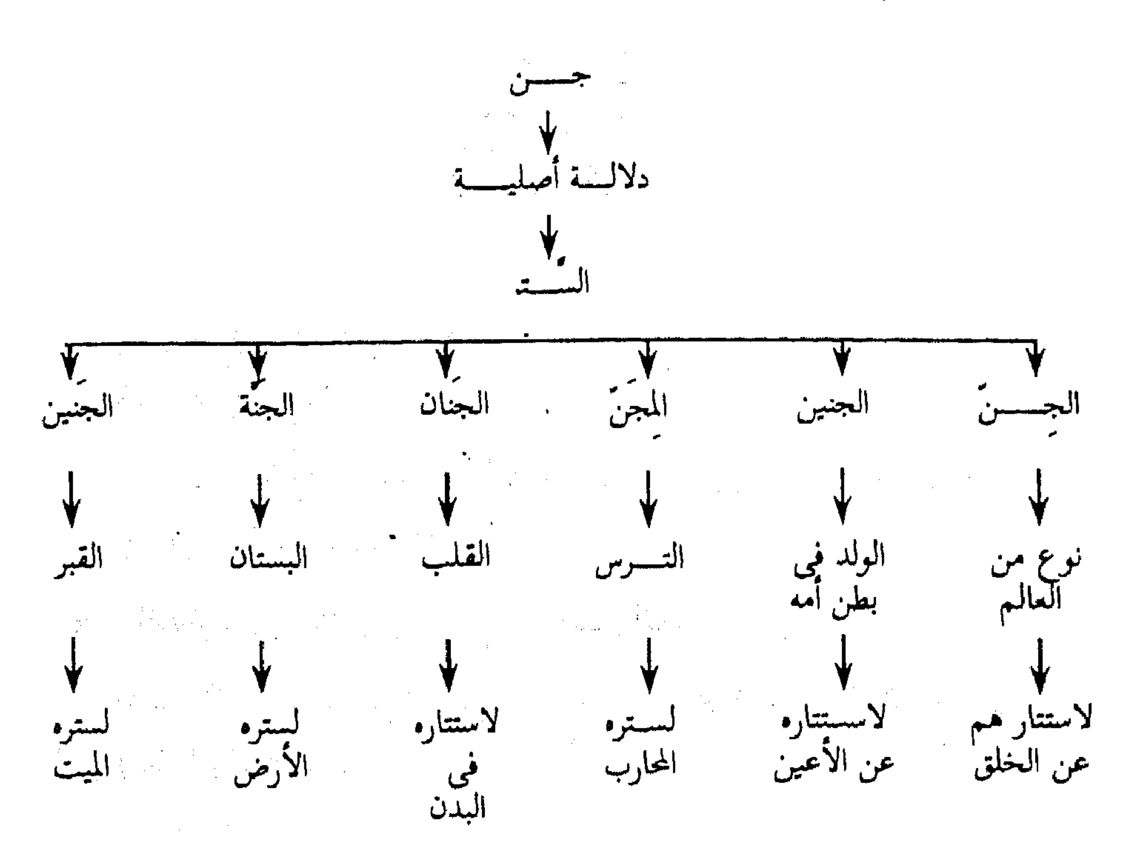
(٤) المقاييس (جن) ٤٢٢/١.ن وانظر كذلك : الكامل ٢٨٢/١، وتفسير غريب القرآن ص٢١ .

(٥) المفردات فى غريب القرآن ص ٩٨.

(٦) النهاية ٣٠٧/١.

(و) الجَـنن : وهو القبر، وذلك لأنه يستر الميِّتَ فى جوفه، قال ابن دريد: «وسُمِّى الترس مِجنّاً لستره صاحبه، ويُسمَّى القبر جَنَناً من هذا»(١).

وعلى ذلك، فإننا نلاحظ أنه قد أمكن تفسيرُ دلالات هذه الفروع اللغوية، فى ضوء الدلالة الأصلية للجذر «جنّ»، وهى الستر؛ إذ توفر هذا المكوِّن الدلالى فى كل هذه الفروع، وذلك مما يقطع بصحة اعتبار هذه الدلالة أصلية لهذا الجذر اللغوى، كما ذكر الشارح ضِمناً، وكما صرَّح بعضُ اللغويين ويمكن أنْ نمثِّل لذلك بمايلى :



---

(١) الجمهرة (ج ن ن) ٥٦/١.

وأمـا لفظ «الصـرومْ»، فقد ورد - اسم مفعول - فى قول الأَسْود بن يَعْفُر النَّهْشَلى:

١) قـد أَصْبَحَ الحَبْلُ مِن أَسْمـاءَ مَصْرُومَا بَعْدَ ائتلافٍ وحُبٌّ كان مَكْتُومَا

وجاء فى الشرح: «مصروم: مقطوع، الصَّرْم: القَطْع. ومنه مُصارَمة الناس بعضهم بعضا، ومنه صِرام النخل وسيف صارم»[1].

ذكر الشارح الدلالة الأصلية للجذر اللغوى: «صرم»، ونصَّ على أنها: «القطع».

وقد أقرَّ هذه الدلالة الأصلية كثيرٌ من علماء اللغة، ومنهم ابن فارس الذى يقول «الصاد والراء والميم أصلٌ واحد صحيح مُطَّرِد، وهو القطع»[2].

وقد أدار الشارح، حول هذه الدلالة الأصلية، دلالات بعض فروع الجذر «صرم» وهى:

أ- صِرام النخل: وهو قَطْع ثمره. قال ابن دريد: «والصَّرْم: القطع، ومنه صَرَمْتُ النخل صَرْمًا وصِرامًا»[3].

ب- سيف صارم: وهو السيف القاطع البتَّار. جاء فى اللسان: «وسيف صارم وصَروم...: قاطع لاينثنى»[4].

جـ- المصارمة بين الناس: وهو وقوع الخصام والقطيعة بينهم.

وهذه دلالة مجردة، ولذلك فمن الراجح أنها مأخوذة من الدلالات الحسية لفروع هذا الجذر اللغوى.

ونستطيع أنْ نضيف إلى هذه الفروع السابقة فروعًا أخرى، تدور دلالاتها فى

(١) الشرح ص ٨٤٧.
(٢) المقاييس (صرم) ٣/٣٤٤. وانظر: إصلاح المنطق ص ٢٤، والكامل ١/ ٣٠٥، وابن دريد الاشتقاق ص ١٥٨.
(٣) الاشتقاق ص ١٥٨.
(٤) (صرم) ١٥ / ٢٢٧.

فلك الدلالة الأصلية التى نص عليها الشارح، وهى:

د- **الصِّرْمَة**: وهى «القطْعَة من الإبل مابين العشرين إلى الثلاثين»[1]. وقد علَّل ابن الأثير لذلك بقوله: «كأنَّها إذا بلغتْ هذا القدر تَسْتَقِلّ بنفسها فيقطعها صاحبها عن معظم إبله وغنمه»[2].

هـ- **الصَّرِيم**: ويطلق على كلٍّ من الليل والنهار، وذلك لأنَّ كلاً منهما ينقطع من الآخر. قال ابن فارس: «فأما الصريم فيقال إنه اسم الصبح واسم الليل. وكيف كان فهو من القياس ؛ لأنَّ كل واحد منهما يصرم صاحبه وينصرم عنه»[3].

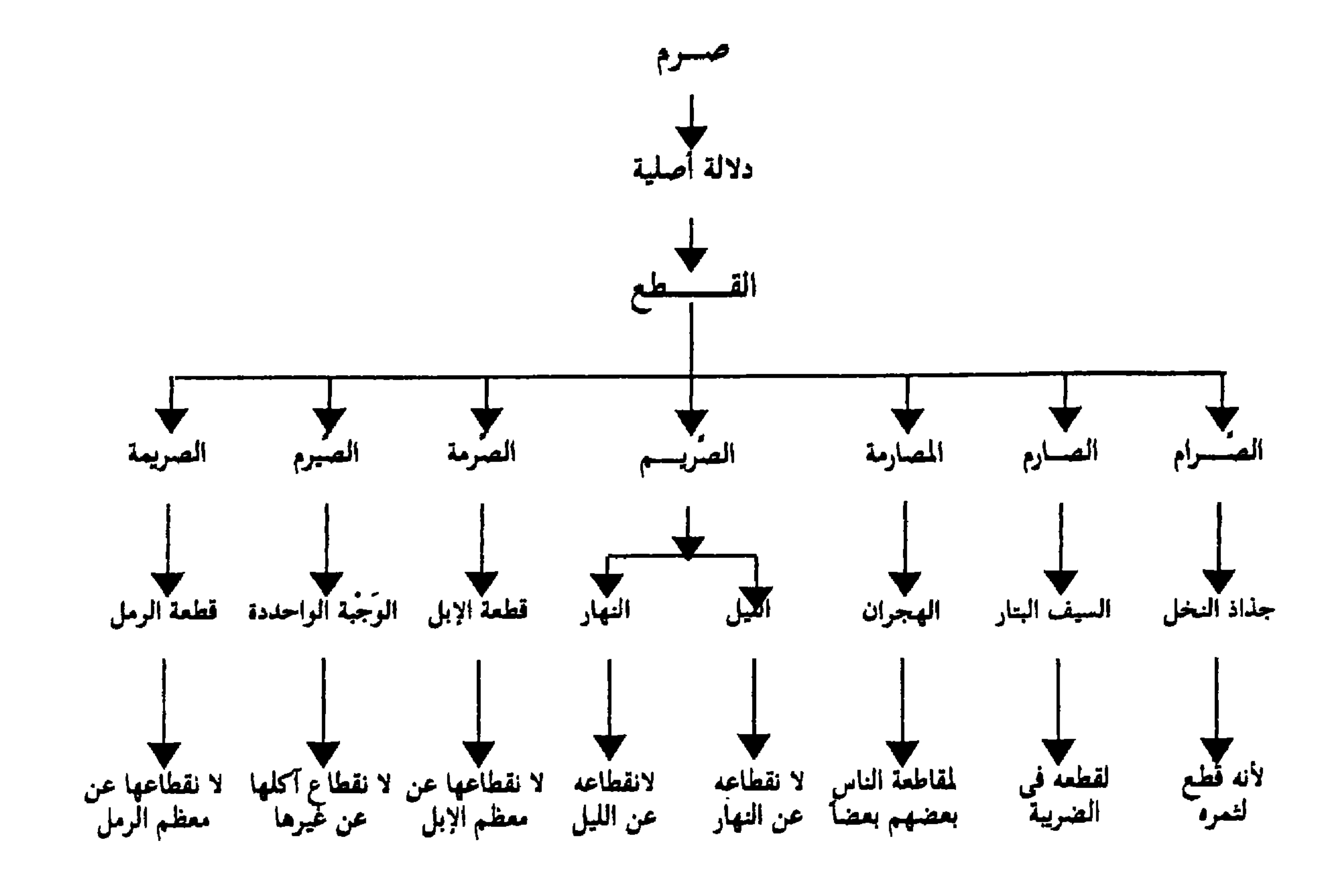
و- الصَّرِيمة: وهى القطعة من الرمل التى انقطعت (انفردت) عن معظمه. قال ابن دريد: «والصَّرِيمة قطعة من الرمل تنصرم من معظمه»[4].

ز- **الصَّيْرَم**: وهى الوَجْبة الواحدة التى يأكلها المرء، ويَجتزىء بها عن غيرها من الوجبات سائر اليوم، وكأنه إذا أكلها انقطع عن أكل غيرها باقى يومه. قال ابن فارس: «ويقال: أكل فلانٌ الصيْرَمَ؛ وهى الوَجْبة؛ لأنه إذا أكلها قَطَع سائر يومه»[5].

وهكذا، فإنه يتبين لنا صحةُ اعتبار «القطع دلالةً أصلية للجذر «صرم» كما نص الشارح، إذ صلحت هذه الدلالة لتفسير دلالات فروعه المتفارقة.

ويمكن أن نمثل لذلك بما يلى:

(١) ابن دريد: الاشتقاق ص ١٥٩.
(٢) النهاية ٣/ ٢٧.
(٣) المقاييس (صرم) ٣/ ٣٤٥. وانظر كذلك: الجمهرة (ر ص م) ٢/ ٣٥٩.
(٤) الجمهرة (ر ص م) ٢/ ٣٥٩. وانظر كذلك: المفردات فى غريب القرآن ص ٨٠.
(٥) المقاييس (صرم) ٣/ ٣٤٥.



صرم
دلالة أصلية
القطع
الصّرام
الصارم
المصارمة
الصّريم
الصّرمة
الصّيرم
الصريمة
جذاذ النخل
السيف البتار
الهجران
الليل
النهار
قطعة الإبل
الوَجْبة الواحدة
قطعة الرمل
لأنه قطع لثمره
لقطعه في الضريبة
لمقاطعة الناس بعضهم بعضاً
لا نقطاعه عن النهار
لانقطاعه عن الليل
لا نقطاعها عن معظم الإبل
لا نقطاع أكلها عن غيرها
لا نقطاعها عن معظم الرمل

تقفيـــــة:

يمكننا أنْ نتبيَّن، بعد دراسة نماذج «التأصيل» الواردة فى الشرح، الأمور الآتية:

الأمر الأول: الوعى المبكِّر من قِبَل علماء اللغة العرب، ومنهم شراح الديوان، بالخصائص الدلالية للعربية، والتى منها أنَّ كل جذر لغوى يمثل أرومة لها مقابلٌ معنوى تحمله، أو تحمل جزءا منه، سائر الفروع النابتة من تلك الأرومة، وهذا ما أسميته بالتأصيل. وما من شك فى أنَّ هذه الخصيصة الدلالية تمثل للعربية مَعْلَم إحكام لايجحد.

الأمر الثانى: أنَّ ابن فارس (ت ٣٩٥هـ) لم يكن أول من تنبَّه إلى فكرة «التأصيل» أو «دوران المادة حول معنى واحد» فى معجمه: «مقاييس اللغة»، بل سبقه إلى ذلك بعض اللغويين[1]، ومنهم شراح الديوان، بيد أنَّ معالجة هؤلاء لهذه الفكرة كانت معالجة جزئية وعارضة فى ثنايا مصنفاتهم المختلفة. وأما ابن فارس، فهو الذى عنى بهذه الفكرة، وجعلها أساساً أقام عليه معجمه: «مقاييس اللغة»، وعالج فى ضوئها جمهرة ألفاظ اللغة، مما أدى إلى ارتباط هذه الفكرة به.

الأمر الثالث: أنه يُفهم من طريقة شراح الديوان فى معالجة دلالات فروع الجذر اللغوى حول دلالة أصلية واحدة، أنهم كانوا يعدون صلاحية هذه الدلالة الأصلية لتفسير دلالات فروع الجذر المختلفة معياراً لصحة اعتبارهم كذلك، وهذا لأنهم كانوا ينصون - أحيانا - على الدلالة الأصلية للجذر اللغوى، ثم يشفعون ذلك بإيراد بعض فروعه، ويحاولون تفسير دلالاتها المختلفة بما يناسب هذه الدلالة الأصلية.

(١) ففى كتاب «العين» مثلاً أرجع الخليل مادة «عقّ» إلى معنى الشق (١/٧٢ - ٧٣)، وأرجع مادة فحص وبعض فروعها إلى معنى «شدة الطلب خلال كل شيء» (٣/١٢٣).
- وفى إصلاح المنطق أرجع ابن السكيت مادة «خلج» وبعض فروعها إلى معنى «الجذب» (ص٧٧ - ٧٨).
- وفى تفسير غريب القرآن أرجع ابن قتيبة مادة «غفر» وبعض فروعها إلى معنى «الستر والتغطية» (ص ١٤-١٥).
- وفى «الكامل أرجع المبرد مادة «حد» وبعض فروعها إلى معنى «القطع» (٢/١٠٤١ - ١٠٤٢).
- وفى «جمهرة اللغة» أرجع ابن دريد مادة «صمع» إلى معنى «الانضمام» (ص م ع ٣/٧٧)، ومادة «كنع» إلى معني «التداخل والانقباض (ع ك ن) ٣/١٣٧.
- هذا فضلاً عن الأمثلة الأخرى الواردة فى التعليق على ملاحظ التأصيل الواردة فى الشرح.

الباب الثالث

العموم والخصوص والتغير الدلالى

تتفارق ألفاظُ اللغات الإنسانية تفارقاً واضحاً من حيث عمومُها وخصوصها؛ فهناك ألفاظ عامة متراحبة الدلالة، كثيرة الماصدقات، وثمة ألفاظ خاصة محدودة الدلالة، قليلة الماصدقات.

وليس يبقي العام على عمومه، كما لايظل الخاص على خصوصه، بل قد تُستحدث أحوالٌ مختلفة تغير دلالة اللفظ منْ العموم إلى الخصوص، أو تغيرها إلى النقيض.

ولهذا الارتباط الوثيق بين «العموم والخصوص» و«التغير الدلالي» آثرت أنْ أجمع بينهما في باب واحد، وأنْ أخصص لكل منهما فصلاً على حدة كما يلي:

الفصل الأول

العموم والخصوص

أولاً: العموم

ذكرتُ في تمهيد البحث أنَّ السيوطي قد عقد في مُزهره باباً للعام والخاص عرَّف فيه العامّ بقوله: «العامّ: الباقي على عمومه، وهو ماوضع عامًا واستعمل عامًا، وقد عقد له الثعالبي في فقه اللغة باب الكليات، وهو ما أطلق أئمة اللغة في تفسيره لفظة الكل»[1]. وذلك مثل: «كل ما امتير عليه من الإبل والخيل والحمير: فهو عير. كل مايُستعار من قَدوم، أو شَفْرة، أوقدْر، أو قَصْعَة: فهو ماعون»[2] و «كل شيء له قَدْر وخَطَر: فهو نفيس»[3]، و« كل شيء جاوز الحدَّ فقد طَغى»[4]، و «غُرَّة كل شيء: أوله»[5].

وقد تابعتُ السيوطيَّ في ذلك، فقمت بجمع الألفاظ العامة في الشرح، ثم درستها ودرست الألفاظ العامة في كتاب «فقه اللغة وسر العربية» والتي نقلها السيوطي في مزهره.

وقد تبيَّن لي بعد دراسة هذه الألفاظ العامة أنه يمكن فهم عموم معظم هذه الألفاظ وتفسيره في ضوء مايعرفه المحدثون باسم الوقوع المشترك Co-occurrence **وأنه يمكن تفسير بعضها الآخر في ضوء مايدرسه المحدثون تحت مصطلح الاشتمال** Hyponymy**. ولذا فقد قسمت العموم، من حيث الفهم اللغوي العربي له، إلى قسمين هما: عموم الوقوع المشترك وعموم الاشتمال.**

(١) المزهر ١/ ٤٢٦.
(٢) فقه اللغة وسر العربية ص ١٦.
(٣) المصدر السابق ص ٢٢.
(٤) نفسه ص ٢٢.
(٥) نفسه ص ٢٤.

١ – عموم الوقوع المشترك:

عرف المحدثون مصطلح الوقوع المشترك[١] Co-occurrence لدى دراستهم للمصاحبة اللغوية[٢] Collocation التى تعنى بدراسة ارتباط بعض الوحدات الدلالية المفردة ببعضها الآخر داخل لغة ما[٣]. يقول د/ مختار عمر: «ولما كان من المعتاد أنْ تتنظم الكلمة مع أكثر من مجموعة، وأنْ تقع فى أكثر من سياق لغوى، فقد ظهر مصطلح الوقوع المشترك»[٤].

ويعنى ذلك أنّ مصطلح «الوقوع المشترك» يستعمل للدلالة على تلك الألفاظ التى يمكن أنْ تقع فى جِوار لغوىٍّ مقبول مع عدد وافر من الألفاظ المتفارقة الدلالة. يقول د/ كريم حسام الدين: «وقد أطلق اللغويون المحدثون على هذه الظاهرة مصطلح Co-occurrence بمعنى التكرار المشترك، أى أنّ الكلمة يتكرر اشتراكها مع أكثر من كلمة فى تراكيب مختلفة، كما نجد فى كلمة «طويل» التى يمكن أنْ يتكرر اشتراكها مع كلمات رجل، ونبات، وطريق. ولكنها تستعصى على الاشتراك مع كلمة جبل، فلا يمكن أنْ نقول: جبل طويل، ولكن يجب أنْ نقول: جبل عال أو شاهق»[٥]. **وفى ضوء هذا «الوقوع المشترك» يمكن أن نثقف عموم كثير من الألفاظ التى رصدها شراح الديوان وغيرهم من اللغويين وجلها صفات وأفعال وأسماء مضافة، ومن هذه الألفاظ: اللَّدْن، والحادر، والماذىّ ، ورَيْعان، وجَم، والجِذْم، والغَرِيض، والأَخْلقَ، والأَبْرَق، ونَشَص.**

*** فأما لفظ «اللدن» فقد ورد فى قول الجميح الأسدى:**

٤) فى كــفّه لَدْنةٌ مــثــقّفةٌ   فــيــهـــا سنانٌ مُحَرّبٌ لَحِمُ

وجاء فى شرحه: «اللَّدْنة/ القناة اللينة، وكلّ لين لدن»[٦].

---

(١) الوقوع المشترك هو ترجمة د/ مختار عمر لهذا المصطلح. انظر كتابه: علم الدلالة ص ٧٥، وترجمه د/ حسام الدين بالتكرار المشترك، انظر كتابه: التعبير الاصطلاحى ص ٢٦٩.

(٢) المصاحبة اللغوية هى ترجمة أستاذنا الدكتور/ عبده الراجحى لهذا المصطلح. انظر مقالته: علم اللغة والنقد الأدبى– مجلة فصول مج١/ ع٢ / يناير ١٩٨١– ص ١٢١، وكذلك ترجمه د/ حسام الدين. انظر: التعبير الاصطلاحى ص ٢٥٧. وترحمة د/ أبو الفرج بالمصاحبة. انظر كتابه: المعاجم اللغوية ص ١١١، وترجمة د/ تمام حسان بالتضام. انظر كتابه: اللغة العربية معناها ومبناها ص ٢١. وترجمه د/ مختار عمر بتوافق الوقوع أو الرصف. انظر: علم الدلالة ص ٧٤.

(٣) انظر علم الدلالة ص ٧٤ و A Dictionary of Linguistics , p.55.

(٤) علم الدلالة ص ٧٥.

(٥) التعبير الاصطلاحى ص ٢٥٨ – ٢٥٩.

(٦) البيت ص ٥٤ وشرحه ص ٤٦.

فيمكننا أن نفهم مما ذكره الشارح هنا أن لفظ (اللدن) من الصفات العامة ذات المدى الواسع Wide Range، إذ يكثر وقوعه مع عدد من الألفاظ المتباينة للدلالة على الليونة. ومن هذه الألفاظ لفظ «القناة» كماجاء فى بيت الجميح.

وقال ابن فارس: «اللدن: اللّين من القُضبان»[1] وقال الزمخشرى: «ومن المجاز: لَدُنَت أخلاقه، وهو لَدْن الخليقة»[2] وجاء فى اللسان: «اللَّدْن: اللّين من كل شىء من عُود أو حبْل أو خُلُق والأنثى لَدْنة....، وقناة لَدْنة: لينة المَهَزَّة، ورمح لَدْن... وامرأة لَدْنة: ريّا الشباب ناعمة، وكل رَطْبَ مأد: لَدْن»[3].

وعلى ذلك نستطيع أنْ نقرر أنَّ لفظ «اللدن» يمكن أنْ يتضامَّ مع بعض الألفاظ للدلالة على ليونة كل منها، فنقول – مثلا –:

– قناة لَدْنة: لينة ـ رمح لَدْن: لين

– حبل لَدْن: لين – قضيب لَدْن: لين

– خُلُق لَدْن: لين

ولاشك أنَّ مفهوم «اللدونة» يختلف باختلاف الموصوف بها.

وبقى هنا أنْ أشير إلى أنَّ العموم في هذا الملحظ ونظائره الآتية ليس ينبغى أنْ يفهم على أنه عموم استغراقى، بل ينبغى أنْ يفهم على أنه عموم كثرة وقوعٍ أو عموم الوقوع المشترك كما قررت قبلاً، ففى هذا الملحظ: «وكل ليِّن لَدْن» لاينبغى أنْ نأخذ هذا العموم على ظاهره، فنقرر أنَّ لفظ «اللدن» يمكن أنْ يقع وصفاً لأى مُسمى للدلالة على ليونته، بل ينبغى فهم هذا التعميم على أنَّ هذا اللفظ يكثر وقوعه بمعنى الليونة مع عدد من الألفاظ المتباينة، وإلا فإن هذا اللفظ لايتفق مع لفظى «الريح» و«الفراش» فنحن لانقول: «ريح لَدْن» ولا: «فراش لدن»، وإنما نقول: «ريح رخاء»، و«فراش وثير»[4].

*** وأما لفظ «الحادر»، فقد ورد فى قول زبّان بن سيار (يهجو الحادرة):**

---

(١) المقاييس (لدن) ٢/٢٤٣.

(٢) أساس البلاغة (لدن) ص ٤٠٧.

(٣) (لدن) ١٧/٢٦٧. وانظر كذلك : التاج (لدن) ٩/٣٩٣.

(٤) انظر: فقه اللغة وسر العربية ص ٤٦.

كأنّكَ حَادِرُ الْمنْكِبيْنِ رَصْعَـــــاءُ تنْقُضُ فـى حائِرِ

وجاء فى شرحه: «وقوله: حادرة المنكبين، أى: ضخمهما، **وكل ضخم فهو حادر**. يقال: وتَرحادر إذا كان غليظاً، ورمح حادر إذا كان غليظ الكعوب»(١).

فقد ذكر الشارح أنّ لفظ «الحادر» من الصفات ذات المدى الواسع؛ إذ يمكن أنْ يقع فى جِوار لغوىّ مقبول مع عدد الألفاظ لدلالة على الضخامة.

وقد ذكر الشارح من هذه الألفاظ المصاحبة: المَنكب والرمح والوَتَر. وقال ابن دريد: «ورمح حادر: غليظ.... وكذلك غلام حَادِر وحبْل حادر: غليظ أيضا»(٢).

وعلى ذلك يمكننا أن نقرر أن لفظ «الحادر» يمكن أن يقع مصاحباً لبعض الألفاظ للدلالة على ضخامة كل منها. فنقول – مثلا–:

- مَنكب حادر: ضخم.
- وتَر حادر: غليظ.
- رُمح حادر: غليظ الكعوب.
- غلام حادر: ضخم.

*وأما لفظ «الماذى» فقد ورد فى شرح قول بَشَامة بن الغَدير (يصف دروعا):

٣٥) ومِنْ نَسْجِ دَاوُدَ مَوْضونَةً تَرى للقَواضِبِ فـيـهـا صَلِيـلا

وجاء فى شرحه: «ويروى: من نسج داوُد ماذيّة. والماذيّة: الدروع السهلة اللينة الصافية الحديدة. وكل سهل ماذِىّ، ومنه قيل للعسل ماذىّ وذلك إذا صفا وخلُص»(٣).

فقد لاحظ الشارح أنّ لفظ «ماذىّ» من الصفات ذات المدى المتراحب؛ إذ

---

(١) الشرح ص ٤٩ والبيت بلا رقم لأنه ليس من المفضليات وإنما أورده الشارح فى معرض حديثه عن الحادرة وزَبّان بن سيار وهجاء كل منهما للآخر.

(٢) الجمهرة (ح د ر) ١٢٠/٢ وانظر كذلك: اللسان (حدر) ٢٤٥/٥.

(٣) الشرح ص ٨٩ – ٩٠.

يكثر وقوعها مع عدد من الموصوفات المتفارقة للدلالة على اللين والسهولة والصفاء.

وقد ذكر الشارح من هذه الموصوفات (المصاحبات): الدِّرْع والعَسَل. ويعضد ذلك ماجاء في اللسان: «يقال عسل ماذِيٌّ إذا كان سهلاً.... ودرع ماذِيَّة: سهلة لينة»[1]. ويضاف «الخمر» إلى العسل والدرع؛ فقد قال الزمخشرى: «خمر ماذِيّة: سهلة في الحلق»[2].

وعلى ذلك نستطيع أنْ نحدد المصاحبات اللغوية للفظ الماذِيّ في حال دلالته على السهولة كما يلي:

درع ماذيّة: سهلة لينة صافية الحديدة.

خمر ماذية: سهلة في الحلق.

عسل ماذى: سهل (صافٍ خالص).

* وأما لفظ «رَيِّعان»، فقد ورد في قول مزرِّد بن ضرار:

٥) وسُقياً لريِّعانِ الشَّباب فإنَّه ... أخـو ثقـة في الدَّهْر إذ أنا جاهِلُ

وجاء في شرحه: «وريعان الشباب: أوله. وريعان كل شيء: أوله»[3].

فقد لاحظ الشارح أنَّ لفظ «ريِّعان» من الألفاظ العامة ذات المدى الواسع؛ إذ يكثر وقوعه- مضافاً - مع عدد من الألفاظ المتباينة للدلالة على الأولية في كل منها. وقد شاركه في هذا بعض اللغويين. قال ابن دريد: «وريعان كل شيء أوله»[4] وكذلك فعل الجوهري وابن فارس[5].

وقد ذكر الشارح أنَّ من مصاحبات هذا اللفظ العام لفظ «الشباب» كما ورد

---

(١) (مذى) ١٤٣/٢٠. وانظر كذلك: المقاييس (مذى) ٣١٠/٣.

(٢) أساس البلاغة (مذى) ص ٤٢٤.

(٣) الشرح ص ١٦٠.

(٤) الجمهرة (رع - و - أ - ى) ٢٥٠/٣.

(٥) انظر على الترتيب: الصحاح (ريع) ١٢٢٤/٣، والمقاييس (ريع) ٤٦٨/٢.

فى بيت مزّرد. وجاء فى اللسان: «وريّع كل شىء وريعانه: أوله، وريعان المطر: أوله، ومنه ريعان الشباب»[1]. وجاء فى موضع آخر من الشرح: «يقال: هذا ريعان الخيل وريعان الجراد: أولها»[2].

وعلى ذلك يمكننا أنْ نذكر بعض مصاحبات هذا اللفظ كما يلى:

- ريْعان الشباب: أوله
- ريّعان المطر: أوله
- ريّعان الخيل: أولها
- ريْعان الجراد: أولها

وأما لفظ (جَمّ)، فقد ورد فى قول عبْدَة بن الطبِّيب (يصف منهلاً):

٥٤) وَمَنْهلٍ آجِنٍ فى جَمِه بعَرٌ ... مما تَسُوقُ إليــه الرِّيحُ مَجْلُولُ

وجاء فى شرحه: «وجمه: كثرته، يقال: جمّ الماء والمال، وكل ماكثُر فهو جامّ»[3].

فقد نص الشارح على عمومية الفعل «جم»، وعلى أنه يمكن أن ينتظم فى جوار لغوى مقبول مع أكثر من مسند إليه للدلالة على الكثرة.

ومن ذلك لفظا: «الماء» و«المال» كما جاء فى الشرح وكماورد فى اللسان[4]، وجاء فى التاج: «وجمّت البئر تجِمّ وتجُمّ جموماً: تراجع ماؤها وكثر واجتمع»[5].

ومما جاء فى الشرح وفى تاج العروس نستطيع أن نقرر أن الفعل «جمّ» يمكن أن يتضام مع ألفاظ «الماء» و«البئر» و«المال» للدلالة على الكثرة فى كل منها،

---

(١) (ريع) ٤٩٩/٩. وانظر كذلك: التاج (ريع) ٣٦٦/٥.
(٢) الشرح ص ٣٨٦.
(٣) الشرح ص ٢٨٣.
(٤) انظر: (جم) ٣٧١/١٤ و ٣٧٢.
(٥) (جم) ٢٣٣/٨.

فنقول:

- جمّ الماء: كثر فى البئر.

- جمّ المال: كثر وزاد.

- جمت البئر: تراجع ماؤها وكثر واجتمع.

*وأما لفظ «الجِذْم» فقد ورد فى قول عَبْدَة بن الطَّبيب أيضا:

٧٣) لنا أُصِيصٌ كجِذْمِ الحوض هدَّمه وَطْءُ العِراك، لَدَيه الزِّقُّ مَغْلُولُ

وجاء فى شرحه: «قوله: أصيص: دنٌّ مقطوع الرأس، كأنه جذم الحوض قد هَدَّمه عراك الإبل عليه، وهو ازدحامها، فبقيتْ منه بقية، وجِذْم كلّ شىء: أصلُه»[1].

فقد لاحظ الشارح أنّ لفظ «الجِذْم» لفظ عام واسع المدى، وأنه يكثر وقوعه - مضافا - مع عدد الألفاظ المختلفة للدلالة على أصل كل منها.

ومن هذه الألفاظ : لفظ الحوض، كما ورد فى البيت السابق. وجاء فى اللسان:

«وجِذْم كلّ شىء: أصله...، وجِذْم الشجرة: أصلها....، وجِذْم القوم: أصلهم..، وجِذْم الأسنان: منا بتها...، وفى حديث عبد الله بن زيد فى الأذان أنه رأى فى المنام كأنّ رجلاً نزل من السماء فعَلاَ جِذمَ حائط فأذّن. الجِذْم: الأصل، أراد: بقية حائط»[2].

وتأسيساً على ماورد فى الشرح وما جاء فى اللسان نستطيع أنْ نقرر أنّ لفظ «الجذم» يمكن أنْ يتضامّ مع عدد وافر من الألفاظ للدلالة على أصولها فنقول - مثلا -:

- جذم الحوض: أصله (أساس جداره الذى بقى بعد تهدم أعلاه).

---

(١) الشرح ص ٢٩١.

(٢) (جذم) ١٤/٣٥٥. وانظر: النهاية ١/٢٥٢.

- جذم الشجرة: أصلها.

- جذم القوم: أصلهم.

- جذم الأسنان: أصلها (منابتها).

- جذم الحائط: أصله (بقيته).

* وأما لفظ «الغريض» فقد ورد فى قول رَبيعة بن مَقْروم الضَّبىّ:

٢٩) إذا لم يَجْتَزِرْ لبنيـه لَحْماً غَرِيضاً من هَوادى الوَحْشِ جاعُوا

وجاء فى شرحه: «الغريض: اللحم الطرىّ. وكل طرىٍّ غريض»[1].

فقد لاحظ الشارح أنَّ لفظ «الغريض» من الصفات المتراحبة المدى، وقد ذكر من مصاحباته لفظ «اللحم» كما ورد فى بيت ربيعة. وجاء فى اللسان: «والغريض: الطرىّ من اللحم والماء واللبن والتمر، يقال: أطعمنا لحماً غريضاً، أى : طرياً، وغريض اللبن واللحم: طريّه»[2].

وعلى ذلك نستطيع القول بأن لفظ «الغريض» يجوز أن يتضام مع ألفاظ اللحم والماء واللبن والتمر للدلالة على الطراوة فى كل منها (الطرىّ: الغض الجديد) فنقول[3]:

- لحم غريض: طرى (حديث عهد بالذبح).

- ماء غريض: طرى (نبع من الأرض أو نزل من السماء حديثا).

- تمر غريض: طرى (حديث عهد بالتتمُّر)

- لبن غريض: طرى (حديث عهد بالحلب).

* وأما لفظ «أخلق» ، فقد ورد - مؤنثاً - فى قول سُوَيْد بن أبى كاهِل اليَشْكُرِىّ (يصف عجز شانئه عن أن ينال منه).

(١) الشرح ص ٣٨٠.
(٢) (غرض) ٩/٥٩.
(٣) انظر: التاج (طرا) ١٠/٢٢٤.

٨٩) إد رأى أنْ لــم يَضِرْهَا جَهْدُه   ورأى خَلقــاءَ مــافـيــهــا طَمَعْ

وجاء فى شرحه: «الخلقاء : الصخرة الملساء، وكل أملس فهو أخلق، ويقال لظهر الحافر أخلق لملاسته»[١].

فقد قرر الشارح أنَّ لفظ «أخلق» من الصفات التى تتمتع بمدى واسع من الوقوع المشترك، وأنه يمكن وقوعه فى جِوار لغوى مع أكثر من موصوف للدلالة على الملاسة.

وقد ذكر الشارح من هذه الموصوفات (المصاحبات اللغوية) : الصخرة وظهر الحافر. وجاء فى اللسان: «والأخلق: الأملس من كل شيء، وهَضْبةٌ خلقاء: مصمته ملساء لانبات بها...، وفى حديث فاطمة بنت قيس. وأما معاوية فرجل أخلق من المال، أى: خِلْو عار. من قولهم: حَجَرٌ أخلق، أى: أملس مصمت لايؤثر فيه شيء وصخرة خلقاء إذا كانت ملساء...، وجبل أخلق: لين أملس. ، وامرأة خُلَّق وخلقاء: مثل الرَّتْقاء لأنها مُصمتة كالصَّفاة الخلقاء. قال ابن سيده: وهو مَثَل بالهضبة الخلقاء لأنها مصمتة مثلها»[٢].

وفى ضوء ذلك، يمكننا أنْ نقول إنَّ لفظ «أخلق» يمكن أنْ يتضام مع الصخرة، وظهر الحافر، والجبل، والهضبة، والرجل، والمرأة، للدلالة على الملاسة والإصمات. فنقول:

- جبل أخلق: لين أملس.
- ظَهْرٌ حافرٍ أَخْلَقُ: أملس.
- هَضْبة خلقاء: مصمتة ملساء لانبات بها.
- صخرة خلقاء: ملساء.
- رجل أخلق (من المال) : خِلْوٌ عارٍ منه (استعمال مجازى).

---

(١) الشرح ص ٤٠٥.

(٢) (خلق) ١١/ ٣٧٧ - ٣٧٨. وانظر كذلك التاج (خلق) ٦/ ٣٣٦.

- امرأة خلقاء: مصمتة رتقاء (استعمال مجازى).

* وأما لفظ «أبرق»، فقد ورد - مجموعا - فى قول المُرَقَّش الأكبر:

٢) جاعلاتٍ بَطْنَ الضّباعِ شِمالاً وبِراقَ النعّافِ ذاتَ اليمينِ

وجاء فى شرحه: «وكل ماكان فيه لونان مختلفان فهو أبرق، يقال: جبل أبرق إذا كان فيه بياض وسواد، وعين برقاء قال الشاعر:

ومُنْحَدِرٍ من رأسِ بَرقاءَ ساقه مخافةُ بيّنٍ من حَبيبٍ مُزايِلِ

قال : المنحدر: الدَّمْع»[1].

فقد لاحظ الشارح أنّ لفظ «أبرق» من الصفات ذات المدى الواسع؛ إذ يمكن أنْ تتجاور تجاوراً لغويّاً مقبولاً مع أكثر من لفظ مختلف لدلالة على تلُّون كل منها بلونين مختلفين هما الأبيض والأسود فى الغالب. ومن هذه الألفاظ لفظ «الجبل» و «العين» كما ورد فى الشرح. وقال ابن فارس: «والبَرَق : مصدر الأبرق من الحبال والجبال، وهو الحبل أبرم بقُوّة سوداء وقُوّة بيضاء. ومن الجبال ماكان منه جُدَد بيض وجُدَد سود»[2]. وجاء فى اللسان: «وتيّس أبرق: فيه سواد وبياض..، ويقال للعين برقاء لسواد الحَدَقة مع بياض الشّحْمة.. وروضة برقاء: فيها لونان من النبت..، وكل شيء اجتمع فيه سواد وبياض فهو أبرق»[3].

وتأسيساً على ماورد فى الشرح، وماجاء فى المقاييس واللسان، نستطيع أن نقرر أن لفظ «أبرق» يمكن أن يتضام مع ألفاظ الجبَل، والحبّل، والتيْس، والعيْن، والروضة، للدلالة على تلون كل منها بلونين مختلفين، هما فى الغالب: الأبيض والأسود. فنقول:

- جبل أبرق: فيه جُدَد بيض وسود.

---

(١) الشرح ص ٤٦٧ - ٤٦٨.

(٢) المقاييس (برق) ١/٢٢٦.

(٣) (برق) ١١/ ٢٩٧ - ٢٩٨. وانظر كذلك: التاج (برق) ٦/٢٨٦.

- حبل أبرق: أُبرِم بقُوَّة بيضاء وأخرى سوداء.

- تَيْس أبرق: فيه سواد وبياض.

- عين برقاء: سوداء الحَدَقة بيضاء الشَّحْمة.

- روضة برقاء: فيها لونان من النبت.

وقد عقد الثعالبى فى كتابه «فقه اللغة» فصلا بعنوان: «فصل فى تقسيم السواد والبياض على مايجتمعان فيه» أورد فيه الصفات الدالة على اجتماع السواد والبياض ومعها الموصوفات التى تلائم كُلاً منها، ومن ذلك: «فرس أَبْلَق. تيس أخرج. كَبشْ أملح. ثور أَشْيَه. غراب أبقع. جبل أبرق..»[1].

* وأما الفعل «نشص» فقد ورد فى شرح قول بِشْر بن أبى خازِم:

(١١) فلَّمـا رأَونا بالنِّسـار كـأَنَّنا   نشـاصُ الثُّريا هيَّجَتْهـا جَنوبُهـا

وجاء فى شرحه: قال الضبىّ النسَّار: موضع، ونشاص الثريا: ما ارتفع من السحاب بنوئها. شبَّه الكتيبة فى كثرتها بهذا السحاب. قال الأصمعى: كل مانشص فقد ارتفع، ومنه قولهم: نَشَصَتْ ثنيتًا فلان إذا ارتفعتا عن مَركَب الأسنان»[2].

فقد لاحظ الأصمعىّ أنَّ الفعل «نشص» يتمتع بمدى واسع من الوقوع المشترك، إذ يمكن أن يقع فى جوار لغوى متلائم مع أكثر من مسند إليه مختلفٍ للدلالة على الارتفاع.

ومن ذلك لفظ «الثنية» كما ورد فى الشرح آنفا. وجاء فى اللسان: «وكل ماارتفع فقد نشص، وقد نَشَصَت المرأة عن زوجها تنشُص نشوصاً ونَشَزَتْ بمعنًى واحد.. «نَشَصتْ ثَنيتهُ: تحرَّكتْفارتفعت عن موضعها.، ونَشَص الوبَرُ: ارتفع، ونشص الوبر والَعَر والصوف ينشُص: نَصَل وبقى مُعلَّقاً لازقًا بالجلد لم يَطِر بعد»[3]. وجاء

(١) فقه اللغة وسر العربية ص ٨٥.

(٢) الشرح ص ٦٤٣- ٦٤٤.

(٣) (نشص) ٨/ ٣٦٦.

فى التاج: «نشص السحاب فى السماء ينشص وينشص : ارتفع»[1].

وفي ضوء مانص عليه الأصمعى، وما جاء فى اللسان والتاج، يمكننا أنْ نقول إنَّ الفعل «نشص» يمكن أنْ يتضام مع ألفاظ السحاب، والزوجة، والثنية، والوبر، والشعر، والصوف، لدلالة على الارتفاع، فنقول:

- نشص السحاب : ارتفع فى السماء.
- نشص الوبر: ارتفع عن الجلد قليلاً وبقى معلقاً به.
- نشص الشعر: ارتفع عن الجلد قليلا وبقى معلقا به.
- نشص الصوف: ارتفع عن الجلد قليلا وبقى معلقا به.
- نشصت الثنيَّة: ارتفعت عن موضعها.
- نشصت الزوجة: ارتفعت على زوجها (استعصت عليه ولم تخضع له).

وقد عقد الثعالبى فصلاً بعنوان: «فصل فى تقسيم الارتفاع» ذكر فيه بعض الأفعال الدالة على الارتفاع، والمسند إليه الذى يناسب كلاً منها. ومن ذلك: «طما الماء. متَع النهار...»[2].

---

(١) (نشص) ٣/٤٣٩.

(٢) فقه اللغة وسر العربية ص ٢٩٩.

٢- عموم الاشتمال

درس المحدثون علاقة الاشتمال[١] Hyponymy باعتبارها إحدى العلاقات الدلالية المهمة التي تربط بين ألفاظ اللغة. ويمكن تعريف الاشتمال بأنه: «العلاقة التي تربط بين الوحدات الدلالية العامة والخاصة»[٢].

ومثال ذلك العلاقة بين لفظ «القط» ولفظ «الحيوان»، وبين لفظ «الكرسي» ولفظ «الأثاث»[٣]. وتتميز علاقة الاشتمال هذه بأنها علاقة انتقالية Transitive، بمعنى أننا إذا قلنا – مثلا – «إن لفظ البقرة متضمَّن Hyponym في لفظ الثَّديي – من الثدييات – وأن لفظ الثديي متضمَّن في لفظ الحيوان، فإن ذلك يعني أن لفظ البقرة متضمَّن في لفظ الحيوان»[٤].

ويُسمى هذا اللفظ العام (الحيوان – الأثاث ...) باللفظ المتضمِّن Superordinate Word أو الكلمة الغطاء[٥] Cover Word، وتسمى مشتملاته (القط – الكرسي ...) بالمتواصلات[٦] Co -hyponyms.

وفي ضوء علاقة الاشتمال هذه يمكننا أنْ نفهم عموم بعض الألفاظ العامة الواردة في كتاب فقه اللغة للثعالبي والواردة في الشرح، فمن الألفاظ العامة الواردة في الشرح ألفاظ السِّياع، والعرَق، والصَّبيب، والضَّراء، والعُصْبة، والراوية.

فأما لفظ «السِّياع» فقد ورد في قول عَبَدَة بن الطَّبيب:

٧٤) والكُوبُ أزهرُ معصوبٌ بقُلَّتِه ... فوقَ السِّياع من الرَّيحان إكليلُ

(١) هذه هي ترجمة د/ مختار عمر لهذا المصطلح. انظر: علم الدلالة ص ٩٩. وترجمه د/ مجيد الماشطة بالتواصل. انظر ترجمته للفصلين التاسع والعاشر من كتاب ليونز: مقدمة في علم اللغة النظري: ص ٨٣. وقد عنون ترجمته تلك باسم: علم الدلالة. ونشرته جامعة البصرة – كلية الآداب ١٩٨٠م.

(2) A Dictionary of Linguistics, p.150.

وانظر كذلك: Cemantic Theory p. 83.

(٣) المرجع السابق، الصفحة نفسها.

(4) Lyons: Semantics , Vol.I. p. 292

(٥) انظر: علم الدلالة ص ٩٩

(٦) انظر: Lyons: Semantics , Vol.I. p. 291

والمتواصلات هي ترجمة د/ مجيد الماشطة لهذا المصطلح: انظر: ليونز: علم الدلالة ص ٨٥.

وجاء فى شرحه: «والسَّياع: كل ماطُلى به من طِين أو جِصّ أوقِير أو غير ذلك»[1].

فقد قرر الشارح أنّ لفظ «السياع» من الألفاظ العامة؛ إذ إنه يمكن التعبير به عن كل مايستعمل للطلاء.

وقد ذكر الشارح من مشتملات هذا اللفظ العام: الطين والجص والقير. ويعضد ذلك قول الخليل: «والسَّياع: تَطْيينك بالجص أو الطين أو القيرَ»[2]. وقول ابن قتيبة: «السَّياع: الطين، وقيل: الطين بالتبن، وقَد سعْيت الحائط ونحوه»[3].

وعلى ذلك نستطيع أنْ نقول إنّ لفظ «السياع» هو الكلمة المتضمنة Superordinate Word أو الكلمة الغطاء Cover Word لكثير من الألفاظ الدالة على مايُطلى به. ونستطيع أنْ نذكر من متواصلاته Co-hypoyms مايلى:

- الطين الذى يُطلى به.
- الجص الذى يُطلى به.
- القِير الذى يُطلى به.

وسياق البيت يعين أنْ يكون الطين هو المقصود من متواصلات هذا اللفظ العام، إذ إنه هو الذى يستخدم فى سد فم دَنّ الخمر، ثم يعصب بالرياحين تطييباً لما يعيه من الخمر.

ويناظر عمومَ هذا اللفظ عمومَ لفظ «الماعون» قال الثعالبى فى باب الكليات: «كل مايستعار من قَدم أو شَفْرة أو قدْر أو قَصْعة فهو ماعون»[4]. فلفظ الماعون هنا هو اللفظ الغطاء، ومتواصلاته هىَ ألفاظ القدر والقدوم .....الخ.

وبقى هنا أنْ أشير إلى أنّ العموم والشمول فى مقامنا هذا «لايُراد به الاستغراق المنطقى الذى يستوعب بحكم العقل كلّ الأفراد، وإنما قد يكون كذلك أحياناً، وأحياناً يُراد به الاستغراق النوعى لطائفة معينة، لأفرادها خصائص مشتركة»[5].

---

(١) البيت ص ٢٩١ وشرحه ص ٢٩٢.

(٢) العين (سيع) ٢/٢٠٣.

(٣) المخصص ١٠/٦.

(٤) فقه اللغة وسر العربى ص ١٦. وانظر: اللسان (معن) ١٧/ ٢٩٧ والتاج (معن) ٩/ ٣٤٧.

(٥) د/ السيد رزق الطويل: أساليب الاستغراق والشمول، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦م ص ٧.

* وأما لفظ «العَرَق» ، فقد ورد في قول طُفَيْل الغَنَوىّ (يصف فرساً) :

كـأنَّه بعـد مـا صَدَّرْن من عَرَقٍ   سِيـدٌ تَمطَّر جُنحَ الليل مبْلُولُ

وجاء في شرحه: «والعَرَق: السطور من الخيل أو طير أو غير ذلك، الواحدة عَرَقة، وكل سَطْر عَرَقة»[1].

فقد نص الشارح على أنَّ لفظ «العَرَقة» من الألفاظ العامة، وذلك لأنه يمكن أنْ يعبَّر به عن كل السطور، أى : الصفوف.

وقد ذكر الشارح من مشتملات هذا اللفظ العام: الخيل والطير المصفوفة: ويعضد ذلك قولُ كُرَاع النَّمل: «والعَرَق: الصفّ من الخيل»[2] . وقول ابن فارس: «العَرَقة والجمع عَرَقات، ولك كل شيء مضفور أو مُصطف، وإذا اصطفت الطير في الهواء فهى عَرَقة وكذلك الخيل».[3]

وعلى ذلك، نستطيع أنْ نقول إنَّ لفظ «العرقة» هو الكلمة الغطاء Cover Word للألفاظ الدالة على كل مصطف، وأنَّ من متواصلاته Co-hypnyms:

- الطير المصفوفة.

- الخيل المصفوفة.

* وأمـا لفظ «الصَّبِيب» ، فقد ورد في قول ثَعْلَبة بن عمرو (يذكر طعنة لخصمه) :

١٢) فـتـبِعْـتُه طَعْنَةً ثَرَّةً   يَسِيلُ على الوَجْه منها صَبِيبْ

وجاء في شرحه: «والصَّبِيب: كل ماصُبَّ من ماء أو لبن أو غيرهما»[4].

---

(١) الشرح ص ٤٣ والبيت رقم لأنه من الشواهد وليس من المفضليات.

(٢) المنجَّد في اللغة، تحقيق د/ أحمد مختار عمر وضاحى عبد الباقى، عالم الكتب بالقاهرة ، ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م. ص ٣٩.

(٣) المقاييس (عرق) ٢٨٨/٤. وانظر كذلك: اللسان (عرق) ١٢ / ١١٧. والتاج (عرق) ٧/٧.

(٤) الشرح ص ٥١٤.

فقد نصَّ الشارح على أن لفظ «الصبيب» هو اللفظ العام الذى يمكن أنْ يُعبَّر به عن كل مايصَبّ.

وقد ذكر الشارح من مشتملات هذا اللفظ الماء واللبن المصبوبين، ونضيف إليهما الدَم المصبوب، وهو المتواصِل المقصود فى بيت ثعلبة السابق. ويضاف إلى هذه المتواصلات أيضا العرق المصبوب كما قرر الزمخشرى[1].

وعلى ذلك نستطيع أنْ نحدد من متواصلات هذا اللفظ العام مايلى:

- الماء المصبوب.
- اللبن المصبوب.
- الدم المصبوب.
- العرق المصبوب.

*وأما لفظا «**الضَّراء**» و «**الخَمَر**»، فقد وردا فى شرح قول بِشْر بن أبى خازم:

١٠) عَطَفنا لَهُمْ عَطْفَ الضَّروس مِن المَلا   بِشَهْبْاءَ لايَمْشِى الضَّراءَ رَقيبُهَا

وجاء فى شرحه: «وقال أبو عبيدة : **الضَّرَاء : كل شيء استترت به والخَمَر كذلك: كل شيء تخمَّرتَ به وستَرَك**»[2].

فقد لاحظ أبو عبيدة أنَّ لفظى «الخَمَر» و «الضَّراء» هما اللفظان العامان اللذان يمكن أنْ يُعبَّر بهما عن كلَّ مايستتر به الإنسان.

فأمَّا «الخَمَر» فقد قال فيه ابن السكِّيت: «ويقال: توارى الصيدُ منِّي فى ضَرَاء الوادى، وهو شجره. وتوارى فى خَمَر الوادى.وخَمَره: «ماواراه من جُرُف أو حَبْل من حبال الرمل، أو شجر أو شيء منه»[3].

---

(١) انظر: أساس البلاغة (صبب) ص ٢٤٧.

(٢) الشرح ص ٦٤٣.

(٣) إصلاح المنطق ص ٤٠٨.

وجاء فى اللسان: «الخَمَر بالتحريك: ماواراك من الشجر والجبال ونحوها..، وفى حديث سهْل بن حنيف: انطلقت أنا وفلان نلتمس الخَمَر. هو بالتحريك كل ماسترك من شجر أو بناء أو غيره»[1]. وجاء فيه أيضا: «ابن شُميّل: ماواراك من شيء وادّارأت به فهو خَمَر، الوَهْدَة خَمَر، والأُكَمة خَمَر، والجبل خَمَر، والشجر خَمَر، وماواراك فهو خَمَر»[2].

وعلى ذلك فإننا نستطيع أنْ نقرر أنَّ لفظ «الخمر» يمثل الكلمة الغطاء للمتواصلات الآتية:

- الجبل الذى يُستتر به.
- حبْل الرمل الذى يُستتر به.
- الشجر الذى يُستتر به.
- البناء الذى يُستتر به.
- الأُكَمَة التى يُستتر بها.

وأما «الضَّراء» فهناك رأى يجعله عاماً كالخَمَر، كما قال أبو عبيدة، وهناك رأى آخر يجعله خاصاً بالشجر. قال المبْرد: «فالضراء ماواراك من شجر خاصة، والخَمَر ماواراك من شيء»[3]. وقال الثعالبى: «كل ماواراك من شجر أو أُكَمة فهو خَمَر. والضَّراء: ماواراك من الشجر خاصة»[4]. ولعلّ اللفظ كان عاما كلفظ «الخمر» ثم خصصه الاستعمال اللغوى بأحد متواصلاته: «الشجر».

* وأما لفظ «العُصْبَة»، فقد ورد - مجموعاً - فى قول رَبيعة بن مَقروم الضَّبى (يصف خيلا):

(١) (خمر) ٥/ ٣٤١. وانظر النهاية ٢/ ٧٧.

(٢) (ضرا) ١٩ / ٢١٩.

(٣) الكامل ١/ ٢٨٢.

(٤) فقه اللغة وسر العربية ص ١٨.

٨) ووَارِدةً كـأنهـا عُصَبُ القَطَا   تُثِيـر عَجَـاجاً بالسَّنابك أَصْهَبـا

وجاء في شرحه: «الوارِدة: قطَع من الخيل. وعُصَب القطا: جماعاتها... وقال غيرُ الضبي: العصَب جمع عصْبة وهي العشرة عدداً من كل شيء»[١].

فقد نص الشارح على أنّ لفظ العُصْبَة هو اللفظ العام الذي يمكن أنْ يعبر به عمّا بلغ العشرة من كل شيء.

ومن ذلك: التعبير عن جماعة القطا كما ورد في بيت ربيعة. وقال الخليل: «والعُصْبة من الرجال: عشرة، ولايقال لأقل منه ... ويقال هو مابين العشرة إلى الأربعين من الرجال.. وأما في كلام العرب فكل رجال أو خيل بفرسانها إذا صاروا قطعة فهم عصبة، وكذلك العصابة من الناس والطير»[٢]. وجاء في اللسان: «وكل جماعةِ رجالٍ وخيل بفرسانها أو جماعة طير أو غيرها عُصبةٌ وعِصابة»[٣].

وعلى ذلك فإننا نستطيع القول بأنّ لفظ «العُصْبة» هو اللفظ الغطاء للألفاظ المعبرة عمّا بلغ العشرة عدداً من مختلف الجماعات، ونستطيع أنْ نحدد من متواصلاته مايلي:

- جماعة الطير (ومنها القطا).
- جماعة الناس.
- جماعة الخيل بفرسانها.

وثمة خلاف بين علماء اللغة حول العدد الذي تتكون منه العصبة[٤].

* وأما لفظ «الراوية»، فقد ورد في قول عَلْقَمة بن عَبَدَة:

---

(١) الشرح ص ٧٣٤.
(٢) العين (عصب) ٣٠٩/١ – ٣١٠. وانظر كذلك: المخصص ٣/ ١٢٠.
(٣) (عصب) ٢/ ٩٦.
(٤) انظر: أبو عبيد: الغريب المصنف ٣٦٣/١، والتاج (عصب) ١/ ٣٨٤.

٥) فلا تَعْدِ لى بينى وبين مُغَمَّرٍ   سَقَتْكِ رَوايا المُزْن حِينَ تَصــوبُ

وجاء فى شرحه: «وكل مااستُقى عليه من بعير أو دابة فهو راوية»[١].

فقد نص الشارح على أنَّ لفظ «الراوية» هو اللفظ العام الذى يمكن أنْ يعبَّر به عما يُستقى عليه من الأباعر أو الدواب.

وقال ابن السكيت: «وتقول هى مِزادة للتى يُستقى فيها الماء ولاتقل راوية إنما الراوية البعير أو البغل أو الحمار الذى يحمل عليه الماء»[٢]

وعلى ذلك فإنَّ لفظ «الراوية» يمثل الكلمة الغطاء للمتواصلات الآتية:

- البعير الذى يُستقى عليه.
- الحمار الذى يُستقى عليه.
- البغل الذى يُستقى عليه.

---

(١) الشرح ص ٧٦٩.

(٢) إصلاح المنطق ص ٣٣١. وانظر كذلك: اللسان (روى) ١٩/ ٦٤، والتاج (روى) ١٠/ ١٥٨

ثانيا: الخصوص

ذكرتُ في تمهيد هذا البحث أنَّ الألفاظ الخاصة التى رصدها كلٌّ من الثعالبي والسيوطى فى الأبواب التى أفردوها لدراسة الخصوص - هى ألفاظ نصَّ أئمة اللغة نصاً صريحاً على خصوصها، وذلك باستعمال الحصْر، أو الشرط، أو غير ذلك.

وقد تبعتُ الثعالبيَّ والسيوطى فى ذلك، فجمعت الألفاظ التى نص شراح الديوان وغيرهم على خصوصها نصاً صريحاً مباشرا.

وقد تبين لى بعد دراسة هذه الألفاظ الخاصة فى الشرح، وفي كتابَي: فقه اللغة وسر العربية والمزهر، أنها تتميز بأنَّ الاستعمال اللغوى قد خصَّص أو قيَّد كلاً منها بملمح أو مكون دلالى أو أكثر فضيق من محيط دلالتها، أو حدد ارتباطها بغيرها من الألفاظ. ويعنى ذلك أنه يمكننا أن نقسم الخصوص إلى النوعين الآتيين:

أ- **خصوص داخليّ أوذاتي**: وذلك حين يقيد الاستعمالُ اللغوى دلالةَ اللفظ ذاتها بملمح أو مكون دلالى، بحيث يغدو إطلاق هذا اللفظ الخاص على مدلوله رَهْناً بتوفر هذا الملمح أو المكون الدلالى. وتتنوع هذه المكونات المقيدة تنوعاً وفيرًا، فقد تكون مكونات زمانية أو اتجاهية أو سلبية أو غير ذلك كما سنرى فى النماذج التطبيقية فى الشرح.

ب- **خصوص خارجيّ**: وذلك حين يقيد الاستعمال اللغوى اللفظَ تقييداً خارجياً يتصل بالمصاحبات اللغوية التى يمكن أنْ يتجاور معها.

وقد جاءك كلُّ الألفاظ الخاصة فى الشرح من نوع الخصوص الداخلى، وذلك فيما عدا لفظاً واحداً هو لفظ «ذقّناء».

ونستطيع، بعد ذلك، أنْ ننتقل إلى دراسة الألفاظ الخاصة فى الشرح، ومنها ألفاظ البوارح، والعَرَصَات، والأشْطان، والطُّروق، والسِّباء، والعِهاد، والرَّصاد، والأَوْلِيَة ، والنَّفْش، وذَقّناء.

* فأما لفظا «البَوارح» و«العَرصَات»، فقد وردا فى قول المُخبَّل السَّعْدى:

٧) فكأنَّ ما أَبْقى البوارِحُ والـــ أمطارُ من عَرَصــاتِهـــا الوَشْمُ

وجاء في شرحه: «البوارح: الرياح الشّداد من الشمال خاصة، وهي من رياح الصيف ... وقال الأصمعي: العَرْصة جَوْبة مُنْفَتِقة، ليس فيها بناء، فإذا حَصَل فيها بناءٌ فليست بعرصة»[1].

فإن لدينا هاهنا لفظين خاصين هما: «البوارح» و «العرصات».

فأما لفظ «البوارح» فقد ذكر الشارح أنّ الاستعمال اللغوى قد قيّد دلالته على رياح الصيف الشديدة بأنْ تكون هذه الزياح هأبةً من الشمال خاصة. وهذا ماقرره بعض اللغويين الآخرين. قال ابن قتيبة: «الرياح أربع: الشَّمال وهى تأتى من ناحية الشام وذلك عن يمينك إذا استقبلتَ قِبْلة العراق، وهى إذا كانت فى الصيف حارةً بارحٌ وجمعها بوارح»[2]. وقال ابن خَالَوَيْه: «والبوارح هى الشمال تكون فى الصيف حارة»[3]، وقال الثعالبى: «البوارح : الشمال الحارة فى الصيف»[4].

ومن الواضح أنّ هذا الخصوص خصوصٌ داخليٌّ؛ وذلك لأنّ الاستعمال اللغوى قد قيّد دلالة اللفظ نفسه، ولم يقيد ارتباطه بغيره من الألفاظ.

كما نستطيع أنْ نقول إنّ هذا المكوّن الدلالى المقيد هو مكوّن اتجاهى، لأنه شرط لصحة إطلاق هذا اللفظ على الريح الصيفية الشديدة أنْ تكون هابّة من اتجاه الشمال.

ويمكن توضيح هذا الخصوص السابق كما يلى:

اللفظ: البوارح.

دلالته: الرياح الصيفية الشديدة من الشمال خاصة.

المكوّن المقيَّد: من الشمال خاصة.

نوعه: داخلى اتجاهى.

---

(١) الشرح ص ٢١٠.
(٢) أدب الكاتب ص ٩١.
(٣) ابن خالويه: كتاب الريح، تحقيق د/ حسين محمد شرف، مكتبة إبراهيم الحلبى بالمدينة المنورة ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م ص ٨٧.
(٤) فقه اللغة وسر العربية ص ٢٥٤. وانظر كذلك : اللسان (برح) ٣/ ٢٣٤.

*وأما لفظ «**العَرْصة**» فقد نص الأصمعى على أنَّ الاستعمال اللغوى قد قيَّد دلالته على الجَوْبة المنفتقة (المساحة الخالية حولها مرتفعات) بأنْ تكون خالية من البناء. وهذا ما أقره بعض اللغويين. قال ابن دريد: «وعرصة الدار: مالابناء فيه»(١).

ومن الواضح أيضا أنَّ هذا الخصوص خصوصٌ داخلى، كما أننا نستطيع القول بأنَّ هذا المكوِّن المقيد هو مكوِّن سلبى، وذلك لأنَّ الاستعمال اللغوى قد شرط لإطلاق هذا اللفظ على دلالته شرطاً سلبياً هو خلوها من البناء. ويمكن إيضاح ذلك كما يلى:

اللفظ: العَرْصَة.

دلالته: الجَوْبة االمنفتقة ليس فيها بناء، فإذا حصل فيها بناء فليست بعرصة.

المكون المقيد: ليس فيها بناء.

نوعه: داخلى سلبى.

ونظير ذلك التقييد السلبى قول الثعالبى: «ولايقال للذهب تبر إلا مادام غيرمصوغ»(٢) فقد قيد الاستعمال اللغوى تسمية الذهب تِبْراً بملمح سلبى هو: «انعدام الصَّوْغ».

* وأما لفظ «**الأشطان**»، فقد ورد فى قول سلامة بن جَنْدل (يصف الرماح فى أيدى قومه):

٢١) كأنَّها بأكُفّ القوم إذ لَحِقوا مَواتِحُ البِئْرِ أو أشْطانُ مَطْلُوبِ

وجاء فى شرحه: «قال أحمد: المواتح: الأكفّ تَمْتَحَ بالحبال...، وقال: الأشطان من الحبال التى يُمدّ بها فى شِقّ، فإذا مُدّ بها على الاستواء فليست بأشطان»(٣).

---

(١) الجمهرة (ر ص ع) ٢/ ٣٥٣. وانظر كذلك: فقه اللغة وسر العربية ص ١٨، والمخصص ١١٧/٥.

(٢) فقه اللغة وسر العربية ص ٣٢. وانظر كذلك: المزهر ١/ ٤٥١، واللسان (تبر) ١٥٥/٥، والتاج (تبر) ٣/ ٦٥.

(٣) الشرح ص ٢٣٩.

فقد نص أحمد بن عبيد على أنَّ الاستعمال اللغوى قد قيد تسمية الحَبل شَطَنا بمكوِّن دلالى اتجاهى وهو: «امتداده فى شق» أى: كونه ممتدًا امتداداً رأسياً إلى أسفل، وقد ذكر جلُّ اللغويين أنَّ «الشَّطَن» هو الحبل الذى يُستقى به من البئر، ولم ينص أحدهم – صراحة – على ذلك القيد الذى ذكره الشارح. قال الخليل: «الشَّطَن: الحبل الطويل الشديد الفتل»[1]. وقال الرَّبَعىّ: «والرشاء والشَّطَن: حبال البئر»[2].

وقال الثعالبى: «الشَّطَن: الحبل يُستقى به وتشد به الخيل»[3].

وعلى الرغم من ذلك، فإنه من الواضح أنَّ استخدام الشطن فى الاستقاء من البئر يقتضى أن يتخذ وضعاً رأسياً لا أفقياً، وهذا مايفهم من تقييد الشارح للفظ.

ويمكن إيضاح هذا الخصوص كما يلى:

اللفظ: الأشطان.

دلالته: الحبال التى يُمد بها فىّ شِقّ، فإذا مُدَّ بها على الاستواء فليست بأشطان.

المكوِّن المقيد: مدُّها فى شق.

نوعه: داخلى اتجاهى.

*وأما لفظ «الطروق»، فقد ورد – فعلاً – فى قول عَمْرو بن الأَهْتَم:

١) ألا طَرَقَت أسمـــاءُ وَهْى طَروقُ   وبانَتْ على أنَّ الخيـــال يَشُوقُ

وجاء فى شرحه: «يقول: قد بانت وخيالها يطرقنا فيشوقنا، قال: ولايكون الطُّروق إلا بالليل»[4].

فقد لاحظ الشارح أنَّ الاستعمال اللغوى قد قيّد تسمية الإتيان طروقاً بملمح دلالى زمنى هو كون ذلك الإتيان ليلاً.

---

(١) العين (شطن) ٦/ ٢٣٦.

(٢) نظام الغريب فى اللغة ص ٢٤٠.

(٣) فقه اللغة وسر العربية ص ٢٣٨. وانظر كذلك: اللسان (شطن) ١٧/ ١٠٣، والتاج (شطن) ٩/ ٢٥٣.

(٤) البيت ص ٢٥٤، الشرح ص ٢٤٦.

وقد أقرّ ذلك التقييدَ كثيرٌ من اللغويين، قال ابن السكيت: «ويقال طَرَقت الرجل أطرقه طروقاً إذا أتيته ليلاً»[1]. وقال ابن دريد: «وطَرَقتُ القوم طروقاً إذا جئتهم ليلاً ولايكون الطروق إلا بالليل فأنا طارق»[2]. وقد فسر لفظ «الطارق» في قوله تعالى:﴿والسماءِ والطارق﴾[3] بالنجم، وعلة ذلك هو طلوعه ليلا. قال ابن قتيبة: «الطارق: النجم، سُمّي بذلك لأنه يَطْرُق، أى: يَطلع ليلا، وكل من أتاك ليلا فقد طرقك»[4].

ويمكننا أن نوضح هذا الخصوص كما يلي:

اللفظ: الطُّروق.

دلالته: الإتيان بالليل.

المكوّن المقيد: لايكون إلا بالليل.

نوعه: داخلي زمني.

ونظير هذا التقييد الزمني قول الثعالبي: «النّوْم في الأوقات عام والقيّلولة نصف النهار خاصة»[5]. فقد قيد الاستعمال اللغوى تسمية النوم قيلولة بملمح زمني هو انتصاف النهار. ومثال ذلك أيضا: «لايقال للشمس الغَزالة إلا عند ارتفاع النهار»[6]. و«السّارِب: الماضي في حاجته بالنهار خاصة»[7]، و«واعسناء: أَدْلَجْنا، ولاتكون المُواعَسَة إلا بالليل»[8].

* وأما لفظ «السِّباء»، فقد ورد في قول ثعلبة بن صُعَيْر المازِنيّ:

١٧) باكرتهم بسِباءِ جونٍ ذارعٍ قبْلَ الصَّباحِ وقبْلَ لَغْوِ الطائرِ

(١) إصلاح المنطق ص ٢٣٩.
(٢) الجمهرة (ر ط ق) ٢/ ٣٧١.
(٣) سورة الطارق ١/٨٦.
(٤) تفسير غريب القرآن ص ٥٢٣. وانظر كذلك: الفراء: معاني القرآن، تحقيق د/ عبد الفتاح إسماعيل شلبي، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٢م ٣/ ٢٥٤، والجامع لأحكام القرآن ٢/٢٠، وأبو حيان الأندلسي: البحر المحيط، دار الفكر بيروت ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م / ٨ / ٤٥٣.
(٥) فقه اللغة وسر العربية ص ٣٢. وانظر كذلك: المزهر ١/ ٤٥١.
(٦) المصدر السابق، الصفحة نفسها.
(٧) المزهر ١/ ٤٣٨.
(٨) المصدر السابق ١/ ٤٣٩.

وجاء في شرحه: «والجَوْن: الزِّقّ، جعله جونا لسواده....، غيره : السباء اشتراء الخمر خاصة»[1].

فقد نص الشارح على أنَّ الاستعمال اللغوى قد قَيَّد تسمية الشراء سِباءً بملمح نوعي هو كون المشترى خمراً خاصة.

قد قَرَّر هذا التقييد كثيرٌ من اللغويين، قال ابن فارس: «يقال : سبَأت الخمر إذا اشتريتها، ولايقال ذلك إلا في الخمر خاصة، ويسمون الخمَّار: السبَّاء»[2].
وقال ابن سيدة: «أبو حنيفة: ويقال لشراء الخمر السَّبْءُ والسِّباء وقد سبأها يسبؤها سبْأً وسِباء واستبأها، ولايقال ذلك إلا في الخمر»[3].

ويمكننا أنْ نوضح هذا الخصوص كمايلي:

اللفظ : السِّباء.

دلالته: اشتراء الخمر خاصة.

المكوِّن المقيد: الخمر خاصة.

نوعه: داخلي نوعي (أي تخصيص اللفظ بنوع خاص من الأشياء).

ونظير هذا التقييد النوعي قول السيوطي: «الخرابة: سرقة الإبل خاصة»[4]، فقد قَيَّد الاستعمال اللغوى دلالة لفظ الخِرابة بملمح دلالي نوعي هو وقوع السرقة على الإبل خاصة ومثال ذلك أيضا: «المساعاة: الزِّنا بالإماء خاصة»[5]. «والثلّة القطيع من الضأْن خاصة»[6] و «الخُباج: ضُراط الإبل خاصة»[7].

*وأما ألفاظ **«العهاد»** و **«الرصَّاد»** و**«الأوْلِيَة»** فقد وردت في شرح قول ثعلبة بن عمرو العبدى (يصِف ديارا).

٢) فما أَحْدَثَتْ فيها العهودُ كأنما تَلعَّبَ بالسمَّان فيها الزَّخارِفُ

(١) الشرح ص ٢٦٠

(٢) ابن فارس: مجمل اللغة، (سبى) ٢/ ٤٨٥.

(٣) المخصص ١١/ ٩٠ وانظر كذلك: اللسان (سبأ) ٨٦/١.

(٤) المزهر ١/ ٤٣٨.

(٥) الصاحبي ص ٤٤٧.

(٦) المزهر ٤٣٨/١.

(٧) المصدر السابق، الصفحة نفسها.

وجاء في شرحه« وقال ثعلب: العِهاد: الأمطار التي يتلو بعضُها بعضاً وكذلك الرِّصاد والأولية. كل ذلك بمعنى واحد، وهو لايتباعد يَعْهَد بعضُها بعضاً، ويرصُد بعضُها بعضاً، فإذا تفاوتتْ لم تلحقها هذه الأسماء»[1].

فقد لاحظ ثعلب أنَّ الاستعمال اللغوى قد قيَّد كلاًّ من ألفاظ «العهاد والرِّصاد والأولية» فى دلالتها على المطر بقيد زمنى هو «التتابع والتوالى» وهذا ما قرره لغويون آخرون.

جاء فى اللسان بشأن العِهاد: «والعَهد والعَهْدَة والعِهْدة: مطر بعد مطر، يدرك آخره بلل أوله.... وجمعها عِهاد وعهود.... قال أبو حنيفة: إذا أصاب الأرضَ مطرٌ بعد مطر، ونَدَى الأول باقٍ فذلك العَهْد لأنَّ الأول عُهِد بالثانى»[2].

وجاء فيه بشأن الرصاد: «والرَّصْد والرَّصَد: المطر يأتى بعد المطر، وقيل: هو المطر يقع أولاً لما يأتى بعده»[3]. وأما الأَوْلِيَة: فقد قال فيها أبو زيد الأنصارى: «والولى المطر بعد المطر فى كل حين»[4]. وقال ابن سيده: «أبو حنيفة: وكل مطرة تجيء على إثر مطرة فالأخرى ولىّ للأولى»[5].

ويمكننا إيضاح هذا الخصوص كمايلى:

الألفاظ: العهاد – الرِّصاد – الأولية

دلالتها : الأمطار يتلو بعضها بعضاً فإذا تفاوتت لم تلحقها هذه الأسماء.

المكوِّن المقيد: التتابع والتوالى.

نوعه: داخلى وزمنى

(١) الشرح ص ٥٦٠ – ٥٦١.

(٢) (عهد) ٤/ ٣٠٨ وانظر كذلك: نظام الغريب فى اللغة ص ٢٥٨، والمخصص ٩/ ١٢١ – ١٢٢، والتاج (عهد) ٢/ ٤٤٢.

(٣) (رصد) ١٥٩/٤. وانظر كذلك: فقه اللغة وسر العربية ص ٢٥٨، والمخصص ٩/ ١٢١. والتاج ٣٥٣/٢ – ٣٥٤.

(٤) أبو زيد الأنصارى: كتاب المطر، تحقيق د/ أوغست هفنر. (ضمن مجموعة البلغة فى شذور اللغة) المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين ببيروت ١٩١٤م. ص ١٠٤.

(٥) المخصص ٩/ ١٢٢. وانظر كذلك: اللسان (ولى) ٢٩٥/٢٠.

*وأما لفظ «النَّفْش»، فقد ورد في شرح قول عامر المُحَاربيّ:

١٤) لقـــد لَقِيَتْ شَوْلٌ بجنبي بُوانة   نَصياً كأعْراف الكَوادن أَسْحَما

وجـاء في شرحـه: «ويُروى: لقـد نَفَشَتْ شَوْل رواه أحـمـد بن عُبَيْد. أي: سَرَحت. قـال: ويقـال النفْشُ لايكون إلا بالليل بغيـر راع فـإذا كـان مـعـهـا راع يَصرفها فليست بنافشة. قال الله عز وجل ﴿ إذْ نَفَشَتْ فيه غَنَمُ القوم﴾[1].

فقد لاحظ أحمد بن عبيد أنَّ الاستعمال اللغوى قد قُيِّد تسمية انتشار الإبل للرعى نفشاً بمكونين دلاليين، أحدهمـا: زمنى وهو كـون ذلك الانتشـار ليـلا، والآخر: سلبي وهو عدم وجود راعٍ معها.

وقد قرر هذا التقييد بعضُ اللغويين. قال ابن السكيت: «وتقول: قد هَمَلَتْ الإبل فهى هاملة وهوامل، وقد أهملتها أنا، إذا أرسلتها ترعى ليلاً ونهاراً بلا راعٍ، فالهَمْل يكون ليلاً ونهاراً، فأما النفش فلا يكون إلا ليلاً»[2]. وقـال ابن دريد: «ونفشَت الغنمُ في الزرع إذا رعته ليلا، ولايكون النفْش إلا بالليل»[3].

ويمكن إيضاح هذا الخصوص كما يلي:

اللفظ: النفش

دلالته: انتشار الإبل ليلا بغير راعٍ.

المكّون المقيد: أ- ليلاً

ب- بغير راعٍ.

نوعه: داخلى ، زمنى - سلبى

---

(١) الشرح ص ٦٢٧. والآية من سورة الأنبياء ٧٨/٢١.

(٢) إصلاح المنطق ص ٣٢٧.

(٣) الجمهرة (ش ف ن) ٦٦/٣ وانظر كذلك: أدب الكاتب ص ٢٠٦، واللسان (نفش) ٢٥٠/٨، والتاج (نفش) ٤/ ٣٥٨.

وقد فسَّر «النفش» فى الآية الكريمة: ﴿ إِذْ نَفَشَتْ فِيهِ غَنَمُ الْقَوْمِ﴾ بهذا التفسير اللغوى السابق[١].

*وأما لفظ «ذَقْناء»، فقد ورد فى قول المُرَقِّش الأكبر (يصف ناقته):

١٤) أو علاةٍ قد دُرِّبتْ دَرَجَ المشـ يةِ، حرْفٍ مثل المهاة ذَقُونِ

وجاء فى شرحه: «والذَّقون: الدلو المائلة. دلو ذقناء وذاقنة: سريعة. قال: ولايقال ذقناء إلا للدلو. قال: والذَّقون التى رفعتْ رأسَها فى الخطام والزِّمام»[٢].

فقد نص الشارح على أنَّ الاستعمال اللغوى قد قيَّد وخصَّص لفظ «ذقناء»، **بيد أنَّ الخصوص ها هنا يتفارق عن الخصوص فى النماذج السابقة، فقد كان الخصوص فى هذه النماذج خصوصاً داخلياً يتصل بدلالة اللفظ ذاتها، وأما الخصوص فى هذا النموذج فهو خصوص خارجى تركيبى يحدد الألفاظ التى يمكن أنْ يتركَّب معها اللفظ فى جوار لغوى تتقبله الجماعة اللغوية، وهذا مايدرسه المحدثون تحت مصطلح** Collocation **أو المصاحبة اللغوية**[٣]. يقول د/ أبو الفرج بعد أنْ ذكر قول ابن الأعرابى إنه لايقال جَمَل حَرْف وإنما تُخصّ به الناقة: «وعلى ذلك فهناك فى اللغة نوع من التحديد للكلمات المستعملة فى تركيب مادون اعتبار للنحو أو غيره من القواعد اللغوية المعروفة، هذا النوع هو الذى نسميه المصاحبة»[٤].

وفى هذا النموذج نجد الشارح قد نص على أنَّ الاستعمال اللغوى قد قيد لفظ «ذقناء» تقييداً خارجياً تركيبياً؛ إذ جعل استعماله للدلالة على الوصف بالسرعة مقصوراً على لفظ (موصوف) واحد هو الدلو. والمقصود بوصف الدلو بالسرعة هنا هو سرعة صبِّها لمائها، وهذا ناتج عن ميْل شَفَتِها، جاء فى اللسان:

---

(١) انظر: الفراء: معانى القرآن ٢٠٨/٢، وتفسير غريب القرآن ص ٢٨٧، والزمخشرى: الكشاف، دار المعرفة ببيروت (د.ت) ١٧/٣، والجامع لأحكام القرآن ١١/ ٣٠٧.

(٢) الشرح ص ٤٦٨.

(٣) تحدثت عن المصاحبة قبل ذلك: انظر البحث ص ٦٣.

(٤) المعاجم اللغوية ص ١١١.

«وذَقِنت الدلو بالكسر ذَقَناً فهى ذَقِنة: مالت شفتها»[1].

ونلاحظ ، بعد ذلك، أنَّ التقييد فى هذا النموذج تقييد صفة بموصوف، ونظيره قول الثعالبى: « وفيه يقال: فُلْك مشحون. كأس دِهاق. وادٍ زاخر. بحر طام نهر طافح. عين ثرَّة....الخ[2].

فعلى الرغم من أنَّ كلاً من هذه الصفات: مشحون – دِهاق – زاخر – طام – طافح – ثرة يفيد معنى الامتلاء، فإن الاستعمال اللغوى قد خصَّ كلاً منها بموصوف خاص يمكن أنْ يتركب معه فى جِوار لغوى متلائم.

وقد يتخذ هذا الخصوص الخارجىّ التركيبىّ نمطين آخرين هما:

أ– تقييد فعل بفاعل: وذلك مثل قول ابن فارس: «ويقال : غطَّ البعير: هَدَر، ولايقـال فى الناقـة»[3]. فقد قيد الاستعمال اللغوى التعبير عن الهدير بالفعل «غطَّ» بفاعل خاص هو «البعير» دون «الناقة».

ب– تقييد فعل بمفعول: وذلك مثل قول ابن فارس: «ومن ذلك جَزَزت الشـاة وحَلَقت العنز، ولايكون الحَلْق فى الضَّأن ولا الجَز فى المِعْزى»[4]. فـعلى الرغم من أنَّ الفعلين: جزَّ و حَلَق يحملان معنًى دلالياً واحداً هو قصّ الشعر، فقد قيد الاستعمال اللغوى كلاً منهما بمفعول خاص.

ويفيض كتاب فقه اللغة للثعالبى بهذه المصاحبات اللغوية المقيدة[5] ولهـذا أهميته «لأنه يوضح بطريقته الوصفية الخصائص التى تتسم بها اللغة موضوع

(١) (دقن) ٢/ ١٩٥ وانظر كذلك: التاج (ذقن) ١/ ٤٤٥

(٢) فقه اللغة وسر العربية ص ٦٩. وانظر كذلك: المزهر ١/ ٤٤٥.

(٣) الصاحبى ص ٤٤٩ وانظر كذلك: المزهر ١/ ٤٣٦.

(٤) المصدر السابق ص ٤٤٨ وانظر كذلك: المزهر ١/ ٤٣٦.

(٥) انظر مثلا : فصل فى تقسيم الطول على مايوصف به ص ٤٣ – ٤٤، وفصل فى تقسيم اللين على مايوصف به ص ٤٦، وفصل فى تقسيم الموت ص ١٣٢، وفصل فى تقسيم الأوصاف بالعلم والرجاحة والفضل والحذق على أصحابها ص ١٤٥ – ١٤٦، وفصل فى تقسيم الوثب ص ١٨٠، وفصل فى تقسيم القطع على أشياء مختلفة ص ٢١٠ – ٢١١، وفصل فى تقسيم الشق ص ٢١٩، وفصل فى تقسيم الوصف بالبعد ص ٢٩٠، وفصل فى تقسيم الارتفاع ص ٢٩٩.

الدرس من حيث اللفظة المفردة ومكانها فى الاستعمال. كما أنه لاشك أنَّ هذا التخصيص فى تراكيب العربية فى النعت والإضافة والإسناد نوعٌ من الدقة فى التعبير، لأنَّ هذه الألفاظ المخصَّصة ببعض المعانى والأحوال توحى إلى السامع الصورة الخاصة التى تقترن معها، فلفظ باسِق يوحى إلى الذهن معنى الارتفاع وصورة الشجرة معاً، كما توحى كلمة وَثِير بمعنى اللِّين وصورة الفراش، وكثيراً مايحتاج المتكلم أنْ ينقل إلى مخاطبه هذه المعانى والصور متلازمة مقترنة ليكون أصدقَ تصويراً، وأدقَّ تعبيراً، وأقدر على حصر الصورة المنقولة وتحديدها»(١)

(١) د/ محمد المبارك: فقه اللغة وخصائص العربية، دار الفكر بيروت ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م، ص ٣١٥ - ٣١٦.

الفصل الثانى

التغير الدلالى

تناثرتْ ملاحظُ التغير الدلالى فى ثنايا الشرح الوارد عقب كل بيت، وكان الشراح ينصون على هذا التغير نصاً صريحاً فى معظم هذه الملاحظ، وذلك بقولهم - مثلا -: «وأصل لفظ كذا هو ..... ثم صار .....، وفى القليل من الملاحظ الأخرى كان الشراح يكتفون بسرد الشرح بطريقة «تومىء إلى التطور، أو هى فى أحيانٍ تترك لنا الموادَّ فى حيِّز متقارِب يسهل التصوُّرُ فيه لذلك التحول»[1].

وقد غطَّتْ ملاحظُ التغير الدلالىِّ الواردة فى الشرح أقسامَه المختلفة، وكان لملاحظ الانتقال الدلالىِّ بطريق المجاز المرسل القدْحُ المعلَّى بين ملاحظ التغير الدلالى الواردة فى الشرح. **ونلفت النظر فى هذا المقام إلى أنَّ هذه الملاحظ التى رصدها الشراحُ لم تصنَّف فى الشرح ذلك التصنيف النظرى الواضح الذى نراه لدى المحدثين، ولكننا نستطيع أنْ نقرر أنَّ رصدهم لهذه الملاحظ كان «وفق فهم ومعايير ضمنية، ودورنا هو إيضاح القضايا والمسائل الموجودة بأكبر قَدْرٍ من المعاصرة»**[2]

ويمكننا، بعد ذلك، أنْ ننتقل إلى دراسة ملاحظ التغير الدلالى الواردة فى الشرح كما يلى:

---

(١) د/ فايز الداية: علم الدلالة العربى ص ٣٠١.

(٢) المرجع السابق ص ٣٠٦.

١- توسيع الخاص (تعميمه) Widening

يتم هذا النوع من التغير «حين تستعمل الكلمة الدالة على فَرْد أو على نوع خاص من أفراد الجنس أو أنواعه، للدلالة على أفراد كثيرين أو على الجنس كلِّه»[١]. ومن أمثلة ذلك في العربية أنَّ «أصل الورد إتيانُ ثم صار إتيانُ كلِّ شيء وِرْداً»[٢] فلفظ «الورد» كان يطلق على نوع خاص من الإتيان، ثم عُمِّم على كل ضروبه.

ومن الألفاظ التى نص شراحُ الديوان على تعميمها بعد خصوص ألفاظُ الغاب، والرَّجيلة، والتَّعْريس، والمَنيحة، والذَّنوب.

* فأما لفظ **«الغاب»** فقد ورد فى قول مُتمِّم بن نُوَيْرة (فى شأن عيْر وأتانه):

١٤- حتى إذا وردا عُيونًا فوقَها غـــــابٌ طِوالٌ: نابتٌ ومُصرَّعُ

وجاء فى شرحه: «أصل الغاب: القَصَب، ثم قيل لكل ملتفٍّ: غاب»[٣].

فقد قرر الشارح أنَّ لفظ «الغاب» كان يدل على (القصب) ثم عُمِّم بعد ذلك وأطلق على «كل ملتف».

وأساس ذلك التعميم أنَّ القصب ينبت ملتفًا، أى: مجتمعاً متكاثفاً، ولذا جاء فى اللسان أنَّ الغابة «أَجَمة القصب»[٤]. والأجمة هى: «الشجر الكثير الملتفّ»[٥].

ويمكننا، بعد ذلك، أنْ نفسِّر هذا التعميم الدلالى فى ضوء نظرية التحليل التكوينى للمعنى Componential Analysis of meaning التى تعنى بحصر المكونات الدلالية Semantic Components أو الملامح التمييزية Distinctive Features للفظ – على أنه نتيجة لإسقاط بعض هذه الملامح، أو المكونات. يقول د/ مختار عمر: «ويمكن تفسير توسيع المعنى على أنه نتيجة إسقاط لبعض الملامح

(١) د/ عبد العزيز مطر: لحن العامة فى ضوء ادراسات اللغوية الحديثة ص ٣٠٤.

(٢) الصاحبى ص ١١٢.

(٣) الشرح ص ٦٨.

(٤) (غيب) ٢/ ١٤٩

(٥) اللسان (أجم) ٢٧٣/١٤.

التمييزية للفظ»[١]. أى أنَّ الاستعمال اللغوىَّ يقوم باستبقاء ملمح (أو أكثر) من الملامح التمييزية المكوِّنة للفظ، ويسقط ملامحه الأخرى، ثم يطلق اللفظ على كل ماتوفر فيه هذا الملمح، وذلك بغض النظر عن التوافق أو التفارق فى الملامح الأخرى.

ويمكننا أنْ نطبِّق ذلك على لفظ «الغاب» كما يلى:

اللفظ	: الغاب
مكوِّناته الدلالية قبل التعميم	: القَصَب + الملتف
مكوِّناته الدلالية بعد التعميم	:كل ملتف (مما هو شبيه بالقصب)
المكوِّن الساقط	: القصب
المكوِّن المُستبْقى	: الالتفاف

فقد أبقى الاستعمالُ اللغوىُّ على ملمح «الالتفاف» وأسقط ملمح «القصب» ثم أطلق اللفظ على كل ماتوفرَ فيه هذا الملمح مما هو شبيه بالقصب كالرماح الكثيرة المتواشجة. جاء فى اللسان: «والغابة من الرِّماح ماطال منها وكان لها أطرافٌ كأطراف الأَجَمَة... وقيل: هى الرماح إذا اجتمعت»[٢].

هذا... ولم ينص على هذا التعميمَ ابنُ دريد ولاابْنُ فارس، كما أنه لم يرد فى اللسان ولا فى التاج[٣].

* وأما لفظ «الرَّجيلة»، فقد ورد فى قول ثَعْلَبة بن صُعَيْر (يصف ناقة):

٧) وجناءَ مُجْفَرَةَ الضُّلوع رَجِيلةٍ   وَلَقَى الهَوَاجِرِ ذاتِ خَلْقٍ حَادِرِ

وجاء فى شرحه: «الرجيلة: القوية على المشى خاصة، ثم قيل لكل قوىٍّ

(١) علم الدلالة ص ٢٤٥.
(٢) (غيب) ٤٩/٢.
(٣) انظر: الجمهرة (ب غ - و - أ - ى) ٣/ ٢٠٩، والمقاييس (غيب) ٣/ ٤٠٣، واللسان (غيب) ١٤٦ -- ١٥٠، والتاج (غيب) ٤١٦/١ - ٤١٧.

رجيل»[1]. فقد نص الشارح على أنّ لفظ «الرجيلة» كان يدل على «القَوِىّ على السير خاصة» ثم عُمِّمَ بعد ذلك وأطلق على «القوِيّة» أو «القوىّ» مطلقاً.

ويمكن تفسير ذلك التعميم فى ضوء المكوِّنات الدلالية للفظ، كما تفعل نظرية التحليل التكوينى للمعنى كما يلى:

اللفظ	: الرَّجيل
مكوِّناته الدلالية قبل التعميم	: القَوِىّ + على المشى خاصة
مكوِّناته الدلالية بعد التعميم	: القَوِىّ مطلقاً
المكوِّن الساقط	: على المشى خاصة
المكوِّن المُستْبقى	: القَوِىّ

أى أنَّ الاستعمال اللغوى قد أبقى على ملمح القوة المجردة فى لفظ (الرجيل) وأسقط ملمح «القوة على المشى خاصة»، ثم عُمِّمَ اللفظ على كل ماتوفَّر فيه هذا الملمح.

وقد اكتفى مَن تعرضوا لتفسير دلالة هذا اللفظ بالنصِّ على دلالته الأصلية دون أنْ يصرِّح أحدٌ منهم بحدوث تعميم فى دلالته. قال الخليل: «والرُّجْلَة: نَجابة الرَّجيل من الدوابّ والإبل، وهو الصَّبور على طول السَّيْر، ولم أسمع منه فعلاً إلا فى النُّعوت خاصة. ناقة رَجيلة، وحِمار رَجيل، ورجُل رَجيل، أى: مشَّاء»[2]. كذلك لم ينص على هذا التَّعميم ابنُ دريد ولاابنُ فارس، كما أنه لم يَرِد فى اللسان ولا فى التاج[3].

*وأما لفظ «**التَّعْريس**»، فقد ورد - فعلاً - فى قول المثقِّب العَبْدِىّ (يصف ناقته):

(١) الشرح ص ٢٥٦.
(٢) العين (رجل) ٦/ ١٠٢ - ١٠٣.
(٣) انظر: الجمهرة (ك ر ل) ٨٣/٢، والمقاييس (رجل) ٤٩٢/٢، واللسان (رجل) ١٣/ ٢٨١ - ٢٩١، والتاج (رجل) ٧/ ٣٣٥ - ٣٤٠.

وأَغضَتْ كما أَغْضَيْتُ عَيْنى فَعَرَّسَتْ   على الثُّفِنات والجِران هجُودُهَا

وجاء في شرحه: «والتعريس: النزول من آخر الليل. وقال الأصمعيُّ: لايكون التعريسُ إلا ليلاً من آخره، ثم كثر حتى قيل في أول الليل تعريس»[1].

فقد لاحظ الأصمعيُّ أنَّ لفظ «التعريس» كان يدل على «النزول في آخر الليل» ثم عمَّ - بكثرة الاستعمال - فغدا يطلق على النزول في أول الليل أيضاً.

وهذا ماقد يشير إليه ما جاء في اللسان: «والمعرِّس: الذى يسير نهارَه ويُعرِّس أى: ينزل أولَ الليل، وقيل: التعريس: النزول في آخر الليل... وقيل: التعريس: النزول في المَعْهَد أىَ حين كان من ليل أو نهار»[2].

وقد يُؤخذ من عبارة اللسان الأخيرة أنَّ لفظ «التَّعْرِيس» قد دخل في طَوْر تطوريٍّ ثالث، فأصبح يدل على النزول المطلق.

واذا صحَّ هذا، فإنَّ اللفظ يكون قد مر بالمراحل التطورية الآتية:

١- الدلالة على النزول آخرَ الليل.

٢- الدلالة على النزول آخرَ الليل وأولَه.

٣- الدلالة على النزول في أىِّ وقت.

ويمكن تفسيرُ ذلك التعميم في ضوء الملامح التمييزية المكونة للفظ كما يلي:

اللفظ	: التعريس
مكوناته قبل التعميم	: النزول + آخر الليل
مكوِّناته بعد التعميم الأول	: النزول + آخر الليل وأوله
مكوِّناته بعد التعميم الثانى	: النزول + أى وقت كان
المكوِّن الساقط	: آخر الليل وأوله
المكوِّن المُستبْقى	: النزول

(١) الشرح ص ٣٠٥.
(٢) (عرس) ١١/٨. وانظر كذلك. التاج (عرس) ٤/ ١٨٩.

أى أنَّ الاستعمال اللغوىَّ قد أبقى على ملمح النزول المطلق فى لفظ «التعريس» وأسقط ملمح آخر الليل وأوله، وعمم اللفظ على النزول أىَ وقت كان.

*وأما لفظ «المنيحة» فقد ورد فى قول جُبَيْهاء الأشْجَعى:

١) أَمَوْلى بنى تيم ألستَ مؤدِّيًا منيحتَنا فيما تؤدى المنائحُ

وجاء فى شرحه: «أصل المنيحة: الناقة يمنحها الرجلُ صاحبَه ليحتلبها ثم يردَّها، ثم كثر حتى قيل للهِبَة منيحة»[1].

فقد نص الشارح على أنَّ لفظ «المنيحة» كان يدل فى أصله على «الناقة التى تُمنح للحَلْب ثم تُستَرد» ثم عُمِّم وأطلق على كل «هِبَة» يمنحها إنسانٌ لآخر.

وقد قرر هذا التعميمَ بعضُ اللغويين. قال ابنُ دريد: «وأصل المَنْحْ: أنْ يُعطى الرجلُ الرجلَ ناقةً أو شاةً يشرب لبنها ثم يردها إذا ذهب درُّها، وكثر ذلك حتى صار كل من أعطى شيئاً فقد منح. والناقة منيحة ومنحة أيضاً»[2]. وجاء فى اللسان. «والمنيحة : منْحَة اللبن كالناقة أو الشاة تعطيها غيرك يحتلبها ثم يردها عليك.. وقد تقع المنيحة على الهبة مطلقاً لاقرضاً ولاعارية»[3]: وجاء فيه أيضاً: «والأصل فى المنيحة أن يجعل الرجلُ لبنَ شاته أو ناقته لآخر سنة، ثم جُعِلتْ كلُّ عطية منيحةً»[4].

ويمكن تفسير ذلك التعميم فى ضوء المكونات الدلالية للفظ كما يلى:

اللفظ	: المنيحة
مكوناته قبل التعميم	: الناقة + تمنح للبن + تسترد
مكوناته بعد التعميم	: الهبة الممنوحة أى شيء كانت
المكونان الساقطان	: الناقة والاسترداد
المكون المستبقى	: المنح

(١) الشرح ص ٢٣١.
(٢) الجمهرة (ح م ن) ٢/١٩٥.
(٣) (منح) ٣/ ٤٤٥ - ٤٤٦.
(٤) (منح) ٣/٤٤٦.

أى أنَّ الاستعمال اللغوىَّ قد أبقى على ملمح المنح المجرد فى لفظ المنيحة، وأسقط ملمحيْ «منح الناقة للبن خاصة» و «الاسترداد»، ثم عُمِّم اللفظ على كلِّ ما وُجد فيه هذا الملمح المستبقى، ولو كان الممنوح مالاً أو عقارًا.

وقد ورد لفظ «المنيحة» فى بيت جُبيهاء، ذلك السابق، على دلالته الأصلية، إذ يخاطب الشاعرُ رجلاً من بين تيْم فى شأن عنْز كان قد منحه إياها ليحتلبها فلم يردّها عليه[1].

*وأما لفظ «الذَّنوب»، فقد ورد فى قول ثَعْلَبَة بن عمرو (فى شأن مهره):

٥) خَلا أنَّهمْ كلَّما أوردوا يُضَيِّحُ قَعْبًا عليه ذَنوبُ

وجاء فى شرحه: «والذَّنوب: الدَّلْو. قال الراجز:

لَكُمْ ذَنوبٌ ولنا ذَنوبُ فإنْ أبيتُمْ فلَنا القَليبُ

قال الأصمعى: ثم كثر الذكر للذَّنوب حتى جُعل نصيباً، وهو من قول الله تعالى: ﴿ فإنَّ للذين ظَلَمُوا ذَنوباً مِثْلَ ذَنُوبِ أصْحَابِهِمْ ﴾. يعنى نصيباً، ومنه قول عَلْقَمة بن عَبَدة:

وفى كلِّ حيٍّ قد خَبَطْتَ بنِعْمَةٍ فحُقَّ لشأسٍ من نَداكَ ذَنوبُ

فقال له: وأَذْنِبة وأَذْنِبَة»[2].

فقد قرر الأصمعىُّ أنَّ لفظ «الذَّنوب» كان يدل على «الدَّلْو» ثم عُمِّم - بكثرة الاستعمال - وأُطلق على «النَّصيب».

ويمكننا أنْ نفهم هذا التعميم فى ضوء معرفتنا بأنَّ العرب كانت تستعمل الأذنبة فى تقسيم مياه الآبار وغيرها حين تجتمع عليها وتتنافس فيها، أى أنَّ الذنوب (الدلو) كان يُمثِّل حظًّا أو نصيباً من الماء لآخذه، ثم كثر استعمال العرب

---

(١) انظر الشرح ص ٣٣١.

(٢) الشرح ص ٥١٢، والآية من سورة الذاريات ٥١/٥٩، وبيت علقمة فى مفضليته التى فى ص ٧٨٦ من الشرح.

له فى معنى الحَظِّ والنصيب - كما قرر الأصمعى - واستأثر هذا الملمح باهتمام الاستعمال اللغوى فاستبقاه، وأسقط ملامحَ اللفظ الأخرى كملمح آلة التنصيب (الدلو)، وملمح المُحتوى (الماء)، وعُممَ اللفظ على كل حظٍّ أو نصيب ولو لم يكن مما يُنصَّب بالدِّلاء، ويمكن توضيح ذلك كمايلى:

اللفظ	: الذَّنوب
مكوناته قبل التعميم	: الدلو + ينصَّب (يقسم) به الماء.
مكوِّناته بعد التعميم	: النصيب أو القِسمْ
المكوِّن الساقط	: الدلو
المكوِّن المُستْبقى	: التنصيب

ومن أمثلة ذلك التعميم تلك الآية القرآنية التى ذكرها الأصمعىُّ، فالذنوب فيها بمعنى النصيب. قال ابن قتيبة: «الذَّنوب: الحَظ والنصيب، وأصله الدلو العظيمة، وكانوا يستقون فيكون لكل واحد ذنوبًا، فجُعِل الذنوب مكان الحظ على النصيب والاستعارة»[1]. كما فسَّر «الذنوب» فى بيت علقمة بالنصيب والحظ أيضا[2].

٢- تضييق العام (= تخصيصه) Narrowing

يحدث هذا النوعُ من التغير الدلالى عندما «تُخصص ألفاظٌ كان كلٌّ منها يستعمل للدلالة على طبقة عامة من الأشياء، فيدّل كل منها على حالة أو حالات خاصة، وهكذا يضيق مجال الأفراد الذى كانت تصدق عليه أولا»[3]. ويتحدث د/ أنيس عن السبب فى لجوء الناطقين باللغة إلى هذا النوع من التغير الدلالى فيقول:

(١) تفسير غيريب القرآن، ص ٤٢٣. وانظر كذلك: الفراء: معانى القرآن ٣/ ٩٠، والجامع لأحكام القرآن ١٧/ ٥٧.

(٢) انظر الشرح ص ٧٨٦.

(٣) علم اللغة مقدمة للقارىء العربى ص ٢٨٣.

«وهم لقُصور فى الذِّهْن أحياناً، أو بسبب الكَسَل والتماس أَيْسَر السبل حيناً آخر، يعمدون إلى بعض تلك الدلالات العامة ويستعملونها استعمالا خاصًّا. ولايتردد الفردُ العادى فى هذا الصنيع متى وَثِق أنَّ كلامه سيكون مفهوما، وأنه سيحقق الغرضَ أو الهدفَ من النطق. فإذا قُدِّر لمثل هذا الاستعمال فى الدلالة أنْ يَشيعَ ويذيعَ بين جمهور الناس رأينا اللفظ تتطور دلالتُه من العموم إلى الخصوص، ويضيق مجالُها، وتقتصر على ناحية منها»[1].

ومن أمثلة ذلك فى العربية لفظ السَّبْت «فإنه فى اللغة الدَّهْر، ثم خُصَّ فى الاستعمال لغة بأحد أيَّام الأسبوع، وهو فَرْد من أفراد الدهر»[2] أى أنَّ لفظ السبت كان يدل على الدهر مطلقاً ثم خصصه الاستعمالُ اللغوىُّ بالدلالة على فرد من أفراده وهو أول أيام الأسبوع.

وأما فى الشرح، فلم ينص شراح الديوان على حدوث تخصيص فى دلالات الألفاظ التى تعرضوا لشرحها إلا فى لفظين فقط. هما لفظا المَأْتَم والمَوْسِم.

وقد ورد هذان اللفظان فى شرح قول الحُصَيْن بن الحُمام المُرىِّ:

٢٨) فـإنَّك لو فـارَقْتنا قَبْلَ هذه   إذاً لـبَعَثْنا فَوْقَ قَبْرِكَ مَأْتَمَا

وجاء فى الشرح: «قال الأصمعى: إنَّ كل جماعة تجتمع مأتَم، وغلب عليه عند الناس الاجتماع على الميت. غيره قال: ومثله كل مَعْلَم لشىء فهو مَوْسِم فغلب عليه مَوْسِمُ الحج»[3].

فأما لفظ «المأتم» فقد لاحظ الأصمعىُّ أنه كان يُستعمل فى الأصل للدلالة على اجتماع الرجال والنساء مطلقا: فى المسارِّ أو فى الأحزان والمصائب، ثم غلب الاستعمال اللغوىُّ استخدامه عند الموت.

وقد قرر هذا التخصيصَ بعضُ اللغويين الآخرين. قال الزمخشرى: «تقول ما

(١) دلالة الألفاظ ص ١٥٤.
(٢) المزهر ١/ ٤٢٧.
(٣) الشرح ص ١١٧.

حضرت المأتَم، وإنما حضرت المأتم وهو جماعة النساء.. وقد غَلَب على جماعتهنّ في المصائب»[1]. وجاء في اللسان: «المأْتَم في الأصل مُجتَمع الرجال والنساء في الغَمّ والفرح ثم خُصّ به اجتماع النساء للموت»[2].

ومثلما فسِّر «توسيع الخاص» في ضوء الملامح أو المكونات الدلالية للفظ، فإنه يمكن عملُ الشيء نفسه ها هنا. يقول د/ مختار عمر:

«ويمكن تفسير التخصيص أو التضييق بعكس ما فُسر به توسيع المعنى، فقد كان التوسيع نتيجة إسقاط لبعض الملامح التمييزية للفظ، أما التخصيص فنتيجة إضافة بعض الملامح التمييزية للفظ»[3]. **بيد أني أرى استبدال لفظ «تغليب»** بلفظ «إضافة»، ففي مثالنا هذا لم يكن لفظ «المأتم» خلْواً من الدلالة على الاجتماع في المصائب ثم خُصّص بإضافته إليه، بل كان اللفظ يشمل هذا الملمح وغيره، ثم غلّبه الاستعمالُ اللغويُّ على سائر الملامح، فثمة تغليبٌ إذَنْ وليس ثمة إضافة ملمحٍ لم يكن قبل موجوداً. وهذا ماقرره الأصمعيُ بقوله: «وغلب عليه عند الناس..» ويمكن توضيح ذلك كما يلي:

اللفظ	: المأتم
مكوناته قبل التخصيص	: الاجتماع + في المسارّ أو في الأحزان
مكوناته بعد التخصيص	: الاجتماع + في الأحزان
المكوّن المُغلَّب	: في الأحزان

أي أنّ الاستعمال اللغوي قد غلب ملمح الاجتماع في الأحزان كالموت على ملمح الاجتماع في المسارّ فتخصصت دلالة اللفظ.

وفي مقابل هؤلاء العلماء الذين أقَرُّوا بوقوع التخصيص في دلالة هذا اللفظ وتَقبلُوها كالأصمعيِ والزمخشري وغيرهما، وجدنا بعضَ اللغويين الذين تمسكوا

(١) أساس البلاغة (أتم) ص ٢.
(٢) (أتم) ١٤/٢٦٨.
(٣) علم الدلالة ص ٢٤٦.

بدلالة اللفظ القديمة، وعزَّ عليهم أنْ يتقبلوا وقوعَ التخصيصِ فيها، ومن هؤلاء: الحَريرى (ت ٥١٦هـ) الذى اعتبر هذا التخصيص من أوهام الخواص فقال: «ونقيض لفظ البشارة لفظة المأتَم، يتوهَّم أكثرُ الخاصة أنها مجمع المناحة، وهى عند العرب النساءُ يَجتَمِعْنَ فى الخير والشر»(١).

وهذا الذى عَدّه الحريرىُّ من أوهام الخواص يعدّه الدرسُ اللغوىُّ الحديث من باب التغير المشروع فى دلالة اللفظ، خاصة إذا كان له نظائرُ فصيحةٌ فى كلام الناطقين باللغة.

وأما لفظ «المَوسم» فقد نصَّ الشارحُ على أنه كان يدل فى أصله على اجتماع الناس فى أوقات موسومة، أى: مُعْلَمة محددة، وذلك كالحَجِّ والأسواق وغيرها مما له وقت مَعلَم، ثم غلَّبه الاستعمال اللغوىُّ على اجتماع الناس فى الحج خاصة.

ويمكن توضيح ذلك التخصيص فى ضوء المكونات الدلالية المكوِّنة لهذا اللفظ كما يلى:

اللفظ	: المَوْسِم
مكوناته قبل التخصيص	: الاجتماع + فى الأوقات المعلمة كالحج والأسواق
مكوناته بعد التخصيص	: الاجتماع + فى الحج
المكوِّن المُغلَّب	: فى الحج

أى أنَّ الاستعمال اللغوى قد غلَّب ملمحَ الاجتماع فى الحج على ملمح الاجتماع فى الأسواق وغيرها مما له وقت معلوم.

وقد اكتفى من تعرَّض لتفسير دلالة هذا اللفظ بالنص على دلالته الأصلية

(١) الحريرى: درة الغواص فى أوهام الخواص، تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر ١٩٧٥م ص ١٩١ - ١٩٢. وانظر كذلك: خليل الدين بن أيبك الصفدى: تصحيح التصحيف وتحرير التحريف، تحقيق السيد الشرقاوى، مكتبة الخانجى بالقاهرة ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م. ص ٤٥٩.

دون نصٍّ على تخصيصها. قال الخليل: «وسمي مَوْسِم الحج موسماً، لأنه مَعلم يجتمع فيه، وكذلك مواسم أسواق العرب في الجاهلية»[1]. وقال ابن دريد: «الموسم: اجتماع الناس ومنه اشتقاق مَوْسم الحج»[2] وكذلك لم ينص على التخصيص ابن فارس ولا الزمخشرى، كما أنه لم يرِد فى اللسان ولا فى التاج[3].

٣- انتقال الدلالة:

يتفارق هذا النوع من أنواع التغير الدلالى عن سابقَيه، فدلالة الألفاظ فيه «تنتقل من مجال إلى آخر، وهى لاتنكمش فيتضاءل المحيط الذى تتحرَّك فيه بعد اتساع وعموم ولايتحول مجالها كذلك من ضيق وخصوصية إلى تعميم وشمول لما ليس لها من قبل»[4]. فليس ها هنا تعميم ولاتخصيص، وإنما هو انتقال اللفظ من الدلالة على شيء في مجال ما، إلى الدلالة على شيء آخر فى مجال غيره، وذلك لوجود علاقة أو ملْمَح مشترك بينهما سوَّغا هذا الانتقال.

ويتم هذا الانتقال الدلالىّ على سبيلين هما:

أ- الاستعارة: وذلك حين تكون العلاقة بين المدلولين هى المشابهة، وذلك مثل «استخدام عامة الأندلس كلمة القلادة فى معنى الحزام، وهى مايحيط بالعنق، وفى المدلولين تشابه، فالحزام يحيط بالوسط، كما تحيط القلادة بالعنق»[5].

ب- المجاز المرسل: وذلك حين تكون العلاقة بين المدلولين شيئاً غير المشابهة ومثال ذلك أنّ «الراوية: البعير الذى يُستقى عليه، ثم صارت المزادة راوية»[6]. فعلاقة المجاورة المكانية – وهى إحدى علاقات المجاز المرسل المتعددة[7] – بين

(١) العين (وسم) ٧/٣٢٢.
(٢) الجمهرة (س م و) ٣/٥٢.
(٣) انظر: المقاييس (وسم) ٦/١٠٠ – ١١، وأساس البلاغة (وسم) ص ٤٩٩، واللسان (وسم) ١٦/١٢١ – ١٢٤، والتاج (وسم) ١٦/ ١٢٢ – ١٢٣.
(٤) علم الدلالة العربى ص ٣١٤.
(٥) لحن العامة فى ضوء الدراسات اللغوية الحديثة ص ٣٧٠.
(٦) الجمهرة (باب الاستعارات) ٣/ ٤٣٣.
(٧) انظر فى تفصيل القول فى المجاز وعلاقاته: عبد القاهر الجرجانى: أسرار البلاغة تصحيح الشيخ

المزادة والراوية بمعنى البعير هى التى سوّغت هذه النَّقْلَةَ الدلالية.

وبعد انتقال الدلالة «أهم أشكال تغيّر المعنى، أولاً: لتنوعه، وثانياً: لاشتماله على أنواع المجازات القائمة على التخيُّلات»[1].

وينبغى الالتفاتُ فى هذا المقام إلى أنَّ علم الدلالة Semantics لايُعنى بدراسة كل الألفاظ التى انتقلت دلالاتها بطريق الاستعارة أو المجاز، وإنما هو يَخُصُّ بالدرس تلك الألفاظَ التى تحولتْ دلالاتُها الاستعاريةُ أو المجازيةُ إلى دلالات حقيقية تكون جزءاً من الرصيد اللغوىّ العام الذى لايبغى به قائلُه غَرضاً بلاغياً[2]، ويتم ذلك بتأثير مرور الزمن، وتقادُم العَهْد، وكثرة الاستعمال. يقول د/ محمد المبارك: «ولابد لنا من القول إنَّ استعمال اللفظ بالمعنى الجدد يكون فى بادىء الأمر عن طريق المجاز، ولكنه بعد كثرة الاستعمال وشيوعه بين الناس تذهبُ عنه هذه الصفة وتصبح دلالتُه على مدلوله الجديد دلالةً حقيقية لامجازيّة»[3].

وقد ورد فى الشرح بعضُ الألفاظ التى انتقلتْ دلالاتُها بطريق المجاز المرسل والاستعارة، وهى ألفاظ الحِقْو، والرَّاووق، والحَقَض، والعَروض، والظَّعينة، والأيْصر، والراوية، والمَلَّة.

* فأما لفظ «**الحِقْو**» فقد ورد فى شرح قول سَلَمة بن الخُرْشُب الأنمارىّ (فى شأن فرسه):

٦) إذا كـان الحِزامُ لقُصْرَيَيْهـا   أمـامًا حـيثُ يَمْتَسكُ البَريمُ

وجاء فى شرحه: «يقول: إذا جال حِزامُها واضطرب لكثرة عَدْوها فصار أمام

= رشيد رضا، دار المنار بالقاهرة ١٣٧٢هـ ص ٣٤٢ - ٣٥٤، والسكاكى: مفتاح العلوم، مكتبة مصطفى البابى الحلبى بالقاهرة ١٣٥٦هـ - ص ١٧٢ - ١٧٤، والعلوى: الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، دار الكتب العلمية بيروت ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م ١/٦٩-٧٦.

(١) علم الدلالة ص ٢٤٩.

(٢) يطلق المحدثون على هذا النوع من المجاز الذى فقد مجازيته بكثرة الألفة والاستعمال اسم المجاز الميت. انظر: علم الدلالة ص ٢٤٢.

(٣) فقه اللغة وخصائص العربية ص ٢٢١.

قُصْرَيَيْهَا في الموضع الذى يكون فيه حِقْوا المرأة، وهو خيط يُشدّ فى موضع الحِقو من المرأة ويسمى حِقْوا»(١).

فقد لاحظ الشارح أنّ البريم، وهو «خيط فيه ألوان تشدُّه المرأةُ على حقويْها»(٢)، قد يُسمى هو نفسه حقواً. ومعنى ذلك أنّ لفظ الحقْو قد انتقل من الدلالة على الخصر إلى الدلالة على الخيط الذى يُشد عليه.

وقد ذكر بعضُ اللغويين الآخرين للفظ الحقْو نقلةً دلالية أخرى، وهي دلالته على الإزار نفسه. قال ابن برى: «الأصل فى الحَقو: معقد الإزار، ثم سُمّى الإزار حقْواً لأنه يُشَدّ على الحقو كما تُسمى المزادة راوية لأنها على الراوية، وهو الجَمَل»(٣) وقال ابن الأثير فى حديث أنه - ﷺ - أعطى النساءَ اللاتى غسَّلْن ابنتَه حقوه: «والأصل فى الحِقو مَعقِد الإزار، وجمعه أحْقٍ وأحقاء، ثم سمى به الإزار للمجاورة»(٤).

ويعنى ذلك أنّ لفظ الحِقْو قد تعاورت عليه نقلتان دلاليتان هما:

أ- الدلالة على البَرِيم وهو الخيط الملوّن الذى تشده المرأةُ على حِقْوَيْها.

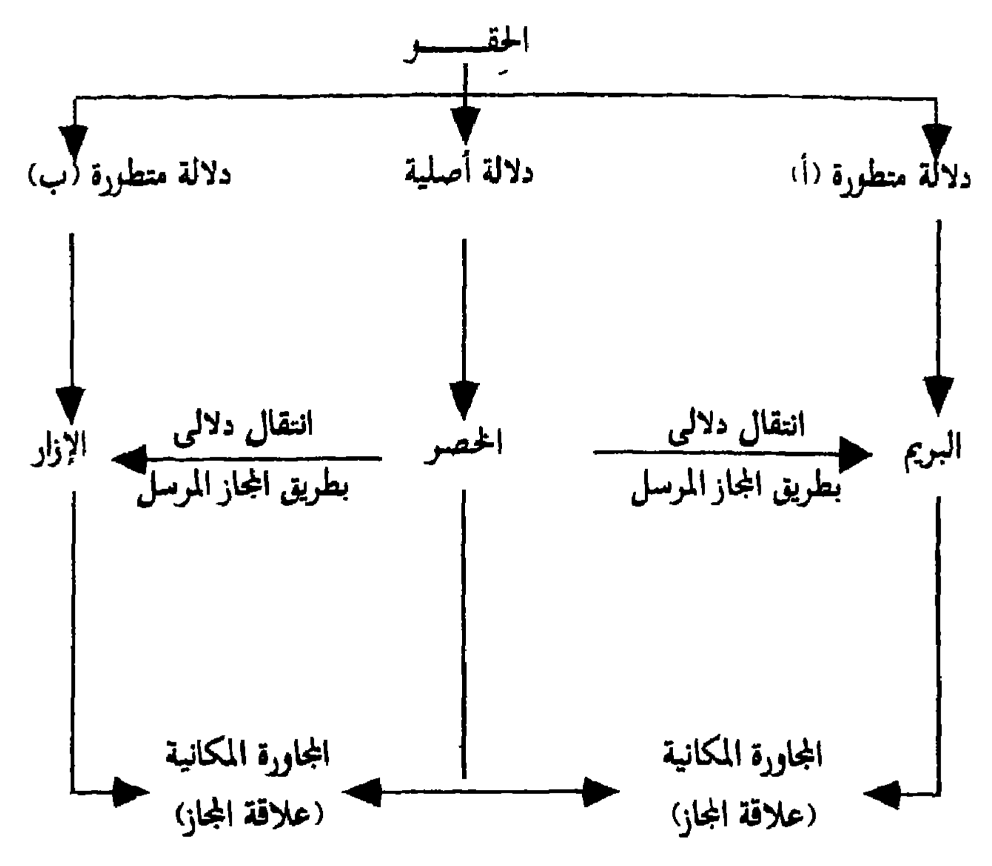
ب- الدلالة على الإزار.

وقد سوّغ هاتين النقلتين الدلاليتين علاقةُ المجاورة المكانيّة بين الحِقْو والبَرِيم والإزار.

وعلاقة المجاورة هذه هى إحدى العلاقات التى تُسوّغ نقْل اسم شىء للدلالة على شىء آخر. قال ابن قتيبة: «والعرب تُسمّى الشىءَ باسم غيره إذا كان مجاوراً له أو كان منه بسَبَب»(٥).

---

(١) الشرح ص ٤٢.
(٢) اللسان (برم) ١٤/ ٣١٠.
(٣) اللسان (حقو) ٢٠٧/١٨.
(٤) النهاية ٤١٧/١. وانظر كذلك: الجمهرة (ح ق و) ٢/ ١٨٣ - ١٨٤، والمقاييس (حقو) ٨٨/٢ - ٨٩، وأساس البلاغة (حقو) ص ٩١.
(٥) أدب الكاتب ص ٢١. وانظر كذلك: أبو عبيد: غريب الحديث ٢/ ٢٨٤، والجاحظ: الحيوان، تحقيق /عبد السلام هارون، مكتبة مصطفى البابى الحلبى بالقاهرة - الطبعة الثانية ٣٣٢/١، وابن فارس: الصاحبى ص ١١٠، وابن السيد البطليوسى: الاقتضاب فى شرح أدب الكاتب، تحقيق الأستاذ/ مصطفى السقا ود/ حامد عبد المجيد، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٣م ٧٢/٢



*وأما لفظ «الرَّاووقُ» فقد ورد فى قولِ مُتَمَّمِ بن نُوَيْرَة:

٢٨) ولَقَدْ سَبَقْتُ العــاذِلاتِ بِشَرْبةٍ ‌ زيًّا ورا ووقى عَظيـــــمُ مُتْرَعُ

وجاء في شرحه: «أصل الراووق: الخرقة التى تُجعل على فم الإناء يُصفَّى بها، ثم كثر استعمالهم الراووقَ حتى قيل للباطِلَة راووق»[1].

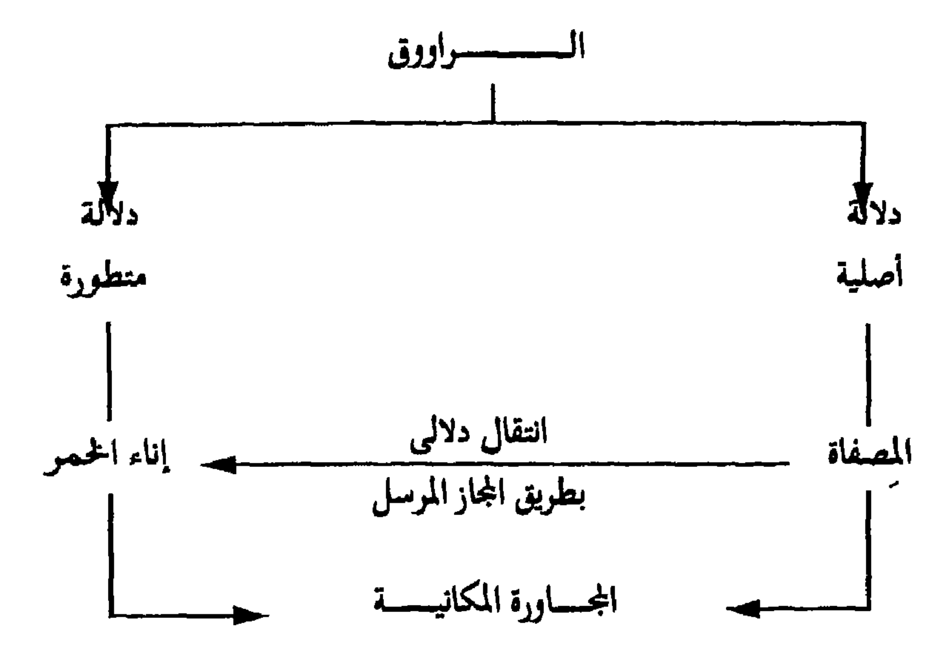
فقد نص الشارح على أنَّ لفظ «الراووق» قد انتقل من الدلالة على الخرْقة التى تُجعل على فم إناء الخمر لتصفيتها، إلى الدلالة على إناء الخمر نفسه، وهو الباطيَة.

وقد أشار الجَوهرى – من بعد ـ إلىَ هذا الانتقال الدلالى بقوله: «والراووق:

(١) الشرح ص ٧٤.
(٢) الباطية هى إناء الخمر. انظر اللسان (بطا) ٧٩/١٨.

المِصفاة، وربما سمّوا الباطيَة راووقا»(١).

وقد سوّغ هذا الانتقالَ الدلالىّ علاقةُ المجاورة المكانية المتمثّلة فى التلازم بين المِصفاة وإناء الخمر. ويمكن أنْ نمثل لذلك كما يلى:



* أمـا لفظ «الحَفـض» فقد ورد – مجموعاً – فى قول شبيب بن البَرصاء (يصف رحيل محبوبته مع أهلها):

٣)فَلَمْ تَذْرِفْ العينانِ حتّى تَحَمَّلَتْ   مع الصُّبْحِ أَحْفاضٌ لَهُمْ وحُدُوجُ

وجاء فى شرحه: «الأحفاض جمع حَفَض وهو البعير الضعيف يُحمل عليه الأمتعة والآنية... والحَفَض فى غيرِ هذا: المتاع الذى يحمل على البعير، سمى حَفَضاً لأنه يُحمل على الحَفَض وهو من الأضداد. قال عمرو بن كلْثوم:

ونحنُ إذا عِمــــادُ الحيِّ خرّتْ   على الأَحْفــاضِ نَمْنَعُ مــايَلِينا

يعنى متاع البيت، ويروى: عن الأحفاض. يعنى : الإبل»(٢).

فقد ذكر الشارح المعنى السياقىّ للفظ «الحَفَض» فى بيت شبيب، ونصّ على

(١) الصحاح (روق) ١٤٨٦/٤.
(٢) الشرح ص ٣٣٦ – ٣٣٧.

أنه البعير الضعيف الذى تُحمل عليه الأمتعة والآنية، ثم نصَّ على أنَّ هذا اللفظ قد ينتقل إلى الدلالة على المتاع نفسه، وذلك لأنه يُحمل على الحَفَض.

وقد ذهب بعض اللغويين إلى عكس ما ذهب إليه الشارح، فنصُّوا على أنَّ لفظ «الحَفَض» يدل فى أصله على متاع البيت ثم انتقل إلى الدلالة على البعير الذى يحمله. قال ابن قتيبة: «الحفض: متاع البيت فسمى البعير الذى حمله حَفَضاً».[1] وقال الأزهرى: «أبو عبيدة عن أبى عمرو: الحَفَض: متاع البيت. قال غيره: فسمى البعير الذى يحمله حَفَضاً به»[2]. وقال ابن فارس: «الحاء والفاء والضاد أصل واحد وهو يدل على سقوط الشىء وخفوفه. فالحَفَض: متاع البيت، ولذلك سُمِّى البعير الذى يحمله حفضاً»[3].

وفى مقابل هؤلاء، وجدنا بعضَ اللغويين يكتفون بالنص على هاتين الدلالتين للفظ الحَفَض دون النص على أيِّهما الأصلية وأيهما المتطورة، ولعل ذلك مما يشهد لثبوت هذا الانتقال الدلالى وشيوعه بحيث أصبح القولُ بأسبق الدلالتين أمراً ظنيا مُتَجنباً. قال ابن السكِّيت: «والحَفَض: البعير الذى يحمل خُرثىَّ البيت والجمع أحفاض... والحَفَض: متاع البيت أيضا»[4].

وقال الجوهرى: «الحَفَض بالتحريك: البعير الذى يَحمل خُرْثىَّ المتاع والجمع أحفاض. والحَفَض أيضاً: متاع البيت إذا هُيِّىء ليُحمل»[5]. كما اكتفى كذلك بعضُ شراح مُعلَّقة عمرو بن كلثوم بالنصِّ على دلالتىْ لفظ الحَفَض فى بيته الذى أورده الشارحُ دون ترجيح[6].

(١) أدب الكاتب ص ٦٤.
(٢) تهذيب اللغة (حفض) ٢١٦/٤.
(٣) المقاييس (حفض) ٢/ ٨٦.
(٤) إصلاح المنطق ص ٧٤.
(٥) الصحاح (حفض) ٣/ ١٠٧١. وانظر كذلك: ابن سيده: المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق د/ عائشة عبد الرحمن، مكتبة مصطفى البابى الحلبى بالقاهرة ١٣٧٧هـ. ١٩٥٨م (حفض) ٣/ ٩٥.
(٦) انظر مثلا: شرح معلقة عمرو بن كلثوم لأبى الحسن بن كيْسان، تحقيق محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام بالقاهرة ١٤٠٠هـ. ١٩٨٠م. ص ٦٦، وشرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ص ٣٩٣، والزوزنى: شرح المعلقات السبع ص ١٣٠.

وعلى كلا الاحتمالين فإننا نستطيع أنْ نقرر أنَّ ثمة انتقالا دلاليًا قد وقع للفظ «الحَفَض»، وقد سوَّغ هذا الانتقالَ الدلاليَّ علاقةُ المجاورة المكانية بين البعير والمتاع الذي يحمله[1].

* وأما لفظ **«العَروض»**، فقد ورد في قول الأَخْنَس بن شهاب التَّغْلبيّ:

٨) لكلِّ أُناسٍ مِنْ مَعَدٍّ عِمارَةٌ   عَروضٌ إليها يَلْجؤُونَ وجَانِبُ

وجاء في شرحه: «العَروض: الناحية. يقال: استعمل فلانٌ على عَروض كذا وكذا. غيره: ومنه عَروض الشِّعْر»[2].

فإننا نلاحظ مما أورده الشارحُ ها هنا أنَّ لفظ «العَروض» قد انتقل من الدلالة على الناحية المكانية، إلى الدلالة على عِلْم موازين الشعر، وذلك باعتبار هذا العلمِ ناحيةً من العلوم.

وقد سوَّغ هذا الانتقالَ تشابُه الدلالتين في أنَّ كلتيهما ناحية. قال ابن فارس: «فأما عروض الشعر فقال قوم: مُشتقٌّ من العروض، وهي الناحية، كأنه ناحية من العلوم»[3]. وقد غَدَتْ هذه الدلالةُ الجديدة التي انتقل إليها اللفظُ هي الدلالة الغالبة التي ينصرف إليها الذهنُ عند سماع هذا اللفظ، وذلك لأنه غدا عَلَماً على فَرْعٍ (ناحية) من فروع العلم يعنى بدراسة أوزان الشعر وقوافيه.

*وأما لفظ **«الظَّعينة»**، فقد ورد في قول بِشْر بن أبي خازم:

٨) وفي الأظعانِ آنسةٌ لَعوبٌ   تيمَّمَ أَهْلُها بَلَدًا فَسَارُوا

وجاء في شرحه: «قال الطُّوسيّ: الأظعان: النساء في هوادجهنَّ على مراكبهنَّ وهي الظعائن أيضاً. فإذا كان البعير عليه مَرْكَب المرأة وهَوْدَجها قيل له ظعينة»[4].

---

(١) لم أعرض هنا لقول الشارح إن لفظ الحفض من الأضداد، وسوف أعرض لذلك في الفصل الخاص بالأضداد.

(٢) الشرح ص ٤١٤.

(٣) المقاييس (عرض) ٢٧٥/٤. وانظر كذلك: التاج (عرض) ٤١/٥.

(٤) الشرح ص ٦٦٢.

فقد ذكر الطُّوسيُّ أنَّ لفظ الظعينة (مفرد الأظعان والظعائن) يدل على المرأة في هوْدجها على بعيرها (مركبها)، ثم نصَّ على أنَّ البعير نفسه في هذه الحالة يسمى ظعينة.

ويعين ذلك أنَّ لفظ «الظعينة» قد انتقل من الدلالة على المرأة في الهوْدج إلى الدلالة على البعير الذى يحملها.

وقد ثار خلافٌ بين اللغويين حول ذلك، وحول دلالة هذا اللفظ الأصلية والمتطورة، ويمكن إجمال آرائهم فيما يلى:

أ- أنَّ لفظ الظعينة يدل على المرأة في الهوْدج فإذا لم تكن فيه لم تُسَم ظعينة[١].

ب- أنَّ لفظ الظعينة يدل على المرأة، في هَوْدَج كانت، أو لم تكن[٢].

جـ- أنَّ لفظ الظعينة كان يدل على الهَوْدج الذى تكون فيه المرأة، ثم سُميت المرأة ظعينة لأنها تكون فيه[٣].

د- أنَّ لفظ الظعينة يدل على الهوْدج، كانت فيه امرأة، أو لم تكن[٤].

هـ- أنَّ لفظ الظعينة كان يدل على البعير الذى تركبه المرأةُ في سفرها، ثم سميت المرأةُ ظعينةً لأنها تركبه[٥].

والذى أرجحه، بعد ذلك، هو أنَّ لفظ الظعينة كان يدل في أصله على المرأة، وذلك «لأنها تظعَن إذا ظَعَن زوجها، وتقيم إذا أقام»[٦]، ويعضد ذلك أنَّ مادة «ظَعَن» تدل على الارتحال والانتقال من مكانٍ إلى آخر. قال ابنُ فارس: «الظاء والعين والنون أصلٌ واحد صحيح يدل على الشُّخوص من مكان إلى مكان»[٧]. ولأنَّ عادة العرب كانت تقضى بأن تُخدَّر المرأةُ المسافرة في هَوْدَج، وأنْ

---

(١) انظر: الصحاح (ظعن) ٢١٥٩/٥.
(٢) انظر: المحكم والمحيط الأعظم (ظعن) ٤٩/٢.
(٣) انظر: المصدر السابق، الصفحة نفسها.
(٤) انظر: المقاييس (ظعن) ٤٦٥/٣.
(٥) انظر: العين (ظعن) ٨٨/٢.
(٦) العين (ظعن) ٢/ ٨٨.
(٧) المقاييس (ظعن) ٣/ ٤٦٥.

تَمتطى بعيرًا خاصًا بها، فقد حدث تلازمٌ وتجاور بين هذه المدلولات الثلاثة: المرأة والهَودَج والبعير. وكان نتيجة ذلك التجاور أنْ شَهِد لفظُ الظعينة نقلتين دلاليتين هما:

أ- الدلالة على الهودج شَريطةَ أنْ تكون فيه المرأة المسافرة.

ب- الدلالة على البعير شريطةَ أنْ تكون عليه المرأة المسافرة.

وهذا ما أشار الطُّوسُى إلى بعضه آنفا. وهو أيضًا مايشير إليه قول ابن دريد: «والظعينة: أصلُها المرأة فى الهودج ثم صار البعيرُ ظعينةً والهودجُ ظعينة»[1].

وفى مرحلة تالية حدث تعميم دلالى لهذه الدلالات الثلاث كما يلى:

أ- عـمـمَّ لفظ «الظعـينة» الدال على المرأة فى الهـودج إلى الدلالة على المرأة مطلقا.

- عُممَّ لفظ «الظعـينة» الدال على الهـودج الذى فـيـه المرأة إلى الدلالة على الهودج مطلقا.

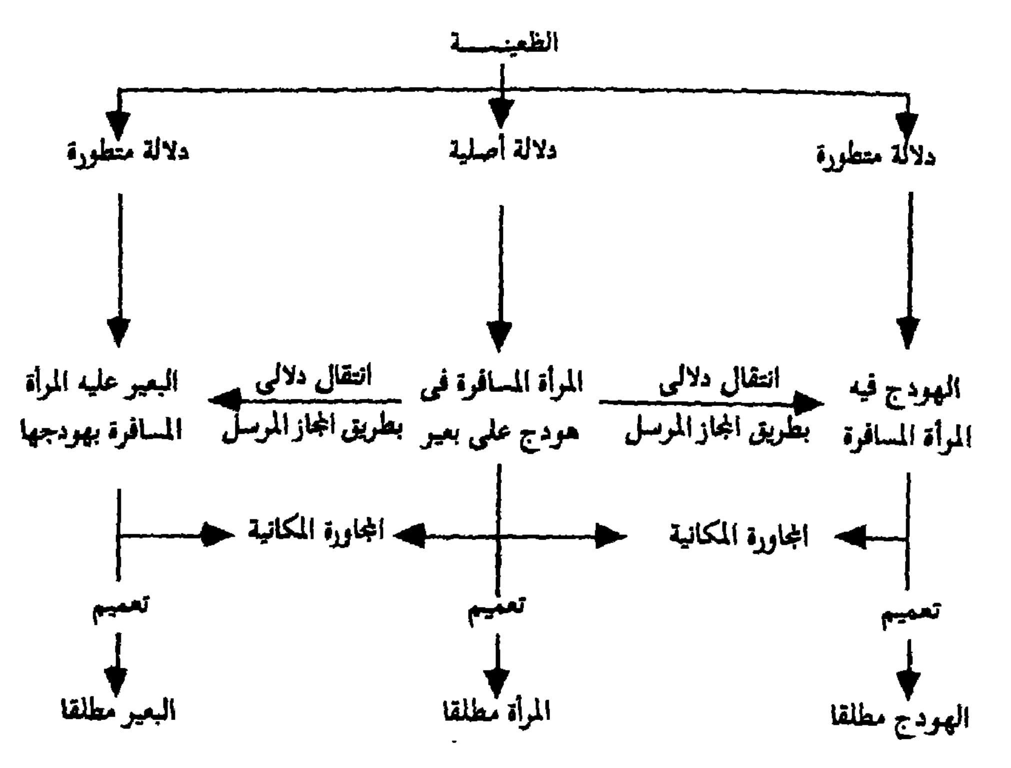
جـ- عُمِّم لفظ «الظعينة» الدال على البعير الحامل للمرأة المسافرة بهودَجها إلى الدلالة على البعير مطلقا، وهذا مايفهم من قول الشارح فى موضع آخر من الشرح: «الظُّعن جمع ظَعينة وهى النساء فى الهوادج ثم كثر ذلك حتى قيل للإبل ظعائن وإنْ لم يكن عليها نساء»[2].

ويمكننا أنْ نمثل لهذا الانتقال والتعميم الدلاليين كما يلى:

---

(١) الجمهرة (باب الاستعارات) ٤٣٢/٣، ونقله السيوطى فى المزهر ٤٣٠/١.

(٢) ص ٥٥٣.



*وأما لفظ «الأَيْصَر»، فقد ورد فى قول مقّاس العائذى:

٣) تَذَكَّرَتْ الخَيْلُ الشَّعِير عَشِيَّةً　　　وكُنَّا أُنَاساً يَعْلِفُونَ الأَيَاصِرا

وجاء فى شرحه: «والأَيْصَر وجمعه أياصر: كساءٌ يُجمع فيه الخَلَى، ثم سُمّى الخَلَى الذى يكون فى الأيصر أيصرَ لمقارنته الأَيْصَرَ»(١).

فقد لاحظ الشارح أنَّ لفظ « الأيصر» قد انتقل من الدلالة على الكِساء الذى يُجمع فيه الخَلَى إلى الدلالة على الخَلَى نفسه.

ومسوِّغ هذا الانتقال الدلالىّ هو علاقةُ المجاورة المكانية، أو مايسمِّيه البلاغيون علاقة المَحلِّية، بين الكِساء والخَلَى.

وقد أورد الجَوْهرى لفظَ الأَيْصَر فى صحاحه بالمعنى الذى انتقل إليه فقال: «والإِصار والأيصر أيضا: الحشيش. يقال: لِفلان مَحَشٌ لايُجَزُّ أيصرُه، أى: لايُقطع حشيشه»(٢). كما استعمل الشاعرُ هذا اللفظ بمعناه الذى انتقل إليه.

---

(١) الشرح ص ٦١٠.
(٢) (أصر) ٥٧٩/٢.

* وأما لفظ «**السحاب**»، فقد ورد في قول الحارث بن حلِّزة اليشكري:

٨) وحَسِبْتِ وَقْعَ سيوفنا برؤوسِهِمْ   وَقْعَ السَّحابِ عَلى الطِّرافِ المُشْرَجِ

وجاء في شرحه: « قال الأصمعي: شبَّه تدارُك الضَّرْب وسرعَته بوَقْع المطر، فجعل المطر سحاباً إذ كان منه»[١].

فقد لاحظ الأصمعي أنَّ لفظ السحاب قد انتقل من الدلالة على الغَيْم إلى الدلالة على المطر، وقد سوَّغتْ السببيَّةُ هذا الانتقال الدلاليَّ كما أشار الأصمعيُّ بقوله: «إذ كان منه».

وتناظر هذه التسميةُ السابقة تسميةَ العربِ المطر سماءً، إذ كان ينزل منها، **والعرب تُسمِّي الشيء باسم الشيء إذا كان مُجاوِرًا له أو كان منه بسبب** كما أسلفنا. قال ابنُ فارس في باب الأسماء التي تُسمى بها الأشخاص على المجاورة والسبب:

«ومن ذلك تسميتهم السحابَ سماءً، والمطرَ سماءً، وتجاوزوا ذلك إلى أنْ سمَّوْا النَّبْتَ سماء»[٢]. وقال الربَعي: «والسماء: المطر نفسه، يقال: وَقَعَتْ في أرضهم سماءٌ وأصابتهم المساءُ. قال:

إذا وَقَع السَّحابُ بأرْضِ قَوْمٍ   رَعَيْناها وإنْ كانوا غِضابَا[٣]

وعلى ذلك فتسمية المطر سحاباً كان ضَرْبا من ضروب التسميات الشائعة لدى العرب.

* وأما لفظ «**الراوية**»، فقد ورد – مجموعاً – في قول علْقَمة بن عَبَدَة:

٥) فلا تَعْدِلي بيْني وبين مُغَمَّرٍ   سَقَتْكِ رَوايا المُزْنِ حين تَصُوبُ

وجاء في الشرح: «وروايا المُزْن: ما حَمَل منه الماء....، وكل ما استقى عليه

(١) الشرح ص ٥١٧.
(٢) الصاحبي ص ١١٠.
(٣) نظام الغريب في اللغة ص ٢٢٦ – ٢٢٧.

من بعير أو دابة فهو راوية. والراوية المزادة التى يحمل فيها الماء، وهو من الأضداد.

يقال: رويت عليها أروى رية إذا استقيت عليها وبه سميت الراوية التى يحمل عليها الماء وإنما هى المزادة.... وقال الرستمى: قال يعقوب:... وأصل الراوية: البعير الذى يستقى عليه الماء والبغل والحمار».

نلحظ مما أورد الشارح من تفسير للفظ الراوية أنّ ثمة رأيين بشأنها:

الرأى الأول: ويرى أنّ أصل لفظ الراوية هو الدلالة على المزادة ثم انتقل إلى الدلالة على البعير الذى يحملها.

الرأى الثانى: ويرى أنّ أصل اللفظ هو الدلالة على البعير ثم انتقل إلى الدلالة على المزادة.

وقد أخذ بالرأى الأول قليلٌ من اللغويين. قال ابن سيده: «والراوية: المزادة فيها الماء ويسمى البعير راويةً على تسمية الشىء باسم غيره لقربه منه»[1]. وذكر يحيى بن حمزة العلوى أنّ المجاورة من علاقات المجاز ثم قال«وهذا كنقل اسم الراوية من ظرف الماء إلى مايحمل عليه من الجمل وغيره»[2].

بينما أخذ بالرأى الثانى كثير من اللغويين. قال **الجاحظ** فى معرض حديثه عن بعض الألفاظ التى سميت باسم ماتجاوره:

«ومن هذا الشكل: الراوية، والراوية هو الجمل نفسه، وهو حامل المزادة فسميت المزادة باسم حامل المزادة»[3].

وقال **ابن قتيبة**: «وقولهم للمزادة: راوية. والراوية: البعير الذى يستقى عليه الماء، فسمى الوعاء راويةً باسم البعير الذى يحمله»[4]. وقال **ابن دريد**: «الراوية البعير الذى يستقى عليه ثم صارت المزادة راوية»[5]. وكذلك أخذ بهذا الرأى كلٌّ

(١) اللسان (روى) ٦٤/١٩.
(٢) الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز ٧٢/١.
(٣) الحيوان ٣٣٣/١.
(٤) أدب الكاتب ص ٦٤.
(٥) الجمهرة (باب الاستعارات) ٤٣٣/٣.

من الجَوْهرى وابنِ فـارس وأبى هِلال العَسْكَرِىّ والسكّاكى[1]. وعلى كـلا الاحتمالين فإننا نستطيع أنْ نقرر أنّ ثمة انتقالا دلاليّا ثابتاً قد حدث للفظ «الحَفَض». وقد سوّغ هذا الانتقالَ علاقةُ المجاورة المكانية بين كلٍّ من البعير (أو مايَجرى مجراه) والمزادة[2].

* وأمـا لفظ «المَلَّة»، فقد ورد – اسم مفعول – فى قول عَبْدَة بن الطَّبيب (يصف صائدًا):

٢٧) باكَرَهُ قـانِصٌ يَسْعَى بأكْلُبِه   كأنّه مِن صِلاءِ الشمسِ مَمْلُولُ

وجاء في شرحه: «والمَلَّة: الرَّماد الحار، وخُبْزٌ مملول، وأكلنا خُبْزَ مَلَّة وخبزا مليلا، ولايقال: وأكلنا مَلَّة»[3].

فعلى الرغم من أن شراح الديوان قد أقروا الانتقال الدلالىّ لكثير من الألفاظ كالظعينة والحَفَض والأيْصر والرَّاوُوق والسحاب وغيرها لعلاقة المجاورة والسببية، فإننا نجد هاهنا أحدَهم لايُقِرّ انتقالَ لفظ الملة من الدلالة على الرماد الحار الذى يُنضِج الخُبزة إلى الدلالة على الخبزة نفسها، على الرغم ممابين الدلالتين من مجاورة وسببية تُسوِّغان هذا الانتقالَ كما سَوَّغتا نظائرَه مِن قبْل.

وقد نص الأصمعىُّ من قبل على خطأ هذا الاستعمال اللغوىّ – ولعلّ الشارح متأثِّر به – وذلك على الرغم من وروده على لسان أحد الصحابة رضوان الله عليهم، وشيوعه على ألسنة العامة. قال الإمام الخطابى (ت ٣٨٨هـ) فى حديث أبى بكر: «أنّ سَعْدًا الأسْلَمىّ قال: رأيتُه بالخَذَوَات وقد حَلّ سُفْرَةً معلقة فى مُؤخرِ الحِصار، فاذ قُرَيصٌ من مَلَّة فيه أثر الرضيف... قال الأصمعى: الحِصار:

(١) انظر على الترتيب:
- الصحاح (روى) ٦/٢٣٦٤ – ٢٣٦٥.
- مجمل اللغة (روى) ٢/٤٠٤.
- كتاب الصناعتين، دار الكتب العلمية ببيروت ١٤٠١هـ – ١٩٨١م ص ١٦.
- مفتاح العلوم ص ١٧٣.

(٢) لم أعرض هنا لقول الشارح إنّ لفظ الراوية من الأضداد، وسوف أعرض له فى فصل الأضداد إنْ شاء الله.

(٣) الشرح ص ٢٧٧.

حَقيبة على البعير... وقوله: قُرَيْص من مَلَة، يريد قُرْصاً قد مُلَّ. يقول: مللت الخبزة أَمُلُّها ملاً، وخبز مملول، وأصل المَلَّة: الرَّماد الحارّ **وقول العامة: أكلتُ ملّة غلَط،** والصواب أنْ يقال: أَكَلْت خبْزَ مَلَّة، أى: خبزاً قد أُنضِج وأُصلِح فى المَلَّة، وهى جَمْرو رَماد»[1].

وقد سار على جديلة الأصمعى فى تخطئة هذا الاستعمال اللغوى وعدّه مما تضعه العامةُ فى غير موضعه، جمهرة من علماء اللغة.

قال ابن السكيت: «ومما تضعه العامة فى غير موضعه قولهم: أَكَلْنا مَلَّةً، وإنما الملة: الرَّماد الحارّ»[2]. وقال ابن قتيبة فى باب معرفة مايضعه الناسُ فى غير موضعه: «ومن ذلك المَلَّة، يذهب الناس إلى أنها الخُبْزة، ويقولون: أطعَمَنَا مَلَة. وذلك غَلَط، إنما المَلَّة موضع الخبزة، سُمى بذل لحرارته»[3]. وكذلك فعل الجَوْهَرى[4].

وعلى الطرف الآخر، وجدنا من علماء اللغة مِن أقرَّ هذا الاستعمالَ اللغوىَّ لجريانه على عادة العرب فى تسمية الشىء باسم مجاوره أو ما كان منه بسَبَب، كما أنّ له فى كلام فصحاء العرب أشباهاً ونظائر. قال **ابن السيّد البَطَلْيَوْسي،** بعد أنْ أورد كلام ابن قُتَيْبة فى لفظ الملة: **«وليس يمتنع عندى أنْ تُسمى الخُبْزَة مَلّةً، لأنها تُطبخ فى المَلّة، كما يُسمى الشىء باسم الشىء إذا كان منه بسبب»**[5].

وهذا الذى قرره البَطَلْيوسى هو مايقرره الدرسُ اللغوىُّ الحديث من حيث اعتدادُه بما يَشيع على ألسنة أهل اللغة إذا كان على قياس كلام من يُحتَجّ بكلامه منهم[6].

---

(١) الخطابى: غريب الحديث، تحقيق د/ عبد الكريم العزباوى، مركز البحث العلمى وإحياء التراث الإسلامى بمكة المكرمة ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م ٧/٢، وانظر فى ترجمة الصحابى: سعد الأسلمىّ: تهذيب التهذيب ٤٧٢/٢.

(٢) إصلاح المنطق ص ٢٨٤.

(٣) أدب الكاتب ٣٧.

(٤) انظر الصحاح (ملل) ٥/ ١٨٢١.

(٥) الاقتضاب فى شرح أدب الكتاب ٢٧/٢.

(٦) انظر: لحن العامة فى ضوء الدراسات اللغوية الحديثة ص ٦٤.

تقفـــية:

يمكننا أن نلاحظ، بعد دراسة ملاحظ التغيُّر الدلالى الواردة فى الشرح، الأمرين الآتيين:

الأمـــر الأول: إقرار شراح الديوان بالتغير الدلالى فى كل ألفاظه الواردة فى الشرح، وذلك فيما عدا لفظ «المَلَّة» الذى وقفوا من تغيره موقفَ الرفض كما فعل الأصمعيُّ. ولعلَّ هذا الإقرار مما يدل على وَعْيهم بأنَّ اللغة تخضع لناموس التغير والتطور، شأنها فى ذلك شأن الكائنات الحيَّة والظواهر الاجتماعية كما قرَّر الدرسُ اللغويُّ الحديث.

الأمر الثانى: انفراد الشراح - دون أصحاب المعاجم - بالنص على حدوث التغير الدلالى فى بعض الألفاظ كالغاب والرَّجيل والموسم. ولعلَّ هذا مما يَدفع إلى القول بأنه ينبغى على من يرومِ التعرفَ إلى موقف علماء العربية القدامى من ظاهرة التغير الدلالى، ومدى رَصْدهم لبعض مظاهره - ألا يجعل بحثَه مقصورًا على البحث فى المعاجم، بل يجب أنْ تمتدَّ ذِراعُ بَحْثه إلى كتب اللغة الأخرى ومنها الشروح اللغوية للشعر.

الباب الرابع

قضايا تعدد اللفظ للمعنى، وتعدد المعنى للفظ

شغلتْ قضايا تعدُّد اللفظ للمعنى (الترادف) وتعدد المعنى للفظ (المشترك – الأضداد) حيِّزاً كبيراً من جهد علماء اللغة العرب القدامى، فأفردها بعضُهم بمصنَّفات مستقلة، وضمنها بعضُهم الآخر فى ثنايا مصنفاته المختلفة، كما ذكرتُ فى تمهيد هذا البحث.

ولم يكن شراح «المفضليات» أقلَّ اهتمامًا بهذه القضايا من غيرهم من علماء اللغة الآخرين، فكثيرًا ماتعرَّضوا لهذه القضايا فى ثنايا شروحهم لألفاظ المفضليات، وإنْ لم نَقِف لأحدهم على موقف نظرىٍّ صريح إزاء أىٍّ من هذه القضايا.

وقد رأيتُ أن أفرد لكل قضية فصلاً على حِدَة مُحاولاً أنْ أتعرف إلى مفهومها لدى الشراح وموقفهم منها، وذلك من خلال دراسة الملاحظ المختلفة التى تعرضوا فيها لهذه القضية. وقد تم ذلك كما يلى:

الفصل الأول

الترادف

جاءت مادة الترادف في الشرح وافرةً في الشرح وافرةً غزيرة، إذ كثيراً ماكان الشارح يذكر المعنى السياقيَّ للفظ، ثم يستطرد إلى سرد بعض مرادفاته **وقد اتخذ النصُّ على ترادف الألفاظ سُبُلاً متنوعة في الشرح، كما يلي:**

أ- أنْ يذكر الشارح المعنى السياقيّ للفظ ثم يشفعه ببعض مرادفاته دون نصٍّ صريح على وقوع الترادف بينها، «الجآذر جمع جُؤْذُر وهو الصغير من أولاد البقر، يقال: جُؤْذُر وجُؤْذَر وبُرْغَز وفَزّ.....»[1].

ب- أنْ يسرد بعض الألفاظ متتابعة ثم ينص على أنها واحد، أو أنها بمعنًى، أو بمعنًى واحد، أو سواء. كقوله: «يقال شَزِب وشَعِب بمعنى»[2]. وقوله: «والمُجاذبة والمصارعة والمُعاركة والمُحايلة واحد»[3].

جـ- أنْ يسرد بعض الألفاظ متتالية، ثم يذكر لها معنًى واحداً. كقوله: «الأَزْم والأَزْن والأَزْل: الجَدب»[4].

ولمّا كانت العرب تتفارق في نظرتها إلى الشيء الواحد، وقد يَلحظ العربيُّ في المُسّمى شيئا فيسميه به، بينما يلحظ عربيٌّ آخر ملحظًا مغايراً في المسمّى نفسه فيسميه به هو الآخر، فإنَّ وقوع الترادف، مع شيء من التسامح، يُعَد أمراً مقبولاً، إذ يؤدّي اختلافُ الرُؤَى والملاحظ، مع حضور القدرة اللغوية، إلى إطلاق عدد من الألفاظ على المسمى الواحد، مما يؤدى إلى وقوع الترادف حين تصادف هذه الألفاظ شيوعًا بين الناطقين باللغة، هذا فَضْلاً عن أنَّ تخصيص المعنى بكلمة واحدة فقط يمثل جهداً عقليًا شاقًا لايكاد يُطيقه الناطقون باللغة.

بيْدَ أنه سرعان ماتتفارق معظم هذه الألفاظ المترادفة، حيث يكتسب كلٌّ

(١) الشرح ص ٢١١.
(٢) الشرح ص ٤٩٦.
(٣) الشرح ص ٥٢١.
(٤) الشرح ص ٣٥٩.

منها، بمرور الوقت، وتنوع الاستعمال، دلالاتٍ هامشيةً Connotations مختلفة، تؤدى إلى أنْ يصبح كلٌ منها مختصاً بسياق معين لايصلح لغيره[1].

ويؤدّى ذلك – غالباً – إلى خروج معظم الألفاظ المترادفة من حظيرة الترادف المطلق Absolute Synonymy ذلك الذى يقتضى اتفاقًا تامًا فى المعانى الأساسية والهامشية، وقابليةً تامة للتبادل فى كل السياقات المختلفة، فضلا عن وحدة البيئة والعصر وانتفاء مَظِنَّة التغير الصوتى – إلى حظيرة شبه الترادف Near Synonymy الذى تتشابه فيه الدلالاتُ الأصلية والهامشية للألفاظ المترادفة، بيد أنها لاتقبل التبادل التام فيما بينها فى كل السياقات الممكنة.

وهذا ماينطبق على الكثير من الألفا التى نص شراح الديوان على ترادفها. ولنضربْ على ذلك مَثَلاً بما جاء فى شرح قول عَوْف بن عَطِية بن الخَرِع الرَّبَابى (يصف فرسه):

١٣- لَهَا رُسُعٌ مُكْرَبٌ أَيِّدٌ   فَلاَ الـعَظْمُ وَاهٍ وَلاَ الـعِرْقُ فَارَا

وجاء فى شرحه: «قال أحمد: والعِرْق الفائر: المنتشر المنتفخ. وفار ونَفَر ونَتَأ وجَفَأ بمعنى واحد»[2].

فقد نصَّ أحمد بن عُبَيْد» على أنَّ الافعال: فار ونَفَر ونَتَأ وجَفَأ أفعال مترادفة (بمعنى واحد). ونستطيع أنْ نقره على ذلك، بَيْدَ أننا نقرر أنَّ الترادف هنا ليس من نوع الترادف المطلق، وإنما هو من نوع شبه الترادف.

فهذه الأفعال الأربعة تتشابه فى دلالاتها المركزية، إذ إنَّ استقراء الدلالات الجزئية لكل من تراكيبها المختلفة يدل على أنها جميعاً تتشابه فى الدلالة على «بروز الشيء من بين أثناء شيء آخر».

قال ابن فارس فى نَتَأ: ««النون والتاء والهمزة أصلٌ صحيح يدل على خروج

(١) انظر: ستيفن أولمان: دور الكلمة فى اللغة ص ٩٧.
(٢) البيت ص ٨٤٠ وشرحه ص ٨٤١.

شيء من موضعه من غير بيْنونة»[1].

وقال في نَفَر: «النون والفاء والراء: أصل صحيح يدل على تَجافٍ وتباعد»[2] والتجافي والتباعد يعنيان البروز والظهور. وقال في فور: «الفاء والواو والراء كلمة تدل على غَلَيان، ثم يقاس عليها. فالفوْر: الغَلَيان. يقال: فارتْ القدْر تفور فوراً»[3] وظاهر أنَّ فَوَران القدْر يؤدى إلى أنْ يطفو بعضُ مافيها فيغدو بارزاً.

وقريب من هذا مانجده في الفعل جَفَأ. جاء في اللسان: «جفأت القدْر: رَمَتْ بزَبَدها عند الغَلَيان»[4].

وهكذا تتشابه تلك الأفعال في دلالاتها المركزية، بَيْدَ أنه تُعوزها القابلية للتبادل Interchangeable في كل السياقات الممكنة. ولتوضيح ذلك نعرض للسياقات المختلفة لكل فِعْل من هذه الأفعال على حِدَة ،كما وردتْ في معاجمنا العربية.

أولا: الفعل (نفر) يقال[5]:

- نَفَرتْ الدابة: شَرَدت.
- نَفَر القوم: خرجوا للقتال.
- نَفَرت العين: رَمَتْ بالقذى.
- نَفَر الفم: وَرِم.
- نَفَر الجرح: ورم.

ثانيا: الفعل (فأر). يقال[1]:

(1) المقاييس (نتأ) ٥/ ٣٨٨.
(2) المصدر السابق (نفر) ٤٥٩/٥.
(3) نفسه (فور) ٤٥٨/٤.
(4) (جفأ) ٤٢/١.
(5) أنظر هذه السياقات في: الجمهرة (ر ف ن) ٤,٢/٢ والمقاييس (نفر) ٤٥٩/٥، والنهاية ٩٢/٥، واللسان (نفر) ٨٢/٧، والتاج (نفر) ٥٧٩/٣.

ثالثاً: الفعل (نتأ)، يقال[١]:

- نَتَأَتْ القُرحة: ورمت.
- نَتَأت الجارية: بلغت وارتفعت.
- نتأمن بلد إلى بلد: ارتفع.
- نَتَأت الصخرة: بَرَزت من الجبل.
- نَتَأَ النبْتُ: ارتفع وبرز.

رابعاً: الفعل (جفأ)، يقال[٢]:

- جَفَأَ الوادى: رمى بالزبد والقذى.
- جَفَأَت القدْر: رَمَتْ بزبَدِها عند الغَلَيان.

وهكذا، فالواضح مما ذكرته المعاجم، أنَّ هذه الأفعال قد تقبل التبادل فى بعض السياقات، مثل «نفر الجرح»، و«نتأت القُرحة» ومثل «جفأت القدر» و «فارت القدر»، بيد أنها لاتقبل التبادل فى كل السياقات الأخرى، فإننا لانقول مثلا: «فارتْ الدابة»، ولا «نَفَرت القدْر» ولا «جَفَأت الجارية» ولا «نتأ المسك».

وعلى ذلك، فإننا نقر بوجود الترادف بين هذه الأفعال، كما نص أحمد بن عبيد، ولكننا نعد هذا الترادف من نوع شبه الترادف، وليس من الترادف المطلق، ويقاس على ذلك بعض نماذج الترادف الأخرى الواردة فى الشرح[٣].

وأما بقية ألفاظ الترادف الواردة فى الشرح، فقد أمكن الوقوفُ على السبب فى وقوع الترادف فى بعضها وقوفاً قد يخرجها من نطاق الترادف بمفهومه الحديث، وذلك فى ضوء العوامل التى سبق الإلماحُ إليها فى التمهيد. وهذا هو تفصيل ذلك.

---

(١) انظر هذه السياقات فى أساس البلاغة (نتأ) ص ٤٤٥، واللسان (نتأ) ١٥٩/١، والتاج (نتأ) ١٢٣/١.

(٢) انظر: النهاية ١/ ٢٧٧، ، واللسان (جفأ) ٤٢/١.

(٣) انظر مثلا: «والمجاذبة والمصارعة والمعاركة والمحايلة واحد ص ٥٢١، يقال قد نكص ورجع وقهقر وكله واحد ص ٥٣٩.

أولاً: التغير الصوتي:

لقد بات من المقرر أن تجاور الأصوات في الكلام يؤدي إلى أنْ «يؤثر بعضُها في بعض حسب قوانين صوتية مدروسة ومعروفة»[1] ويؤدي هذا التأثير، في بعض الأحيان، إلى حدوث تغييرات صوتية في بنية الكلمة من حيث الصوامت Conso-nants أو الصوائت Vowels، فقد يستبدل صامتٌ أو صائت بآخر (إبدال)، كما قد يتغير ترتيب الصوامت في الكلمة (قَلْب مكاني).

ومن ثم فإنَّ هذا التغير الصوتي يؤدي، في كثير من الأحيان، إلى تعدد الصور اللفظية للكلمة الواحدة، بينما تظل دلالاتها واحدة في مختلف هذه الصور اللفظية المتفارقة. ولقد كان هذا سببًا في اعتبار بعض قدامى اللغويين مثلَ هذه الصور اللفظية من المترادفات، وأما البحث اللغوي الحديث فإنه يخرج هذه الصور اللفظية من دائرة الترادف لأنه يشترط «ألاَّ يكون أحدُ اللفظين نتيجة تطور صوتي للفظ الآخر»[2].

ونستطيع، في ضوء هذا العامل، أنْ نفسر الترادف في بعض ألفاظه الواردة في الشرح تفسيرًا يخرجها من دائرة الترادف بالمفهوم الحديث. وذلك في الملاحظ الآتية:

*** قال المُخَبَّل السَّعدي:**

١٠- وَكَأَنَّ أَطْلاَءَ الجآذِرِ والــ ... غِزلانِ حَوْلَ رُسُومِهَا البَهْمُ

وجاء في الشرح: «والجآذر جمع جُؤْذُر، وهو الصَّغير من أولاد البقر. يقال: جُؤْذُر وجُؤْذَر / وبَرْغَزوفَزَ ..... ويقال له فَرْقَد وبَحْزَج»[3].

---

(١) د/ عبده الراجحي: التطبيق الصرفي، دار النهضة العربية بيروت ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤م ص ١٥٦.

(٢) د/ إبراهيم أنيس: في اللهجات العربية ص ١٧٩.

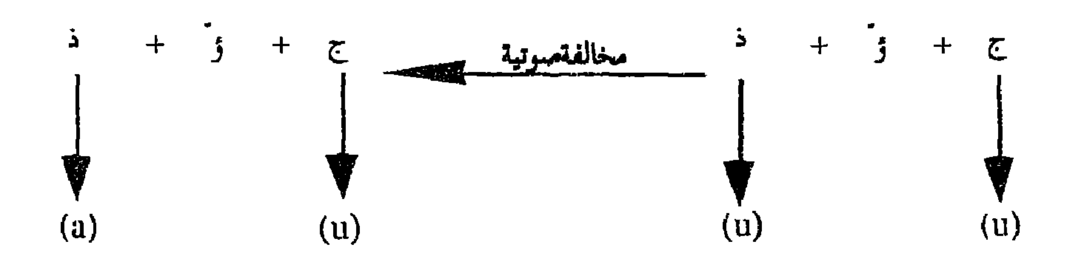
(٣) الشرح ص ٢١١.

ذكر الشارح هنا جملة من الألفاظ المترادفة الدالة على الصغير من أولاد البقر، ونحن نقره فى تشابه هذه الألفاظ فى الدلالة على ذلك استناداً إلى ماجاء فى اللسان بشأن هذه الألفاظ[1].

بَيْدَ أنه أورد من جملة هذه الألفاظ لفظيْ: «جُؤْذُر» بضم الذال، و«جُؤْذَر» بفتحها، وكأنه يَعُدّ كلاً من هذين اللفظين أصلاً مستقلاً يدل على الصغير من أولاد البقر.

والذى أرجحه هو أنهما لفظٌ واحد قد طرأ عليه تغيير صوتى فى أحد صوائته Vowels بتأثير المخالفة أو المماثلة الصوتيتين، مما أدى إلى خلْق صورة أخرى له.

– فإذا افترضنا أنّ أصل اللفظ هو «الجُؤذُر» بضم الجيم والذال، فإنّ تغيره إلى «الجُؤذَر» بضم الجيم وفتح الذال كان بتأثير المخالفة الصوتية Dissimilation بين الضمتين لتسهيل النطق كما يلى:



– وإذا افترضنا أنّ أصل اللفظ هو «الجُؤذَر» بضم الجيم وفتح الذال، فإنّ تغيره إلى «الجُؤذُر» بضمها جميعاً، كان بتأثير المماثلة الصوتيةAssimilation لإحداث الانسجام بين أصوات اللِّين Vowel Harmony ، كما يلى:

---

(١) انظر: (فرقد) ٣٣١/٤، و (فز) ٢٥٨/٧، و(جذر) ١٩٤/٥، و(برغز) ١٧٥/٧، و(بحزج) ٣٢/٣



والمماثلة هنا تقدُّمية Progressive لتأثير الصائت الأول فى الصائت الثانى، كما أنها تباعدية Distant لوجود فاصل بينهما.

وعلى هذا، فإننا لانقر بوجود الترادف بين لفظىْ «الجُؤْذُر» و«الجُؤْذَر» كما ذهب الشارح، إذ إنهما فى الحقيقة كلمة واحدة، وقد تولَّدتْ الصورة الأُخرى منهما بطريق التغير الصوتى.

* قال المُخبَّل السَّعْدى:

٢٤- عارضْتُه مَلَثَ الظَّلام بِمِذْ · عانَ العَشِي كأنَّها قَرِمُ

وجاء فى الشرح: «ومَلث الظلام: اختلاطه، ومَلَس الظلام فى معناه، يريد أنه يستر، كما قال ربيعة بن مقروم:

وَمَطِيَّةٍ مَلَث الظَّلامِ بَعَثْتُها · تَشْكُو الكَلَامَ إِلَيَّ دَامى الأَظْلَلِ

... قال الفراء: مَلَث الظلام ومَلَس الظلام وجُنْح الظلام: واحد»(١).

فقد عَد الشارح لفظىْ (ملث) الظلام و(ملس) الظلام لفظين مترادفين، لدلالاتهما على اختلاط الظلام، وقد سبقه الفرَّاء إلى تقرير الترادف بينهما، ومُضيفاً إليهما لفظ (جُنْح) الظلام، وهو أيضاً بمعناهما(٢).

---

(١) الشرح ص ٢١٨.
(٢) انظر: اللسان (جنح) ٢٥٢/٣.

وقد شارك الفراءَ والشارحَ بعضُ اللغويين الآخرين فى النص على ترادف المَلَث والمَلس. قال القالى: «أتانا مَلسَ الظلام وملَث الظلام، أى: اختلاطه»[1]. وجاء في اللسان: و«الملث: اختلاط الظلمة، وقيل: هو بعد السَّدَف، وأتيته مَلَثَ الظلام ومَلَسَ وعند ملثه، أى: حين اختلط الظلامُ ولم يشتد السواد جداً حتى تقول: أخوك أم الذئب؟ وذلك عند صلاة المغرب وبعدها»[2].

والذى أُرجِّحه هو أنَّ لفظ «المَلَث» هو اللفظ الأصيل الدال على اختلاط الظلمة، وأما لفظ «الملس» فهو متولِّد عنه، بإبدال الثاء سيناً، وقد ألمح ابن فارس إلى ذلك قوله: «وقولهم: أتيتُه مَلس الظلام من باب الثاء وقد فسَّرناه»[3]، كما أوردهما ابن السكِّيت فى كتابه عن «الإبدال»[4]. ولعلَّ مما يعضد ذلك أيضاً عدمُ ورود نص فصيح قديم لـ «ملس الظلام»[5]، كما أنَّ كلا من الخليل وابن دريد لم يتعرض له في معجمه[6].

ويمكننا أنْ نفسر ذلك الإبدال – إبدال الثاء سيناً – فى ضوء قانون السهولة أو الاقتصاد فى النطق Law of Least Effort الذى يقضى «بأنَّ الإنسان فى نُطْقه لأصوات لغته يميل إلى الاقتصاد فى المجهود العضلى، وتلمُّس أسهل السُّبُل، مع الوصول إلى مايهدف إليه .... فهو لهذا يميل إلى استبدال السهل من أصوات لغته، بالصعب الشاق الذى يحتاج إلى مجهود كبير»[7]. ولما كان صوت الثاء من الأصوات بين الأسنانية Interdental التى تتطلب وَضْع طَرَف اللسان بين أطراف الثنايا عند النطق بها، وهذا جهد عضلى، فقد «تخلَّصتْ منه لغة الكلام، بنقل

---

(١) القالى: كتاب الامالى، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٦ ١٢٨/٢.
(٢) (ملث) ١٣/٣.
(٣) المقاييس (ملس) ٥/ ٢٥٠.
(٤) انظر: ابن السكيت: كتاب الإبدال، تحقيق د/ حسين محمد شرف، مجمع اللغة العربية بالقاهرة ص ١٠٦.
(٥) انظر: اللسان (ملس) ١٠٠/٨ – ١٠٨، والتاج (ملس) ٩/٤–٢٥٠.
(٦) انظر: العين (ملس) ٢٦٧/٧ – ٢٦٨، والجمهرة (س ل م) ٥١/٣.
(٧) د/ إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية ص ٢٤٣ – ٢٣٥.

بنقل المخرج إلى ماوراء الأسنان»[1]. ويعنى ذلك أنَّ السين قد استُبدلت بالثاء فى «ملَث الظلام» لاقتصاد الجهد، وتيسير النطق، ولهذا نظائره التى ذكرها ابن السكِّيت مثل «الوَطْس والوَطث: الضرب الشديد بالخُفّ»، و«ناقة فاسِج وفاثج، وهى الفَتيَّة الحامل»[2].

وبناء على ماسبق، فليس ثمة ترادف بين «الملَث» و «الملَس» ، لأنَّ الثانى منهما مَظِنَّة التغير عن الأول.

*** قال رَبِيعة بن مَقْروم الضبىّ (فى معرض الفخر بقبيلته):**

٢٥- أَلَيْسُوا الَّذِينَ إِذَا أَزْمَةٌ ... أَلَحَّتْ عَلَى النَّاسِ تُنْسِى الحُلُومَا

وجاء فى الشرح: «الأَزْم والأَزْن والأَزْل: الجَدْب»[3].

فقد عَدَّ الشارحِ ألفاظ «الأَزْم» و «الأَزْل» و «الأَزْن» ألفاظاً مترادفة لاشتراكها فى الدلالة على الجدْب.

- فأما الأَزْم والأَزْل، فنحن نُقر الشارحَ على تشابههما فى الدلالة على الجَدْب والضِّيق. قال ابن فارس فى الأَزْم: «وأما الهمزة والزاء والميم فأصلٌ واحد، وهو الضِّيق وتدانى الشىء من الشىء بشدة والتفاف... والأَزْم: شِدَّة العَض..... والسنة أزمة للشدة التى فيها»[4].

وجاء فى اللسان: « ابن سيدة: الأَزْمة: الشدة والقَحط وجمعها إِزَم»[5].

وقال ابن فارس فى الأَزْل: «وأمّا الهمزة والزاء واللام فأصلان: الضِّيق والكذب. قال الخليل: الأَزْل: الشدة، تقول: هم فى أَزْل من العيش إذا كانوا فى سَنَة أو بَلْوى... ويقال: أُزِل القومُ يُؤْزَلون إذا أُجْدبوا»[6].

---

(١) د/ رمضان عبد التواب: التطور اللغوى، مظاهره وعلله وقوانينه ص ٥٢.
(٢) كتاب الإبدال ص ١٠٦.
(٣) الشرح ص ٣٥٩.
(٤) المقاييس (أزم) ١/٩٧ - ٩٨.
(٥) اللسان (أزم) ١٤/ ٢٨١ -٢٨٢.
(٦) المقاييس (أزل) ١/٩٦.

وجاء في اللسان: «الأَزْل: الضيق والشدة.... وأَزَل الرجلُ يأزِل أَزْلاً، أى: صار فى ضِيق وجَدْب»[1].

– وأما لفظ «الأَزْن» ، فأرجّح أنه ليس أصلاً قائماً بذاته، وإنما هو قد نشأ بطريق التغير الصوتى عن الأَزْل أو الأَزْم. ويعضد ذلك إهمالُ بعض المعاجم لمادة «أزن» مطلقاً كالجمهرة والمقاييس وتاج العروس، وأما المعاجم التى تعرَّضتْ له كالعين واللسان فقد اكتفتْ بالنص على أنَّ الأَزَن لغةٌ فى اليزَن، أى الرماح المنسوبة إلى ذى يَزَن[2]. وعلى ذلك، فنحن أمام احتمالين:

الاحتمال الأول: أنْ يكون لفظ «الأَزْن» قد نشأ من لفظ «الأَزْل» بإبدال اللام نونا. ويستند هذا الإبدال على مسوِّغات صوتية واضحة، كما يلى:

أ- أنَّ اللام «أكثر الأصوات الساكنة شيوعاً فى اللغة العربية»[3]. ومن المسلَّمات المقرَّرة «أنَّ الأصوات التى يشيع تداولها فى الاستعمال، تكون أكثر تعرُّضاً للتطور من غيرها»[4].

ب- أنَّ هناك علاقةً صوتية وطيدة بين اللام والنون، إذ إنهما متقاربان من حيث المخرج، فاللام تنتج باتصال اللسان بالثَّنايا العليا[5]، والنون تنتج باعتماد طرف اللسان على أصول الأسنان العليا مع اللثة وخفض الحنَك الليِّن[6]، بيد أنَّ الهواء يخرج من الفم عند النطق باللام، بينما يخرج من الأنف عند النطق بالنون، كما أنَّ كلا الصوتين مجهورVoiced، وهما كذلك من الأصوات المائعة Liquids أو المتوسطة بين الشدة والرَّخاوة[7].

الاحتمال الثانى: أنْ يكون لفظ الأَزْن متولِّداً عن لفظ «الأَزْم» بإبدال الميم

(١) اللسان (أزل) ١٣/١٣.
(٢) انظر: العين (أزن) ٣٨٨/٧، واللسان (أزن) ١٥٥/١٦.
(٣) الأصوات اللغوية ص ٢٠٢.
(٤) المصدر السابق ص ٢٣٧.
(٥) نفسه ص ٦٤.
(٦) انظر: د/ بشر: علم اللغة العام – الأصوات، دار المعارف بمصر ١٩٧٩م ص ١٣٠.
(٧) انظر: الأصوات اللغوية ص ٦٣ – ٦٤.

نوناً. ولهذا الإبدال أيضاً مسوّغاته الصوتية الواضحة، فالميم والنون كلاهما صوت مجهور[1]، وكلاهما متوسط بين الشدة والرّخاوة، كما أنهما صوتان أنفيّان Nasal يخرج الهواء من الأنف عند النطق بهما[2].

وكلا هذين الاحتمالين جائز، وكلاهما له نظائره، ومن ذلك ما أورده ابنُ السكّيت فى كتاب الإبدال من قول العرب: «السُّدول والسُّدون ماجُلّل به الهَودج وأُرخى عليه»[3]، و«أسود قاتم وقاتنٌ»[4].

وتأسيساً على ذلك، فإننا نخرج لفظ «الأزْن» من دائرة الألفاظ المترادفة الدالة على الجذْب، وذلك لأنه مَظِنّة التغيُّر الصوتى عن غيره.

*** قال المُرقّش الأصغر (يصف فرساً):**

١٢- غَدَوْنَا بِضافٍ كَالعَسيبِ مُجلَّلٍ طَوَيْنَاه حيناً فَهْوَ شِزْبٌ مُلَوَّحُ

وجاء فى الشرح: «والشِّزْب: الضامر، يقال: فرس شازِب وبعير شازِب وكذلك شاسِف. والملوّح: الشديد الضمر.

وروى أبو عمرو: بضاف. وقال: ضافٍ. طويل، وملوح: متغير اللون، يقال شَزِب وشَسِب بمعنى»[5]

يدل هذا التفسير السابق لبيت المرقّش الأصغر على أنّ بعض الشراح كان يعد الألفاظ «شَزِب» و «شَسِب» و «شَسِف» ألفاظاً مترادفة، وذلك لدلالة كلٍّ منها على الضُمور.

وقد شارح شراحَ الديوان بعضُ اللغويين فى القول بترادف هذه الألفاظ. قال

---

(١) انظر: سيبويه: الكتاب، تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٥م ٤٣٤/٤.

(٢) انظر: د/ تمام حسان: مناهج البحث فى اللغة، دار الثقافة بالدار البيضاء ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م ص ٨٧.

(٣) ص ٦١.

(٤) ص ٨٣.

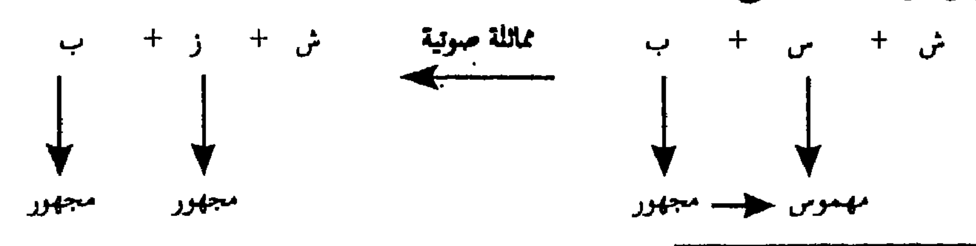
(٥) الشرح ص ٤٩٦.

ابن دريد: «شَسَف الفرس يشسف شُسوفًا، وشسَب وشزَب شزوبا وشسوبا: اذا يبس جِلْدُه على لحمه من الضُّمْر»[1]. وقال الأزهرى: «الشازب والشاسب والشاسف: الضامر»[2].

والذى أرجحه هو أنّ هذه الألفاظ الثلاثة ترجع إلى لفظ واحد، وأنّ اللفظين الآخرين قد تولّدا منه بطريق التغير الصوتى (الابدال). والمرجَّح أنْ يكون هذا اللفظ هو «شسب»، ويعضد ذلك قولُ ابن فارس: «الشين والزاء والباء ليس بأصل، لأنه من باب الإبدال. ويقال للشيء إذا يبس: شزَب، والزآء مبدلة من السين»[3]. كما أنّ لهذا الإبدال مايسوّغه، وذلك لوجود علاقة صوتية بين السين والزاى فى «شسَب» و «شزَب»، وبين الباء والفاء فى «شسَب» و «شسَف».

– فأما السين والزاى، فمخرجهما واحد، إذ ينتجان باعتماد طرف اللسان على اللثة بينما يُرفع وسط اللسان نحو الحنك الأعلى[4]، وليس بين هذين الصوتين فرقٌ «إلاّ فى أنّ الزاى صوتٌ مجهور نظيره المهموس هو السين»[5].

ونستطيع، بعد ذلك، أنْ نفسر وقوع الإبدال بين السين والزاى فى «شسَب» و«شزَب» فى ضوء قانون المماثلة الصوتية Assimilation، إذ إنّ الباء صوت مجهور[6] والسين مهموسة، فأثّرت الباءُ فى السين وغيرتها إلى نظيرها المجهور، وهو الزاى، كما يلى:



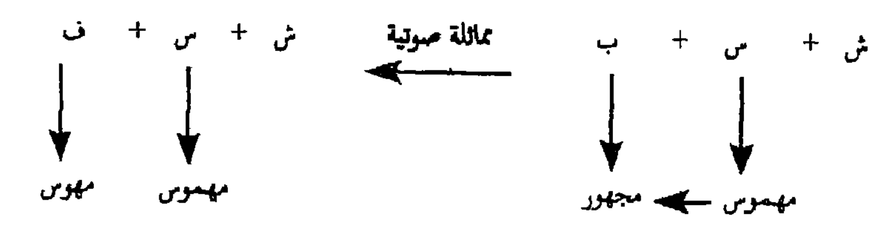
(١) الجمهرة (س ش ف) ٢٣/٣.
(٢) تهذيب اللغة (شزب) ٣٠٦/١١.
(٣) المقاييس (شزب) ٢٧٠/٣.
(٤) علم اللغة – مقدمة للقارىء العربى ص ١٧٥.
(٥) الأصوات اللغوية ص ٧٦.
(٦) الكتاب ٤٣٤/٤.

والمماثلة هنا رجعية Regrresive لأنّ اللاحق قد أثّر فى السابق، وهى تباعُدِية Distant لوجود حركة قصيرة Short Vowel بينهما (الفتحة).

ولهذا الإبدال نظائره في العربية كقولهم: «نَزَغَه ونَسَغَه... إذا طعنه بيد أو رُمْح»[1].

– وأما الباء والفاء، فعلي الرغم من اختلافهما فى الصِّفات، فالباء شديدة ومجهورة[2]، بينما الفاء رِخوة ومهموسة[3]، فإنهما قريبا المخرج، وهذا ماسوّغ وقوعَ الإبدال بينهما، فمخرج الباء مما بين الشفتين[4]، ومخرج الفاء من باطن الشفة السفلى وأطراف الثنايا العليا[5].

ونستطيع، بعد ذلك، أنْ نفسر وقوع الإبدال بين الباء والفاء فى «شَسَبَ» و«شَسَفَ» في ضوء المماثلة الصوتية أيضًا، إذ إنّ السين صوت مهموس، والباء صوت مجهور، فأثرت السينُ فى الباء وغيّرتها إلى صوت مهموس يقاربها فى المخرج، وهو الفاء كمايلى:



والمماثلة هنا تقدُّمية Progressive لأنّ الصوت السابق قد أثّر فى الصوت اللاحق، وهى تباعدية Distant لوجود فاصل بين الصوتين (الفتحة).

وعلى ذلك يكون كل من الفعلين «شَزَبَ» و «شَسَفَ» قد تولّد من الفعل «شَسَبَ» بطريق المماثلة الصوتية، ولذلك فإنّ هذين اللفظين يخرجان من دائرة

(١) ابن السكيت: كتاب الإبدال ص ١٣١.
(٢) الكتاب ٤/٤٣٤.
(٣) المصدر السابق ٤/٤٣٤ – ٤٣٥.
(٤) نفسه ٤/٤٣٣.
(٥) نفسه ٤/ ٤٣٣.

الترادف بالمفهوم الحديث، لأنهما مَظِنة التغير الصوتى عن غيرهما.

* **قال علْقَمة بن عَبَدة (يصف ناقة):**

١٠) قَدْ أَدْبَرَ العرُّ عنّها وَهْىَ شَامِلُها مِن نَاصِعِ القَطِرانِ الصِّرفِ تَدْسِيمُ

وجاء فى الشرح: «وقوله: وهى شاملها، أى: وهى شاملها تَدْسيم، والدَّسَم آثار القَطِران....، والباب المدسوم والمطسوم: المسدود»[١].

فقد عَدّ الشارح لفظى «المدسوم» و «المطسوم» من الألفاظ المترادفة، وذلك لدلالة كلٍّ منهما على الانسداد.

- فأما الفعل «دَسَم»، فهو أصيل الدلالة على ذلك المعنى. قال ابن فارس: «الدال والسين والميم أصلان: أحدهما يدل على سَدّ الشىء، والآخر يدل على تَلَطُّخ الشىء بالشىء. فالأول: الدِّسام، وهو سِداد كلّ شىء. وقال قوم: دَسَم البابَ: أغلقه»[٢]. وجاء فى اللسان: «والمدسوم: المسدود... ودَسَم الشىء يَدسُمه بالضم دَسْماً: سَدّه»[٣].

- وأما الفعل (طَسَم)، فليس أصيلاً فى الدلالة على الانسداد، وإنما هو مقلوب عن الفعل «طمس» الدال على الامحاء والدروس.

جاء فى اللسان: «طَسَم الشىءُ والطريقُ وطَمَس يَطسِم طُسوماً: دَرَس. وطَسَم الطريق مثل طَمسَ على القَلْب»[٤].

وعلى ذلك، فإننى أرجح أنّ يكون الفعل «طسم» بمعنى سَدَّ، قد تولّد من الفعلِ «دسم» الأصيل الدلالة على ذلك المعني، بإبدال الدال طاء. ويعضد هذا وجود علاقة صوتية بين صوتى الدال والطاء تسوّغ وقوعَ هذا الابدال.

---

(١) البيت ص ٥٩٤ وشرحه ص ٥٩٥.
(٢) المقاييس (دسم) ٢/ ٢٦٧.
(٣)(دسم) ١٥/٩٠.
(٤) (طسم) ١٥ / ٢٥٥.

فالطاء، كما وصفها القدماء، صوت شديد Plosive ومجهور[١] Voiced وكذلك الدال. كما أنّ مخرجهما واحد، وهو «مما بين طَرَف اللسان وأصول الثنايا»[٢]، والفرق بينهما هو أنّ الطاء صوت مُطْبَق Velarized والدال ليست مطبقة[٣]، «أى أنّ اللسان مع الطاء يكون مُقَعَّراً، ولايكون كذلك مع الدال، فكلاهمامجهور، ومخرجهما واحد، ولافرّق بينهما إلاّ فى شكل اللسان مع كلٍّ منهما»[٤].

ولهذا الإبدال بين الدال والطاء نظائره فى كلمات أخرى مثل: «بطَغ الرجل وبدَغ إذا تلطّخ بعَذرته»[٥].

وفى ضوء هذا، فليس ثمة ترادفٌ بين «دَسَم» و «طَسَم» كما قرّر الشارح، لأنّ الثانى منهما مَظِنّة التغير الصوتى عن الأول.

* **قال الحُصَيْنُ بْنُ الحُمَام المُرِّى:**

١٦) يَهُزُّونَ سُمْراً من رِمَاحٍ رُدَيْنَةٍ . إذَا حُرِّكَتْ بَضَّتْ عَوَامِلُهَا دَمَا

وجاء فى الشرح: «ويروى: ضَبَّتْ، أى : سالت، ويقال: أخرج يده وهما تَضِبّان وتَبِضّان، أى: تسيلان»[٦].

نصادف هنا مظهراً آخر من مظاهر التغيير فى بنية الكلمة، وهو التغيير فى ترتيب حروفها، مما يؤدى إلى تعدد صورها، وقد عُرِفت هذه الظاهرة فى تراثنا العربى باسم القلب المكانى «ويطلق عليه فى الدرس الحديث Metathesis ويرون

(١) الكتاب ٤/ ٤٣٤.
(٢) المصدر السابق ٤/ ٤٣٣.
(٣) نفسه ٤/ ٤٣٦.
(٤) الأصوات اللغوية ص ٦٣
(٥) ابن السكيت: كتاب الإبدال ص ١١٩ وفيه أمثلة أخرى.
(٦) الشرح ص ١٠٩.

أنه ظاهرة تفيد معرفة الأصل، فالإنجليزية القديمة bridd قُلبت فى الحديثة إلى bird... ومن هذه الظاهرة فى الإنجليزية aks - ask ...»[1] وقد تنبه له علماؤنا القدامى وضمّنوه فى مصنَّفاتهم المختلفة[2].

ومن هذه الألفاظ التى وقع فيها قلب مكانى لفظ «بضَّ» الوارد فى بيت الحُصَيْن السابق، وقد نص الشارح على أنَّ «بضَّ» و «ضبَّ» فعلان مترادفان لدلالة كل منهما على السيولة.

– فأما الفعل «بض» ، فيدل دلالة أصيلة على هذا المعنى. قال ابن فارس: «الباء والضاد أصل واحد وهو تندِّى الشيء كأنه يَعْرَق. يقال: بضَّ الماءُ يبض بضًّا وبُضوضا إذا رشح من صخرة أو أرض»[3]. وجاء فى اللسان: «بض الشيء: سال، وبض الحِسْى وهو يَبِض بضيضاً إذا جَعَل ماؤه يخرج قليلا»[4].

– وأما الفعل «ضَبَّ» فلا يبدو أصيلاً فى الدلالة على السيولة، بل الراجح أنه، بهذه الدلالة، مقلوب عن الفعل «بض». قال ابن فارس: «الضاد والباء أصل واحد يدل عُظْمُه على الاجتماع. قال أبو زيد: أَضبَّ القوم إضبابا إذا تكلَّموا جميعا. ثم يحمل على هذا الأصل أكثر الباب»[5]. ثم قال: «فأما قولهم: ضبَّت لثتُه دَمًا، وضبَّت لثته إذا سالت دمًا، فليس من هذا الباب، إنما هو مقلوب من بضَّ، وقد مَرّ»[6].

ويمكننا أن نفسر هذا القلب المكانىَّ فى ضوء قانون السهولة والتيسير، وهو ماقرره بعض الدراسين لهذه الظاهرة. يقول د/ الحَمُّوز: «ولعلَّنا نستطيع أنْ نقول

---

(1) د/ عبده الراجحى: النحو العربى والدرس الحديث، دار المعرفة الجامعية – الإسكندرية ١٩٨٨م، ص ١٤٦ – ١٤٧، وانظر أيضاً كتابه: التطبيق الصرفى ص ١٤.

(2) انظر مثلا: أدب الكاتب ص ٤٩٢ – ٤٩٤ والجمهرة ٣/ ٤٣١ والمخصص ١٤/ ٢٧ – ٢٨، والمزهر ١/ ٤٧٦ – ٤٨١، هذا فضلا عن كتب النحو والصرف المختلفة.

(3) المقاييس (بض) ١/ ١٨٣.

(4) (بضض) ٣٨٦/٨.

(5) المقاييس (ضب) ٣٥٧/٣ – ٣٥٨.

(6) المصدر السابق (ضب) ٣ / ٣٥٩.

بعد أنْ قمنا بحصر ثروة ثرّة من الألفاظ المقلوبة... إنّ للتخلص من صعوبة النطق الذى يدور فى فلك نظرية اليسر والسهولة دوراً رئيسياً فى هذه الظاهرة اللغوية الهامة»(١). ونستطيع أنْ نتلّمس موطن الصعوبة فى «بض» مما أدى إلى قلبها أحياناً إلى «ضَبّ»، فى أنّ الضاد من الأصوات التى يتطلب النطقُ بها جهداً شاقاً، بعكس الباء، ولذا فقد قُدِّمت الضاد على الباء فى «ضَبّ» لئلا يقع التضعيفُ عليها، فيزيد نُطْقَها مشقّة على مشقة، بينما احتملته الباء لأنه لامشقة فى النطق بها.

وتأسيساً على ذلك، فإنه لاترادف بين الفعلين «بضّ» و «ضبّ»، لأنّ الثانى منهما مَظِنَّة التغير الصوتى عن الأول.

* قال المُرقِشُ الأكْبر:

١٦) إذا عَلَم خلّفْتُهُ يُهْتَدَى بِهِ   بَدَا عَلَم فِى الآلِ أغبــرُطَامِسُ

وجاء فى الشرح: «لم يرو هذا البيت أبو عكرمة، ورواه أبو جعفر عن أبى عمرو وقال: طامس وطاسم واحد. وقد طسم الأثَر وطمَسَ» (٢).

فقد عدّ الشارح الفعلين «طسم» و «طمس» فعلين مترادفين، وذلك لاشتراكهما فى الدلالة على الدروس والامّحاء، كما هو واضح من سياق البيت.

- فأما الفعل «طمس»، فيهل دلالة أصيلة على هذا المعنى. قال ابن فارس: «الطاء والميم والسين أصلٌ يدل على مَحْو الشيء ومَسْحه. يقال: طَمَست الخط، وطمَست الأثر»(٣) وجاء فى اللسان: «الطُّموس: الدُّروس والانمحاء»(٤).

- وأما الفعل «طسم»، فليس أصيلاً فى الدلالة على الدروس والامحاء،

---

(١) د/ عبد الفتاح الحموز: ظاهرة القلب المكانى فى العربية، مؤسسة الرسالة بيروت ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م ص ٤٧.
(٢) الشرح ص ٤٦٦.
(٣) المقاييس (طمس) ٣/٤٢٤.
(٤)(طمس) ٧/٤٣٢.

وإنماهو مقلوب عن «طمس» جاء في اللسان: «طَسَم الشيءُ والطريق وطَمَس يطسِم طُسوما: دَرَس. وطَسَم الطريق مثل طمس على القلْب»[1] ومما يرجح أنْ يكون الفعل «طمس» هو الأصل الذى تولَّد منه الفعل «طسم» بطريق القلب المكانى – كثرة استعمال الأول فى النصوص الفصيحة القديمة، وقلة استعمال الثانى، **والكثرة والقلّة أحد المعايير المهمة لمعرفة الأصل فى ألفاظ القلب** المكانى[2]، ومصداق ذَلك أنَّ القرآن الكريم لم يستعمل «طسم» مطلقا، ولكنه استعمل «طمس» في أكثر من موضع. مثل: ﴿ آمنُوا بمَا نزَّلنا مُصدِّقًا لما معَكُم من قَبْلِ أنْ نَطْمِسَ وُجُوهًا﴾[3] و ﴿ ربَّنَا اطْمِسْ على أَمْوَالِهم ﴾[4] و ﴿ ولو نَشَاءُ لَطمسنا عَلَى أَعْيُنِهِمْ ﴾[5]و ﴿ فإذا النُّجوم طُمِسَتْ﴾[6].

ويمكننا أنْ نفسر هذا القلب المكانىّ فى ضوءِ قانون السهولة والتيسير أيضاً. يقول د/ أحمد مختار عمر: «وقد يقع القلب بغية التيسير وتحقيق نوع من الانسجام الصوتي، كما في طَمَس التى قُبلت إلى طَسَم حتى لايُفصل بين الطاء والسين، وهما متقاربا المَخْرَج، بالميم»[7].

وتأسيساً على ذلك، فليس ثمة ترادفُ بين الفعلين «طمس» و «طسم» لأنَّ الثانى مظنَّة التغيُّر عن الأول.

---

(١) (طسم) ١٥/ ٢٥٥ وانظر كذلك: أدب الكاتب ص ٤٩٢، والمخصص ٢٧/١٤.
(٢) انظر: ابن عصفور: الممتع فى التصريف ١/ ٦١٧.
(٣) سورة النساء ٧٤/٤.
(٤) سورة يونس ٨٨/١٠.
(٥) سورة يس ٦٦/٣٦.
(٦) سورة المرسلات ٨/٧٧.
(٧) دراسة الصوت اللغوى، عالم الكتب بالقاهرة ١٣٩٦ هـ – ١٩٨٦م ص ٣٣٦.

ثانياً: الاقتراض من اللغات الأخرى:

دخلتْ العربيةَ كثيرٌ من الألفاظ الأعجمية تحت تأثير الاحتكاك اللغوى بينها وبين مزاحماتها من اللغات الأخرى، وخاصة الفارسية والرومية.

ولم يكن لبعض هذه الألفاظ الأعجمية المقتبسة نظيرٌ فى العربية، لارتباطها - أحيانًا - بأمور لم تكن معروفة فى بيئة العرب[1]. ولكنّ كثيراً من هذه الكلمات المقتبسة كانت ذات نظائر عربية أصيلة، وعلى الرغم من ذلك فقد استعملها العرب جنْباً إلى جنب مع نظائرها العربية «كالحرير مع السُّنْدُس، وكاليَمّ مع البحر»[2]، بل ربما ذاع اللفظ الأعجمى حتى عفّى، أو كاد، على نظيره العربى الأصيل[3]، ولقد كان لهذه الظاهرة (الاقتباس مع وجود النظير) أثرها فى نشأة كثير من المترادفات فى اللغة العربية، حيناً، وفى تضخمها حيناً آخر.

وفى ضوء هذا العامل نستطيع أنْ نفسر الترادف بين لفظ «البُنْك» والألفاظ الأخرى الدالة على الأَصْل فى الشرح.

*** ففى قول يزيدَ بْنِ الخَزَاقِ الشَّنّىّ:**

٥) يَأْبَى لَنَا أَنَّا ذَوُو أَنَفٍ وَأُصُولُنَــــا مِنْ مَحْتِدِ المَجْدِ

جاء فى الشرح: «قال الضبى: المَحْتد: الأصل. قال يعقوب: المَحتد والمَحْقد والنَّحْت والإرْث والقنس كل ذلك هو الأَصل..... قال: ويقال: إنه لمن سَنْخ صدق ونحاس صدق ..... قال: والعنصر: الأصل وكذلك البُنْكُ والضِّئْضىء»[4].

فقد فسر «الضبى» لفظ المَحْتِد الوارد فى بيت «يزيد» بأنه الأصل، ثم أورد كلام يعقوب (ابن السكيت) الذى سرد فيه بعض المرادفات للفظ المحتد.

وتتشابه هذه الألفاظ التى سردها ابن السكيت فى الدلالة على الأصل، كما

(١) عقد الثعالبى فى كتابه: فقه اللغة وسر العربية فصلاً لهذه الألفاظ بعنوان: فصل فى سياقة أسماء تفردت بها الفرس دون العرب فاضطرت العرب إلى تعريبها أو تركها كما هى ص ٢٨٥ - ٢٨٦.

(٢) فى اللهجات العربية ص ١٨٢.

(٣) انظر: د/ رمضان عبد التواب: فصول فى فقه العربية ص ٣٦٥.

(٤) الشرح ص ٥٩٥.

جاء في لسان العرب[1]. بيّد أنّ أحد هذه الألفاظ، وهو لفظ البُنْك، ليس عربياً صِرفاً، وإنما هو لفظ فارسي مُعَرَّب، كما نص على ذلك بعضُ اللغويين.

قال الجوهري: «البُنك: الأصل، وهو معرب: يقال: هؤلاء قومٌ من بنك الأرض ... وتبنّكوا في موضع كذا، أي: أقاموا به»[2]. وقال الأزهري: «قال اللَّيْث: تقول العرب كلمة كأنها دخيل. تقول: رُدَّه إلى بُنْكه الخبيث. تريد: أصله... قلت: البنك: أصله فارسية معناه: الأصل»[3]. وقد أقرَّ آدى شير الأصل الفارسيَّ لهذه الكلمة بقوله: «البُنْك: فارسي محض، وهو أصل الشيء»[4].

ويبدو أنَّ هذا اللفظ قد اتَّخذ بعد تعريبه صورتين لَدَى العرب.

- **ففي الصورة الأولى**: قُلبت الكَاف الفارسية إلى كاف عربية كما مَرَّ.

- **وفي الصورة الثانية**: قُلبت الكاف الفارسية جيما فتحولتْ «البنك» الفارسية إلى «البُنج». قال الأزهري: «ثعلب عن ابن الاعرابيِّ: يقال أبنج الرجلُ إذا ادَّعى إلى أصل كريم. قال: والبُنج الأصول. وقال ابن السكِّيت عن الأصمعي: رَجَع فلانٌ إلى حِنجه وبِنجه، أي: إلى أصله وعِرْقه»[5].

ولعلَّ هذه الصورة الثانية لم تكن ذائعةً ذيوع الصورة الأولى، مما أوقع ابن فارس إزاءها في حيرة تتبدَّى في قوله: «الباء والنون والجيم كلمة واحدة ليست عندي أصلاً، وما أدرى كيف هي في قياس اللغة، لكنها قد ذُكِرتْ. قالوا: البِنْج: الأصل. يقال: رجع إلى بِنْجه»[6].

وعلى ذلك، فقد أدَّى تعريب هذا اللفظ مع وجود نظائر عربية أصلية له، إلى وقوع الترادف بينه وبين هذه الألفاظ.

---

(١) انظر: (ضأضأ) ١٠٥/١، و (أرث) ٤١٦/٢، و (حقد) ١٣٢/٤، و(عنصر) ٢٨٩/٦، و (قنس) ٦٦/٨، و (نحس) ١١٢/٨.

(٢) الصحاح (بنك) ١٥٧٦/٤.

(٣) تهذيب اللغة (بنك) ٢٨٩/١٠.

(٤) أدى شير: الألفاظ الفارسية المعربة، المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين ببيروت ١٩٠٨م ص ٢٨.

(٥) تهذيب اللغة (بنج) ١٢٧/١٢٦/١١.

(٦) المقاييس (بنج) ٣٠٦/١.

ثالثاً: التغير الدلالي:

قد تشترك بعض الألفاظ في الدلالة على معنىً واحد مع وجود فروق ضئيلة بينها، ثم يحدث أنْ تتغير بعض دلالات هذه الألفاظ، تخصيصاً أو تعميماً، مما يؤدى أحياناً إلى وقوع الترادف بين هذه الألفاظ. ويمكن تشبيهها في هذه الحالة «بدوائر متحدة المركز، ومختلفة في جزء من سطوحها، أو مشتركة في جزء من السطح فقط. فإذا مرَّ عليها زمن طويل، ودعَت عواملُ تغير المعانى أنْ تنطبق الدوائر بعضها على بعض، أصبحت تلك الكلماتُ مترادفةً. لأنَّ المعانى لاتبقى على حالة واحدة، فقد يصبح الخاص عاماً أو يصبح العام خاصاً»[1]. ومن ثَمَّ فإنَّ التغير الدلالي يمثل عاملا مهما من عوامل نشأة الترادف، وفي ضوئه نستطيع أنْ نفسر الترادف بين لفظىْ «الهِقْل» و «الهيّق» الواردين في الشرح.

*** ففي قول علْقَمة بنَ عَبَدَة (يصف نعامة تجاوب ظَليماً):**

٣٠) تَحُفُّهُ هِقْلَةٌ سَطْعَاءُ خَاضِعَةٌ ... تُجِيبُهُ بِزِمَارٍ فِيهِ تَرْنِيمُ

جاء في الشرح: «والهِقْلة: النعامة، والذَّكر هِقْل. وهى الهَيْقَة والذَّكر هيّق»[2].

فقد عد الشارح لفظى «الهِقْل» و «الهيّق» لفظين مترادفين لدلالة كلٍّ منهما على الظَّليم.

بَيْدَ أنه يمكننا أنْ نقرر أنَّ الترادف ليس أصيلا بين هذين اللفظين، وإنما كانت لهما دلالتان متقاربتان، ثم حدث، بطريق التغير الدلالي، أنْ تطابقت هاتان الدلالتان، فترادف اللفظان.

– فأما لفظ «الهِقْل»، فقد كان يدل على الفتِيِّ من النعام، ثم عُمِّمَ اللفظ فأطلق على النعام مطلَقا، وأسقط المكوِّن الدلالي : «الفتاء».

---

(١) في اللهجات العربية ص ١٨٣.
(٢) الشرح ص ٨٠٩.

قال ابن فارس: «الهاء والقاف واللام ليس فيه إلاَّ الهِقْل، وهو الفتيّ من النعام»[1]. وجاء في اللسان: «الهِقْل: الفتِيّ من النعام... وقال بعضهم: الهِقْل: الظَّليم، ولم يعيِّن الفتى»[2].

- وأما لفظ الهيّق، فأرجح أنه قد بثلاث مراحل تطورية، حتى غدا دالا على مطلق النعام، كما يلي:

ففي **المرحلة الأولى**: كان اللفظ يُستخدم صفةً عامة للدلالة على الطُّول. جاء في اللسان: «الهيّق من الرجال: المُفرط في الطول»[3] و «الهَيْقة: الطويلة من النساء والإبل، وأَهْيَقَ الظليم: صار هيقا»[4].

وفي **المرحلة الثانية**: تحوَّل اللفظُ إلى صفة غالبة للدلالة على الطويل من النعام خاصة دون غيره مما يُوصف بالطول، ويشهد الاستعمال اللغويُّ لذلك، وقال ابن السكيت: «النِّقْنق: الظليم لأنه ينقْنق في صوته للأنثى....، ومن صفاته: الهيّق، وهو الطويلَ، والأنثى هيّقة»[5] وجاء في اللسان: «والهيق: الظليم لطوله»[6].

وفي **المرحلة الثالثة**: فقد اللفظُ وصفيَّتَه، وعُمِّمَ على النعام مطلقاً، وأُسقط مكون «الطول». يدل على ذلك مساواة بعض اللغويين، ومنهم الشارح، بين هذا اللفظ وغيره من الألفاظ الدالة على الظَّليم مطلقا دون تقييده بالطول. قال الأصمعي في معرض حديثه عن أسماء النعام: «يقال للذكر منها: الظليم وهيق وهقْل ونقْنق»[7]، ومما يدل على ذلك أيضا قول ابن الأثير «في حديث أُحد: انخزَل عبدُ الله بن أُبَيّ كأنه هَيق. الهيّق: ذَكَر النعام، يريد سرعةَ ذهابه»[8]. فعلَّة

---

(١) المقاييس (هقل) ٥٨/٦. وانظر كذلك: المخصص ٥٢/٨.

(٢) (هقل) ٢٢٤/١٤.

(٣) (هيق) ٢٤٩/١٢.

(٤) (هيق) ٢٤٩/١٢.

(٥) المخصص ٥١/٨.

(٦) (هيق) ١٢/ ٢٤٩.

(٧) الأصمعي: كتاب الوحوش، تحقيق الأستاذ أيمن محمد ميدان، مجلة الأزهر - العدد السابق ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م ص ٧٢٢.

(٨) النهاية ٢٨٨/٥.

التشبيه هنا هى الوصف بالسرعة، لا الطُّول، والسرعة سِمَة عامة للنعام، وليستْ خاصةً بالطويل منها فقط.

وعلى ذلك، فقد كان لكُلّ من «الهِقْل» و «الهيْق» دلالتان متقاربتان (الفَتِيّ من النعام - الطُّويل من النعام)، ثم حدث أنْ عُمِّمت دلالة كلٍّ منهما فترادفا.

وهكذا، فإنَّ التغير الدلالى يفسر (**يفسر ولاينكر**) لنا وقوع الترادف بين هذين اللفظين.

رابعاً: اختلاف لهجات العرب:

أدّى اختلاف لهجات العرب، فى بعض الأحيان، إلى تعدُّد الألفاظ الدالة على شىء واحد «إذ يلاحظ أنَّ لغة من اللغات قد تسمّى شيئاً باسم معين، على حين تسميه لغة باسم آخر، وقد تسمّيه لغة ثالثة باسم ثالث. وعلى هذا النحو تتعدد الأسماء للمسمى الواحد وذلك بحسب اختلاف لغات القبائل. وعندما نشأتْ اللغةُ المشتركة من هذه اللغات المختلفة ظَهَر أثرُ ذلك فيها»[1]. ومثل هذا الترادف قد يخرجه المحدثون من نطاق الترادف بالمفهوم الحديث الذى يشترط فيه انتماء اللفظين المترادفين إلى لهجة واحدة[2].

وفى ضوء هذا العامل اللَّهَجِى، نستطيع أنْ نفسر الترادف فى بعض ألفاظه الواردة فى الشرح، وذلك فى الموضعين الآتيين:

* **قال سَلامة بن جَنْدَل السَّعْدى (يصف وادياً):**

٢٨) شِيبِ المَبَارِكِ، مَدْروسٍ مَدَافِعُهُ   هَابِى المَرَاغِ قَلِيلِ الوَدْقِ مَوْظُوبِ

وجاء فى الشرح: «والدَّرْس: الدِّياس. يقول أهل العراق الدِّياس، وأهل الشام الدِّراس... قال الرُّستمىّ: قال يعقوب: أى مَبارك هذا الوادى بِيض مِن الجَدْب والصَّقيع... وقال: الدِّياس والدِّراس واحد»[3].

فقد عدَّ الشارح، وكذا ابنُ السكيت، لفظىْ الدِّراس والدِّياس لفظين مترادفين، وقد شاركهما فى ذلك بعض اللغويين[4].

وقد وضع الشارح يَده هنا على السبب فى وقوع هذا الترادف، وهو اختلاف لهجات العرب الذى أدّى إلى تعدد الألفاظ على الرغم من وِحدة المفهوم، فما يسمّيه العراقيون دِياسا، يسمّيه الشاميون دِراسا، وهذا ماقرره ابن دريد بقوله: «وأهل

---

(١) د/ حاكم مالك الزيادى: الترادف فى اللغة ص ١٥٥.
(٢) انظر: فى اللهجات العربية ص ١٧٨.
(٣) الشرح ص ٢٤٢.
(٤) انظر: مجالس ثعلب ٢٢٩/١.

الشام يقولون درسته فى معنى دُسته»[1]. وجاء فى اللسان: «والدِّراس: الدِّياس بلغة أهل الشام»[2] وأما مفهوم اللفظين فواحد، وهو شدة الوطء بالأقدام حتى يفتت ماوطىء بالأقدام والقوائم كما يتفتت قَصَب السنابل فيصير تبناً[3]. ويقول ابن فارس فى الدرس: «الدال والراء والسين أصلٌ واحد يدل على خَفَاء وخَفْض وعَناء.. ودرَست الحنطة وغيرها فى سنبلها، إذا دُستها. فهذا محمول على أنها جُعلت تحت الأقدام، كالطريق الذى يُدرَس ويُمشَى فيه»[4].

وعلى ذلك، فإن اختلاف لغات العرب يفسر لنا وقوع هذا الترادف، فعلى الرغم من وحدة المفهوم، فقد اختلف اللفظان الدالان عليه لَدَى أهل العراق وأهل الشام مما أدى إلى وقوع الترادف.

* **قال عَلْقَمَة بن عَبَدَة: (يصف المَذَانب التى تَرِدُها ناقةٌ وصَفَها):**

١١) تَسْقِى مَذَانب قَدْ زَالَتْ عَصِيفَتُها حَدُورها مِن أَتِىِّ المَاءِ مَطْمُومُ

وجاء فى الشرح: «ورُوِى حُدورها، وهى حُروف المَشارات وقال أبو عمرو: الزُّبير حجاز مابين الدِّبار... والدِّبار هى القَصَب بلغة أهل مكة والواحدة قَصَبَة، وأهل المَدينة يسمونه الجَدْوَل، ويقال لِلمَشارة دبْرَة وجَدْول ويقال لها أيضاً جِرْبَة»[5].

اشتركت ألفاظ القَصَبة والجَدْوَل والدِّبْرة والجِرْبة فى الدلالة على المَشارة، ولذلك عدَّها الشارحُ ألفاظاً مترادفة.[6]

وقد وضع الشارحُ يدَه هنا أيضاً على السبب فى وقوع الترادف بين لفظين

---

(١) الجمهرة (درس) ٢/ ٢٤٥.
(٢) درس) ٣٨٢/٧.
(٣) العين (درس) ٢٨٣/٧ – ٢٨٤.
(٤) المقاييس (درس) ٢٦٧/٢.
(٥) البيت ص ٧٩٥ وشرحه ص ٧٩٦.
(٦) انظر: اللسان (شور) ١٠٥/٦.

من هذه الألفاظ، وهما لفظا القَصَبة والجَدْول، إذ نصَّ على أنَّ المكيين يسمون الدَّبْرة أو المَشارة – وهما واحد – قَصَبَةً، بينما يسميها المدنيون جَدْولاً.

ولم أجد هذا التخصيص اللهْجيَّ الذى نصَّ عليه الشارحُ فى معاجمنا الكبيرة[1]. غير أنَّ أصحاب هذه المعاجم قد اتفقوا على تشابه هذين اللفظين فى التعبير عن دلالة واحدة، هى النهُيْر المشقوق وسط المزارع (القناة الصغيرة). قال الخليل: «الجَدْوَل: نَهْر الحَوْض وغيره من الأنهار الصغار»[2] وجاء فى اللسان: «والقصاب: الدِّبار. واحدتها قَصَبة»[3] وجاء فيه أيضاً «والدِّبارات: الأنهار الصِّغار التى تَتفجَّر فى أرض الزرع واحدتها دَبْرة»[4].

وأما «الجرْبة»، فأُرجِّح أنها اكتسبتْ الدلالة على الجدول بطريق الانتقال الدلالى، فقد جاء فى اللسان: «والجرْبة: جِلْدة أو بَارِيَّة توضَع على شَفير البئر لئلا ينْتَثِر الماء فى البئر. وقيل: الجرْبة: جِلْدة تُوضَع فى الجَدْول يتحدَّر عليها الماء»[5]. ولذلك فإننى أُرجِّح أنْ يكونَ لفظ الجرْبة قد انتقل من الدلالة على الجلْدة التى توضَع فى قاع الجَدْول إلى الدلالة على الجَدْول نفسه، بطريق المجاز المرسل، وعلاقته المجاورة. وذلك جارٍ على سُنَّة العرب فى تسمية الشىء باسم الشىء إذا كان مجاوراً له أو كان منه بسبب.

وعلى ذلك، فقد فسَّر لنا اختلافُ لغات العرب، فضلاً عن الانتقال الدلالى السَّبَبَ فى وقوع الترادف بين هذه الألفاظ الدَّالة على المَشارة.

---

(١) انظر: المقاييس (قصب) ٩٤/٥، و(جدل) ٤٣٣/١، والعين (جدل) ٨٠/٦ واللسان (قصب) ١٦٩/٢، و(جدل) ١٢/١٣، والجمهرة (جدل) ٦٧/٢، والتاج (قصب) ٤٣٠/١، و (جدل) ٢٥٤/٧.

(٢) العين (جدل) ٦/ ٨٠.

(٣) (قصب) ١٧١/٢.

(٤) (دبر) ٣٥٩/٥.

(٥) (جرب) ٢٥٣/١.

تقفية:

يتبيَّن لنا بعد دراسة ملاحظ الترادف الواردة في الشرح، عِدَّةُ أمور، هي:

الأمر الأول: اتساع مفهوم الترادف لدى شُرَّاح الديوان بحيث يشمل:

أ- الصُّوَر اللفظية المتعددة للكلمة الواحدة، والتي تولَّدتْ منها بطريق التغيُّر الصوتي (الإبدال - القلب المكاني).

ب- الألفاظ التي جاءها الترادفُ من اختلاف لغات العرب.

جـ- الألفاظ الأعجمية التي عُرِّبتْ مع وجود نظائر عربية أصيلة لها.

ومن الواضح أنَّ هذا الاتساع في مفهوم الترادف لدى شراح الديوان، يتجافى مع مفهومه في نظَر المُحدَثين، إذ هم يشترطون في الألفاظ المترادفة أنْ تَنتمي إلى لهجة واحدة، وألاَّ تكون مَظنَّة التطور الصوتي[1].

الأمر الثاني: أنَّ أحداً مِن شراح الديوانِ لم يَتعرَّض لمناقشة مفهوم الترادف نظرياً، كما لم يصرِّح واحدٌ منهم بأنه من مُثبتيه أو من مُنكريه. وإذا جازلنا أنْ نتخذ من نصِّهم على وقوع الترادف، بين بعضِ الألفاظ، دليلاً على موقفهم إزاء هذه القضية اللغوية، فإننا نقررِ أنَّ جملة شراح هذا الديوان، وهم من علماء القرن الثالث الهجري، يدخلون في زمرة المثبتين للترادف في تراثنا اللغوي.

الأمر الثالث: أنَّ جُلَّ الألفاظ المترادفة الواردة في الشرح لم ترد في الكتب التي أُفرِدت لجمع الألفاظ المترادفة، ولا في الكتب التي تناولتها في بعض الفصولِ. وهذا يعني قصور هذه الكتب عن استيعاب الألفاظ المترادفة في العربية، كما يعني أنه ينبغي ألا يُكتفى بها، عند الرغبة في دراسة الترادف ومفهومه لدى القدماء، بل يجب أنْ يمتد البحث إلى كتب اللغة الأخرى. ومنها كتب الشروح اللغوية للشعر العربي.

---

(١) انظر: في اللهجات العربية ص ١٧٨ - ١٧٩.

الفصل الثانى

المشترك اللفظى

لم يستعمل شراح الديوان مصطلح المشترك اللفظى فى الشرح، ولم يستبدلوا به مصطلحاً آخر، فليس فى الشرح كله نصٌ صريح على أنَّ هذا اللفظ أو ذاك من المشترك اللفظى.

ولهذا فقد لجأت إلى جمع الألفاظ التى تعرض الشراحُ لبيان معناها السياقى، ثم استطردوا إلى سرد بعض معانيها الأخرى، بقولهم – مثلا – بعد ذِكْر المعنى السياقي للفظ: «وهو أيضا....» وذلك سواء أكانت هناك علاقة بين دلالتى اللفظ أم لم تكن هناك علاقة لأنَّ مفهوم المشترك اللفظى لدى القدماء كان يضم الاثنين معاً[1].

وقد اتخذت من المعيار الدلالىّ أساساً للحكم على الكلمة المشتركة بأنها من مشترك التغير فى المعنى Polysemy أو من مشترك التغير فى اللفظ Homonymy. فإذا كانت العلاقة بين دلالات اللفظ واضحة، أو يمكن الربط بينها دون تكلف، ولم يكن اللفظ مظنَة التغير الصوتى عن غيره، فقد عددت مثل هذا اللفظ من مشترك التغير فى المعنى، أما إذا كانت العلاقة بين دلالات اللفظ غير واضحة، وكان اللفظ مظنة التغير الصوتى عن غيره، فقد رجحت أن يكون من مشترك التغير فى اللفظ.

وقد أمكن تفسير وقوع الاشتراك اللفظى فى ألفاظه الواردة فى الشرح فى ضوء العوامل التى سبق الإلماح إليها فى التمهيد؛ وهذا هو تفصيل ذلك:

أولا: التغير الدلالى:

يؤدى الاستعمالُ المجازىُّ، فى كثير من الأحيان، إلى تغيُّر دلالة اللفظ، وانتقالها من مجال إلى مجال، ويؤدى ذلك إلى تعدُّد دلالات اللفظ، ومن ثمَّ إلى دخوله دائرة مشترك التغير فى المعنى، إذ نلحظ فى هذا النوع من ألفاظ المشترك

(١) انظر: د/ أحمد مختار عمر: من قضايا اللغة والنحو ص ١٧.

تقارباً ظاهراً بين مدلولاتها المتعددة.

وقـد أنكر د/ إبراهيم أنيس هذا النوعَ من المشـتـرك اللفظى الناتج عن الاستعمال المجازى بقوله: «أمَّا إذا اتضح أنَّ أحد المعنيين هو الأصل وأنَّ الآخر مجازٌ له فلا يصح أنْ يُعَدَ مثلُ هذا من المشترك اللفظى فى حقيقة أمره»[1].

والحق أننا يجب أن نفرِّق، فى هذا المقام، بين نوعين من المجاز، هما:[2]

أ ـ **المجاز الحىّ**: وهو المجاز الذى مازال يُثير الغرابةَ والدهشة، لدى سماعه، لأنه لم يزل فى طَوْرِ الاستعمال البلاغىّ، ولمَّا ينتقل بعد إلى دائرة الاستعمال الحقيقى الذى لايبغى به قائلهُ غرضاً بلاغيًا، وهذا كإطلاق لفظ الأسد على الرجل الشجاع.

ب- **المجـاز المَنْسِى أو المَيِّت**: وهو المجاز الذى انطفأتْ شحنتُه البلاغية، بكثرة التعاوُر، وتقادم العَهْد، فأضحى كالاستعمال الحقيقى لايكاد يُثير غرابة أو دهشة عند سماعه.

فأما النوع الأول فيخرج من دائرة المشترك (ومن دائرة البحث الدلالىّ بصفة عامة) إلى دائرة المجاز والبحث البلاغى. وأما النوع الثانى فهو القَمِين بالانضواء تحت مفهوم مشترك التغيُّر فى المعنى.

وقد أمكن تفسيرُ الاشتراك اللفظى فى بعض ألفاظه الواردة فى الشرحِ فى ضوء هذا العامل المُشار إليه، وهى ألفاظ: الرَّعْلَة، والعِفاء، والعيْن، والقَزَع، والقَلَع.

*** فأما لفظ «الرَّعْلَة» فقد ورد فى قول مُزَرِّد بن ضِرار:**

٤) مَعَاهِدُ تَرْعى بينَها كلُّ رَعْلَةٍ غَرابيبَ كالهِنْدِ الحَوافى الحَوَافِدِ

وجاء فى الشرح: «يريد أنَّ هذه المعاهد لمَّا خَلَتْ سكنها الوحشُ، والرَّعْلَة:

(١) دلالة الالفاظ ص ٢١٣.

(٢) انظر: علم الدلالة ص ١٧٧.

القطْعَة من النَّعام هاهنا، والرعلة: القطعة من القَطا».

فقد أورد الشارحُ للفظ الرَّعْلَة دلالتين هما:

أ- القطْعة من النَّعام.

ب- القطْعة من القَطَا.

وبذلك يدخل اللفظُ دائرةَ المشترك اللفظى.

ونستطيع أن نقرر أنَّ منشأ هذا الاشتراك كان هو التغيير فى دلالة اللفظ. **فهاتان الدلالتان ليستا أصيلتين فى اللفظ، وإنما نرجِّح أنهما متغيِّرتان عن دلالته الأصلية، وهى القطعة المتقدِّمة من الخَيْل.** قال ابنُ جنّى: «أما رَعْل الجبَل باللّام، فمن الرَّعْلة والرَّعيل وهى القطعة المتقدِّمة من الخَيْل، وذلك أنَّ الخيل توصف بالحركة والسرعة» [1]ثم حدث أنْ تغيرتْ هذه الدلالةُ الأصلية على عدة مراحل، كان من نتيجتها إضافةُ هاتين الدلالتين اللتين ذكرهما الشارحُ إلى لفظ الرَّعلَة.

ونرجح أنّ ذلك قد تم كما يلى:

- فى **المرحلة الأولى**: عُمم اللفظ تعميماً خارجياً للدلالة على الأوائل من كل قطعة أو جماعة. قال الخليل: « والرَّعْلَة: أول كلِّ جماعة ليست بكثيرة»[2]. ومن ثَمَّ قيل: «أراعيل الرِّياح: أوائلها.. وأراعيل الجَهام: مقدِّماتها وماتفرَّق منها»[3] وقيل كذلك: الرَّعْلَة: النعامة، سُميت بذلك لأنها لاترى أبداً إلاَّ سابقةً للظَّليم»[4].

- وفى **المرحلة الثانية**: عمِّمَ اللفظ تعمياً داخلياً، فأُسقط مُكوِّن التقدُّم والسَّبق، وغدا اللفظ دالاً على القطْعة من الخيل مطلقاً، جاء فى اللسان: «والرَّعْلَة القطعة من الخيل متقدمةً كانت أو غير متقدمة»[5].

(١) اللسان (رعل) ٣٠٦/١٣.
(٢) العين (رعل) ١١٥/٢.
(٣) اللسان (رعل) ٣٠٦/١٣.
(٤) المنجد في اللغة ص ٢١٦.
(٥) (رعل) ٣٠٥/١٣.

- وفى المرحلة الأخيرة: عمَّمَ اللفظ تعميمًا خارجيًا، فأصبح يدل على أىِّ قطعة أو جماعة، وأُسقط قيدُ كونها خيْلاً. قال إبراهيم بن أبى محمد يحيى اليَزيدى: «الرَّعْلَة من الخَيْلِ القطيع، ومن النَّعام أيضًا، منها ومن غيرها»[1] فأُطلق اللفظ على القطعة من الفرسان[2]، والقِطعة من القطا، والقِطعة من النعام[3] وغيرها.

وعلى هذا، فقد أدَّى هذا التغير فى جانب المعنى إلى اكتساب لفظ الرعلة لعدة دلالات - منها القطعة من القَطا والنَّعام - أدخلته فى إطار مشترك التغير فى المعنى.

ويدل سياق بيت مزرِّد على أنَّ المراد بلفظ الرعلة هو القطعة من النعام، كما نصَّ الشارح، ويؤيد ذلك قولُ مزرِّد بعد هذا البيت مباشرة:

تُراعِى بِذِى الغُلاَّن صَعْلاً كأنَّه بِذِى الطَّلْحِ جَانِى عُلَّفٍ غَـيـرُ عـاضِدِ[4]

والصَّعْل هو الظَّليم، كما نصَّ الشارح[5].

*** وأما لفظ «العِفاء» فقد ورد فى قول المُخبَّل السَّعْدِى (يخاطب عاذلةً له):**

٣٧) إنىَّ وَجدِّ كِ ماتُخلِّدُنى مــائةٌ يَطيــرُ عِفــاؤُها أُدْمُ

وجاء فى الشرح: «العِفاء: وَبَر الإبل. وشَعَر الحمار أيضا عِفاء، يقول: تَسمَن فيطير وبَرُها»[6].

أورد الشارح للفظ العفاء دلالتين، هما:

---

(١) ما اتفق لفظه واختلف معناه، تحقيق د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكة المكرمة ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م ص ٢٠٠.
(٢) انظر: النهاية ٢/ ٢٣٥.
(٣) انظر: اللسان (رعل) ١٣/ ٣٠٥.
(٤) الشرح ص ١٢٩.
(٥) ص ١٢٩.
(٦) الشرح ص ٢٢٣.

أ- وبَر الإبل (الدلالة السياقية).

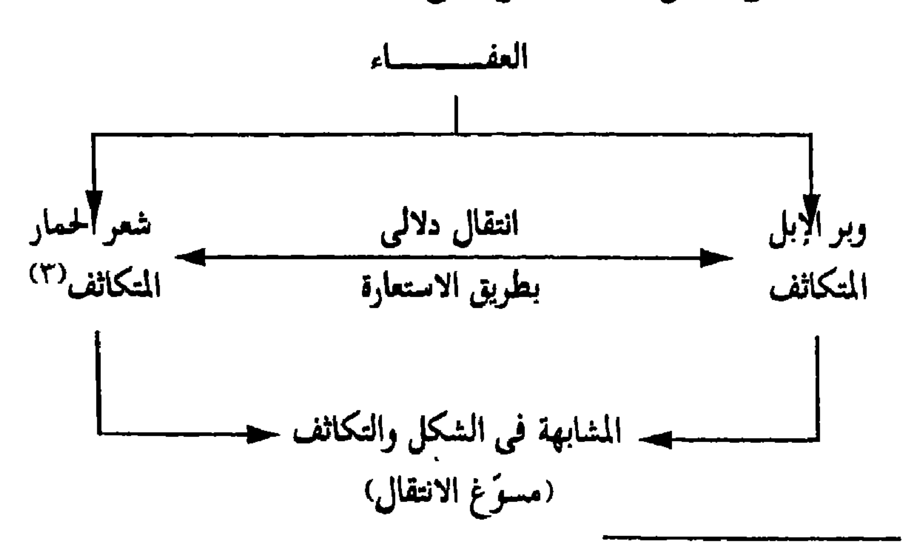
ب- شَعَر الحمار.

ويدخل اللفظ بذلك في دائرة الاشتراك اللفظي.

ويمكننا أنْ نفسر هذا الاشتراكَ على أنَّه نتيجة التغير في جانب المعنى لا اللفظ، فإحدى هاتين الدلالتين هي الأصيلة، والثانية متغيرة عنها. بيْد أنَّ الوقوف على الدلالة الأصيلة والدلالة المتغيرة يبدو - هنا - أمراً غيرَ محسوم، وذلك لأنَّ كلتا الدلالتين حسية، كما أننا لانجد لدى علمائنا نصاً حاسماً يقطع بذلك.

فبينما يقرر ابنُ فارس أنَّ «العفاء ما كثر من الوبَر والرِّيش. يقال: ناقة ذات عفاء، أي: كثيرة الوبر طويلته قد كاد ينْسُل، وسُمِّي عفاء لأنه ترك من المَرْط والجَزّ. وعفاء النعامة: الريش الذى علا الزِّقَّ الصِّغار، وكذلك عفاء الطير»[1]. نجد في المقابل أنَّ الثعالبيَّ، في كتابه «فقه اللغة» وفي فَصْل تقسيم الشعر، يقرر أنَّ «الوبَر للإبل والسِّباع، والصوف للغنم، والعفاء للحمير»[2].

ومهما يكن مِن أمره، فليس ثمة ريبٌ في أنَّ الاشتراك في هذا اللفظ قد جاءه من التغير في دلالته، بطريق الاستعارة، لما بين الشعر والوبر المتكاثفيْن من تشابه، ويمكن تمثيل ذلك بالشكل الآتي:



---

(١) المقاييس (عفو) ٤/ ٥٩ - ٦٠.

(٢) ص ٩٨.

(٣) يدل هذا السهم (⟵⟶) على عدم ترجيحنا للدلالة الأصلية والدلالة المتغيرة.

ويدلُّ سياقُ بيت المُخبَّل على أنَّ المراد من لفظ العفاء فيه هو وبَر الإبل؛ إذ كانت الإبل، لا الحمير، هي أنْفَس مايملكه العربيُّ قَديماً، والشاعر في معرِض الردِّ على عاذلته التي تلومه على إتلاف المال، فيخبرها بأنَّ اكتناز المال لن يخلده، ولو كان ذلك المالُ مائةً من الإبل يتطاير وبَرُها امتلاءً وسمناً.

*** وأما لفظ «العَيْن» فقد ورد في قول عمرو بن الأهْتَمَ (يصف بُروقا - جمع برْق):**

٩) تألَّقُ في عينٍ من المُزْنِ وادِقٍ ... له هَيْدَبٌ دَاني السَّحَابِ دَفُوقُ

وجاء في الشرح: «والعين: السحابة تَنْشأ عن يمين قبلة العِراق وذلك السحاب لايُخلِف، والعين أيضاً: مَطَر ثلاثة أيام لايُقْلِع»[(١)].

فقد أورد الشارح للفظ العين دلالتين هما:

أ- السحاب الناشيء عن يمين قِبلَة العراق.

ب- المطر الذى يدوم ثلاثة أيَّام.

ويدخل اللفظ بذلك في عِداد المشترك اللفظي.

وقد نال هذا اللفظُ حظّاً عظيماً من اهتمام اللغويين، وعَكَف بعضُهم على حَصْر دلالاته، فوصل بها أحدُهم إلى مايزيد عن المائة[(٢)]، كما تردَّد هذا اللفظ كثيراً في كتب المشترك اللفظي[(٣)]، وغيرها من كتب اللغة[(٤)]، كأحد الالفاظ المهمة التي تمثل ظاهرةَ الاشتراك اللفظي أصْدَقَ تمثيل.

ومن هذه الدلالات الوافرة للفظ العَيْن هاتان الدلالتان اللتان أوردهما الشارح.

---

(١) الشرح ص ٢٤٨.

(٢) انظر: التاج (عين) ٢٨٧/٩.

(٣) انظر مثلاً: أبو عبيد: كتاب الأجناس من كلامِ العرب، تحقيق امتياز الرامفوري، المطبعة القيمة - الهند ١٣٥٦هـ - ١٩٣٨م ص ٨، وأبو العميثل الأعرابي: المأثور من اللغة، تحقيق د/ محمد عبد القادر أحمد، مكتبة النهضة المصرية ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م ص ٦٣، والمنجِّد ص ٣٢.

(٤) انظر مثلاً: إصلاح المنطق ص ٥٦، والمزهر ٣٧٢/١ - ٣٧٥.

ويمكننا أنْ نرجِّح أنهما قد نشأتا نتيجة التغيُّر المتراكب لدلالة هذا اللفظ الأصلية، بالتصوُّر الآتى:

– يدل لفظ العين، فى أصله على «عُضْو الإبصار فى الإنسان والحيوان، بدليل مقارنة اللغات السامية المختلفة، وهى من الأسماء القديمة فيها»[1]. وقال ابن فارس: «العين والياء والنون أصلٌ واحد صحيح يدل على عضو يُبصَر به ويَنظَر، ثم يُشتق منه، والأصل فى جميعه ماذكرناه»[2].

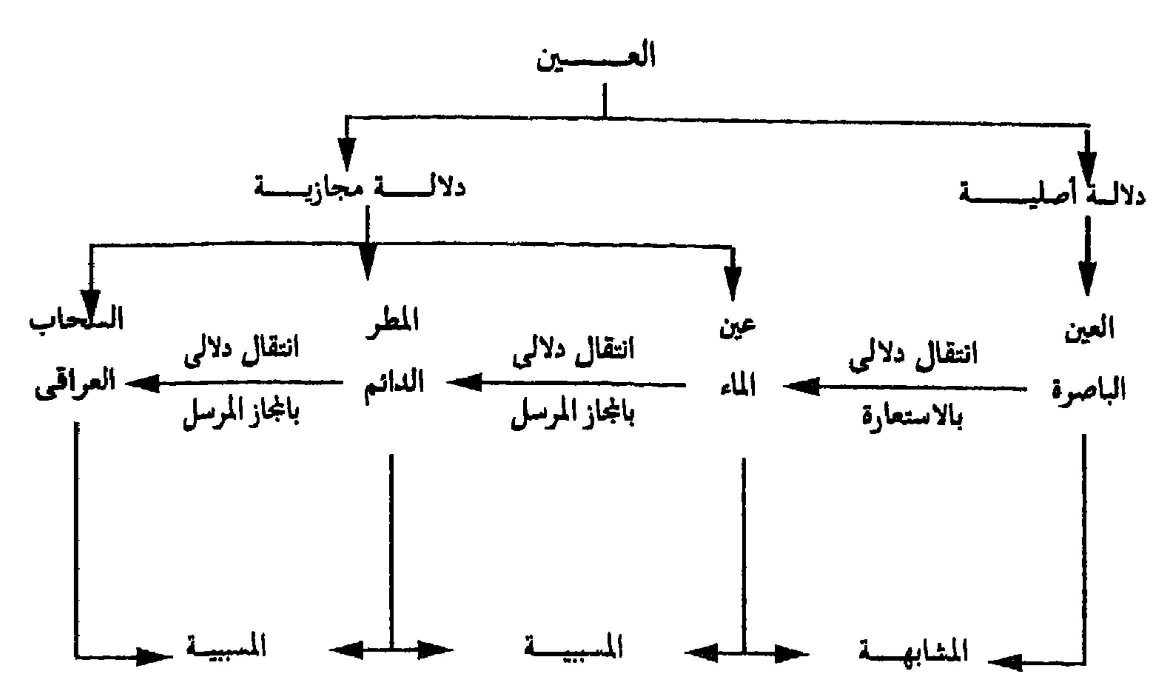
– انتقل اللفظ، بعد ذلك، للدلالة على عيون الماء الجارية بطريق الاستعارة. قال ابن فارس: «ومن الباب: العين الجارية النابعة من عيون الماء، وإنما سُمِّيت عيْناً تشبيهاً لها بالعين الناظرة لصفائها ومائها»[3]، ولاستدراتها أيضاً.

– وفى المرحلة التالية: انتقل اللفظ من الدلالة على عيون الماء الجارية إلى الدلالة على المطر الذى يدوم ثلاثة أيام، كما نصَّ الشارح، أو أكثر كما نصَّ غيره.[4] وقد كانت المُسبِّبية هى مسوِّغ هذا الانتقال، إذ إنَّ المطر الدائم (لايقلع) يتسبب فى تكوين عيون الماء.

– وفى مرحلة تالية، انتقل اللفظ من الدلالة على المطر الدائم، إلى الدلالة على السحاب الآتى عن يمين قِبْلَة العراق، بطريق المجاز المرسل، إذ يكون هذا النوع من السحاب سبباً قويًا فى سَقوط المطر، وهذا ماعبَّر عنه الشارح واللغويون بقولهم عن هذا السحاب إنه «لايخْلِف»[5].

وبهذا يكون اللفظ قد شهد تغيراً متطرِّفاً فى دلالته الأصلية، أدَّى فى نهاية الأمر إلى تعدد دلالاته، ودخوله فى دائرة مشترك التغير فى المعنى. ويمكن أنْ نلخِّص مراحل تغيره السابقة بالشكل الآتى:

(١) فصول فى فقه العربية ص ٣٢٦.
(٢) المقاييس (عين) ٤/١٩٩.
(٣) المصدر السابق (عين) ٤/ ٢٠٠.
(٤) انظر: المنجد ص ٣٢ وفيه «والعين: مطر يدوم خمسة أيام أو ستة لايقلع».
(٥) انظر: العين (عين) ٢/ ٢٥٤، والجمهرة (ع ن ى) ٣/١٤٥.



ويدل سياق بيت عمرو بن الأَهْتم على أنَّ المراد من لفظ العين فيه هو السحاب لقوله «عين من المُزْن وادِق» والمزن هو السحاب الأبيض.

* **وأما لفظ «القَزَع» فقد ورد فى قول سُوَيْد بن أبى كاهِل:**

٢٣) وفَلاةٍ واضِحٍ أقرابُها ... باليـــاتٍ مِثْلَ مُرْفتِّ القَزَعْ

وجاء فى الشرح: والقَزَع: جمع قَزَعَة، وهى بقايا تَبقى من الشعر. يقال: مابَقِى فى رأسه إلاَّ قَنازِع. والقَنازِع أيضا: بقايا تَبقى من السحاب متفرقة وأنشد:

إنَّا إذا قَلَّتْ طَخَارِيرُ القَزَعْ ... نَفْحلُها البِيض القليلاتِ الطَّبَعْ

الطخارير: جمع طُخْرور، وهو لُطُم من غَيْم يكون فى السماء من السحاب»[1].

أورد الشارح هنا دلالتين للفظ القَزَع (أو القَنازِع:، وهما واحد)[2] هما:

أ- بقايا تبقى من الشعر (الدلالة السياقية).

(١) الشرح ص ٣٨٨ - ٣٨٩.
(٢) انظر: المقاييس (باب ما جاء من كلام العرب على أكثر من ثلاثة أحرف أوله قاف) ١٨٨/٥.

ب- بقايا تبقى من السحاب متفرّقة.

ويدخل اللفظ بذلك في نطاق المشترك اللفظي.

ومن الواضح أنّ ثمة تقارباً وتشابهاً بين هاتين الدلالتين، وعلى ذلك فإنه يمكن أنْ نفسر الاشتراك في هذا اللفظ على أنه ناتج عن تغيُّر المعنى لا اللفظ.

- فأما دلالة اللفظ على بقايا السحاب المتفرّقة، فهي دلالته الأصلية، قال ابن دريد: «والقَزَع: قِطَع الغَيْم المتفرِّقة في السماء، الواحدة قَزَعة»[1]. وقال ابن فارس: «القاف والزاء والعين أصلٌ صحيح يدل على خِفَّة في شيء وتفرُّق. من ذلك: قِطَع السحاب المتفرقة»[2].

- وأما دلالة اللفظ على بقايا الشعر المتفرقة، فهي دلالته المتغيرة عن الدلالة الأصلية السابقة، ومما يدل على ذلك أنّ الزمخشري قد اعتبر هذه الدلالة من المجاز[3]، ويدل على ذلك أيضا قولُ ابن الأثير: «ومنه الحديث: أنه نَهَى عن القَزَع. هو أنْ يُحلَق رأس الصبي ويُترك منه مواضع متفرِّقة غيرُ محلوقة، تشبيهاً بقِطَع السحاب»[4].

وتأسيساً على ذلك، نستطيع أنْ نقرر أنّ لفظ القَزَع قد انتقل من الدلالة على بقايا السحاب المتفرقة، إلى الدلالة على بقايا الشعر المتفرِّق، بطريق الاستعارة وذلك لتشابه الدلالتين في المكوِّن الدلالي: البقايا والتفرق، فتكوَّن عن طريق ذلك الانتقال الدلالي لفظ مشترك (القَزَع) من نوع مشترك التغير في المعنى.

ويَحتَمل سياق بيت «سُوَيْد» الدلالتين معاً، إذ يحتمل أنه شبَّه العلاماتِ المتناثرةَ في الفلاة ببقايا الشعر المتفرقة في الرأس، أو ببقايا الغيم المتفرِّق في السماء، وأما البيت الآخر فلا يحتمل إلاَّ دلالة اللفظ على قِطَع الغَيْم لقوله «طخارير».

---

(١) الجمهرة ١١٨/٥.

(٢) المقاييس (قزع) ٨٤/٥.

(٣) انظر: أساس البلاغة (قزع) ص ٣٦٥.

(٤) النهاية ٥٩/٤.

* **وأما لفظ «القَلَع» فقد ورد فى قول سُوَيْد بن أبى كاهل اليشْكُرِىَ فى نفس القصيدة التى منها البيت السابق - (يصف شيطانَه الشعرِىَ):**

١٠٦) ذو عُبابٍ زَبَدٌ آذِيُّه خَمِطُ التـيـار يَرْمِي بالقَلَعْ

وجاء في الشرح: « والقَلَع: قِطَع الجبال هاهنا، والقَلَع: قِطَع السحاب. قال عمرو بن أَحْمَر:

تَفَقَّأَ فوقه القَلَعُ السَّوارى وجُنَّ الخـازِبازِبه جُنونَا»(١)

فقد أورد الشارح للفظ القَلَع دلالتين، هما:

أ - قِطَع الجبال (الدلالة السياقية).

ب- قِطَع السحاب.

وهو بذلك يُعَدّ هذا اللفظ من ألفاظ المشترك اللفظى.

ويمكننا أنْ نفسّر هذا الاشتراكَ اللفظيَّ على أنه تغيُّر فى جانب المعنى، فإحدى هاتين الدلالتين أصليةٌ، والأخرى متغيرة عنها.

قال ابن فارس: «القاف واللام والعين أصل صحيح يدل على انتزاع شيء من شيء، ثم يُفَرَّع منه مايقاربه... والقَلَعة: صخرة تتقلَّع عن جَبَلٍ مُنفردةً يصعُب مَرامُها، وبه تُشبَّه السحابة العظيمة، فيقال قَلَعَة والجمع قَلَع»(٢).

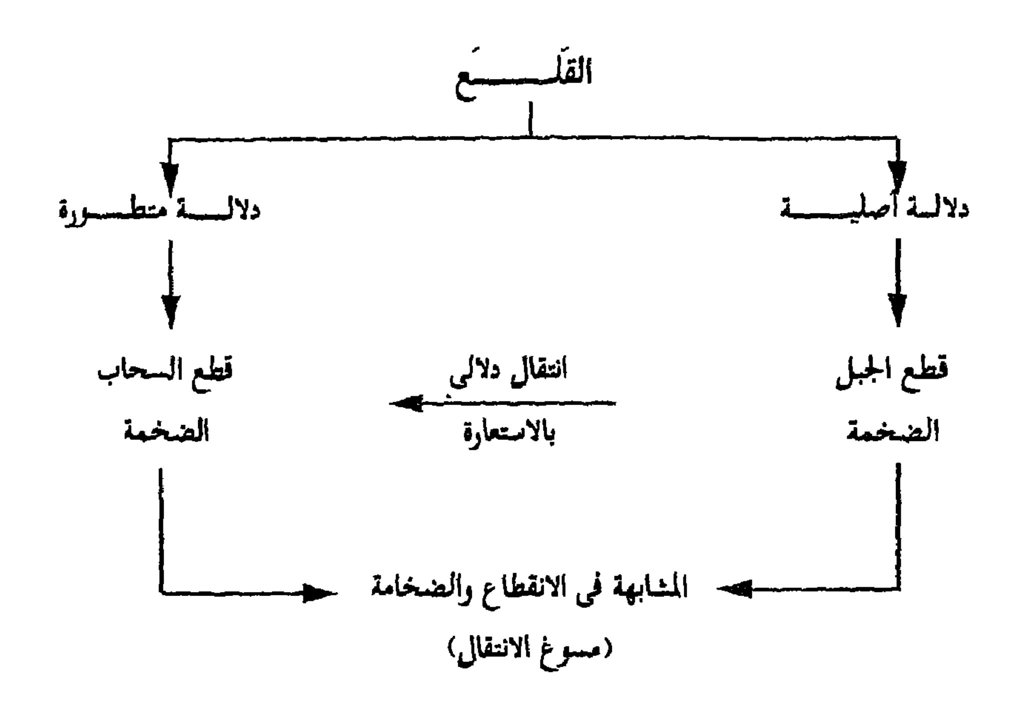
وعلى ذلك، يكون لفظ القَلَع قد انتقل من الدلالة على قِطَع الجبل الضخمة، إلى الدلالة على قِطَع السحاب الضخمة، وذلك بطريق الاستعارة، لتشابههما فى المكون الدلالى: «الانقطاع والضخامة».

وقد تسبب ذلك فى دخول لفظ «القَلَع» دائرة الاشتراك اللفظى من نوع مشترك التغير فى المعنى، ويمكن أنْ نمثل لذلك بما يلى:

---

(١) الشرح ص ٤٠٩ .

(٢) المقاييس (قلع) ٢١/٥ - ٢٢. وانظر كذلك: اللسان (قلع) ١٦٥/١٠، والتاج (قلع) ٤٨٠/٥.



ويدل سياقُ بيت «سُوَيْد» على أنّ المراد من لفظ «القَلَع» فيه هو قِطَع الصخور؛ إذ يشبه الشاعرُ شيطانَه الشعريَّ بالأمواج المتراكِبَة التي تَرمى بالصخور، وأما سياق بيت «عمرو بن أحمر» فيعين أنْ يكون المرادُ هو قِطَع السحب العظيمة التي تتفتّق بالمطر فينُبت العُشْبَ إنباتا.

ثانيا: اختلاف لهجات العرب:

قد يتغيرُ معنى الكلمة لدى قبيلة من قبائل العَرب دون القبائل الأخرى، وربما ذاع هذا المعنى المتغيرُ لدى تلك القبيلة، «فلما جُمعتْ اللغة خُيِّل لجامعيها أنّ إحدى القبائل تستعمل هذه الكلمة فى معنًى من هَذه المعانى، فى حين أنّ قبيلة أخر تستعملها فى معنًى آخر. والحقيقة أنّ معنى هذه الكلمة قد تغير فى لهجة من اللهجات دون أنْ يطرأ عليه تغييرٌ فى اللهجة الأُخرى»[1]. وقد أدَّى هذا العاملُ اللهجىُّ إلى وقوع الاشتراك فى بعض ألفاظ اللغة، وبه يُفَسَّر الاشتراك فى لفظىْ «الطرْف» و «الوَذِيلَة» الواردين فى الشرح.

(١) فى اللهجات العربية ص ١٩٧ . وانظر كذلك: من قضايا اللغة والنحوص ٢٠، وفصول فى فقه العربية ص ٣٢٩.

* **فأما لفظ «الطِّرف» فقد ورد فى قول عَبْدَة بن الطبِّيب (يصف فرسه):**

٦) بِسَاهِمِ الوَجْه كالسِّرْحانِ مُنصَلِتٍ طِرْفٍ تَكَامَل فيه الحُسْنُ والطُّولُ

وجاء فى الشرح: «وطِرْف: كريم عَتِيق من الخَيْل وجمعه طُروف، وفى لغة هُذَيْل هو الكريم من الرجال»[1].

أورد الشارح للفظ «الطِّرف» دلالتين، هما:

أ- الكريم من الخَيْل (الدلالة السياقية).

ب- الكريم من الرجال.

واللفظ، بذلك، يدخل دائرة الاشتراك اللفظيّ.

وقد نصَّ الشارحُ على أنَّ اللفظ، بالدلالة الثانية، خاصٌّ بلغة هُذَيْل، فوقف بذلك على سبب وقوع الاشتراك فى هذا اللفظ.

- فأما دلالة اللفظ على الفَرَس الكريم، فهى دلالته الأصلية الذائعة. قال ابن دريد: «والطِّرْف: الفرس الكريم والجمع طُروف وأطراف»[2]. ثم يختلف اللغويون، بعد ذلك فى مَوْطِن الكرم فى الفرس الموصوف بأنه «طِرْف» فقد ذهب اللَّيْث إلى أنَّ ذلك لكرم آبائه[3]. بينما ذهب أبو عبيدة إلى أنَّ ذلك لطول عُنقه وقوائمه وأذنْيه[4].

- وأما استعمال اللفظ للدلالة على الرجل الكريم، فقد كان استعمالاً خاصاً بالهُذليين، كما نصَّ الشارح.

وتفسير ذلك هو أنَّ اللفظ قد انتقلتْ دلالتُه، لدى الهذليين، من الدلالة

---

(١) الشرح ص ٢٨٨.

(٢) الجمهرة (ر ط ف) ٣٦٩/٢.

(٣) انظر: تهذيب اللغة (طرف) ٣٢١/١٣.

(٤) انظر: أبو عبيدة: كتاب الخيل، تحقيق د. محمد عبد القادر أحمد، القاهرة ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م ص ٤٧.

على الفـرس الكريم، إلى الدلالة على الرجل الكريم، بطريق الاستـعـارة، لاشتراكهما فى مُكَوِّن «الكرم». ثم ذاع هذا الاستعمال لديهم، فاشتهروا واختُصوا به دون قبائل العرب الأخرى. ولعلّنا نلمح هذه الخصوصية فى قول الأزهرى، بعد أنْ نصّ على دلالة اللفظ على الفرس الكريم: «وجعل أبو ذؤيب الطرف الكريمَ من الناس فقال:

وإنَّ غلاماً نيلَ فى عَهْدِ كاهلٍ لَطِرْفٌ كَنَصْلِ السَّمْهَرِىِّ صريحُ»[1]

وأبو ذُؤَيب شاعر هُذَلى مشهور. ويعضد هذه الخصوصيةَ أيضاً تردُّد هذا اللفظ بمعنى الرجل الكريم فى شعر الهُذَليين[2] كما فى قول أبى ذؤيب السابق، وكما فى قوله أيضاً.

إذا نَزَلَتْ سَـرَاةُ بَنى عَدىٍّ فَسَلْهُمْ كيف ماصَعَهُمْ حَبيبُ

يقولوا: قد وَجَدْنا خيرَ طِرْفٍ بِرُقْيَةَ لايُهَدُّ ولايَخيـبُ[3]

وكما فى قول ساعدة بن جُؤَيَّة الهُذَلىّ (يرثى ابن عمٍّ له):

هو الطِّرْفُ لم تُحْشَشْ مَطِىٌّ بِمثْله ولا أَنَسٌ مُستوبِدِ الدار خائفُ[4]

وقد علّق أبو سعيد السُّكَّرِىّ على هذا البيت بقوله: «والطِّرف فى لغة هُذَيل هو الكريم»[5].

وعلى ذلك فقد أدَّى هذا العاملُ اللَّهَجى إلى تكوين مشترك لفظى من نوع مشترك التغُّير فى المعنى.

ويدل سياق بيت «عَبْدَة بن الطَّبيب» دلالة واضحة على أنَّ المراد من لفظ الطِّرْف فيه هو الدلالة على الفرس الكريم.

---

(١) تهذيب اللغة (طرف) ٣٢٢/١٣.

(٢) انظر: د. عبد الجواد الطيب: من لغات العرب. لهجة هذيل، منشورات جامعة الفاتح (د.ت) ص ٤٥٦.

(٣) ديوان الهذليين، دار الكتب المصرية – القاهرة ١٣٦٤هـ. ١٩٤٥م ٩٣/١

(٤) المصدر السابق، ٢٢٣/١.

(٥) نفسه ٢٢٣/١.

* **وأما لفظ «الوَذيلة» فقد ورد فى قول المرقِّش الأصغر (يصف محبوبته).**

٥) أَرَتْكَ بذاتِ الضَّالِ منْها مَعَاصِماً   وخَدّاً أَسِيــلاً كـالوذِيلة ناعماَ

وجاء فى الشرح: «والوذيلة: مِرآة الفضَّة، قال: والشُّقَّة من السَّنام يقال لها وَذيلة، ويقال: سَبيكة فضَّة»(١).

فقد أورد الشارح دلالاتٍ ثلاثاً للفظ الوذيلة، وهى:

أ - مرآة الفضة (الدلالة السياقية).

ب- سبيكة الفضة (الدلالة السياقية).

جـ- الشُّقَّة من السَّنامَ.

ويدخل اللفظ، بذلك، فى دائرة الاشتراك اللفظى، وقد أورده أبو عبيد فى كتابه :«الأجناس فى كلام العرب» بمعنى المرآة، وسبيكة الفضة(٢).

- فأما دلالة اللفظ على سبيكة الفضة، فهى دلالته الأصليَّة الذائعة. قال ابن دريد: «ومنه الوَذيلَة، وهى السَّبيكة من الفضَّة خاصة، وقال قومٌ بل من الفضة والذهب»(٣). وجاء فى اللسان: «والوَذِيلَة: القِطْعة من الفضة، وقيل من الفضة المَجْلُوَّة خاصة»(٤).

- وأما استعمال اللفظ فى الدلالة على مرآة الفضة، فقد كان خاصاً بقبيلة هُذَيْل قال ابن السكِّيت: «قال أبو عمرو: وقال الهُذَلَيّ: الوذيلة: المرآة فى لغتنا»(٥). وقال الزمخشريُّ، في تفسير قول عمرو بن العاص لمعاوية - رضى الله عنهما - «أمَا واللَّه لقد تلافيتُ أمرَكَ...، فما زلتُ أُرِمّه بوذائله...» قال: «وعندى أنه أراد بالوذائل جمع وَذِيلَة، وهى المرآة بلغة هُذَيْل..... مثَّل بها آراءه التى

(١) الشرح ص ٥٠٠.
(٢) ص ٩.
(٣) الجمهرة (ذ ل و) ٣١٨/٢
(٤) (و ذ ل) ٢٤٩/١٤.
(٥) إصلاح المنطق ص ٣٤٩.

كانت لمعاوية أَشْباهَ المرائى، يَرى فيها وجوهَ صلاحِ أمره، واستقامة مُلْكه»(١).

ويعنى ذلك أنَّ اللفظ قد انتقل، لدى هُذَيْل، من الدلالة على سبيكة الفضة، إلى الدلالة على مرآة الفضة، وذلك لدخول الفضة فى صُنْع المرائى، ويكون ذلك جارياً على سُنَّة العرب فى تسمية الشىء باسم الشىء إذا كان منه بسبب. ثم ذاع هذا الاستعمال لدى الهذليين فاشتُهروا واختُصوا به بين قبائل العرب الأخرى.

– وأمَّا دلالة اللفظ على القطعة من السَّنام، فقد جاء على سبيل التشبيه بقطْعَة الفضَّة، لبياض كلٍّ منهما جاء فى اللسان: «والوَذِيلة: القِطْعة من شَحْم السَّنام والأَلْيَة على التشبيه بصفيحة الفضة»(٢).

وعلى ذلك، يكون العامل اللَّهَجِىّ، فضلاً عن الاستعمال المجازى، قد أدَّى إلى وقوع الاشتراك اللفظىِّ من نوع مشترك التغير فى المعنى فى لفظ «الوذيلة».

ويَحتمل السياقُ فى بيت «المرقِّش الأصغر» أنْ يكون لفظ الوذيلة دالاً على مرآة الفضة أو سبيكة الفضة، لجواز أن يُشبَّه الوجه بأىٍّ منهما للدلالة على صفائه وبياضه.

ثالثا: التغير الصوتى:

يحدث أحياناً أنْ «تكون هناك كلمتان، كانتا فى الأصل مختلفتى الصورة والمعنى، ثم حدث تطور فى بعض أصوات إحداهما، فاتفقت لذلك مع الأخرى فى أصواتها. وهكذا أصبحت الصُّورة التى اتحدتْ أخيراً، مختلفة المعنى، أى صارتْ لفظَةً واحدة، مشتركة بين معنيين أو أكثر»(٣). وهذا العامل، هو العامل الأساسىّ، فى تكوين كلمات المشترك اللفظىّ من النوع الذى يُسميه المُحدَثون Homonymy أو مشترك التغير فى اللفظ.

---

(١) الفائق فى غريب الحديث، تحقيق على محمد البجاوى ومحمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة عيسى البابى الحلبى بالقاهرة، الطبعة الثانية ٤٤١/٢.

(٢) (و ذ ل) ٢٥٠/١٤.

(٣) فصول فى فقه العربية ص ٣٣٢. وانظر كذلك: فى اللهجات العربية ص ١٩٧.

وفى ضوء هذا العامل، يمكن أنْ نفسِّر الاشتراك اللفظىَّ فى لفظ الأَيْن الوارد فى قول تأبّط شرّاً:

٢) يَسْرِى عَلَى الأَيْنِ والحيّات مُحْتَفِياً نَفْسِى فِداؤُكَ مِن سَـــارٍ على سَاقِ

وجـاء فى الشـرح: «والأَيْم والأَيْن: ضَرْبٌ من الحيّات، والأَيْن: الإعـيـاء أيضاً.... وروَى غـيـرُ أبى عِكْرِمـة: أَحْبِبْ بذلك مِن سـارٍ... والأَيْن: الإعـيـاء هاهنا»[1].

فقد أورد الشارحُ للفظ «الأَيْن» دلالتين متباينتين، وهما:

أ- الإعياء.

ب- ضَرْبٌ من الحيّات.

وهو بذلك يدخل دائرة المشترك اللفظى.

- فأما دلالة اللفظ على «الإعياء»، فهى الدلالة الأصلية له. قال ابن فارس: «الهـمـزة واليـاء والنون يدل على الإعـيـاء، وقُرْب الشىء. أمـا الأول فـالأَيْن: الإعياء»[2].

- وأما دلالته على «ضَرْب من الحيّات»، فهى دلالة مجتلبة عليه، إذ إنَّ لفظ «الأَيِّم» أو «الأَيْم» هو اللفظ الأصيل الذى يحمل تلك الدلالة. وهذا ماصرَّح به كثيرٌ من أئمة اللغة، وهو كذلك ماتدل عليه الشواهد الشعْرية والنَّثْرية الفصيحة. قـال الخليل: «الأَيْم من الحيّات: الأبيض اللطيف»[4] وقـال الأصـمـعىّ: «يقـال للحيَّة الذَّكَر أَيِّم وأَيْم، مثقَّل ومخفَّف، نحو لَيِّن ولَيْن»[5].

وقال ابن فارس: «الهمزة والياء والميم ثلاثة أصول متباينة: الدخان، والحيَّة،

---

(١) انظر: من قضايا اللغة والنحوص ٢٠ - ٢١.
(٢) الشرح ص ٣.
(٣) المقاييس (أين) ١٦٧/١.
(٤) العين (آم) ٤٢٥/٨.
(٥) الجاحظ: الحيوان ٢٥٤/٤.

والمرأة لازوج لها..... وأما الثانى فالأيْم من الحيات الأبيض»[1]. وأما الشواهد الشعرية والنثرية، فهى كثيرة تمتلىء بها كتب اللغة وغيرها[2].

والذى حدث - إذَنْ - هو أنَّ صوت الميم فى لفظ «الأيْم» قد أُبدل نوناً فماثل لفظ «الأيْن»، الذى كان يدل على معنى الإعياء، فاكتسب كذلك الدلالة على نوع من الحيات، وأضحتْ له بذلك دلالتان متباينتان، فدخل فى زمرة ألفاظ المشترك اللفظى من نوع مشترك المتغير فى اللفظ. وهذا هو ماقرَّره ابن فارس بقوله: «وأما الحيَّة التى تدعى الأيْن، فذلك إبدال والأصل الميم»[3]. ويُعضِّد هذا الكلامَ وجودُ علاقة صوتية وطيدة بين صوتى الميم والنون من حيث المخرج والصفات. فالميم: «صوْت شفوىّ أنفىّ مجهور، تتصل الشفتان حين النُّطْق به، ويهبط الطَّبَقُ فينفتح المجرى الأنفىُّ، ويمرّ الهواءُ منه، فى حين تحدث ذَبْذَبَة فى الأوتار الصوتية»[4] وكذلك الشأن فى صوْت النون، وليس يفرق بينهما سوى أن «طرف اللسان مع النون يلتقى بأصول الثنايا العليا، وأن الشفتين مع الميم هما العضوان اللذان يلتقيان»[5].

وإذن، فكلا الصوتين أنْفىّ Nasal ومجهور Voiced، وكلاهما كذلك من الأصوات المائعة Liquids أو المتوسِّطة بين الشِّدة والرِّخاوة، إذ يمر الهواءُ حالَ النُّطْقِ بهما من الأنف لا الفم، فلا يعترض مجراه انحباسٌ ولا احتكاك[6].

ويبدو أنَّ إبدال الميم نوناً فى لفظ «الأيْم» قد ذاع لدى قبيلة تَميم حتى اشتُهرت به. قال ابن فارس: «فالأيْم من الحيات: الأبيض!... وبنو تميم تقول أيْن»[7].

---

(١) المقاييس (أيم) ١/١٦٥ - ١٦٦.
(٢) انظر: مثلا - المصادر الثلاث السابقة بالصفحات نفسها. وانظر: أبو زيد الأنصار: كتاب النوادر فى اللغة ص ٢٣٤، والفائق فى غريب الحديث ١/٢٣٩، والنهاية ١/٨٦.
(٣) المقاييس (أين) ١/١٦٧.
(٤) مناهج البحث فى اللغة ص ١٠٥.
(٥) الأصوات اللغوية ص ٦٧.
(٦) انظر: مناهج البحث فى اللغة ص ٨٧.
(٧) المقاييس (أيم) ١/١٦٦.

وقد نص الشارح على أنَّ المعنى السياقيَّ للفظ «الأيْن» في بيت «تأبَّطَ شرًا» هو الإعياء، وهي الدلالة الراجحة، إذ يَحتمل اللفظُ الدلالةَ على نَوعْ من الحيات، كما صرَّح التبْريزيُّ، وكأن الشاعر قد خصَّها بالذكر، على الرغم مِن أنَّها جنسٌ من الحيَّات، زيادةً في الإفزاع والتهويل[1].

وقد ورد لفظ الأيْن في مواضعَ أخرى من الشرح، وجاء فيها كلُّها بمعنى الإعياء[2].

رابعًا: الاقتراض من اللغات الأخرى:

خالطت العربيةُ كثيرًا من اللغات الأخرى، وخاصة بعد ظهور الإسلام، ودخول الناس فيه أفواجًا، وقد أدَّى ذلك إلى حدوث اقتباسٍ متبادَل لألفاظ اللغة بين العربية وغيرها. وكان لهذا أثره في بعض الظواهر اللغوية، فبعض هذه الألفاظ التي اقتبستها العربيةُ من غيرها ثم عرَّبتها، كان لها نظيرٌ عربي أصيل يَحمل نفس الصورة دون المعنى، وقد أدَّى ذلك إلى أنْ غدا لكل لفظٍ من هذه الألفاظ أكثر من معنى، ومن ثم دَخَلَتْ دائرة المشترك اللفظي. يقول د. محمد حسن عبد العزيز: «قد يؤدي تعريبُ الكلمة إلى أنْ تتفق في لفظها مع كلمة عربية تختلف في المعنى، وهذه الصورة من صُوَر المشترك اللفظي، هي التي تُعرف في علم اللغة الحديث بهومونيمي Homonymy»[3].

وفي ضوء هذا العامل نستطيع أنْ نفسِّر الاشتراك اللفظيَّ في لفظ «الإبْرِيق» الوارد في قوْل علْقَمة بن عَبَدَة (يصف إبْريق خمْر):

٤٤) كأنَّ إبْريقَهُمْ ظَبْيٌ على شَرَفٍ ... مُقَدَّمٌ بِسَبَا الكتَّانِ مَرْثُومُ

وجاء في الشرح: «وقال الرُّسْتميّ: الأباريق جمع إبْريق من الآنية. والإبريق أيضًا في غير هذا الموضع: السيف. قال الشاعر:

---

(١) انظر: التبريزي: شرح المفضليات ١/١٠.

(٢) انظر الشرح ص ٧٠٠، وص ٤٤٣، وص ٥٧٣.

(٣) د/ محمد حسن عبد العزيز: التعريب في القديم والحديث، دار الفكر العربي ١٩٩٠م ص ٧٩، وانظر كذلك: في اللهجات العربية ص ١٩٦.

قـــد جِئْتُمــونا بأَرِيقكـــــمْ ‌‌ كـــــــأَنَّنا دُونَ بـنـى الأَسْلَعِ

أى: بسيوفكم، والإبريق: البرّاقة من النّساء»[1].

أورد الرستمىُّ اللفظ الإبريق دلالاتٍ ثلاثًا، وهى:

أ – الآنية (المعنى السياقى).

ب– السّيْف.

جـ– البرّاقة من النساء.

وهو بذلك يدخل فى ألفاظ المشترك.

– فأما دلالته على «السيف» وعلى «البرّاقة من النساء» فهما دلالتان أصيلتان فيه، إذ يدل الأصلُ اللغوىُّ لمادة «برق» على «لمعان الشىء»[2]. ولذا يقـال: امرأة إبريق: برّاقة، وسيف إبريق، برّاق أيضاً، ويقال للسيف نفسه إبريق يُسمّى بفعله.
قال الشاعر:

تَعَلَّقَ إبريقـاً وأَظْـهَرَ جَعْبَـةً ‌‌ . ‌‌ لِيُهلكَ حيًا ذا زُهاء وجـامِلِ[3]

ولعلَّ اللفظ يكون قد انتقل من الدلالة على السيف البّراق، إلى الدلالة على المرأة البراقة الجَسَد، بطريق الاستعارة، لاشتراكهما فى المكوّن الدلالى: «البريق واللَّمَعَان».

– وأما دلالة اللفظ على «الآنية» فليست دلالةً أصيلة فيه، وإنما هو – بهذا المعنى – مُعَرّبٌ عن الفارسية، كما نص على ذلك كثيرٌ من المفسّرين واللغويين. فقد استشهد كثير من المفسرين القائلين بوجود ألفاظ أعجمية فى القرآن الكريم، كابن عبّاس ومُجَاهِد وغيرهما، على ماذهبوا إليه بورود بعض الألفاظ الفارسية فى

(١) الشرح ص ٨١٥.
(٢) انظر: المقاييس (برق) ٢٢٢/١.
(٣) المنجد ص ١١١، وانظر كذلك: اللسان (برق) ٢٩٦/١١.

القرآن الكريم، ومنهـا لفـظ «أباريـق» – جمع إبريـق– الـوارد فى قـوله تعالى: ﴿ بأكوابٍ وأباريقَ وكأس من معين ﴾[1]. وأما اللغويون فقد نصَّ كثير منهم على الأصل الفارسى لهذه الكلمة. قال الجواليقى: «والإبريق: فارسىٌّ معرَّب. وترجمته فى الفارسية أحد شيئين: إما أنْ يكون طَرِيقَ الماء، أو: صَبَّ الماء على هِينَة. وقد تكلمتْ به العربُ قديماً.

قال عَدِىُّ بن زَيْد العبادىّ:

ودَعَا بالصَّبُوح يوماً فجاءتْ ... قَيْنَةٌ فى يَمِـينهـا إبْريق»[2]

وقد ذهب «آدى شير» إلى مثل ماذهب إليه الجواليقىُّ، بيْدَ أنه نصَّ على أنَّ اللفظ معرَّبٌ عن المعنى الثانى – صَبِّ الماء – فقال: «الإبريق: إناء من خزَفٍ أو معدن به عُروة وبُلبلة، معرَّب آبريز، ومعناه: يصبُّ الماء»[3].

وعلى ذلك فلفظ الإبريق، بمعنى الآنية، معرَّبٌ عن الفارسية، من قولهم: آبْ راه بمعنى: طريق الماء، أو من قولهم: آبْ ريز بمعنى: يصب المآء. **بَيْدَ أنَّ العرب حين اقترضتْ هذا اللفظَ من الفارسية، لم تتركه على بِنْيته الأصليّة، بل غيَّرتْ فيها تغييرا.**

ومن مظاهر ذلك :

أ- أنها ألحقَتْه بأحد أوزانها: «إفْعيل»، وهو أحد الأوزان العربية التى جاءت على مثالها بعضُ الأسماء والصفات كالإكْلِيل والإصْلِيت[4].

ب- أنهـا تخلصتْ من المقطع الطويل ذى الحـركـة الطويلة: «آبْ» وهو مَقطَع

---

(١) سورة الواقعة ٥٦/ ٨١. وانظر كلام هؤلاء فى: الزينة فى الكلمات الإسلامية العربية ١/١٣٦، والجواليقى: المعرب من الكلام الأعجمى على حروف المعجم، تحقيق أحمد محمد شاكر، دار الكتب المصرية ١٣٨٩ هـ ١٩٦٩م ص ٥٣.

(٢) المعرب ص ٧١. وانظر كذلك: فقه اللغة وسر العربية ص ٢٨٥.

(٣) الألفاظ الفارسية المعربة ص ٦.

(٤) انظر: الكتاب ٤/٢٤٥، والممتع فى التصريف ص ١٠٦.

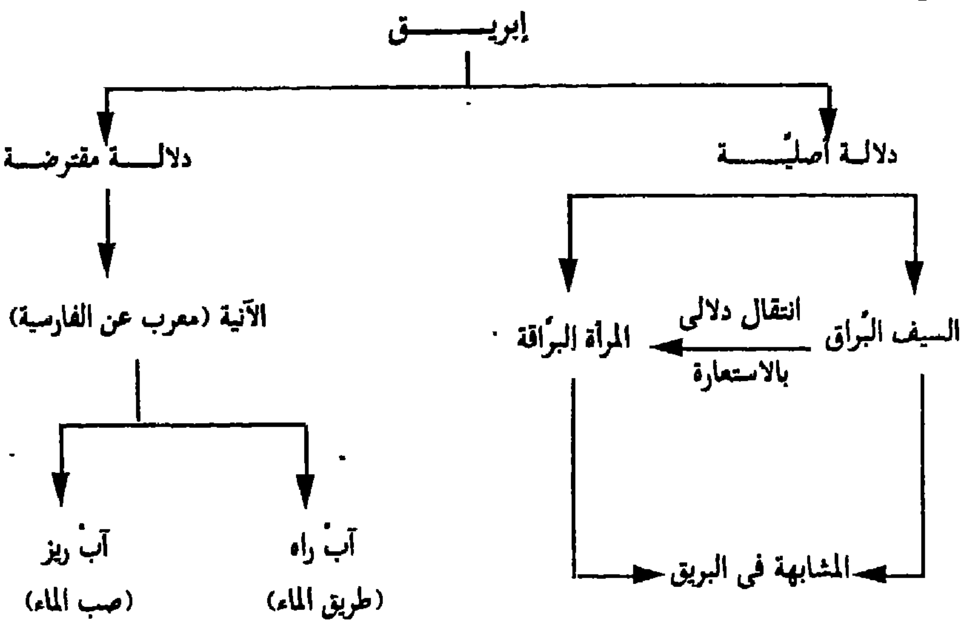
مرفوض فى الفصحى[1]، وحولته إلى مَقْطَع مُغلَق ذى حركة قصيرة: «أبْ» كالأتى:

آبْ ———— أبْ

ص ح ح ص ص ح ص

جـ- أنها أبدلتْ بحرف الهاء - أو الزاى -. قافاً.

ولقد كان من نتيجة هذا التغيير الذى أحدثه العربُ فى بنْية هذا اللفظ الفارسىّ، أنْ مائل الإبريقَ العربىَّ الذى يَحمل دلالةً أخرى، فتعَدَّدتْ دلالاتُ اللفظ، وغدا من ألفاظ مشترك التغير فى اللفظ، ويمكن تلخيصُ ذلك فى الشكل الآتى:



وجلىٌّ، أنَّ سياق بيت علْقَمة يعيِّن أنْ يكون المرادُ من دلالات لفظ الإبريق هو دلالاته على الآنية (آنية الخَمْر)، فالشاعر يشبهه فى انتصابه وبياضه، بظَبي على مكان مرتفع، وقد وُضِعتْ سبائبُ الكتّان على فَمِه المَرْثوم (المكسور).

---

(١) لايجوز هذا المقطع فى الفصحى إلا فى آخر الكلمة عند الوقف، أو فى وسطها، شريطة أنْ يكون المقطع التالى مبدوءاً بصامتٍ يماثل الصامت الذى ختِم به المقطع السابق، انظر: التطور اللغوى - مظاهره وعلله وقوانينه ص ٦٣.

تقفيـــة:

يتبيَّن لنا، بعد دراسة الألفاظ المشتركة فى هذا الشرح، أمران، هما:

الأمر الأول: وجود وشائج واضحة بين دلالات معظم هذه الألفاظ، مما يفتح البابَ لافتراض أنَّ الاشتراك قد جاءها من جانب التغير فى المعنى لا اللفظ. ولذا فجُلُّ الألفاظ المشتركة الواردة فى الشرح تدخل فى إطار مشترك التغير فى المعنى، والقليل منها (لفظان فقط) هو الذى يدخل فى إطار مشترك التغُّير فى اللفظ.

الأمـر الثـانى: أنَّ السياق غالباً ما كان يحدُّد الدلالة المقصودةَ من دلالات اللفظ المتعددة، وكان السياقُ بهذا، بمثابة صِمام الأمان الذى يحول دون الوقوع فى الخَلط واللَّبْس، كما يقول «أولمان» [1].

---

(١) انظر: دور الكلمة فى اللغة ص ١٢٦.

الفصل الثالث

الأضـــــــداد

جاء النصُّ على ضِدية بعض الألفاظ فى الشرح حينما كان يَرِد لفظٌ منها فى بيت لأحد شعراء الديوان، فيتعرض أحد الشراح لبيان معناه، ثم ينص على ضديته بقوله: «وهو من الأضداد»، ثم يشفع ذلك – عادةً – بإيراد بعض الشواهد لدلالة اللفظ على المعنيين المتضادين، وهى فى معظمها شواهد شعرية.

ولأنّ التضاد خلاف الأصل فقد كان ذلك داعية إلى التمحيص فى هذا الأمر، وتقليبه على وجوهه، فتبين أنّ ألفاظ الأضداد الواردة فى الشرح ليست متضادة المعنى، وإنما هناك بعض العوامل التى ولدت مظنة التضاد. وهذا مما يدعم رأىَ علمائنا القدماء الذين أنكروا التضاد كثعلب وابن دَرَسْتَوَيْه، كما أنه يدعم ماذهب إليه بعضُ المحدثين من أننا «حين نحلل أمثلة التضاد فى اللغة العربية، ونستعرضها جميعاً، ثم نحذف منها مايدل على التكلف والتعسف فى اختيارها، يتضح لنا أن ليس بينها مايفيد التضاد بمعناه العلمى الدقيق إلا نحو عشرين كلمة فى كل اللغة»[1].

وقد أمكن تفسيرُ التضاد فى ألفاظه الواردة فى الشرح فى ضوء العوامل التى سبق الإلماح إليها فى التمهيد، مع إضافة عاملين آخرين هما: اختلاف الاعتبار، والخصائص التعبيرية.

وهذا هو تفصيل هذه العوامل:

أولاً: الخوف من الحسد:

كان العرب يؤمنون بالحسد، ويتخذون مايظنون أنه يَدرأ عنهم شرَّه ، كالتمائم وغيرها[2]، كما ذُكِر الحسد فى القرآن الكريم، وأُمِر النبىُّ، ﷺ، بالاستعاذة من شره[3].

(١) فى اللهجات العربية ص ٢١٥.

(٢) انظر فى الحديث عن الحسد وموقف العرب منه: الحيوان ١٣٣/٢-١٤٢، وكذلك: ابن قتيبة: عيون الأخبار، المؤسسة المصرية للتأليف والترجمة والطباعة والنشر (د.ت) ٨/٤-١٢.

(٣) انظر فى موقف الإسلام من الحسد: الجامع لأحكام القرآن ٧١/٢ و ٢٥١/٥، و ٢٥٩/٢٠.

وقد كان لهذا الإيمان أثرهُ فى السلوك اللغوىّ لدى العرب؛ إذ عمد بعضهم إلى إطلاق التسميات والأوصاف القبيحة على ماهو فائق الحسن والجودة؛ لئلا يعرضه لشر الحسد الذى يُزيل النِّعَم.

وقد أدّى هذا إلى وقوع التضاد فى بعض الألفاظ العربية، ومنها لفظ «شَوْهاء» الوارد فى قول زبّان بن سيّار (يمتدح فرسه):

٦) شوهاءُ مِركَضةٌ إذا طأطأتُها مَرَطى إذا ابتلَّ الحِزامُ نسُولُ

وجاء فى الشرح: «الشوهاء: الحَسَنَة الخَلْق الكاملة حُسْناً، وهو من الأضداد ويقال: فرس شوهاء إذا كانت سيئة الخَلْق. قال أبو دُؤاد الإياديّ فى المدح:

فَهْيَ شوهاءُ كالجُوالِق فُوهَا مُستجافٌ يَضِلُّ فيه الشَّكِيمُ

ويقال: شوهاء: طويلة»[(١)].

فقد عدّ الشارح لفظ «شوهاء» فى دلالته على الحُسْن والقبح، من ألفاظ الأضداد، وكذلك صنع مؤلفو كتب الأضداد فى التراث اللغوى. قال ابن الأنبارى: «ومن الأضداد أيضاً قولهم: فرس شوهاء إذا كانت حَسَنَة الخَلْق»[(٢)].

وبدل الأصل اللغوى لمادة «ش و هـ» على القُبْح، لا الحُسْن، قال ابن فارس: «الشين والواو والهاء أصلان: أحدهما يدل على قُبْح الخِلْقة، والثانى: نوع من النظر بالعين. فالأول: الشَّوَه: قبح الخلقة»[(٣)]. وجاء فى اللسان: «وكل شيء من الخَلْق لايُوافِق بعضُه بعضاً أَشوَه ومُشَوَه»[(٤)] ومن هذا المعنى قول النبى الكريم، فى

(١) الشرح ص ٦٩٢.
(٢) أضداد ابن الأنبارى ص ٢٨٤. وانظر كذلك: أضداد الأصمعى ص ٣٢، وابن السكيت ص ١٨٦ -١٨٧، والسجستانى ص ١٣٧، وابن الدهان ص ١٠٠، والصاغانى ص ٢٣٥.
(٣) المقاييس (شوه) ٢٣١/٢.
(٤) (شوه) ٤٠٣/١٧.

يوم بدر، حين رمى المشركين بالتراب «شاهت الوجوه. قال أبو عمرو. يعنى قبحت»[١]

وأما إطلاق اللفظ على معنى الحسن الفائق فقد جاء على سبيل الخشية من الحسد. وهذا ماقرَّره أبو حاتم السجستانى بقوله: «قال أبو عبيدة: مهرة شوهاء: قبيحة وجميلة. قال أبو حاتم: لا أظنهم قالوا للجميلة شوهاء إلاَّ مخافَةَ أنْ تصيبها عينٌ، كما قالوا للغراب أعور لحدَّة بصره»[٢].

وأما تفسير الفرس الشوهاء بأنها الطويلة، كما ورد فى الشرح، أو بأنها «المفْرِطة رُحْبَ الشِّدْقين والمِنخَرَيْن»[٣]، فهو تفسير لموطن الحسن والروعة فى الفرس.

ويدل سياق بيت «زبَّان» دلالةً واضحةً على أنَّ المراد من لفظ «شوهاء» فيه، هو الحسن والروعة؛ إذ إنَّ الشاعر فى معرض الإشادة بفرسه.

ثانيا: التفاؤل والتشاؤم:

تمارس غريزة التفاؤل والتشاؤم دوراً مؤثراً فى توجيه السلوك اللغوى للناطقين باللغة، ويتباين هذا التأثير – قوةً وضعفاً، باختلاف دور هذه الغريزة ومكانتها فى نفوسهم وعقولهم. ولعلَّ الهرب من التعبير عن المكروهات بألفاظها الحقيقية، إلى ألفاظ أخرى محبوبة الدلالة، مما يؤدِّى أحياناً إلى وقوع التضاد، يمثِّل أبرز مظاهر هذا التأثير، «فإذا شاء المرءُ التعبيرَ عن معنى سيىء تشاءم من ذكر الكلمة الخاصة به، وفر منها إلى غيرها، فجميع الكلمات التى تعبر عن الموت والأمراض والمصائب والكوارث، يفر منها الإنسان ويكنِّى عنها بكلمات حسنة المعنى، قريبة إلى الخير...

---

(١) أبو عبيد: عريب الحديث ١١٢/١.

(٢) أصداد السجستانى ص ١٣٧، وابن الدهان ص ١٠٠، والصاغانى ص ٢٣٥.

(٣) أبو عبيدة: كتاب الخيل، تحقيق د/ محمد عبد القادر أحمد، القاهرة ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م ص ٢٥٥.

وأقرب المعانى إلى كلمات التشاؤم، هى أضدادها من كلمات التفاؤل»[1].

وقد أدّى هذا العامل إلى نشوء بعض كلمات الأضداد فى اللغة العربية، ومنها كلمتا «الناهل» و «السليم» الواردتان فى الشرح.

*** فأما لفظ السَّلِيم، فقد ورد فى قول المرقِّش الأصغر (يصف أرَقَه من تعاور الهموم عليه):**

١٢) لم أغْتَمِضْ طُولَها حتى انقضتْ   أكْلَؤُهَا بعــد مــانامَ السَّلِيمْ

وجاء فى الشرح: «غيره: أكلؤها: أرعى نجومها، والسليم: اللديغ، سمّى سليماً تفاؤلاً بالسلامة كما قيل للمهلكة مَفَازَة»[2].

*** وأما لفظ الناهل، فقد ورد فى قول مزَرِّد بن ضِرار:**

١٤) وأنى أردّ الكبشَ، والكبشُ جامحٌ   وأرجِعُ رُمــحى وَهْو ريَّان ناهلُ

وجاء فى الشرح: والناهل هاهنا الريّان، وهو من الأضداد. يقال: قطاً ناهلٌ إذا كُنَّ عِطاشاً، ومنه قول امرىء القيس:

إذهُــنَّ أقســاط كرِجْــل الدَّبــا   أو كـقطا كـاظِمـةَ الناهلِ»[3]

فنحن هنا بإزاء لفظين يحمل كل منهما معنيين متضادين:

- فأما لفظ «السليم»، فيدل على الصحيح، وعلى اللديغ أيضاً. وليس يدلّ الأصل اللغوى لمادة «س ل م» على معنى اللدغ، بل على الصحة والسلامة. يقول ابن فارس: «السين واللام والميم مُعْظَمُ بابه من الصحة والعافية»[4]، ولذا فــإنّ

---

(١) فى اللهجات العربية ص ٢٠٨ - ٢٠٩.

(٢) الشرح ص ٥٠٦.

(٣) البيت ص ١٦٣ والشرح ص ١٦٤.

(٤) المقاييس (سلم) ٩٠/٣.

الشارح قد فسر دلالة لفظ السليم على اللديغ بأنه من باب التفاؤل بالسلامة، وذلك كما سُميت الصحراء المهلكة مفازة. وهذا الذى قرَّره الشارحُ هو ماقرره كثيرٌ من علماء اللغة والمؤلفين فى الأضداد. قال الأصمعى: «وسموا المفازة مَفْعَلَة من فاز يفوز إذا نجا، وهى مهلكة.... وأصل المفازة مَهلَكة فتفاءلوا بالسلامة والفوز، كقولهم للملدوغ سليم، والسليم: المعافى»[1] وقال السجستانى: «وقالوا: السليم: السالم، والسليم: الملدوغ، وهو عندى على التفؤُّل»[2] وقال الجاحظ: «وللطِّيرة سَمَّتْ العربُ المنهوش بالسليم، والبَرِّيَّة بالمفازة»[3]. وقال ابن قتيبة: «ومن المقلوب: أن يوصف الشىء بضد صفته للتطير والتفاؤل كقولهم للديغ: سليم، تطيُّراً من السقم، وتفاؤلاً بالسلامة»[4].

وأما قول بعض اللغويين إنَّ «السَّلْم: لَدْغ الحية»(٥) ، فلعلَّه قد جاء بعد استقرار لفظ السليم فى الدلالة على اللديغ، وشيوع استعماله فى هذا المعنى، فنُسيت علة إطلاقه عليه، وتوهم الناطقون أصالة اللفظ فى الدلالة على اللدغ، فاشتقوا منه ضروبا من المشتقات للدلالة على هذا المعنى. ولعلَّ هذا هو بعض مايشير إليه قول د/ صبحى الصالح: «والأسرار البلاغية لاعلاقة لها فى الواقع بوضع اللغة، فهى أمورٌ نسبية تتفاوت طرق التعبير عنها بتفاوت الأشخاص، فلم يكن ضرورياً أنْ يكون ما استعمل على سبيل التقابلْ لغرض ما دالاً على التضاد الحقيقى الوضعى، ولكنَّ الناس إذا تناسوا علاقة التقابل هذه – تستدعيها الصورُ والألفاظ والأفكار المتداعية نقلوا هذه الألفاظ متوهمين فيها التضادَّ الحقيقىَّ، فاجتمع لديهم من ذلك ما اجتمع ممايسمونه بالأضداد»[6].

---

(١) اضداد الأصمعى ص ٣٨.
(٢) اضداد السجستانى ص ١١٤.
(٣) الحيوان ٣/ ٣٤٩.
(٤) تأويل مشكل القرآن ص ١٨٥ .
(٥) اللسان (سلم) ١٥/١٨٤.
(٦) دراسات فى فقه اللغة ص ٣١٠ – ٣١١.

ودلالة لفظ السليم على اللديغ في بيت «المرقّش» هو المعنى الذى يعيّنه السياق، فالشاعر يبغى تصوير تعاظُم الأرَق عليه، حتى لقد نام اللديغ، وهو مَظِنَّة الأرق لما به، بينما لايزال هو أرِقًا يرقُب نجوم الليل الطويل.

وأما لفظ «الناهل»، فيدل على الريَّان، وعلى الصِّدى، كما ذكر الشارح دون تفسير لعلة هذا التضاد.

ويدل الأصل اللغوى لمادة (ن هـ ل) على أصالة معنى الرِّى لا العطش. يقول ابن فارس «النون والهاء واللام يدل على ضرب من الشرب..... والناهل: الريان».[1] وجاء في اللسان: «والمنهل: المشرب ثم كثر ذلك حتى سميت منازل السفّار على المياه مناهل.. وقال ثعلب: المنهل: الموضع الذى فيه المشرب»[2].

وأما دلالة اللفظ على معنى العطش، فهو من باب التفاؤل بالرِّى، والتطير من العطش، وهذا ماقرره كثير من أهل اللغة. قال الأصمعى: «وإبل نِهال: عِطاش، يتطيَّرون بها من العَطَش فيقولون: هذه إبل ناهلة»[3].

وقال السجستانى: «فإنما قيل للعطشان ناهل على التفؤُّل كما يقال المفازة للمهلكة على التفؤل»[4]. وقال ابن قتيبة: «ومن المقلوب أنْ يُوصَف الشىء بضد صفته للتطير والتفاؤل، كقولهم للديغ سليم.. وللعطشان: ناهل، أى: سينهل»[5].

وقال ابن فارس: «والناهل: الريَّان، وربما قالوا للعطشان ناهل! وهذا لعلَّه أنْ يكون على معنى الفأل»[6].

---

(١) المقاييس (نهل) ٥/ ٣٦٤– ٣٦٥.

(٢) (نهل) ١٤ / ٢٠٥.

(٣) أضداد الأصمعى ص ٣٧. وانظر كذلك: أضداد ابن السكيت ص ١٩١، وابن الأنبارى ص ١١٦.

(٤) أضداد السجستانى ص ٩٩.

(٥) تأويل مشكل القرآن ص ١٨٥.

(٦) المقاييس (نهل) ٥/ ٣٦٤ – ٣٦٥.

ويعين السياق معنى الرِّى فى بيت «مزرِّد»؛ إذ هو فى معرض الافتخار ببسالته، وبمقارعته للأقران، وبعودة رمحه ممتلئا بدماء الكماة والأعداء. وأما بيت امرىء القيس، فهو فى معرض الحديث عن قوة جيشه[1]، وسرعة جياده، فيشبه تلك الجياد، فى سرعتها، بقطع الجراد، أو بالقطا الصادية التى تروم مورد كاظمة، فهى لاتألو طيراناً، ولذا فإن معنى العطش هو المعنى المناسب لسياق النص، ولمرام الشاعر. **بَيْدَ أننى أشير هنا إلى أنه ليس ثمْة تفاؤلٌ فى وصف القطا بالنَّهَل، وإنما الأمر هو أنَّ إطلاق اللفظ على معنى العطْش كان فى مرحلة لغوية مالعلة التفاؤل، فلما كثر استعماله فى هذا المعنى، توهَّم الناطقون أصالة دلالته على معنى العطش، فاستعملوه بهذه الدلالة دون نظر إلى معنى التفاؤل.**

وأشير أخيراً إلى أنَّ هذا الذى قرره الشارح ولغويو العرب القدماء بشأن كلمتى الناهل والسليم.يلتقى ومايقرره المحدثون بشأن الكلمات المحظورة أو كلمات اللامساس Taboo **وحسن التعبير** Euphemism . فأما اللامساس فيطلق «على كل ماهو مقدَّس أو ملعون ويحرم لمسه أو الاقتراب منه لأسباب خفية سواء أكان ذلك إنساناً أم كلمة أم شيئاً آخر. فإذا ما اصطدمت كلمة بحظر الاستعمال تحت تأثير عامل اللامساس حلَّتْ محلَّها كلمةٌ أخرى خالية من فكرة الضرر والأذى»[2].

وأما حسن التعبير فهو : «استبدال الكلمات اللطيفة الخالية من أىِّ مغزى سيء أو مخيف بكلمات اللامساس»[3]. ويكثر اللامساس أو الحظر فى مجال الكلمات الدالة على الموت والأمراض والمصائب وقضاء الحاجة والأمور الجنسية[4].

---

(١) انظر: ديوان امرىء القيس، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف القاهرة - ١٩٦٩م ص ١٢١.

(٢) دور الكلمة فى اللغة ص ١٧٤.

(٣) المرجع السابق ص ١٧٧.

(٤) انظر تفصيل القول فى مجالات كلمات اللامساس:د/ كريم زكى حسام الدين: المحظورات

وعلى ذلك فيمكننا أنْ نقرر استعمال لفظ الناهل للدلالة على العطشان، ولفظ السليم للدلالة على اللديغ، كان من قبيل حسن التعبير، وهو الذى اعتبره القدماء من باب التفاؤل والتطير، خاصة وأن العرب كانت تعتقد فى الفأل والطِّيرة، وكان لهذا الاعتقاد مظاهره الواضحة فى حياتهم. قال **الجاحظ**: «ولإيمان العرب بباب الطيَرة والفأل عقدوا الرَّتائم، وعشَّروا إذا دخلوا القرى تعشير الحمار، واستعملوا فى القداح الآمر، والناهى، والمتربِّص»[1] وليس هناك شك فى أن التعرض للعطش أو لدغ الأفاعى كانا من الأمور البغيضة فى البيئة العربية القاحلة، حيث الماء عماد الحياة، وحيث تزحف الحيوانات المميتة، ويعز الدواء، فيقود العطش ولدغ الأفاعى إلى الموت، فتحاشوا ذكرهما كراهةً لما يقودان إليه.

ثالثاً: عموم المعنى الأصلى:

قد يحدث التضاد أحياناً بسبب «دلالة الكلمة فى أصل وضعها على معنى عام يشترك فيه الضدان، فتصلح لكل منهما لذلك المعنى الجامع... وقد يغفل بعض الناس عن ذلك المعنى الجامع فيظنّ الكلمة من قبيل الأضداد»[2]. وهذا ما أشار إليه ابن الأنبارى، من قبل، بقوله: «وقال آخرون: إذا وقع الحرْفُ على معنيين متضادين، فالأصل لمعنى واحد ثم تداخل الاثنان على جهة الاتساع»[3]. وفى ضوء هذا العامل يمكن أن نفسر التضاد فى ألفاظ **الجَوْن والخِنذيذ والصارخ** الواردة فى الشرح.

*** فأما لفظ «الجَوْن» فقد ورد فى قول مُتممّ بن نُوَيْرة:**

= اللغوية، مكتبة الأنجلو - القاهرة - ١٩٨٥ ص ٦٧ - ١١٧، ود/ نايف خرما: أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة، عالم المعرفة - الكويت ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨م ص ٢٤٦ - ٢٤٩.

(١) الحيوان ٣/ ٤٤٠.

(٢) د. وافى: فقه اللغة ص ١٩٥.

(٣) أضداد ابن الأنبارى ص ٨، ونقله السيوطى فى المزهر ١/ ٤٠١.

٢٣) أقولُ وقد طار السَّنا في رَبابه وجَوْنٌ يَسُحُّ الماءَ حتى تريَّعا

وجاء في الشرح: «السَّنا: ضوء البرق، والربَّاب: السحاب يُرى دون السحاب.... وقال عيَّاض بن كُثَيِّر:

كأنَّ الرَّبابَ الجَوْنَ في حَجَراته بأرجائه القُصْوى نَعامٌ مُعَلَّق

الجَوْن هاهنا سحاب أسود، وقد يكون الجون الأبيض، وهو من الأضداد»[1]. فقد نص الشارح على أنَّ لفظ «الجون»، بمعنى الأبيض والأسود، من ألفاظ الأضداد، وقد شاركه في ذلك كثير من اللغويين والمؤلفين في الأضداد[2]، بيد أنَّ أحداً منهم لم يقدم تفسيرًا لهذا التضاد.

والذى نرجِّحه في تفسير تضاد هذا اللفظ، هو ماقال به بعض المحدثين من أن هذا اللفظ معَّربٌ عن الفارسية[3]، وأن أصله الفارسي هو «كون» بمعنى اللون مطلقاً. واللون المطلق دلالة عامة، فلما عرب هذا اللفظ استعمله بعض العرب للدلالة على اللون الأسود، واستعمله بعضهم الآخر للدلالة على الأبيض. يقول د. ظاظا: «ويدخل في ذلك الباب لفظُ الجَوْن، وهو فارسيٌ معرَّب معناه: اللَّوْن، ولكن استعمله بعض العرب وخصصه للأبيض، والآخرون للأسود، فصار من الأضداد»[4]. ويعضد ذلك قولُ قُطْرُبٍ: «ومنه أيضاً : الجون، في لغة قُضاعة: الأسود، وفي مايليها: الأبيض»[5].

---

(١) الشرح ص ٥٣٥.

(٢) انظر مثلا: أضداد قطرب ص ٢٥٨ - ٢٥٩، والأصمعي ص ٣٦ - ٣٧، وابن السكيت ص ١٨٩، والتوزى ص ١٦٨، والسجستاني ص ٩١-٩٢، وابن الأنباري ص ١١١، وابن الدهان ص ٩٥، والصاغاني ص ٢٢٧، وأدب الكاتب ص ٢٠٨ - ٢٠٩، ومجالس ثعلب ٣٠٦/٢.

(٣) أشار ابن فارس إلى أن بعض النحويين في عصره كانوا يقولون إن الجون معرب عن الفارسية، وأنكر ذلك. انظر: المقاييس (جون) ٤٧٦/١.

(٤) كلام العرب ص ١١٣. وانظر: ربحى كمال: التضاد في ضوء اللغات السامية ص ١١، وفصول في فقه العربية ص ٣٤٤.

(٥) أضداد قطرب س ٢٥٩.

ومما يرجّح كونَ هذا اللفظ معربًا، استعمالُ العرب له فى الدلالة على عدة ألوان. يقول آدى شير: «ومما يؤيد تعريبه أنه يأتى بمعنى الأبيض والأسود والأخضر والأحمر والأدهم»[1]. وهذا مايؤيده قولُ ابن دريد: «والجون: الأبيض والأسود والأحمر»[2] وماورد فى اللسان: «الجَوْن: الأسود اليحمومى والأنثى جَونة. ابن سيده: الجَوْن الأسود المُشْرب حمرة، وقيل: هو النبات الذى يضرب إلى السواد من شدة خضرته ..... والجون أيضا الأحمر الخالص، والجون: الأبيض»[3]، غير أنّ استعمال اللفظ للدلالة على اللون الأسود البّراق هو الاستعمال الأغلب[4].

وقد عُرِّب هذا اللفظ، على معناه الحقيقى، فى كلمة أخرى هى «الزَّرجون» بمعنى: الخمر[5]. قال الجواليقى: «الزَّرَجون: الخمر. فارسى معرب. وأصله زركون، أى: لون الذهب»[6]. وجاء فى اللسان: «والزَّرَجون: الخمر، قال السيرافى: هو فارسى معرب شبه لونها بلون الذهب لأن زَرْبا بالفارسية: الذهب، وجون: اللون، وهم مما يعكسون المضاف والمضاف إليه عن وضع العرب»[7].

ويدل السياق على أن المراد من لفظ الجون، فى قول «متمم بن نويرة» هو السحاب الأسود، كما نصّ الشارح، إذ إن السحاب الأسود هو السحاب المحمَّل بالمطر، كمايدل السياق على ذلك أيضاً فى بيت عيَّاض بن كُثَيِّر لأنه قد شبّه السحاب بالنعّام المعلّق، والنعام أسود الريش.

---

(١) الألفاظ الفارسية المعربة ص ٤٩.

(٢) الجمهرة (ج ن و) ١١٧/٢.

(٣) (جون) ٢٥٤/١٦ - ٢٥٥.

(٤) انظر: الكامل ٨٧٤/٢.

(٥) انظر: فصول فى فقه العربية ص ٣٤٤.

(٦) المعرَّب ص ٢١٣ وانظر كذلك: الشهاب الخفاجى: شفاء الغليل فيما فى كلام العرب من الدخيل، تحقيق د. محمد عبد المنعم خفاجى، مكتبة الحرم الحسينى - القاهرة ١٣٧١هـ - ١٩٥٢م. ص ١٣٨.

(٧) (زرجن) ٥٧/١٧.

* **وأما لفظ «الخنذيذ» فقد ورد فى قول «بِشْر بن أبى خازِم» (يصف فرساً):**

٤٣) وخِنذيذٍ تَرى الغُرمول منه كَطَىِّ الزِّقِّ علَّقــه التِّجــارُ

وجاء في الشرح: «قال الضبى: الغُرمول: وعاء الذكر، **والخنذيذ هاهنا الفَحْل، وهو فى غير هذا الموضع الخَصِىّ، وهو من الأضداد»**[1].

فقد عد «الضبى» لفظ «الخنذيذ» من الأضداد، وذلك لدلالته على الفرس الفحل، والفرس الخصى، وكذلك قرر بعض المؤلفين فى الأضداد. قال قطرب: «ومن الأضداد: الخنذيذ: الفحل، والخنذيذ: الخصى»[2].

وفى مقابل هؤلاء، أنكر لغويون آخرون وقوع التضاد فى هذا اللفظ، وذلك لأنهم يرون أن اللفظ، فى أصله، يدل على كرام الخيل مطلقا، وكرام الخيل فيها الفحول وفيها الخصيان، ولذا فلا تضاد فى اللفظ، بل هى دلالة عامة تحتمل المعنيين المتضادين. قال ثعلب: «والخناذيذ: الخصيان من الخيل والفحولة، لأنَّ الخناذيذ: الكرام، والكرام يكون فيها الخَصِىّ والفَحْل»[3].

وهذا الذى قرره ثعلب هو الرأى الذى أرجحه إذ إنَّ مكوِّن «الكرم والتفوق» لا «الخِصاء أو الفحولة» هو المكوِّن الدلالى الأساسى للفظ الخنذيذ، يدل على ذلك أن الاستعمال اللغوى قد استبقاه، بينما أسقط مكوِّن الخصية والفحولة، ثم عُمم اللفظ على كل فائق ولو لم يكن خيلاً. قال قُطْرُب: «ويقال شاعر خِنذيذ، وخطيب خِنذيذ، وهو الفائق من كل شىء»[4]. وجاء فى اللسان:

---

(١) الشرح ص ٦٧٥.

(٢) أضداد قطرب ص ٢٧٦. وانظر كذلك: أضداد التوزى ص ١٦٨، وابن الأنبارى ص ٥٨ - ٥٩، وابن الدهان ص ٩٧، والصاغانى ص ٢٢٩.

(٣) الجواليقى: شرح أدب الكاتب تقديم مصطفى صادق الرافعى، دار الكتاب العربى ببيروت (د.ت) ص ١٨٢.

(٤) أضداد قطرب ص ٢٧٦.

«والخنذيذ: الشجاع البُهمة الذى لايهتدى لقتاله، والخنذيذ: السخى التام السخاء.... والخنذيذ: السيِّد الحليم»[1].

ويبدو أن القائلين بالتضاد فى لفظ الخنذيذ قد أسقطوا من اعتبارهم مكوِّن الكرم، وهو المكوِّن الأساسى، ونظروا إلى مكِّون الخصاء والفحولة، وهو المكوِّن الثانوى المتضمَّن فى المكوِّن الأساسى، فقالوا بالتضاد. يقول أبو حاتم السجستانى: «قال أبو عبيدة: الخنذيذ من الخيل: الفَحْل والخَصِىّ، وغَلِط، إنما الخنذيذ: الفائق من الخيل ومن كل شىء. يقال: خطيب خنذيذ وشاعر خنذيذ، وقال خُفاف بن عبْد قيْس:

وبَراذِيــنَ كـــابيـــاتٍ وأُتْــنًا وخَنـاذِيـذَ خِصْيَـــــةً وفُحُولا

والخِصية: الخِصيان، فأراد منها خِصيان ومنها فُحول»[2].

ويدل سياق بيت «بشر» دلالةً واضحةً على أنَّ المراد من لفظ الخنذيذ هو الفرس الكريم الفحل؛ إذ شبَّه الشاعر غرمولَه بِزقٍّ خلا مما فيه فعلَّقه صاحبُه.

*** وأما لفظ «الصارخ» فقد ورد فى قول خُراشة بن عمرو العَبْسِى (يمتدح قومه):**

١٠) مصاليتُ ضَرَّابون فى حَوْمة الوغا إذا الصـــارخُ المكروبُ عمَّ وخلَّلا

وجاء فى الشرح: «والصارخ: **المستغيث، والصارخ أيضا: المُغيث، وهو من الأضـــداد.** قال الله عز وجل: ﴿ مَا أَنَا بِمُصْرِخِكُمْ وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرِخِيَّ ﴾ أى بمغيثكم. وقال الراجز:

إذا دعا الصارخُ غيرَ مُتَّصِلْ

هو ها هنا المستغيث. وقال الآخر:

إنا إذا مــا أتانا صـــارخٌ فَزِعٌ كان الصُّراخُ له قَرْعَ الظنابيبِ»[3]

(١) (خنذ) ٢٣/٥.
(٢) أضداد السجستانى ص ٨٧.
(٣) الشرح ص ٨٢٥، والآية من سورة إبراهيم ٢٢/١٤.

فقد عَدّ الشارح لفظ «الصارخ» من الأضداد لدلالته على المغيث والمستغيث معاً، وقد قرَّر ذلك أيضا المؤلفون فى الأضداد. قال ابن الأنبارى: «والصريخ والصارخ من الأضداد، يقال: صارخ وصريخ للمغيث، وصارخ وصريخ للمستغيث»(١).

وتفسير هذا التضاد هو دلالة الفعل «صرخ» على معنىً عام هو: رفع الصوت قال ابن دريد: «الصراخ: معروف يقال لكل صائح: صارخ»(٢). وجاء فى اللسان: «الصَّرْخة: الصَّيْحة الشديدة عند الفزع والمصيبة. وقيل: الصراخ: الصوت الشديد ما كان، صَرَخ يَصْرُخ صُراخاً»(٣).

ولَمّا كان كلٌّ من المغيث والمستغيث يرفع صوته مُغيثاً كان أو مستغيثاً، فقد سوَّغ ذلك إطلاق لفظ الصراخ عليهما، وهذا ماقرَّره بعض أئمة اللغة. فابن قتيبة يقرر أنه يقال «للمستغيث: صارخ، وللمغيث: صارخ، لأنَّ المستغيث يصرخ فى استغاثته، والمغيث يصرخ فى إجابته»(٤). وينقل الجواليقى عن ثعلب قوله: «والصارخ: المستغيث والصارخ المغيث؛ لأنه صراخ منهما»(٥).

ويعين السياق فى بيت خُراشة معنى الاستغاثة لوصفه الصارخ بالمكروب. وكذلك الشأن فى الرَّجز والبيت اللذين أوردهما الشارح. وأما الآية القرآنية، فيعين السياق فيها معنى الإغاثة(٦).

وقد ورد لفظ «الصارخ» ولفظ «الصراخ» فى مواضعَ أخرى من الشرح

---

(١) أضداد ابن الأنبارى ص ٨٠، وانظر كذلك: أضداد قطرب ص ٢٧٣ - ٢٧٤، والأصمعى ص ٥٣ - ٥٤، وابن السكيت ص ٢٠٨ - ٢٠٩، والسجستانى ص ١٠٥ - ١٠٦، وابن الدهان ص ١٠٠ والصاغانى ص ٢٣٥.

(٢) الجمهرة (خ ر ص) ٢٠٨/٢.

(٣) (صرخ) ٢/٤.

(٤) تأويل مشكل القرآن ص ١٨٧.

(٥) شرح أدب الكاتب ص ١٨٢.

(٦) انظر: الجامع لأحكام القرآن ٣٥٧/٩.

بمعنى الإغاثة وبمعنى الاستغاثة كما عيَّن السياق[1].

رابعاً: دلالة اللفظ على معنىً وَسَط:

يحدث أحياناً أنْ تكون اللفظة «مستعملةً في معنًى وَسَط، ثم يتحدَّد في مجموعتين من المتكلمين، قبيلتين مثلا، بحيث ينحاز معناها في إحداهما إلى طرف قَصِيٍّ بالنسبة للمعنى الوسط الذى كان عليه أوَّلاً: وينحاز في القبيلة الأخرى إلى الطَّرفَ القَصِيِّ الآخر، فينتهى ذلك بأنْ تكون له فى كل قبيلة دلالةٌ عكس الأخرى، ثم تحدث وحدةٌ لغويَّة لسببٍ مابين القبيلتين فتصبح الدلالتان المتطرفتان جاريتين على هذا اللفظ الواحد، ويدخل حينئذ فى الأضداد»[2].

وفى ضوء هذا العامل يمكن أنْ نفسِّر التضاد فى لَفْظة «السُّدْفَة» أو «السَّدف» الواردة فى قوله المثقِّب العبْدِى (فى شأن ناقته):

٢٩) فَألَقيْتُ الزِّمامَ لها فَنامتْ لعــادَتِهــا من السَّدَف المُبينِ

وجاء فى الشرح: والسدَفَ: **الليل، والسَّدَف: النهار وهو من الأضداد،** وهو فى هذا البيت الضوء»[3].

فقد نص الشارح على وقوع التضاد فى لفظ السَّدَف - أو السَّدْفة، وهما واحد[4] وذلك لدلالته على الليل والنهار ، أو الظلمة والضوء.

وقد شارك الشارح، فى النص على ضدية هذا اللفظ، كثير من اللغويين والمؤلفين فى الأضداد، قال السجستانى: «قال أبو عبيدة: السَّدَف الظلمة والضوء وأنشد فى الضوء :

قد أَسدَفَ اللَّيْلُ وصاح الحِنزاب

(١) انظر الشرح ص ٢٤٣، وص ٥٦١ - ٥٦٢، وص ٦٠٦.

(٢) د/ حسن ظاظا: كلام العرب ص ١١٢.

(٣) الشرح ص ٥٨٥.

(٤) جاء فى اللسان (سدف) ١١/٤٧ : «اللحيانى: اتيته بسدفة من الليل وسدفة .... وهو السدف».

يعنى: الديك...، وفى الإظلام قال الخَطَفى حُذَيفة جَدّ جرير:

يَدْفَعْنَ لِلَّيلِ إذَا مَا أَسْدَفَا أَعْناقَ جِنَّانٍ وهامـــاً رُجَّفَا[1]

وقد ذهب بعض اللغويين - قديمًا وحديثًا - إلى أنَّ العلَّة فى وقوع التضاد فى هذا اللفظ هى دلالتُه على معنًى عام هو «السِّتْر»، وهو معنى يصلح للانطباق على كلٍّ من الليل والنهار، أو الظلمة والضوء. قال ابن الأنبارى: «السُّدْفة: الظُّلمة، والسُّدْفَة: الضوء. سُميًا بذلك لأنَّ أصل السُّدْفة السِّتْر، فكأنَّ النهار إذا أقبل ستر ضوؤه ظلمةَ الليل، وكأنَّ الليل إذى أقبل سترتْ ظلمتُه ضوءَ النهار»[2].

وليس يَخفى مافى هذا الرأى من تكلُّف ، فإذا كان القول بأنَّ الليل يستر النهار جائزاً، فليس يَسوغ القول بأنَّ النهار يستر ويحجب الليل بضوئه، إذ كيف يكون النورُ حاجبًا ساترًا؟.

والذى يُرجِّح فى تفسير ضِدِّية هذا اللفظ، هو دلالته على معنًى وَسَط بين الظلمة والضوء، ثم تخصيصه بالدلالة على أحدهما كما ذكر الدكتور حسن ظاظا[3]. ويؤيِّد ذلك ما جاء فى اللسان: «والسَّدْفة والسُّدْفة: طائفة من الليل، والسُّدْفة: الضوء، وقيل: اختلاط الضوء والظلمة جميعاً كوقت مابين صلاة الفجر إلى أول الإسفار، وقال عمارة: السُّدْفَة: ظُلْمةٌ فيها ضوء من أول الليل وآخره مابين الظلمة إلى الشَّفَق، ومابين الفجر إلى الصلاة»[4]. وقد علَّق الأزهرىّ على قول عمارة، ذلك السابق، بقوله: «قلتُ: والصحيح ماقاله عمارة»[5].

(١) أضداد السجستانى ص ٨٦ وانظر كذلك: أضداد قطرب ص ٢٤٦ - ٢٤٧، والأصمعى ص ٣٥، وابن السكيت ص ١٨٩، والتوزى ص ١٦٥ - ١٦٦، وابن الأنبارى ص ١١٤، وابن الدهان ص ٩٩، والصاغانى ص ٢٣٢، وأبو زيد الانصارى: كتاب النوادر فى اللغة ص ٤٨٣.

(٢) الأضداد ص ٨-٩ وانظر نفس الرأى فى: تأويل مشكل القرآن ص ١٨٦ -١٨٧ والمزهر ٤٠١/١، وفصول فى فقه العربية ص ٣٤٤.

(٣) كلام العرب ص ١١٢ - ١١٣.

(٤) (سدف) ١١٠٠ / ٤٧.

(٥) تهذيب اللغة (سدف) ٣٦٧/١٢، وعمارة هذا هو عمارة بن عقيل بن بلال بن جرير الشاعر =

فلفظ السُّدفة - إذَنْ - كان يحمل دلالةً وسطية أو مركّبة وهي: «اختلاط الضوء بالظلمة» كالوقت مابين قُبيْل الغروب إلى ظهور الشَّفَق، والوقت مابين الفَجْر إلى صلاة الصُّبْح، ثم حدث «تفتيتٌ» لهذه الدلالة المركّبة ، فانشطرتْ إلى قسميْها المتمازِجيّن والمتفارِقَيْن: الضوء والظلمة، واستعملها بعضُ العرب للدلالة على الضوءِ أو النهار، واستعملها آخرون للدلالة على الظلمة أو الليل، ويؤيد ذلك قولُ الأصمعي: «قال أبو زيد السُّدْفة فى لغة تَميم الظُّلْمة، وفى لغة قَيْس: الضَّوء»[(١)].

وقد عَيَّن السياقُ، فى بيت المثقِّب دلالةَ اللفظ على الضوء أو النهار كما نصَّ الشارح، وذلك لوصف السَّدَف بالمُبين، وهو وصف يناسب الضوء أو النهار، لا الظلمة أو الليل.

خامساً: خصائص تعبيرية:

تتميز بعض اللغات بسنن تعبيريَّة، تُعَدّ خاصةً بها ومقصورةً عليها. وقد يتسبب عدم الوقوف على هذه السنن فى الوقوع بعض الأحكام الظنية بشأن هذه اللغة، كالقول بالتضاد مثلا، **ولعلَّ هذا العامل يفسِّر لنا التضادَ فى لفظ الماثل الوارد فى قول مزرِّد بن ضِرار (يصف فرسه):**

١٩) تَقولُ إذا أَبْصَرتَه وَهْوَ صائمٌ ... خباءً على نَشْزٍ أو السِّيدُ ماثلُ

وجاء فى الشرح: **«والماثل ها هنا: القائم المَنتصب، والماثل فى غير هذا: الذاهب، وهو من الأضداد»**[(٢)].

اختلف اللغويون والمؤلفون فى الأضداد فى بيان عِلّة الضديّة فى لفظ «الماثل»

= المعروف قال فيه كمال الدين ابن الأنبارى: «كان من أهل البصرة، واسع العلم، كثير الفضل، وأخذ عنه أبو العيناء محمد بن القاسم، وأبو العباس المبرد «نزهة الألباء ص ١٣٦».

(١) أضداد الأصمعى ص ٣٥.

(٢) الشرح ص ١٦٥.

فذهب الشارح ومعه التوَّزى والسجستانى وابن دُرَيْد إلى أن علة ضديته هى دلالته على الانتصاب، وفيه معنى السُّكون، وعلى الذهاب، وفيه معنى الحركة قال ابن دريد: «وقالوا: مَثَلَ فلم أره أى: زال وذهب وهو عندهم من الأضداد»[1].

بينما ذهب أكثر أهل اللغة والمؤلفين في الأضداد إلى أنَّ علة الضدية فى هذا اللفظ هى دلالته على الانتصاب، وعلى اللصُوق بالأرض أو الدُّروس. جاء فى اللسان: «والماثل: القائم، والماثل: اللاطىء بالأرض وَمَثَل: لَطِىء بالأرض، وهو من الأضداد»[2].

ويمكننا أنْ نفسِّر ماقال به الشارحُ وغيره من اللغويين على كلا الاعتبارين كما يلى:

– فأما دلالة لفظ «الماثل» على الانتصاب والقيام ودلالته كذلك على المُضىّ والزوال عن الموضع، فليس يعدو أنْ يكون خَصيصةً تعبيريَّةً لدى العرب، إذ إنهم كثيرًا مايستخدمون الألفاظ الدالة على القيام والارتفاع للدلالة على المضىّ أيضاً.

وذلك كالأفعال: شَخَص ورَفَع ونَهَض ونَهَد وغيرها، فإنه يقال – مثلا – «شَخَص الرجلُ وَشَخَص بالفتح شُخوصاً: ارتفع»[3] ويقال أيضاً «وشَخَص عن أهله يشخَص شُخوصاً: ذهب»[4] وكذلك فإن «الرفع ضد الوضع»[5] ويقال أيضاً: «رَفَع القومُ فهم رافعون: أصعدوا فى البلاد»[6]. وكذلك الشأن فى نَهَدَ[7] ونَهَض[8].

(١) الجمهرة (ث ل م) ٥٠/٢ وانظر: التوزى ص ١٨١، والسجستانى ص ١٢٤ – ١٢٥.
(٢) (مثل) ١٣٦/١٤. وانظر كذلك أضداد الأصمعى ص ٣١ – ٣٢ وابن السكيت ص ١٨٦ وابن الأنبارى ص ٢٨٨، وابن الدهان ص ١٠٦، والصاغانى ص ٢٤٥، وأدب الكاتب ص ٢١٠.
(٣) اللسان (شخص) ٣١٢/٨.
(٤) المصدر السابق، الصفحة نفسها.
(٥) نفسه (رفع) ٤٨٨/٩.
(٦) نفسه (رفع) ٤٩٠/٩.
(٧) نفسه (نهد) ٤٤٠/٤ – ٤٤١.
(٨) نفسه (نهض) ١١٣/٩ – ١١٥.

وعلى ذلك، فإنّ استعمال لفظ الماثل لدلالة على المضى، فضلا عن دلالته على الانتصاب والقيام، جارٍ على سُنَّة من سنن العرب التعبيرية.

– وأما دلالة اللفظ على اللُّصوق والدورس، فهو عائد إلى استعماله بمعنى الذهاب والزوال عن الموضع – والذهاب يعنى خفاء أثر الذاهب، وكأنه لصق بالأرض ودرس فلم يعد مرئيًا، ولعلّ هذا ماقد يشير إليه قول ثعلب: «الماثل: المنتصب، وهو اللاطىء لأ ء ظهر فرأيته ثم زال فصار المنتصب لاطئًا»[1]. وقد عيَّن السياق، فى بيت مزرِّد دلالة اللفظ على الانتصاب لقوله: «وهو صائم». والصائم: القائم.

سادساً: اختلاف الاعتبار.

يحدث أحيانا أن يكون اللفظ دالاً على مدلول واحد، بَيْدَ أنَّ طبيعة هذا المدلول قد تسمح باعتبارات متعددة، وقد تكون بعض هذه الاعتبارات متضادة، مما قد يؤدى – أحياناً – إلى وقوع التضاد فى اللفظ الخاص بهذا المدلول.

ويفسِّر لنا هذا العامل التضاد فى لفظىْ الشَّعْب والتَّلْعَة الواردين فى الشرح.

فأما لفظ الشَّعْب، فقد ورد فى قول سُوَيْد بن أبى كاهِل (يفتخر بقومه بنى بكر بن وائل):

٤١) فَبِهِمْ يُنْكَى عَدُوٌّ وبِهِمْ   يُرْأَبُ الشَّعْبُ إذا الشَّعْبُ انصَدَعْ

وجاء فى شرحه: «**والشَّعْب: التفرُّق هاهنا، وهو من الأضداد، ويكون التفرق ويكون الالتئام**، ومنه قول الآخر:

شَتَّ شَعْبُ الحَيِّ بَعْدَ الْتِئام[2]

(١) الجواليقى: شرح أدب الكاتب ص ١٨٢

(٢) الشرح ص ٣٩٥.

فقد نصَّ الشارح على أنَّ لفظ الشعب من الأضداد لدلالته على التفرق، وعلى الاجتماع والالتئام معاً، وقد نص على ذلك أيضاً كثيرٌ من اللغويين والمؤلفين فى الأضداد. قال التوَّزى: «ويقال شَعَبت بين القوم شَعْباً إذا أصلحت بينهم، وشعبت بينهم شعبا: إذا فرَّقت، وبه سُميتْ المنيةُ شَعُوب، لأنها تفرِّق. وقال عَلِيُّ بن الغَدير الغَنَوىّ فى التفرقة:

وإذا رأيتَ المرءَ يشـــعَب أمــــرَه ... شَعْب العَصـا ويَلجُّ فى العـصْيانِ

فاعْمدْ لما تَعلُو فمـا لَكَ بالذى ... لاتَســـتطيعُ من الأمـــورِ يَدانِ

ومنه: شَقَّ شَعْبَ المسلمين، أى: فرَّق جماعَهم»[1].

وقد أثار هذا التضاد، فى لفظ الشعب، إعجابَ الخليل وعدَّه من رحابة العربية فقال: «هذا من عجائب الكلام ووُسْع اللغة العربية أنْ يكون الشَّعبُ تفُّرقاً، ويكون اجتماعاً، وقد نطق به الشعر»[2] وقد اضطر ابن فارس إزاء ذلك إلى أنْ يجعل لمادة «شعب» أصلين متفارقين، فقال: «الشين والعين والباء أصلان مختلفان، أحدهما يدل على الافتراق، والآخر على الاجتماع»[3].

والذى أرجِّحه فى تفسير التضاد فى هذا اللفظ هو ماقرَّره الراغبُ الأصفهانى بقوله: «والشِّعب من الوادى: ما اجتمع منه طَرف وتفرق طَرف، فإذا نظرتَ إليه من الجانب الذى تفرَّق أخذتَ فى وَهْمك واحداً يتفرَّق، وإذا نظرتَ من جانب الاجتماع أخذتَ فى وهمك اثنين اجتمعا، فلذلك قيل: شَعَبت إذا جَمَعت، وشَعَبت إذا فرَّقت»[4].

---

(١) أضداد التوزى ص ١٨٢ -١٨٣. وانظر كذلك: أضداد قطرب ص ٢٦١، والأصمعى ص٧، وابن السكيت ص ١٦٦ - ١٦٧، والسجستانى ص ١٠٨، وابن الأنبارى ص ٥٣-٥٤، وابن الدهان ص ٩٩، والصاغانى ص ٢٣٤، وإصلاح المنطق ص ٢٦٥ وأدب الكاتب، ص ٢١١ - ٢١٢.

(٢) العين (شعب) ٢٦٣/١.

(٣) المقاييس (شعب) ١٩٠/٣.

(٤) المفردات فى غريب القرآن ص ٢٦١.

وإذَنْ، فـقـد وقف الراغبُ الأصـفـهـانى على الأصل الحِسىّ للفظ الشّعْب، والذى صَدَرتْ عنه دلالته المجرَّدة على التفرُّق والاجتمـاع. فالأصل الحِسّىُّ لهذا اللفظ هو دلالته على الوادى الذى يجتمع منه طرف ويتفرّق الآخر، فمن ذهب إلى أنّ الشّعْب هو الاجتـمـاع والإصلاح فـقـد نظر إلى الجانب المتجـمع من الوادى، ومن ذهب إلى أن الشعب هو التفرق، فقد اعتبر الجانبَ المتفرّق من الوادى. وعلى هذا، فقد أدّى الاختلاف فى الرؤية والاعتبار إلى وقوع التضاد فى هذا اللفظ.

ولعلّ استعمال اللفظ بأحد معنييه قد شاع فى بعض اللهجات، بينما شاع استعماله بالمعنى الآخر فى لهجات أخرى، مما حَدا بابن دُرَيْد أنْ يقول: «والشّعْب: الافتراق، والشّعْب: الاجتماع، وليس من الأضداد إنما هى لغة لقوم»[1].

وقد ورد لفظ الشّعْب مرتين فى بيت سُوَيْد ين أبى كـاهل، وهو فى الأولى يدل على التفرُّق لقوله قبله: «يرأَب»، وهو فى الثانية يدل على الاجتمـاع لقوله بعده: «انصدع» وأما الشّطْر الذى استشهد به الشارح، فلفظ الشّعب فيه دال على الاجتماع لقوله قبله: «شَتَّ»، وقوله بعده: «بعد التئام».

*** وأما لفظ التّلْعة، فقد ورد - مجموعًا - فى قول رَبِيعة بن مقروم الضبىّ (يشبه محبوبته بالظبية):**

كـأنّهـا ظَبيـة بِكْرٌ أطاع لهـا   من حَوْمَلٍ تَلَعَـاتُ الجوّ أوْ أُودَا

وجاء فى الشرح: **والتّلْعة من الأضداد تكون ما ارتفع وما انخفض،** فـمن الانخفاض قول طَرَفَة:

ولَسْتُ بحَلاَل التّلاع مَخـافَةً   ولكنْ متى يَسْتَرْفِدِ القومُ أرْفِدِ[1]

---

(١) الجمهرة (ب ش ع) ٢٩١/١ - ٢٩٢.

(٢) الشرح ص ٤٤٢.

فقد عدَّ الشارح لفظَ التَّلْعَة من الأضداد لدلالته على المكان المرتفع والمكان المنخفض معاً، وقد قرَّر ذلك أيضاً كثيرٌ من المؤلفين فى الأضداد وعلماء اللغة قال ابنُ الأنبارى: «والتَّلْعَة: حرف من الأضداد، يقال لما ارتفع من الوادى وغيره تلعة، ويقال لما تسفَّل وجرى الماء فيه لانخفاضه تَلْعة»(1). وقال أبو عُبَيْد: «وكان أبو عبيدة يقول: التَّلْعَة قد تكون ما ارتفع من الأرض وتكون ما انحدر، وهذا عنده من الأضداد»(2). **والذى أرجِّحه فى تفسير تضاد هذه اللفظة هو ماقرَّره ثعلب فيما** حكاه عنه ابن برِّى. جاء فى اللسان: «حكى ابنُ برِّى عن ثعلب قال: دخلتُ على محمد بن عبد الله بن طاهر وعنده أبو مُضَر أخو أبى العَمَيْثَل الأعرابى فقال لى: ما التَّلْعَة؟ فقلت: أهل الرواية يقولون هو من الأضداد يكون لما علا ولما سَفَل. **قال الراعى فى العُلُوّ:**

كــدُخــان مُرْتَجِلٍ بأعلى تَلْعَةٍ ... غَرْثــانَ ضَرَّم عَرْفَجاً مَبــلــولا

وقال زهير فى الانهباط:

وإنى متى أَهْبِطْ مِن الأرض تَلْعَةً ... أَجِدْ أَثَرًا قَبْلِى جــديداً وعــافيَا

قال وليس كذلك، إنما هى مَسِيل ماء مِن أعلى الوادى إلى أسفله، فمرَّةً يُوصف أعلاها ومرة يُوصف أسفلُها»(3).

وإذَنْ، فالتلعة مَسِيل الماء من أعلى الوادى إلى أسفله، فمن قال إنَّ التلعة هى ما ارتفع من الوادى فقد اعتبر أعلاها ومن قال إنها ما سَفَل منه، فقد اعتبر

---

(1) أضداد ابن الأنبارى ص ٢١٨ - ٢١٩. وانظر كذلك: أضداد قطرب ص ٢٤٨، والأصمعى ص ٢، وابن السكيت ص ١٧٥، والتوزى ص ١٧٠ - ١٧١ - وابن الدهان ص ٢٩٤، والصاغانى ص ٢٢٥.

(2) أبو عبيد: غريب الحديث ٢/٤، وانظر كذلك: أدب الكاتب ص ٢١٠.

(3) ٢٨٦/٩. وانظر كذلك: الجواليقى: شرح أدب الكاتب ص ١٨٢.

أسفلها، وعلى ذلك، فقد أدّى اختلافُ الرؤى والاعتبارات إلى وقوع التضاد فى هذا اللفظ.

وليس يعيِّن السياق فى بيت «ربيعة بن مقروم» المقصودَ من دلالتىْ لفظ التلعة، اذ يحتمل السياقُ الدلالتين معاً،وأما بيت «طَرَفَة بن العبْد» الذى أورده، الشارح شاهدًا على دلالة لفظ التلعة على الانخفاض، فإنَّ السياق فيه يعين معنى الانخفاض حقًا، إذ الشاعر فى معرض الفخر بأخلاقه وشمائله، ولذا فهو يدفع عن نفسه مَعَرَّةَ الاختباء بالتلاع قائلا: «لا أنزلها مخافةً فتوارينى من الناس حتى لايرانى ابنُ السبيل والضيف، ولكنى أنزل الفضاء وأَرفِد من يسترفدنى، وأعين من استعاننى»[1].

سابعًا: الانتقال الدلالى:

يحدث أحيانا – أنْ ينتقل اللفظ من دلالته الأصلية إلى دلالة أخرى جديدة، ويكون ذلك بطريق الاستعارة، إذا كانت العلاقة بين الدلالتين هى المشابهة، أو بطريق المجاز المرسل، إذا كانت العلاقة بين الدلالتين شيئاً غيرَ المشابهة، وقد تكون هذه الدلالة الجديدة متضادةً مع الدلالة الأصلية مما يؤدى إلى وقوع التضاد أحياناً.

ويفسِّر لنا هذا العامل وقوع التضاد فى ألفاظ الحَفَض والراوية والخَشِيب الواردة فى الشرح.

*** فأما لفظ «الحَفَض» فقد ورد – مجموعًا – فى قول شَبِيب بن البَرْصاء:**

٣) فلم تَذْرِفْ العينان حتى تَحَمَّلَت   مع الصُّبْح أحفاضٌ لَهُمْ وحُدُوجُ

وجاء فى الشرح: **«الأحفاض جمع حَفَض، وهو البعير الضعيف يُحمل عليه الأمتعة والآنية... والحَفَضَ فى غير هذا: المتاع الذى يُحمل على البعير،**

(١) ابن الأنبارى: شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ص ١٨٦.

سُمّى حَفَضاً لأنه يُحمل على الحَفَض، وهو من الأضداد[1].

*** وأما لفظ الراوية، فقد ورد - مجموعاً - فى قول عَلْقَمة بن عَبَدَة:**

٥) فلا تَعْدِ لى بينى وبين مُغَمَّرٍ   سَقَتْكِ رَوَايـا المُزْنِ حـين تَصُوبُ

وجـاء فى الشـرح: **«وكل ما استُقى عليه من بعيرٍ ودابة فهو راوية، والراوية: المزادة التى يُحمل فيها الماء، وهو من الأضداد»[2].**

فقد عدَّ الشارح لفظ الحفض، فى دلالته على الأمتعة وعلى البعير الذى يحملها، ولفظ الراوية، فى دلالته على المزادة وعلى البعير الذى يحملها من ألفاظ الأضداد. وقد قرَّر ذلك التضادَّ أيضاً قليلٌ من اللغويين والمؤلفين فى الأضداد. قال ابن السكيت : «والحَفَض: البعير الذى يحمل متاع البيت، ويقال للمتاع الذى عليه حَفَض»[3].

وقال ابن الأنبارى: «ومن الحروف: الراوية يقال للمزادة راوية، وللبعير الذى يحمل المزادة راوية»[4].

ولقد ثار خلافٌ بين علماء اللغة حول الدلالة الأصلية لكلٍّ من هذين اللفظين أهو لأولى دلالتيه المذكورتين هنا أم لثانيتهما؟ وأيّاً كانت هذه الدلالة الأصلية، فقد حدث انتقالٌ دلالىّ فى كلٍّ من هذين اللفظين، وقد سوّغته علاقةُ المجاورة المكانية - وهى إحدى علاقات المجاز المرسل - بين البعير والمزادة، وبين البعير والأمتعة.

ونقرر هنا أنَّ ثمة تسامحاً من قبل الشارح فى اعتباره لفظىْ «الحَفَض»

(١) الشرح ص ٣٣٦.

(٢) الشرح ص ٣٦٩.

(٣) أضداد ابن السكيت ص ٢٠٠ وانظر كذلك: أضداد ابن الأنبارى ص ١٦٣ -١٦٤ وابن الدهان ص ٩٦ ، والصاغانى ص ٢٢٧.

(٤) أضداد ابن الانبارى ١٦٤ وانظر كذلك أضداد ابن السكيت ص ٤٦، وابن الدهان ص ٩٨.

و«الراوية» من الأضداد، وكأنه نظر إلى دلالة كلٍّ منهما على الحامل (البعير) والمحمول (المزادة أو المتاع)، وليس ذلك تضاداً في حقيقة الأمر. يقول الجُرجاني: «الضدَّان: صفتان وجوديتان يتعاقبان في موضع واحد، يستحيل اجتماعهما، كالسَّواد والبياض. والفرق بين الضدين والنقيضين: أنَّ النقيضين لايجتمعان ولايرتفعان كالعدم والوجود، والضدين لايجتمعان ولكن يرتفعان كالسَّواد والبياض»[1] ومن الواضح أنَّ الشيء قد يكون حاملاً ومحمولاً في ذات الوقت، مما ينافي حقيقة التضاد.

فحق هذين اللفظين - إذَنْ - أنْ يخرجا من دائرة التضاد إلى دائرة المشترك اللفظي الذي سببه الانتقالُ الدلاليّ.

ولعلَّ هذا التسامح، من قبل الشارح، يعكس مدى استطراف بعض علماء اللغة في القرن الثالث الهجرى لفكرة التضاد، مما حدا بهم إلى القول بالضدية في بعض الألفاظ لأدنى مَظنَّة تضاد بين دلالاتها.

ويدل السياق، في بيت «شَبيب» على أنَّ المراد من لفظ الأحفاض فيه هو الأباعر لقوله «تحمَّلَتْ»، كما يرجح السياق في بيت «عَلْقمة» أن يكون المراد بالروايا الأباعر، إذ يشبِّه الشاعر السُّحُب الحاملة للماء بالأباعر الحاملة له.

*** وأما لفظ الخَشيب، فقد ورد في قول عبد الله بن سَلِمَة الغامدى:**

٧) وإنْ أُكبَر، فلا بأَطِيرِ أصْرٍ يُفارِق عاتقى ذَكَرٌ خَشيبُ

وجاء في الشرح «والذِّكَر: السيف. الخَشِيب: **الذى بُدِىء في طَبْعه ولم يُصقَل، والخَشيب من الأضداد. قد يكون صقيلاً وغير صقيل**.... قال أحمد بن عُبَيْد: يقال: أخذه بأَطيره، أى: بذَنْبه. وقال: الخشيب: أصله الذى لم يُتَمّ عمله ثم

---

(١) التعريفات ص ١٧٩.

جُعِل المفروغ من عمله خَشيباً»(١).

فقد عَد الشارح لفظ «الخشيب» من الأضداد، وذلك لدلالته على السيف الذى بُدىء فى طبعه ولم يُصقل، وعلى السيف الصقيل. كما أورد قول أحمد بن عُبَيْد الذى يلمح إلى تفسير وقوع هذا التضاد. وقد شارك الشارحَ كثيرٌ من اللغويين والمؤلفين فى الأضداد فى النصّ على ضديّة هذا اللفظ، ومن هؤلاء ابن الأنبارى الذى يقول:«يقال: سيف خشيب، إذا كان صقيلاً، وسيف خشيب إذا بُرِد ولم يُصقَل»(٢).

ونجد تفسير هذا التضاد عند أبى عُبَيْد، وعند ثعلب، كما وجدناه عند أحمد ابن عُبَيْد.

فأما أبو عبيد، فقال: «الخَشيب: السيف الذى بُدىء طبعه ثم كثر حتى صار عندهم الخشيبُ الصقيلَ»(٣). وأما ثعلب فقد زاد الأمرَ جلاء بقوله: «الخشيب: السيف الذى بُرِد ولم يُصقل، وهو الصَّقيل، لأنَّ الصَّقْل يتلو الخَشْب، والشىء قد يُسمَّى بما قاربه أو كان منه بسبب»(٤).

وإذَن، فقد انتقل اللفظ من الدلالة على السيف الذى بُدىء طبّعه ولَّما يُصقل إلى الدلالة على السيف الصَّقيل، وقد سوَّغ ذلك وجودُ علاقة مجازية مرسلة بين الدلالتين، وهى: اعتبار ماسيكون أو: «تسمية الشىء باسم الغاية التى يصير إليها، وهذا نحو تسميتهم العِنَب بالخمر لمّا كان يصير إليها، والعَقْد بالنّكاح لمّا كان موصِّلاً إليه، فلأَجْل توهمهم المبالغة أطلقوا هذه الألفاظ على ماذكرناه لما كانت غايتُها إليها»(٥).

---

(١) الشرح ص ١٨٤.

(٢) أضداد ابن الأنبارى ص ٣٢٧ وانظر كذلك: أضداد الأسمعى ص ٤٤–٤٥، وابن السكيت ص ١٩٨ – ١٩٩، وابن الدهان ص ٩٧، والصاغانى ٢٢٨، وأدب الكاتب ص ٢١٠.

(٣) المقاييس (خشب) ١٨٥/٢.

(٤) الجواليقى: شرح أدب الكاتب ص ١٨٣.

(٥) العلوى: الطراز ٦٩/١.

وقد فسَّر د. رمضان عبد التواب التضادَ فى هذا اللفظ بأنه من باب دَرْء الحسد فقال: «وإذا كانت كلمة الخَشيب بمعنى السيف الذى لم يُصقل، ظاهرة الاشتقاق من الخَشب، فإنَّ إطلاقها على السف الصَّقيل، إنما كان فراراً من العين واتقاء لشر الحسد»[1]. **والذى أراه هو أنَّ تفسير الظاهرة اللغوية تفسيراً داخليًا، أى تفسيرًا لغويًا، أولى من تفسيرها خارجيًا، أى بظواهر غير لغوية، خاصة إذا كان للتفسير اللغوى سَنَدٌ من أقوال الأئمة، ونظائر من كلام الفصحاء.**

ويعيِّن السياق فى بيت «عبد الله بن سَلِمة الغامدى» أنْ يكون الوصفُ بالصَّقَل هو المراد من لفظ الخشيب؛ إذ ليس يفخر المرء بتوشُّحه سيفاً كَهاماً لَمّا يُصْقَل بعد.

تعقيـــــة:

نلاحظ ،بعد دراسة ملاحظ الأضداد الواردة فى الشرح، عدة أمور:

الأمـــر الأول: أنَّ أحداً من هؤلاء الشراح لم يحاول تفسير علَّة التضاد فى ألفاظه الواردة فى الشرح، وذلك فيما عدا لفظ «السليم»، كما أنَّ أحداً منهم لم يناقش مشكلة التضاد، فيحاول إثباتها أو إنكارها.

وإذا جاز لنا أنْ نتخذ من نصِّهم على ضدية بعض الألفاظ، دليلاً على إثباتهم لهـذه الظاهرة، فإننا نقرر أنَّ جملة شراح الديوان، وهم من علماء القرن الثالث الهجرى، يدخلون فى زمرة المثبتين للأضداد فى تراثنا اللغوى.

الأمر الثـانى: أنَّ علماء اللغة والمؤلفين فى الأضداد السابقين زمنياً لشراح الديوان، كقُطْرُب والأصمعى قد سبقوا الشراح فى النصِّ على ضِدية كلِّ ألفاظ الأضداد الواردة فى الشرح.

الأمر الثالث: اتساع مفهوم التضاد لدى بعض شراح الديوان، بحيث يُدخلون فيه – أحياناً – كلماتٍ حقها أنْ تكون من المشترك العام لا الأضداد خاصة، ويتضح ذلك فى اعتبارهم لفظىْ «الحَفَض» و«الراوية» من الأضداد.

الأمر الرابع: أنَّ السياق – غالباً – كان يحدِّد الدلالة المرادة من دلالتىْ اللفظ المتضاد، وقد كان بعض الشراح ينص على هذا المعنى السياقىِّ منبِّهاً بقوله: «وهو هاهنا..»، ويتسق هذا ماذهب إليه ابن الانبارى فى دفاعه عن وجود هذه الظاهرة فى اللغة العربية مع ماقد تسببه من لَبْس بين المتخاطبين، فقد ذهب إلى أنَّ «كلام العرب يصحِّح بعضُه بعضاً، ويرتبط أوله بآخره، ولايعرف معنى الخطاب منه إلا باستيفائه، واستكمال جميع حروفه، فجاز وقوع اللفظة على المعنيين المتضادين، لأنها يتقدمها ويأتى بعدها مايدل على خصوصية أحد المعنيين دون الآخر، ولايراد بها حال التكلم والإخبار إلاَّ معنًى واحد»(١).

---

(١) ابن الأنبارى: كتاب الأضداد ص ٢، ونقله السيوطى فى المزهر ٣٩٧/١ – ٣٩٨.

الخاتمـــــة

لقد حاولتُ فى هذا البحث أنْ أبرز معالم الدراسة الدلالية فى أحد الشروح اللغوية الوافرة، وهو شرح الأنبارى (ت ٣٠٤هـ). للمفضليات، ولقد كان من نعْمَة التوفيق أنْ جاءت هذه المعالمُ وكأنها صورة للجهد الدلالى لعلماء العرب عامة فى القرن الثالث الهجرى، وذلك لأنَّ الشرح مُتْرَعٌ بآراء علماء هذا القرن المبرِّزين كأبى عُبَيْدة (ت٢١٠هـ.) والأصمعى (ت٢١٦هـ.) وأبى عُبَيْد (ت ٢٢٤هـ.) وابن الأعرابىّ (ت ٢٣١هـ.) والتَّوَّزىّ (ت ٢٣٣هـ.) وابن السكِّيت (ت ٢٤٤هـ.) وثعلب (ت٢٩١هـ.) وغيرهم، هذا فضلاً عن العلماء الذين استقى منهم الأنبارىُّ شرحَه لهذا الديوان.

فكان أنْ قمت بتحديد المباحث الأساسية التى يُعنى علم الدلالة بدراستها، وذلك من خلال دراسة بعض الكتب التى عُنيت بهذا العلم قديماً وحديثًا، ثم قمت بجمع الملاحظ التى تنضوى تحت كل مبحث منها فى الشرح، ودراستها ملحظاً ملحظاً.

وقد التزمتُ فى دراستى لهذه الملاحظ بعرض كلام الشراح على كلام غيرهم من علماء اللغة العرب، كما حاولت أنْ أستضىء بمعطيات الدَّرس اللغوى الحديث فى دراسة هذا الجهد الدلالى المبكِّر للوقوف على مدى أصالته وتميُّزه.

وقد خرجتْ هذه الدراسة بمجموعة من النتائج، يمكننى أنْ أجمل أهمَّها فيما يلى:

أولاً: كشفتْ هذه الدراسة، بما تناولته من نماذجَ تطبيقيةٍ وافرة، عن تناول علماء العرب فى القرن الثالث الهجرىّ، وهو القرن الذى عاش فيه الشراح، لجوانب الدراسة الدلالية المختلفة، حيث غطّى جهد الشراح التطبيقىُّ معظم القضايا الدلالية التى يُعنى بها الدرس اللغوىُّ الحديث، مع إضافة بعض المعالجات

التى تقتضيها الدراسات اللغوية العربية خاصة، وقد فُصِّل هذا فى مواضعه من البحث.

ثانياً: تنوَّعت الطرائق التى اتبعها الشراحُ فى بيان معانى الألفاظ بين منهج «تفسير المعنى» ومنهج «تحرير المعنى» فأما منهج «التفسير» فتمثَّل فى قيام الشراح بشرح بعض الألفاظ شرحاً يسيراً بذكر مرادفاتها أو نظائرها أو مضاداتها، وأما منهج «التحرير» فتمثل فى قيام الشراح بشرح بعض الألفاظ شرحاً واسعاً مدقّقاً، واتخذ هذا سبيلين متميزين هما:

– سبيل «الاستقصاء والتفصيل» أى استقصاء المكوِّنات الدلالية للألفاظ المفسَّرة استقصاء يوضِّح دلالاتِها كلَّ الوضوح.

– سبيل «المقابلة والفروق» وفيه كان الشراح ينصون على دلالة اللفظ، كما يورردن بعض الألفاظ القربية منه لتتضح الفروق، ويمتنع اللَّبس، ويَدِق الاستعمال.

ثالثاً: بالنظر إلى منهج الشراح فى «تحرير المعنى» فى ضوء المناهج الحديثة لدراسة المعنى، تبيَّن أنَّ الشراح قد جمعوا فيه بين منهج نظرية التحليل التكوينى للمعنى (الاستقصاء والتفصيل) ومنهج نظرية الحقول الدلالية (المقابلة والفروق)، وإنْ كانت هناك فروق متوقعة من حيث دِقَّة المنهج وإجراءاته.

رابعاً: أنَّ اتباع شراح المفضليات –أحياناً – لسبيل «المقابلة والفروق» فى شرح بعض الألفاظ – يثبت لنا أنَّ مظاهر تنبُّه لغويى العرب القدامى لفكرة الحقول الدلالية لم تكن مقصورة على ماصنَّفوه من الرسائل ومعاجم الموضوعات، بل تجلَّتْ بعض مظاهر ذلك أيضاً فيما قدَّموه من شروح لدلالات بعض الألفاظ فى ثنايا مصنفَّاتهم المختلفة، ومنها كتب الشروح اللغوية للشعر، كما يتضح من النماذج التى أوردتها على هذا السبيل فى هذا الشرح.

خامساً: أنَّ الشراح كانوا على وَعْى بقيمة السياق بنوعيه: اللفظى

والاجتماعى (المقام) فى بيان معانى الألفاظ، وكانوا يتخذونه أساساً لتحديد المقصود من الألفاظ المتعددة الدلالات كالألفاظ العامة وألفاظ المشترك والأضداد، وقد نصَّ بعضُهم على ذلك فى شرحه لبعض الألفاظ صراحة، كما كان لهذا الوعى بقيمة السياق بعض مظاهره الواضحة ومنها:

- ذِكْرهم لمناسبات الكثير من القصائد.

- ذِكْرهم لمقامات بعض الأبيات المفردة التى كانوا يوردونها شواهد على شروحهم لبعض الألفاظ، وذلك بقولهم مثلاً:

«يصف مُستَقِياً... الخ».

- ذِكْرهم لبعض العادات المتصلة بالأبيات، والتى بغير الوقوف عليها يظل فهمنا للمعنى ناقصاً، بل وربما مغلوطاً أيضاً.

سادساً: تنبّه أحدُ الشراح إلى قيمة السياق اللفظى الفنى فى تحديد المراد من دلالات الألفاظ، ولعلَّ هذا التنبُّه يكون جديداً فى بابه. وأعنى بالسياق الفنى جَرَيان أدباء اللغة على تصوير بعض الأشياء كالسيوف والدروع وغيرها ببعض الصور الفنية الخاصة، ثم تحوُّل هذه الصور الفنية بكثرة التعاوُر إلى مايشبه أنْ يكون قوالب فنية خاصة بتلك الأشياء، بحيث يؤدى ورودُ هذه الصور الفنية فى نصٍّ لغوىٍّ إلى استدعاء الأشياء الخاصة بها إلى ذهن المُتلقِّى، وذلك كتشبيه الدروع - مثلاً - بماء الغدير الذى تصفِّقه الرياح فتتكون له طرائق تُشبَّه بها غُضون الدِّرْع.

سابعاً: أنَّ الشراح لم يغفلوا شرح التعبيرات الاصطلاحية التى اشتملتْ عليها بعض أبيات الديوان، بل تنبَّهوا إليها، ونصُّوا على دلالتها الحرفية والاصطلاحية أيضاً.

ثامناً: تراوح الشراح فى ربطهم بين دلالات الألفاظ بين ربط محدود بين

دلالة لفظ وآخر، وربط موسَّع كانوا ينصون فيه على الدلالة الأصلية للفظ، ثم يربطون بينها وبين دلالات فروع هذا اللفظ المختلفة، وقد أسميتُ المستوى الأول بـ «الرَّبْط الاشتقاقي» والمستوى الثاني بـ «التأصيل».

تاسعًا: أنَّ الشراح سبقوا بالوعي بما أقرَّه الدرسُ اللغويُّ الحديث من أسبقية الدلالات الحسية للدلالات المجردة، ومن رجوع الثانية إلى الأولى.

عاشراً: أنَّ ابن فارس لم يكن أول من تنبَّه إلى فكرة «التأصيل» أو «دوران المادة اللغوية حول معنى واحد» بل سبقه إلى ذلك بعضُ علماء اللغة، ومنهم شراح الديوان، وإنْ جاء تناولُ هؤلاء لهذه الفكرة عَرَضيًا وجزئيًا.

حادى عشر: حاولتْ الدراسة تقديم معالجة جديدة لمفهوم العموم والخصوص اللغويين لدى علماء العرب، ففسَّرتْ عموم بعض الألفاظ في ضوء مايعرفه المحدثون بعلاقة الاشتمال وفسَّرتْ عموم بعضها الآخر في ضوء مايعرفه المحدثون بالوقوع المشترك، كما فسَّرت الخصوص على أنه تقييد للفظ بملمح دلاليٍّ أو أكثر، وبيَّنتْ هذه الدراسة أنَّ هذا الخصوص قد يكون خصوصاً داخلياً، وذلك حين يكون الملمح المقيِّد ملمحاً داخلياً يتعلَّق بدلالة اللفظ ذاتها، وقد يكون خصوصاً خارجياً حين يكون الملمح المقيِّد ملمحاً خارجياً يتعلق بتركُّب اللفظ مع غيره من الألفاظ.

ثاني عشر: تنبَّه الشراح إلى ظاهرة التغير الدلالى، وأقروها – فيما عدا التغير في لفظ واحد – ورصدوها بأنواعها المتعددة، من تخصيص وتعميم وانتقال. كما انفرد بعضهم – دون أصحاب المعاجم – بالنص على حدوث التغير الدلالى في بعض الألفاظ كالغاب والرَّجيل والمَوْسِم، ولعلَّ ذلك يعني أنه ينبغي على من يريد التعرفَ إلى موقف علماء العرب القدامى من ظاهرة التغير الدلالى، ومدى رصدهم للألفاظ التي تغيرتْ دلالاتها، أنْ يوسِّع دائرة بحثه لتشمل كتب الشروح

اللغوية للشعر، وألا يكتفى بالبحث فى المعاجم.

ثالث عشر: اتساع مفهوم الترادف لدى بعض شراح الديوان، بحيث أدخلوا فى نطاقه الألفاظ التى جاءها الترادفُ بسبب التغير الصوتى أو اختلاف اللهجات أو الاقتراض والتعريب، فى حين أنَّ الدرس اللغوىَّ الحديث يخرج مثل هذه الألفاظ من دائرة الترادف.

رابع عشر: أثبتتْ الدراسة وجود وشائج دلالية بين معظم ألفاظ المشترك الواردة فى الشرح، وهذا مما يدل على أنَّ الاشتراك قد جاءها من جانب التغير فى المعنى لا اللفظ.

خامس عشر: اتساع مفهوم الأضداد لدى بعض الشراح، بحيث أدخلوا فى نطاقه لفظين حقهما أنْ يكونا من المشترك لا الأضداد، وهما لفظا «الحَفَض» و «الراوية».

سادس عشر: أنَّ علماء اللغة والمصنِّفين فى الأضداد السابقين زمنياً لشراح الديوان كقُطْرُب والأصمعى، قد سبقوا الشراحَ فى النص على ضدية كلِّ ألفاظ الأضداد الواردة فى الشرح.

سابع عشر: أثبتت الدراسة أنه كانت هناك بعض العوامل التى ولَّدتْ مَظِنَّة التضاد فى ألفاظه الواردة فى الشرح، ومن هنا كانت دعوى التضاد فى هذه الألفاظ لاتستند إلى أساسٍ علمىٍّ حقيقىّ.

ثامن عشر: أنَّ السياق غالباً ما كان يحدد الدلالة المقصودة من دلالات ألفاظ المشترك والأضداد، فكان بذلك – كما يقول أولمان – بمثابة صمام الأمان الذى يحول دون الوقوع فى اللَّبْس.

تاسع عشر: أنَّ أحداً من شراح الديوان لم يصرح بأنه ممن يثبتون ظاهرتى

الترادف والأضداد أو ممن ينكرونهما، وإذا أجاز لنا أنْ نتخذ من نصّهم على ضِدية بعض الألفاظ أو ترادفها - دليلاً على موقفهم إزاء هاتين الظاهرتين، فإننا نستطيع القول بأنّ جملة شراح هذا الديوان، وهم من علماء القرن الثالث الهجرى، يدخلون فى زمرة المثبتين لهاتين الظاهرتين فى تراثنا اللغوىّ.

ثبت المصادر

أولاً: المصادر العربية والمترجمة

*** آدى شير**

١- الألفاظ الفارسية المعربة، المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين - بيروت ١٩٠٨م.

*** د/ إبراهيم أنيس**

٢- الأصوات اللغوية، مكتبة الأنجلو الأنجلو المصرية ١٩٨١م.

٣- دلالة ألالفاظ، مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٨٠م.

٤- فى اللهجات العربية، مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٧٣م.

*** د/ إبراهيم مدكور**

٥- فى اللغة والأدب، دار المعارف - القاهرة (ضمن سلسلة اقرأ) ١٩٧٠م.

*** ابن الأثير: (مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد)**

٦- النهاية فى غريب الحديث والأثر، تحقيق د/ محمود محمد الطناحى وطاهر أحمد الزاوى، المكتبة الإسلامية (د.ت).

*** د/ أحمد عبد الرحمن حماد**

٧- عوامل التطور اللغوى، دار الأندلس - بيروت ١٩٨٣م.

*** د/ أحمد مختار عمر**

٨- دراسة الصوت اللغوى، عالم الكتب - القاهرة ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م.

٩- علم الدلالة، عالم الكتب - القاهرة ١٩٨٨م.

١٠- من قضايا اللغة والنحو، عالم الكتب - القاهرة ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.

*** الأزهرى : (أبو منصور محمد بن أحمد)**

١١- تهذيب اللغة

الجزء الرابع، تحقيق /عبد الكريم العزباوى، الدار المصرية للتأليف والترجمة (د.ت).

الجزء الخامس، تحقيق/ عبد الله درويش، الدار المصرية للتأليف والترجمة (د.ت).

الجزء السادس، تحقيق/ محمد عبد المنعم خفاجى ومحمود فرج العقدة، الدار المصرية للتأليف والترجمة (د.ت).

الجزء الحادى عشر، تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم، الدار المصرية للتأليف والترجمة (د.ت).

الجزء الثانى عشر، تحقيق/ أحمد عبد العليم البردونى، الدار المصرية للتأليف والترجمة (د.ت).

الجزء الثالث عشر، تحقيق/ أحمد عبد العليم البردونى، الدار المصرية للتأليف والترجمة (د.ت).

الجزء الخامس عشر، تحقيق/ إبراهيم الإبيارى، دار الكاتب العربى – القاهرة ١٩٦٧م.

*** أسامة بن منقذ**

١٣– كتاب العصا، تحقيق د/ حسن عباس، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨١م.

*** الأصمعى : (أبو سعيد عبد الملك بن قريب)**

١٤– كتاب الإبل (بروايتين)، تحقيق د/ أوغست هفنر (ضمن مجموعة الكنز اللغوى فى اللسن العربى)، المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين – بيروت ١٩٠٣م.

١٥– الأضداد، تحقيق د/ أوغست هفنر (ضمن مجموعة ثلاثة كتب فى الأضداد)، المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين – بيروت ١٩١٢م.

١٦- خلق الإنسان، تحقيق د/ أوغست هفنر (ضمن مجموعة الكنز اللغوى في اللسن العربى).

١٧- كتاب الخيل، تحقبق/ هلال ناجى، مجلة المورد العراقية، مج ١٢ ع٤، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٣م.

١٨- كتاب السلاح، تحقيق/ محمد جبار المعيبد، مجلة المورد العراقية ، مج ١٦ ع٢، ١٤٠٧ - ١٩٨٧م.

١٩- كتاب النبات، تحقيق/ عبد الله يوسف الغنيم، مكتبة المتنبى - القاهرة ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.

٢٠- كتاب الوحوش، تحقيق أيمن محمد ميدان، مجلة الأزهر المصرية، من الجزء الأول إلى الجزء الثامن، ١٤١٠هـ ١٩٩٠م.

*** الأنبارى: (أبو محمد القاسم بن محمد)**

٢١- شرح ديوان المفضليات، تحقيق كارلوس يعقوب لايل، مكتبة المثنى - بغداد (نسخة مصورة عن طبعة مطبعة الآباء اليسوعيين ببيروت ١٩٢٠م)

*** ابن الأنبارى: (أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد)**

٢٢- نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق د/ إبراهيم السامرائى، مكتبة المنار- الأردن ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

*** ابن الأنبارى: (أبو بكر محمد بن القاسم)**

٢٣- الأضداد، تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم، نشر ضمن سلسلة التراث العربى التى تصدرها وزارة الإعلام بالكويت ١٩٨٦م.

٢٤- الزاهر فى معانى كلمات الناس، تحقيق د/حاتم صالح الضامن، دار الرشيد - العراق ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م

٢٥- شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، تحقيق/ عبد السلام هارون، دار المعارف - القاهرة ، الطبعة الثانية.

٢٦- كتاب المذكر والمؤنث، تحقيق د/ طارق عبد عون الجنابى، وزارة الأوقاف - العراق ١٩٧٨م.

* **البغدادى: (صفى الدين عبد المؤمن بن عبد الحق)**

٢٧- مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع، تحقيق/ على محمد البجاوى، دار إحياء الكتب العربية - القاهرة ١٣٧٢هـ - ١٩٥٤م.

* **أبو البقاء الكفوى: (أيوب بن موسى)**

٢٨- الكليات، تحقيق د/ عدنان درويش ومحمد المصرى ، وزارة الثقافة والإرشاد القومى - دمشق ١٩٨١م.

* **د/ تمام حسان**

٢٩- اللغة العربية معناها ومبناها، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٣م.

٣٠- مناهج البحث فى اللغة، دار الثقافة - الدار البيضاء ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.

* **التهانوى: (محمد على الفاروقى)**

٣١- كشاف اصطلاحات الفنون، تحقيق د/ لطفى عبد البديع وترجم نصوصه الفارسية د/ عبد النعيم حسانين، **الجزء الثانى**، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر (د.ت).

الجزء الثالث، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٢م.

* التوّزى: (أبو محمد عبد الله بن محمد)

٣٢- الأضداد، تحقيق د/ محمد حسين آل ياسين، مجلة المورد العراقية، مج ٨ ع٣ ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

* د/ توفيق شاهين

٣٣- المشترك اللغوى نظرية وتطبيقاً، مكتبة وهبة - القاهرة ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

* ثابت بن أبى ثابت

٣٤- خلق الإنسان، نشر ضمن سلسلة التراث العربى التى تصدرها وزارة الإعلام بالكويت ١٩٨٥م.

٣٥- كتاب الفرق، تحقيق د/ حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة - بيروت ٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

* الثعالبى: (أبو منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل)

٣٦- التمثيل والمحاضرة، تحقيق/ عبد الفتاح محمد الحلو، مكتبة عيسى البابى الحلبى - القاهرة (د.ت).

٣٧- ثمار القلوب فى المضاف والمنسوب، تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف - القاهرة ١٩٨٥م.

٣٨- فقه اللغة وسر العربية، تحقيق/ مصطفى السقا وإبراهيم الإبيارى وعبد الحفيظ شلبى، مكتبة مصطفى البابى الحلبى - القاهرة ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م.

* ثعلب (أبو العباس أحمد بن يحى)

٣٩- شرح شعر زهير بن أبى سلمى، تحقيق د/ فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة - بيروت ١٤٠٢ هـ ١٩٨٢م.

٤٠- فصيح ثعلب، تحقيق د/ عاطف مدكور، دار المعارف - القاهرة ١٩٨٤م.

٤١- مجالس ثعلب، تحقيق /عبد السلام هارون، دار المعارف - القاهرة ١٩٦٩م.

* **الجاحظ: (أبو عثمان عمرو بن بحر)**

٤٢- الحيوان، تحقيق / عبد السلام هارون، مكتبة مصطفى البابى الحلبى - القاهرة، الطبعة الثانية.

* **الجرجانى : (أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد)**

٤٣- أسرار البلاغة، تصحيح الشيخ رشيد رضا، دار المنار - القاهرة ١٣٧٢هـ.

* **الجرجانى : (على بن محمد بن على)**

٤٤- التعريفات، تحقيق/ إبراهيم الإبيارى، دار الكتاب العربى - بيروت ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

* **ابن جنى: (أبو الفتح عثمان بن جنى)**

٤٥- الخصائص، تحقيق/ محمد على النجار، دار الهدى - بيروت، الطبعة الثانية.

*- **الجواليقى: (أبو منصور موهوب بن أحمد)**

٤٦- شرح أدب الكتاب، تقديم الأستاذ مصطفى صادق الرافعى، دار الكتاب العربى - بيروت (د.ت).

٤٧- المعرب من الكلام الأعجمى على حروف المعجم، تحقيق/ أحمد محمد شاكر، مطبعة دار الكتاب المصرية ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م.

* **جون ليونز**

٤٨- علم الدلالة (وهو ترجمة للفصلين التاسع والعاشر من كتابه: مقدمة فى علم اللغة النظرى) ترجمة د. مجيد الماشطة، نشرته جامعة البصرة - كلية الآداب ١٩٨٠م.

* الجوهرى: (إسماعيل بن حماد)

٤٩- الصحاح، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، القاهرة ١٤٠٢هـ ١٩٨٢م.

* حاكم مالك الزيادى

٥٠- الترادف فى اللغة، وزارة الثقافة والإعلام - العراق ١٩٨٠م.

* ابن حجر العسقلانى: (أبو الفضل شهاب الدين أحمد بن على)

٥١- تهذيب التهذيب، دائرة المعارف النظامية بحيدر آباد الدكن - الهند ١٣٢٥هـ.

* الإمام الحربى: (أبو إسحاق إبراهيم بن إسحاق)

٥٢- غريب الحديث، تحقيق د/ سليمان العايد، مركز البحث العلمى وإحياء التراث الإسلامى - مكة المكرمة ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

* الحريرى: (القاسم بن على)

٥٣- درة الغواص فى أوهام الخواص، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر ١٩٧٥م.

* د/ حسن ظاظا

٥٤- كلام العرب، دار المعارف - القاهرة ١٩٧١م.

* د/ حلمى خليل

٥٥- الكلمة دراسة لغوية ومعجمية، الهيئة المصرية العامة للكتاب - فرع الاسكندرية ١٩٨٠م.

* أبو حيان الأندلسى: (محمد بن يوسف)

٥٦- البحر المحيط، دار الفكر - بيروت ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م

* ابن خالويه: (أبو عبد الله الحسين بن أحمد)

٥٧- كتاب الريح، مكتبة إبراهيم الحلبى - المدينة المنورة ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م

* الإمام الخطابى: (أبو سليمان أحمد بن محمد بن إبراهيم)

٥٨- غريب الحديث، تحقيق د/ عبد الكريم العزباوى، مركز البحث العلمى وإحياء التراث الإسلامى - مكة المكرمة ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

* الخطيب الإسكافى: (أبو عبد الله محمد بن عبد الله)

٥٩- مبادىء اللغة، تصحيح محمد بدر الدين النعسانى الحلبى، مطبعة السعادة - القاهرة ١٣٢٥هـ.

* الخطيب التبريزى: (أبو زكريا يحيى بن على)

٦٠- شرح المفضليات تحقيق / على محمد البجاوى، دار نهضة مصر (د.ت).

* ابن خلكان: (أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد)

٦١- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق/ محمد محيى الدين عبد الحميد، مكتبة النهضة المصرية ١٣٦٧هـ - ١٩٤٨م.

* الخليل بن أحمد الفراهيدى

٦٢- كتاب العين، تحقيق د/ مهدى المخزومى ود/ إبراهيم السامرائى، دار الرشيد - العراق ١٩٨١م.

* ابن دريد: (أبو بكر محمد بن الحسن)

٦٣- جمهرة اللغة، دار صادر - بيروت (نسخة مصورة عن طبعة دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن - الهند ١٣٥١هـ).

٦٤- الاشتقاق، تحقيق/ عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي - القاهرة ١٣٧٨هـ - ١٩٥٨م.

* **ابن الدهان: (ناصح الدين أبو محمد سعيد بن المبارك)**

٦٥- الأضداد، تحقيق/ الشيخ محمد حسن آل ياسين (ضمن مجموعة نفائس المخطوطات)

* **الرازى: (أبو حاتم أحمد بن حمدان)**

٦٦- كتاب الزينة فى الكلمات الإسلامية العربية، تحقيق/ حسين بن فيض الله الهمدانى، دار الكتاب العربى - القاهرة ١٩٥٧م.

* **الراغب الأصفهانى: (أبو القاسم الحسين بن محمد)**

٦٧- المفردات فى غريب القرآن ، د/ تحقيق محمد سيد كيلانى، مكتبة مصطفى البابى الحلبى - القاهرة ١٣٨١هـ - ١٩٦١م.

* **د/ ربحى كمال**

٦٨- التضاد فى ضوء اللغات السامية، دار النهضة العربية - بيروت ١٩٧٥م.

* **الربعى: (عيسى بن إبراهيم)**

٦٩- نظام الغريب فى اللغة، تحقيق/ محمد على الأكوع الخوالى، دار المأمون للتراث - دمشق ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

* **الرمانى : (أبو الحسن على بن عيسى)**

٧٠- الألفاظ المترادفة المتقاربة المعنى، تحقيق د/ فتح الله صالح المصرى، دار الوفاء - المنصورة ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

* د/ رمضان عبد التواب

٧١- التطور اللغوى: مظاهره وعلله وقوانينه، مكتبة الخانجى - القاهرة ١٤٠٤هـ - ١٩٨٣م.

٧٢- فصول فى فقه العربية، مكتبة الخانجى، القاهرة ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م.

* الزُّبيدى: (أبو بكر محمد بن الحسن)

٧٣- طبقات النحويين واللغويين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف - القاهرة ١٩٨٤م.

* الزَّبيدى (محمد مرتضى)

٧٤- تاج العروس، دار مكتبة الحياة - بيروت (نسخة مصورة عن طبعة المطبعة الخيرية بمصر ١٣٠٦هـ)

* الزَّجاج: (أبو إسحاق إبراهيم بن السرى بن سهل)

٧٥- خلق الإنسان، تحقيق د/ إبراهيم السامرائى مطبوعات المجمع العلمى العراقى ١٣٨٢هـ- ١٩٦٢م.

* الزجّاجى: (أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق)

٧٦- اشتقاق أسماء الله، تحقيق د/ عبد الحسين المبارك، مؤسسة الرسالة - بيروت ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

* الزركلى: (خير الدين)

٧٧- الأعلام، دار العلم للملايين - بيروت ١٩٧٩م.

* الزمخشرى: (جار الله أبو القاسم محمود بن عمر)

٧٨- أساس البلاغة تحقيق/ عبد الرحيم محمود، القاهرة ١٣٧٢هـ - ١٩٥٣م.

٧٩- الفائق فى غريب الحديث تحقيق / على محمد البجاوى ومحمد أبو الفضل إبراهيم - مكتبة عيسى البابى الحلبى - القاهرة - الطبعة الثانية.

٨٠- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل فى وجوه التأويل، دار المعرفة - بيروت (د.ت).

*** الزوزنى: (أبو عبد الله الحسين بن أحمد)**

٨١- شرح المعلقات السبع - مكتبة القاهرة ١٣٩٩هـ.

*** أبو زيد الأنصارى: (سعيد بن أوس بن ثابت)**

٨٢- كتاب المطر، تحقيق د/ أوغست هفنر (ضمن مجموعة البلغة فى شذور اللغة) - المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين - بيروت ١٩١٤م.

٨٣- كتاب النوادر فى اللغة، تحقيق د/ محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق - القاهرة ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

*** ستيفن أولمان**

٨٤- دور الكلمة فى اللغة، ترجمة د/ كمال بشر، مكتبة الشباب - القاهرة ١٩٧٥م.

*** السجستانى: (أبو حاتم سهل بن محمد)**

٨٥- الأضداد، تحقيق د/ أوغست هفنر (ضمن مجموعة ثلاثة كتب فى الأضداد) المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين - بيروت ١٩١٢م.

*** السكاكى: (أبو يعقوب يوسف بن محمد)**

٨٦- مفتاح العلوم، مكتبة مصطفى البابى الحلبى - القاهرة ١٣٥٦هـ.

*** ابن السكيت: (أبو يوسف يعقوب بن إسحاق)**

٨٧- كتاب الإبدال، تحقيق د/ حسين محمد شرف، مجمع اللغة العربية بالقاهرة ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.

٨٨- إصلاح المنطق، تحقيق/ أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف - القاهرة ١٩٧٠م.

٨٩- الأضداد، تحقيق د/ أوغست هفنر (ضمن مجموعة ثلاثة كتب فى الأداد) المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين - بيروت ١٩١٢م.

٩٠- كتاب الألفاظ، نشره لويس شيخو مع بعض الزيادات المختصرة للخطيب التبريزى عليه، المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين - بيروت ١٨٩٧م.

*** د/ السيد أحمد عبد الغفار**

٩١- التصور اللغوى عند الأصوليين، دار المعرفة الجامعية - الإسكندرية ١٤٠١هـ- ١٩٨١م.

*** ابن السيد البطليوسى: (أبو محمد عبد الله)**

٩٢- الاقتضاب فى شرح أدب الكتاب، تحقيق/ مصطفى السقا ود/ حامد عبد المجيد، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٥م.

*** د/ السيد رزق الطويل**

٩٣- أساليب الاستغراق والشمول، المكتبة الفيصلية - مكة المكرمة ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

*** ابن سيده: (أبو الحسن على بن إسماعيل)**

٩٤- المحكم والمحيط الأعظم.

الجزء الثانى، تحقيق عبد الستار أحمد فراج، مكتبة مصطفى البابى الحلبى - القاهرة ١٣٧٧هـ - ١٩٥٨م.

الجزء الثالث، تحقيق د/ عائشة عبد الرحمن، مكتبة مصطفى البابى الحلبى - القاهرة ١٣٧٧ - ١٩٥٨م.

٩٥- المخصص، المكتب التجارى للطباعة والتوزيع والنشر- بيروت (د.ت)

* **السيوطى : (جلال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر)**

٩٦- بغية الوعاة فى طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم دار الفكر - بيروت ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

٩٧- المزهر فى علوم اللغة وأنواعها، تحقيق/ محمد أحمد جاد المولى، وعلى محمد البجاوى، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية - القاهرة ١٩٥٨م.

* **شهاب الدين الخفاجى: (أحمد بن محمد بن عمر)**

٩٨- شفاء الغليل فيما فى كلام العرب من الدخيل، تحقيق د/ محمد عبد المنعم خفاجى، مكتبة الحرم الحسينى - القاهرة ١٣٧١ - ١٩٥٢م.

* **الصاغانى: (الحسن بن محمد بن الحسن)**

٩٩- الأضداد، تحقيق د/ أوغست هفنر (ضمن مجموعة: ثلاث كتب فى الأضداد) المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين - بيروت ١٩١٢م.

* **د/ صبحى الصالح**

١٠٠- دراسات فى فقه اللغة، دار العلم للملايين - بيروت ١٩٧٦م.

* **الصفدى: (خليل الدين بن أيبك)**

١٠١- تصحيح التصحيف وتحرير التحريف، تحقيق السيد الشرقاوى، مكتبة الخانجى - القاهرة ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

* **د. طاهر سليمان حمودة**

١٠٢- دراسة المعنى عند الأصوليين، الدار الجامعية - الإسكندرية (د.ت)

* أبو الطيب اللغوى: (عبد الواحد بن على)

١٠٣- الأضداد فى كلام العرب، تحقيق د/ عزة حسن، دمشق ١٣٨٢هـ - ١٩٦٣م.

١٠٤- مراتب النحويين، تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر (د.ت)

* د/ عاطف مدكور

١٠٥- علم اللغة بين التراث والمعاصرة، دار الثقافة - القاهرة ١٩٨٧.

* د/ عبد الجواد الطيب

١٠٦- من لغات العرب - لهجة هذيل، منشورات جامعة الفات (د.ت)

* د/ عبد العزيز مطر

١٠٧- لحن العامة فى ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، دار المعارف - مصر ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

* د/ عبد الفتاح الحموز

١٠٨- ظاهرة القلب المكانى فى العربية، مؤسسة الرسالة - بيروت ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

* د/ عبد الكريم مجاهد

١٠٩- الدلالة اللغوية عند العرب، دار الضياء - عمّان ١٩٨٥م

* عبد الله أمين:

١١٠- الاشتقاق،لجنة التأليف والترجمة والنشر- القاهرة ١٣٧٦هـ - ١٩٥٦م.

* د/ عبده الراجحى

١١١- التطبيق الصرفى، دار النهضة العربية - بيروت ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م

١١٢- علم اللغة والنقد الأدبى، مقال بمجلة فصول المصرية مج١ ع٢ يناير ١٩٨١.

١١٣- فقه اللغة فى الكتب العربية، دار المعرفة الجامعية - الإسكندرية ١٩٨٨م.

١١٤- اللغة وعلوم المجتمع، الإسكندرية ١٩٧٧م.

١١٥- النحو العربى والدرس الحديث، دار المعرفة الجامعية - الإسكندرية ١٩٨٨م.

* عبد الوهاب خلاف

١١٦- علم أصول الفقه ، القاهرة ١٤٠٠هـ

* أبو عبيد : (القاسم بن سلام)

١١٧- كتاب الأجناس من كلام العرب، تحقيق امتياز الرامفورى، المطبعة القيمة - الهند ١٣٥٦هـ - ١٩٣٨م.

١١٨- غريب الحديث، دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن - الهند ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.

١١٩- الغريب المصنف (الجزء الأول) تحقيق د/ رمضان عبد التواب، مكتبة الثقافة الدينية - القاهرة ١٩٨٩م.

١٢٠- كتاب الأمثال، تحقيق د/ عبد المجيد قطامش، دار المأمون للتراث - دمشق ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

* أبو عبيدة: (معمر بن المثنى)

١٢١- كتاب الخيل، تحقيق د/ محمد عبد القادر أحمد، القاهرة ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

* ابن عصفور الإشبيلي : (أبو الحسن علي بن مؤمن)

١٢٢- الممتع في التصريف، تحقيق د/ فخر الدين قباوة، دار المعرفة - بيروت ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

* العلوي: (يحيى بن حمزة)

١٢٣- الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، دار الكتب العلمية - بيروت ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

* د/ علي عبد الواحد وافي

١٢٤- علم اللغة، دار نهضة مصر ١٩٧٢م.

١٢٥- فقه اللغة، دار نهضة مصر، الطبعة الثامنة.

* أبو العميثل الأعرابي : (عبد الله بن خليد)

١٢٦- كتاب المأثور من اللغة (ما اتفق لفظه واختلف معناه)، تحقيق د/محمد عبد القادر أحمد، مكتبة النهضة المصرية ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.

* الغزالي: (أبو حامد محمد بن محمد)

١٢٧- المستصفى من علم الأصول، دار صادر - بيروت (د.ت)

* فؤاد سزكين

١٢٨- تاريخ التراث العربي

- المجلد الثاني - الجزء الأول، ترجمة د/ محمود فهمي حجازي، جامعة

الإمام محمد بن سعود - المملكة العربية السعودية ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

- **المجلد الثامن** - الجزء الأول، ترجمة د/ عرفة مصطفى، جامعة الإمام محمد بن سعود - المملكة العربية السعودية ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

* **ابن فارس: (أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا)**

١٢٩- الصاحبى، تحقيق/ السيد أحمد صقر، مكتبة عيسى البابى الحلبى - القاهرة ١٩٧٧م.

١٣٠- كتاب الفرق، تحقيق د/ رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجى - القاهرة ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

١٣١- مجمل اللغة، تحقيق/ زهير عبد المحسن سلطان ، مؤسسة الرسالة - بيروت ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

١٣٢- مقاييس اللغة، تحقيق/ عبد السلام هارون، دار إحياء الكتب العربية - القاهرة ١٣٦٦هـ.

* **د/ فايز الداية**

١٣٣- علم الدلالة العربى، دار الفكر - دمشق ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م

* **د/ فخر الدين قباوة**

١٣٤- منهج التبريزى فى شروحه والقيمة التاريخية للمفضليات، المكتبة العربية - حلب (د.ت).

* **الفراء: (أبو زكريا يحيى بن زياد)**

(١٣٥) معانى القرآن

الجزء الثانى، تحقيق/ محمد على النجار، الدار المصرية للتأليف والترجمة (د.ت)

الجزء الثالث: تحقيق د/ عبد الفتاح إسماعيل شلبى، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٢م.

* **القالي: (أبو على إسماعيل بن القاسم)**

١٣٦- كتاب الأمالى، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٦م.

* **ابن قتيبة : (أبو محمد عبد الله بن مسلم)**

١٣٧- أدب الكاتب، تحقيق/ محمد أحمد الدالى، مؤسسة الرسالة - بيروت ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

١٣٨- تأويل مشكل القرآن، تحقيق/ السيد أحمد صقر، دار التراث - القاهرة ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.

١٣٩- تفسير غريب القرآن، تحقيق/ السيد أحمد صقر، دار إحياء الكتب العربية - القاهرة ١٣٧٨هـ - ١٩٧٣م.

١٤٠- عيون الأخبار، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر (د.ت).

* **القرطبى : (أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصارى)**

١٤١- الجامع لأحكام القرآن، دار الكاتب العربى - القاهرة ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.

* **قطرب: (أبو على محمد بن المستنير)**

١٤٢- الأضداد، تحقيق/ هانس كوفلر، مجلة إسلاميكا، مج ٥ ع٣، ١٩٣١م.

١٤٣- كتاب الفرق، تحقيق د/ خليل إبراهيم العطية، مكتبة الثقافة الدينية - القاهرة ١٩٨٧م.

* القفطى: (جمال الدين أبو الحسن على بن يوسف)

١٤٤- إنباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربى - القاهرة ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

* كراع النمل: (أبو الحسن على بن الحسن الهنائى)

١٤٥- المنجد فى اللغة، تحقيق د/ أحمد مختار عمر وضاحى عبد الباقى، عالم الكتب - القاهرة ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م.

* د/ كريم زكى حسام الدين

١٤٦- أصول تراثية فى علم اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٨٥م.

١٤٧- التعبير الاصطلاحى، مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٨٥م.

١٤٨- المحظورات اللغوية، مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٨٥م.

* د/ كمال بشر

١٤٩- علم اللغة العام - الأصوات، دار المعارف - مصر ١٩٧٩م.

* ابن كيسان: (أبو الحسن محمد بن أحمد)

١٥٠- شرح معلقة عمرو بن كلثوم، تحقيق محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام - القاهرة ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م.

* لبيد بن ربيعة

١٥١- ديوان لبيد بن ربيعة (بشرح الطوسى وغيره)، تحقيق د/ إحسان عباس، نشر ضمن سلسلة التراث العربى التى تصدرها وزارة الإعلام بالكويت ١٩٨٤م.

* المبرد: (أبو العباس محمد بن يزيد)

١٥٢- الكامل، تحقيق/ محمد أحمد الدالى، مؤسسة الرسالة - بيروت ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

* أبو المحاسن التنوخى: (المفضل بن محمد بن مسعر)

١٥٣- تاريخ العلماء النحويين، تحقيق د/ عبد الفتاح الحلو، جامعة الإمام محمد بن سعود - المملكة العربية السعودية ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

* محمد أحمد أبو الفرج

١٥٤- المعاجم اللغوية فى ضوء دراسات علم اللغة الحديث، دار النهضة العربية - بيروت ١٩٦٦م.

* د/ محمد حسن عبد العزيز

١٥٥- التعريب فى القديم والحديث، دار الفكر العربى - القاهرة ١٩٩٠م.

* د/ محمد المبارك

١٥٦- فقه اللغة وخصائص العربية، دار الفكر - بيروت ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.

* د/ محمود السعران

١٥٧- علم اللغة - مقدمة للقارىء العربى، دار النهضة العربية - بيروت (د.ت).

* د/ محمود سليمان ياقوت

١٥٨- فقه اللغة وعلم اللغة - نصوص ودراسات، دار المعرفة الجامعية - الإسكندرية ١٩٩١م.

* امرؤ القيس: (حجر بن الحارث)

١٥٩- ديوان امرىء القيس، تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف - القاهرة ١٩٦٩م.

* د/ مراد كامل

١٦٠- دلالة الألفاظ العربية وتطورها، دار نهضة مصر ١٩٦٣م.

* الإمام مسلم (أبو الحسين مسلم بن الحجاج)

١٦١- صحيح مسلم بشرح النووى، المطبعة المصرية ومكتبتها (د.ت).

* المفضل بن سلمة

١٦٢- الفاخر، تحقيق/ عبد العليم الطحاوى، دار إحياء الكتب العربية - القاهرة ١٣٨٠هـ - ١٩٦٠م.

* المفضل الضبى

١٦٣- المفضليات، تحقيق/ عبد السلام هارون وأحمد محمد شاكر، دار المعارف - مصر، الطبعة الرابعة.

* ابن منظور: (جمال الدين محمد بن مكرم الأنصارى)

١٦٤- لسان العرب، الدار المصرية للتأليف والترجمة (طبعة مصورة عن طبعة بولاق ١٣٠٨هـ).

* الميدانى: (أبو الفضل أحمد بن محمد)

١٦٥- مجمع الأمثال، تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة عيسى البابى الحلبى - القاهرة ١٩٧٩م.

* د/ نايف خرما

١٦٦- أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة، عالم المعرفة، الكويت ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.

* ابن النديم (محمد بن إسحاق)

١٦٧- الفهرست، تحقيق د/ ناهد عباس عثمان، دار قطرى بن الفجاءة - قطر ١٩٨٥م.

* الهذليون

١٦٨- ديوان الهذليين، دار الكتب المصرية ١٣٦٧هـ - ١٩٤٨م.

* أبو هلال العسكرى

١٦٩- كتاب الصناعتين، دار الكتب العلمية - بيروت ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

١٧٠- الفروق فى اللغة، دار الآفاق الجديدة - بيروت ١٩٧٧م.

* ياقوت الحموى: (شهاب الدين أبو عبد الله بن عبد الله)

١٧١- معجم الأدباء، دار الفكر بيروت ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م

* اليزيدى: (إبراهيم بن أبى محمد يحيى)

١٧٢- ما اتفق لفظه واختلف معناه، تحقيق د/ عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكة المكرمة ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

ثانيا: المصادر الأجنبية

*** Crystal, David:**

173- Linguistics, Penguin Books, 1985.

174- A Dictionary of Linguistics and Phonetics, Basil Blackwell, New York, 1987.

*** Kempson, Ruth M.:**

175- Semantic Theory, Cambridge University Press, 1979.

*** Leech, Geoffry:**

176- Semantics : The study of Meaning, Penguin Books, 1983.

*** Lyons, John:**

177- Semantics, Cambridge University Press, 1979.

الفهـــرس

الباب الرابع